السوق الشرق أوسطية

بسم الله الرحمن الرحيم

سوق شرق أوسطية

(المجلد الثانى)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٢ سوق شرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إقرأ عدوك السوق الشرق أوسطية : أفكار "إسرائيلية" ... قيد التنفيذ !			
	العربى	٢١٣	٩٣-٠٧-١٩
بالصدفه ! شرق عربى أم أوسطى ؟!			
طلعت رميح	الشعب	٢١٤	٩٣-٠٧-٢٣
معدو الخطة الاقتصاديه الانتقالية للسلام يحشدون التأييد السياسى ويستعدون لإنشاء مفوضية إقليمية			
على ابراهيم	الشرق الاوسط	٢١٥	٩٣-٠٧-٢٣
إنهاء المقاطعه العربية وبدايات السوق الشرق أوسطيه			
احمد رالحى ابو الوفا	الاهرام الاقتصادى	٢١٧	٩٣-٠٧-٢٦
٣ سيناريوهات للتعاون الاقتصادية الشرق أوسطى			
	الاهرام الاقتصادى	٢٢١	٩٣-٠٧-٢٦
البضائع الإسرائيلية ترتع فى الأسواق العربية !			
نظير مجلى	اليسار	٢٢٢	٩٣-٠٨-٢٨
هذه "الشرق أوسطية" القبيحه !			
جلال امين	العربى	٢٢٦	٩٣-٠٨-٠٢
مهلاً .. أيتها الأقلام المتسرعة .. موقف مصر فى السوق الشرق أوسطية غير قابل للمزايدة			
	المساء	٢٢٩	٩٣-٠٨-٠٣
السوق الشرق أوسطية بين المؤيدين والمعارضين			
حنان محمد	الاحرار	٢٣١	٩٣-٠٨-٠٣
٢٧٠ "كيبوتز اشتراكى" عاصمه اقتصاد حر على تعاونيات اسرائيل الزراعية			
غسان كنج	الكفاح العربى	٢٣٧	٩٣-٠٨-٠٣
نحو تنسيق غذائى عربى بدلاً من "الشرق أوسطية"			
عريان نصيف	الاهالى	٢٣٩	٩٣-٠٨-٠٤
هذه هى المكاسب "الاسرائيلية"			
	العربى	٢٤١	٩٣-٠٩-٠٦
صادرات إسرائيلية ٥ أضعاف مصر			
	روزاليوسف	٢٤٣	٩٣-٠٩-٠٦

مجلد رقم ٢ سوق شرق أوسطية (المجلد الثانى)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اجتماع عربى - اسرائيلى قريب فى مقر البنك الدولى		الحياة	٣٤٣	٩٣-٠٩-٠٨
٣٤ عالما اسرائيليا وفلسطينيا واردنيا و٧ خبراء امريكيون اعدوا المشروع خلال ١٨ شهرا		الوفد	٣٤٦	٩٣-٠٩-١٠
السوق شرق اوسطية	مصطفى حسين	العالم اليوم	٣٤٨	٩٣-٠٩-١٠
حرية نقل الاموال عبر فلسطين واسرائيل والاردن بنك اقليمى لتمويل المشروعات فى الاراضى المحتلة		العالم اليوم	٣٥٠	٩٣-٠٩-١١
اتفاقية غزة و اريحا فى السوق شرق اوسطية	سنية البهات	الجمهورية	٣٥٣	٩٣-٠٩-١١
بدء الاستعداد لانشاء المركزى الفلسطينى ومصارف متخصصة بمنطقة الحكم الذاتى	مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٣٥٥	٩٣-٠٩-١٣
محاذير اقتصادية	رفعت لقوشة	العربى	٣٥٧	٩٣-٠٩-١٣
المنظور الاستراتيجى الجديد للشرق الاوسط	صلاح بسيونى	الحياة	٣٥٩	٩٣-٠٩-١٣
مشاريع السلام فى الشرق الاوسط تفتح افاقا جديدة غير مضمونة للتنمية	مارك نيكولسون	الحياة	٣٦١	٩٣-٠٩-١٤
اوضاع اقتصادية جديدة بعد اتفاق غزة - اريحا		مصر	٣٦٥	٩٣-٠٩-١٥
تحديات السلام والاقتصاديات العربية	مروان اسكندر	العالم اليوم	٣٦٦	٩٣-٠٩-١٦
التغيرات القادمة	على عمر	العالم اليوم	٣٦٨	٩٣-٠٩-١٦
الاسرائيليون منقسمون فى شان الفوائد التجارية للسلام	جوليان اوزان	الحياة	٣٦٩	٩٣-٠٩-١٦
الترتيبات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى		العالم اليوم	٣٧١	٩٣-٠٩-١٦

مجلد رقم ٩ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الشرق الأوسط فى ظل السلام			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	٢٧٥	٩٣-٠٩-١٦
المشروعات الإسرائيليه تهدد قناة السويس			
هلال السعيد	الشعب	٢٨٣	٩٣-٠٩-١٧
سلطه الحكم الذاتى تواجه الاختبارين .. التجاره الحره والعزلة الاقتصادية			
	العالم اليوم	٢٨٤	٩٣-٠٩-١٧
غداً توقيع بروتوكولات السوق الشرق أوسطية بين مصر والصهاينة			
صلاح بديوى	الشعب	٢٨٨	٩٣-٠٩-١٧
المجتمع فى مواجهة السوق الشرق أوسطية غول القوى الاقتصادية الدولية			
	الشعب	٢٨٩	٩٣-٠٩-١٧
الاستراتيجيةالتصديرية أفضل وسيلة لتنشيط الهيكل الاقتصادية فى الضفة وغزة			
	العالم اليوم	٢٩٣	٩٣-٠٩-١٨
أخطاء الماضى ومشاكل الحاضر وتحديات المستقبل			
مروان اسكندر	العالم اليوم	٢٩٥	٩٣-٠٨-١٩
اقتصادية ما بعد السلام			
	العالم اليوم	٢٩٨	٩٣-٠٩-١٨
خواطر اقتصاديه الاقتصاد وإعلان المبادئ			
صليب بطرس	وطنى	٢٩٩	٩٣-٠٩-١٩
الملف الاقتصادى فى السلام			
على ابراهيم	الشرق الاوسط	٣٠٠	٩٣-٠٩-١٩
مطلوب إنشاء صندوق إدخار فلسطينى على غرار سنغافورة			
	العالم اليوم	٣٠١	٩٣-٠٩-١٩
بدأ العد التنازلى للسوق الشرق أوسطية			
نعمان الربانى	الاهرام الاقتصادى	٣٠٤	٩٣-٠٩-٢٠
المنظمة عراب السوق الشرق أوسطية			
امانى الطويل	العربى	٣١١	٩٣-٠٩-٢٠
حكايات اقتصادية ودخلنا أخطر المعارك : معركة السلام			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٣١٢	٩٣-٠٩-٢٠
التطبيع وضرورات الربط بين عناصر "عملية" السلام !			
عبد اللطيف الحنفى	الاهرام المسائى	٣١٥	٩٣-٠٩-٢٠
صندوق النقد والبنك الدولى يتحكمان فى موارد المنطقة لصالح إسرائيل !			
احمد مصطفى	الشعب	٣١٩	٩٣-٠٩-٢١

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هذا السوق مع إسرائيل مفروض على العرب ولا يحترم مصالحهم			
جلال امين	الشعب	٣٢٣	٩٣-٠٩-٢١
التنسيق الضريبى مطلوب بين اسرائيل والاردن والضفة والقطاع			
	العالم اليوم	٣٢٥	٩٣-٠٩-٢١
المنطقة العربية والنظام الاقتصادية الدولى الجديد			
اكرام عبد النبى	الاهرام	٣٣٠	٩٣-٠٩-٢٢
اربع وظائف للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية			
	العالم اليوم	٣٣٢	٩٣-٠٩-٢٣
حول السوق الشرق أوسطية			
محمد سيد احمد	الاهالى	٣٣٥	٩٣-٠٩-٢٣
مصر .. وقيادة الشرق الأوسط الجديد			
محفوظ الانصارى	الجمهورية	٣٣٧	٩٣-٠٩-٢٣
الشرق الأوسط يتأخر فى جنى الثمار الاقتصادية للسلام			
مارك نيكولسون	العالم اليوم	٣٤٤	٩٣-٠٩-٢٤
أحلام إسرائيل فى السيطرة على العرب اقتصادياً			
سعد الدين وهبة	الاهرام	٣٤٥	٩٣-٠٩-٢٥
إقتصاد الحرب .. واقتصاد السلام !!			
	الاهرام	٣٤٨	٩٣-٠٩-٢٥
الاقتصاد الإسرائيلى فى ظل الحرب والسلام			
محمود وهبه	الاهرام	٣٥٠	٩٣-٠٩-٢٦
هذه السوق المشتركه : لنا .. أو علينا ؟			
ع.د النواب عبد الحى	العالم اليوم	٣٥٣	٩٣-٠٩-٢٦
خواطر اقتصادية الكيان الاسرائيلى واقتصاد السلام			
صليب بطرس	وطنى	٣٥٦	٩٣-٠٩-٢٦
بعد اتفاق غزة - اريحا تطبيع حكومة بلا خجل !			
نادية امين	العربى	٣٥٨	٩٣-٠٩-٢٧
السوق شرق أوسطية لصالح اسرائيل .. أم ضد العرب ؟			
هشام طنطاوى	الاحرار	٣٦٠	٩٣-٠٩-٢٧
اقتصاد ما بعد السلام			
نعمان الزياتى	الاحرار	٣٦٢	٩٣-٠٩-٢٧
اقتصاد الحكم الذاتى المحدود طموح الوصول لعالم الثالث			
ابتسام خير الدين	الكفاح العربى	٣٧٠	٩٣-٠٩-٢٧

مجلد رقم ٢ سوق شرق أوسطية

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"غزة - أريحا" كيان بلا اقتصاد			
غادة سهلب	الكفاح العربى	٣٧٤	٩٣-٠٩-٢٧
محافظ بنك اسرائيل المركزى يجتمع مع نظيره السعودى			
	الاهرام	٣٧٨	٩٣-٠٩-٢٨
هل نترك "كعكة السلام" .. للئام ؟!			
عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	٣٧٩	٩٣-٠٩-٢٩
فى ملتقى علمى هام : الأمريكان والصهاينة حاصروا مصر عسكرياً واقتصاديا لفرض السوق الشرق أ			
صلاح بديوى	الشعب	٣٨٢	٩٣-٠٩-٢٨
غزه وأريحا .. والسوق الشرق أوسطية			
مصطفى مشهور	الشعب	٣٨٣	٩٣-٠٩-٢٨
طريق النجاة ... من الهيمنة الاسرائيلية !			
عبد التواب عبد الحى	العالم اليوم	٣٨٥	٩٣-٠٩-٢٩
مجالات التعاون الاقتصادى بعد الاتفاق الفلسطينى			
د. على عبدالعزيز سليمان	الاهرام	٣٨٧	٩٣-٠٩-٢٩
المجموعة الأوروبية تقدم تصوراً لسوق موحده فى الشرق الأوسط			
	الشرق الاوسط	٣٨٨	٩٣-٠٩-٣٠
مصنع عربى - اسرائيلى لإنتاج أنابيب المياه			
	الوفد	٣٩٠	٩٣-٠٩-٣٠
الاختراق الاقتصادى			
صلاح العقاد	الوفد	٣٩١	٩٣-٠٩-٣٠
"خيال المآتة" .. السوق الشرق أوسطية ؟!			
عبدالستار الطويلة	الوفد	٣٩٢	٩٣-٠٩-٣٠
مسار اقتصاد المنطقة ما بعد السلام			
احمد النجار	العالم اليوم	٣٩٣	٩٣-١٠-٠٣
اقتصاد الحرب يعرقل اندماج اسرائيل فى السوق الشرق أوسطية			
تامر مكرم	العالم اليوم	٣٩٤	٩٣-١٠-٠٣
المجموعة الأوروبية مستعدة لتمويل مشروعات سوق "شرق أوسطية" بـ١,٢ مليار دولار			
عبد الحميد البحياوى	الشرق الاوسط	٣٩٦	٩٣-١٠-٠٣
الخصخصة طريق إلى "الشرق أوسطية"			
	العربى	٣٩٨	٩٣-١٠-٠٤
هل ستقود إسرائيل المنطقة اقتصادية ؟			
نعمان الزيانى	الاهرام الاقتصادى	٤٠٠	٩٣-١٠-٠٤

مجلد رقم ٢ سوق شرق أوسطيه

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أفكار حول السلام والنظام الشرق الأوسطى "٣-٢"			
أحمد يوسف أحمد	الحياة	٤٠٦	٩٣-١٠-٠٤
طريق دولى بالساحل الشمالى			
علاء البحار	الشعب	٤٠٩	٩٣-١٠-٠٥
العقد النفسية التى تحكم السوق الشرق أوسطيه !			
عبدالستار الطويلة	العالم اليوم	٤١٠	٩٣-١٠-٠٥
احتكار الصناعات المتطورة .. والسيطرة على العلماء العرب			
محمود بكرى	الشعب	٤١٣	٩٣-١٠-٠٥
بيريز يأمل بـ"مثلث اقتصادى" مع الاردن والفلسطينيين			
أ.ف.ب	الحياة	٤١٦	٩٣-١٠-٠٧
الناس والاقتصاد العرب والسوق الشرق أوسطية			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٤١٧	٩٣-١٠-٠٧
الاسرائيليون يريدون تعاوناً اقتصادياً كاملاً مع الضفة وغزة تشارك فيه مصر لاحقاً			
بل كوكالى	الشرق الاوسط	٤١٨	٩٣-١٠-٠٧
الاستثمار فى السلام			
	العالم اليوم	٤٢١	٩٣-١٠-٠٧

المصدر : العربي

التاريخ : ١٩ يوليو ١٩٩٣

إقرأ عدوك

يديعوت أحرونوت – معاريف – عل همشمار

«إسرائيل تسعى إلى تأمين وزن اقليمي قيادي لها على قاعدة الاقتصاد»

السوق الشرق أوسطية: أفكار «إسرائيلية».. قيد التنفيذ!

ماذا تريد «إسرائيل» من فكرة السوق الشرق أوسطية..؟ اندماج كامل في المنطقة، خاصة ماليا وبتروليا، وان تدخل في نسيج مصالح المنطقة، وان تحتكر لنفسها دورا مثل «التكنولوجيا الذرية» فيها.. وتأمين وزن سياسي إقليمي قيادي لها على قاعدة الاقتصاد. إسرائيل تخطط لهذه الفكرة منذ وقت طويل نسبيا.. وبصفة خاصة بعد زيارة السادات للكنيست، مشروعات وأفكار كثيرة جاهزة للتنفيذ العملي.

والسوق الشرق أوسطية، في التفكير «الاسرائيلي» تتضمن عدة مجالات اساسية تشمل، تعمير الصحارى، واستخدام المياه، والاتصال والمواصلات، والغاء الحواجز الجمركية، وتطوير مصادر جديدة للطاقة، والتعاون في مجالات السياحة والعلم والتكنولوجيا.. والزراعة.

وفي حوار اجراه اورا زارنيتسكي في ٣ ابريل ١٩٩٣ – جريدة دافار – قال البروفيسور حاييم بن شامال – رئيس قسم الاقتصاد، ورئيس جامعة تل أبيب، ومستشار اقتصادي للحكومة الاسرائيلية ومدير «صندوق هامر» الذي يهتم بمشاريع التعاون بالشرق الاوسط – : «نحن نقتفي أثر الموضوعات الملائمة للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، وأحد المشاريع هو تركيب خط انابيب غاز من مصر لاسرائيل عن طريق سيناء، الذي سيجلب الغاز الى محطة القوة في أشكلون، ومشروع آخر يتناول إقامة مصنع مشترك للسماد تكون فيه الشركة الكيماوية لإسرائيل شريكا للشركة المصرية، ثم مشروع نقل مياه النيل عن طريق سيناء الى قطاع غزة والنقب، وأيضا مشروع ريفيرا البحر الأحمر وهو عبارة عن عدة مشاريع على شاطيء ايلات، العقبة، طابا، ويتضمن خدمات بنية اساسية مشتركة مثل مطار دولي وتوحيد ميناء» العقبة وايلات في ميناء واحد، كما يفتح كل شواطيء البحر الأحمر للسياحة، وتفتح الحدود بين مصر و«إسرائيل» والاردن على طول الشاطيء من جزيرة المرجان، طريق طابا، شاطيء المرجان بايلات، الشاطيء الاردني من العقبة حتى السعودية في شريط بعرض كيلو متر واحد، يستطيع السائحون التحرك بحرية فيه».. وفي إجابة واضحة المغزى والدلالة من قبل البروفيسور شامال على سؤال حول إمكانية ان تتحول إسرائيل الى «هونج كونج» الشرق الأوسط؟، أجاب: من الناحية الموضوعية، نعم....

وفي جريدة «هتسوفيه» بتاريخ ١١ اكتوبر ١٩٩٢، كتب حاجي هوفرمان قائلا: «في جولة لوزير المواصلات في ميناء إيلات صرح بأنه يتعين من الآن بناء سكة حديد باتجاه دمشق ومصر وبيروت، واتفق وزير المواصلات مع اسحاق رابين على طرح هذا التصور على المباحثات المتعددة..».

ويضيف الكاتب الإسرائيلي نقلا عن المستشار الاقتصادي لرابطة تطوير السكك الحديدية في «إسرائيل»، بأن خط المواصلات البرى كالقطار سيسهل حركة السلع بين دول المنطقة».

ويكتب جاد يعقوبي في «جيروزاليم بوست» بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٩٣، قائلا: يجب ان نخطط لاقامة مشروعات مشتركة تقوم على اساس المعرفة المتدمجة ورأس المال المشترك والموارد المعدنية في المنطقة، مثل إقامة شبكة متداخلة لبنية تحتية مثل المطارات والموانيء والسكك الحديدية، وفتح الحدود السياحية، ووقتها سوف يصبح الشرق الأوسط مستقبلنا جميعا»..

وفي حوار مع العميد فيردي زاخ مساعد منسق الانشطة في المناطق للمفاوضات المتعددة الاطراف، مع صحيفة عال همشمار – العدد الاسبوعي ١٨ يونيو ١٩٩٣ – يقول: من الصعب التخطيط لاقتصاد المنطقة دون اشتراك سوريا، وبالذات فيما يتعلق بشبكة الطرق، فالفرنسيون يعدون للطريق البحري الشرق أوسطي، الذي سيربط الاسكندرية بتركيا ويمر في أراضي لبنان، ورغم أن لبنان لم تحضر المفاوضات المتعددة، إلا أن هناك مشروعات كثيرة مقدمة للبحث»..

ترجمة وإعداد: مركز الفالوجا

بالصدفة!

شرق عربى أم أوسطى؟!

نواصل عرض البيانات والمعلومات والحوارات التى أثيرت أثناء انعقاد ندوة «النظام الشرق أوسطى» بمركز الدراسات الحضارية.

المشروع خطير، وهو يستهدف طمس الهوية الحضارية العربية الإسلامية للمنطقة، وإخضاعها للنفوذ الامريكي الصهيوني، ومنع دولها من تنمية كوادرها العلمية، وإجهاض كل محاولة لسيطرة الحركة الإسلامية على أنظمة الحكم المتهاوية.

وتوضح المناقشات ان المشروع (النظام والسوق الشرق أوسطى) أعد له منذ زمن بعيد، وأنشات من اجله معاهد متخصصة فى امريكا، اجرت بدورها أبحاثا شارك فيها للأسف أساتذة جامعة عرب منهم مصريون بالطبع.

لكن أخطر ما فى هذا المشروع هو امران:

الاول: ان الجماهير العربية للاسف أصبحت مصابة -فيما بعد الحقبة البترولية- بنهم التملك والثراء، ولم يعد يهمها السؤال عن مصدر «البضاعة» بقدر اهتمامها برخصها!

الثانى: أن النخبة المثقفة جرى اختراقها، وصار قطاع ليس بالقليل منها، داعية لهذا المخطط بحكم المصالح، سواء بوعى أو بدون وعى.

ولاجل مواجهة هذا المخطط الإجرامى، اتفق الحضور على ضرورة اعلاء قيم التقشف، والجهاد، وسط جماهير شعبنا، والدعوة لمشروعات نهضوية لحماية الصناعة الوطنية، واتباع خط إعلامى يكشف العورات الداخلية للمخطط، ويضرب على نقاط ضعف الأعداء.. واتفق الحضور على ضرورة إزالة ما بقى من أسباب للخلاف بين العروبين والإسلاميين، وإعمال الفكر فيما يجب القيام به نحو نصح الحكام لمواجهة الضغوط العالمية الراهنة.

وأبرز الحاضرون أى تساؤلا حول امكانية الإقتصاد الإسرائيلى التابع والضعيف والمعتمد على الضخ المالى من أمريكا على قيادة سوق إقتصادى إقليمى يحوى الاقتصاديات العربية؟!

وماذا عن التنظيمات العربية البديلة؟!

طلعت رميح

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠٢ يوليو ١٩٩٢

شارك في إقرارها اقتصاديون فلسطينيون وأردنيون وإسرائيليون وأمريكيون

معدو الخطة الاقتصادية الانتقالية للسلام يحشدون التأييد السياسي ويستعدون لإنشاء مفوضية إقليمية

لندن: من علي ابراهيم

يبدي اقتصاديون شاركوا في وضع أول وثيقة خطة اقتصادية انتقالية تتضمن تعاونا ثلاثيا بين اسرائيل واقتصاد فلسطيني مستقل في الاراضي المحتلة والاردن ثقة كبيرة في أن أفكارهم التي طرحوها في الوثيقة ستلاقي اغلبيتها قبولا من الاطراف المشاركة في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية.

وتطرح الوثيقة التي اقرها اقتصاديون من الاطراف الثلاثة مسالة سيطرة الفلسطينيين على اقتصادهم وانشاء بنك شرق اوسطي للتعمير، ووجود تجارة حرة بين الاقتصاد الفلسطيني واسرائيل والاردن تتوسع لاحقا الى منطقة تجارة حرة تضم ايضا مصر ولبنان وسورية.

وقال الاقتصاديون لعبوا دورا رئيسيا في اعداد هذه الخطة التي استغرقت 18 شهرا، انهم واثقون انها في ذهن المفاوضين من اسرائيل والاطراف العربية في المباحثات متعددة الاطراف.

وعلى حد قول البروفيسور ستانلي فيشر استاذ الاقتصاد في معهد ماساتشوستس الامريكي للتكنولوجيا والذي شغل سابقا منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لـ«الشرق الاوسط»، فإن المشاركين في اعداد الخطة يضعون في ذهنهم ان يكون لها تأثيرها لدى صناع القرار السياسي، فهي مجموعة ضغط من نخبة فعالة تطرح افكارها ليجري حولها جدل، وفي النهاية يسير التيار العام نحو معظم أفكارها، وهي الطريقة التي تستحدث بها السياسات الجديدة في الغرب.

الا ان المشاركين في اعداد الخطة التي قد تشبه بالون اختبار لما قد يحدث مستقبلا يعرفون انهم قريبون جدا من دائرة القرار السياسي لأن اقتصاديين من المشاركين اعضاء في وفود المفاوضات متعددة الجنسية او يعملون كمستشارين اقتصاديين لهم في هذه المفاوضات، وقد عرضت الخطة بالفعل على سياسيين على مستوى عال في المنطقة.

وقال ليونارد هوسمان مدير معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للشرق الاوسط في معهد جون. اف كندي في جامعة هارفارد لـ«الشرق الأوسط» انه سيجري خلال الاسابيع المقبلة البحث بشكل جدي في تشكيل مجلس أو مفوضية اقتصادية مستقلة غير حكومية من الاطراف الثلاثة اسرائيل والفلسطينيين في الاراضي المحتلة والاردن، كما سيتم مستقبلا انشاء معهد اقليمي للسياسات الاجتماعية في الشرق الاوسط، واوضح ان هذا المجلس سيضم الاطراف الثلاثة كبداية ولكنه يجب ان يوسع لاحقا

ليشمل أطراف أخرى شرق اوسطية.

وأكدت في الوقت ذاته آنا كاراسك وهي اقتصادية اسرائيلية في نفس المعهد الامريكي ان فريق الاقتصاديين الذي اعد الخطة كان على أساس حرفي اقتصادي، وان كان الكثير من المشاركين لهم ارتباطاتهم السياسية، ولكن مشاركتهم في فريق العمل جاءت على أساس شخصي.

وتطرح الخطة فتح السوق الاسرائيلية للعمالة الفلسطينية، وان يصبح الدينار الاردني عملة متداولة في قطاع غزة المحتل، وان يحصل الفلسطينيون خلال فترة الحكم الذاتي على سلطة القرار الاقتصادي، وأن يحلوا في البداية وبشكل سريع محل سلطة الادارة الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة، وانشاء بنك شرق أوسطي للتنمية على غرار المناطق الأخرى في العالم لتمويل مشروعات البنية الاساسية للاقتصاد الفلسطيني، وان تفتح مبادلات التجارة بشكل حر بين الاقتصاديات الثلاثة في اسرائيل والاردن والاراضي المحتلة. وتشير الخطة الى ان الاقتصاديات الثلاثة صغيرة الحجم ولذلك فالفرصة الوحيدة المتاحة أمامها هي حرية التجارة.

وقد عنون الاقتصاديون الخطة باسم خطة اقتصادية انتقالية لضمان السلام في الشرق الاوسط على اعتبار انها ستنفذ بعد اقرار السلام بين الدول العربية واسرائيل، الا ان الاقتصاديين الثلاثة قالوا ان بعض بنودها يمكن تطبيقه قبل

ذلك ومع تقدم مفاوضات السلام، مثل اعادة السماح للعمالة الفلسطينية في الاراضي المحتلة بالعمل في اسرائيل، وبدء بنك شرق أوسطي للتنمية والتعمير، والبدء فورا في الدراسات حول الشكل المطلوب للمؤسسات المالية والاقتصادية الفلسطينية.

وقال البروفسور ستانلي فيشر ان الفلسطينين في الاراضي المحتلة يملكون فرصة جيدة لان لديهم العمالة والكوادر الماهرة التي تعمل في بقية المنطقة، كما ان لديهم رجال اعمال مبادرون ونسبة ادخار عالية بينهم، وفي الوقت ذاته فإنهم يحتاجون إلى استثمارات كبيرة بالمقاييس الدولية من اجل بناء البنية الاساسية، فقد يكون الاستثمار كبير قياسا بالناتج المحلي هناك ولكنه صغير بالنسبة لحجم الاموال المطلوب دوليا. ففي السنوات الاولى سيحتاجون الى نحو 700 مليون دولار سنويا، وهم يحصلون حاليا على نحو 200 مليون دولار سنويا من منظمة الاونروا.

وقال ان الاقتصاد الفلسطيني سيجتذب استثمارات طالما انتهج سياسة الاقتصاد الحر، وضرب مثلا على ذلك باسرائيل التي لم تنجح في جذب اموال كبيرة من رجال الاعمال والمستثمرين اليهود في الخارج في البداية بسبب السياسة الاشتراكية التي اتبعتها، فقد حصلت على معونات او هبات وليس استثمارات منهم.

وردا على سؤال حول ماذا كانت افكار التجارة الحرة ستقود الي هيمنة اقتصادية اسرائيلية، والفائدة التي ستجنيها الاطراف العربية التي يخشى بعضها ان تسرق اسرائيل دورها الاقتصادي الحالي؟ قال ان المبدأ الذي يؤمن به هو انه كلما اتسعت السوق كلما كانت هناك فرص اكبر للجميع، وان المشكلة الحقيقية في الشرق الاوسط هي ان هناك اسواقاً صغيرة لا تستطيع الانتاج بشكل واسع او تصريف انتاجها.

ولكنه اعترف أن مسألة منطقة التجارة الحرة بين الاطراف الثلاثة يجب ان تكون بالتدريج ويمكن ان تتم سريعا بين الاقتصاد الفلسطيني والاسرائيليين، وقد تأخذ بعض الوقت مع الاردن.

ونفي ان تكون اسرائيل هي المستفيدة من منطقة التجارة الحرة هذه مشيرا الى ان السوق الكبيرة بالنسبة لاسرائيل في الشرق الاوسط هي منطقة الخليج وليس الاقتصادين الفلسطيني والاردني لانهما اصغر حجما منها بكثير، واضاف انه حتى مستقبلا فإن دراسات اجريت في هذا الصدد افادت بان نسبة اقل من 10% فقط من صادرات اسرائيل ستتوجه الى الدول العربية في حالة علاقات طبيعية تماما.

وقال فيشر أن ردود الفعل الاولية بعد اذاعة هذا المشروع كانت ايجابية جدا وقال ان عددا من المشاركين في المفاوضات العربية الاسرائيلية يوافقون على ماجاء في الخطة.

ومن جانبه قال ليونارد هوسمان ردا على سؤال ماذا كانت الافكار المطروحة هي لما قبل او بعد السلام بان فريق العمل من الاقتصاديين كان حريصا على الا يتخطى الاطار السياسي الحالي، ولذلك فقد تحدثت الخطة عن سيطرة كاملة للفلسطينين على اقتصادهم ولكنهم لم يذهبوا الى حد الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة، ولكن هناك بعض الافكار يمكن تطبيقها فورا مع تقدم مفاوضات السلام ، مشيرا إلى أنه كلما تقدمت هذه المفاوضات فلن تفكر الاطراف كثيرا في ماذا كانت الاجراءات بعد او قبل السلام، وقال ان الناس يهملون الافاق السياسية في حالة الحصول على السيطرة الاقتصادية.

وحول فائدة الأطراف العربية من تجارة حرة مع اسرائيل قال ان التجربة هي انه عندما تكون هناك تجارة حرة بين طرف فقير وآخر غني فإن الفقير هو الذي يستفيد، وقال انه يعلم ان هناك رجال اعمال امريكيين يهود مستعدون للدخول في شراكة مع رجال اعمال فلسطينيين لو توفرت الظروف فورا من أجل التصدير الى شمال امريكا.

وقالت أنا كوراسك من جانبها ان الاقتصاديين الاسرائيليين الذين شاركوا في اعدادالخطة لم يلتزموا بالموقف الرسمي السياسي رغم قرب بعضهم من مراكز القرار السياسي فقد ذهبوا بعيدا على حد قولها عن السياسة الرسمية في التوصية بان تكون هناك سلطة اقتصادية فلسطينية مستقلة وعودة العمالة الفلسطينية الى العمل في اسرائيل.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٦ يوليو ١٩٩٣

تتناول النظرية التى تعرض للاحتكار فى مجال التجارة الدولية للاساليب الفعلية والمختلفة التى تتم بها عمليات التبادل التجارى او اعاقته بين الدول والوسائل التى تتبعها من اجل تحقيق مكاسب اضافية على حساب الاطراف الاخرى فى التعامل او تفويت فرص الربح على هذه الاطراف .

ولاتقتصر الدوافع لهذه الاتجاهات الاحتكارية او الضاغطة فى مجال التجارة الدولية على وجود اسباب اقتصادية فقط ولكن قد يكون لها من المبررات والاسانيد ماهو سياسى او عسكرى او مرتبط باسباب مذهبية او عرقية وهى تستهدف فى هذه الحالات تفويت فرص التقدم وتحقيق النمو على الاطراف المناوئة او معاقبتها على اتخاذها لمواقف سياسية مضادة او عدم اتخاذها موقفا مؤيدا عند التعرض لقضية ما فى احد المحافل الدولية .

إنهاء المقاطعة العربية وبدايات السوق الشرق أوسطية

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتتعدد اشكال هذه الضغوط والسياسات التجارية فيبرز من اسلوب الشراء المانع المعيق وهو اسلوب اتبعته انجلترا فى حربها مع المانيا اذ عمدت لشراء بعض السلع الهامة من الدول المحيطة رغم عدم حاجتها اليها رغبة فى منع وصولها الى المانيا .

كما يبرز فى هذه الاونة احد اهم اشكال الضغوط الاقتصادية فى العصر الحديث وهو اسلوب المنع التجارى او المقاطعة التجارية ويأخذ هذا النمط اهميته الخاصة لما يثار حاليا من مناقشات حول المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل والتى تمثل صورة مثلى لاسلوب المنع والمقاطعة التجارية والاقتصادية .

واذا بدأنا بالدوافع التى دعت الدول العربية الى فرض مقاطعتها الاقتصادية لاسرائيل لنجدها خليطا من دوافع سياسية ومذهبية واقتصادية وقد اريد بها تحقيق ضغط اقتصادى يعوق صمود اسرائيل امام المواجهة العربية للتخلى عن فلسطين لاصحابها الاصليين ويرجع تاريخ هذه المقاطعة الى اعقاب حرب ١٩٤٨ واتجاه الدول العربية الى اتخاذ اجراءات مختلفة تستهدف منع وحظر التعامل والتعاون الاقتصادى بكافة اشكاله مع الدولة اليهودية واحكام الحصار الاقتصادى عليها ، ثم انشىء مكتب متخصص بالجامعة العربية يتم من خلال اجتماعاته تحديد الشركات التى تتعامل مع اسرئيل ليتم ادراجها فى قائمة سوداء كان من نتائجها ان احجمت المئات من الشركات عن التعامل مع اسرائيل خشية قطع معاملاتها مع الدول العربية كثيرة العدد والمال وبلغت خسارة اسرائيل اكثر من بليون دولار سنويا .

وقد تدرجت مستويات المقاطعة الاقتصادية الى ثلاث مستويات يترتب على الاخلال بها اتخاذ اجراءات عقابية وهى :

اولا : المقاطعة المباشرة ويحظر من خلالها التعامل المباشر مع الدوله العبرية فى اسرائيل فى مجالات التجارة والمال والخدمات بالشراء والبيع .

ثانيا : المقاطعة غير المباشرة وتعنى حظر التعامل مع الشركات التى تتعامل مع الدولة العبرية فى اسرائيل بصورة مباشرة او بواسطة شركات اخرى فى داخل اسرائيل او خارجها فى اى من المجالات المذكورة .

ثالثا : المقاطعة الثانوية ومضمونها حظر التعامل مع الشركات التى تتعامل فروعها مع الدولة العبرية فى اسرائيل او التى تمتنع عن تقديم البيانات المطلوبة منها والتى تساعد لجنة المقاطعة على الوصول الى تصور لحقيقة العلاقة القائمة بينهما ، او البيانات المتعلقة بشركات اخرى تتعامل مع اسرائيل .

د . أحمد رالجى ابو الوفا

وعلى الرغم من عدالة الاسباب التى دفعت الى هذه المقاطعة وعلى الرغم من عدم تحقيقها لاهدافها بالقدر الكافى حتى الان فان هناك ضغوط دولية كبيرة فى هذه الاونة تقودها الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق المشتركة لانهائها .

وتمارس الولايات المتحدة ضغوطها لانهاء هذه المقاطعة على محورين .

اولهما : من خلال قوانين ادارة التصدير الامريكية والتى ترجع الى فترة السبعينات لمكافحة اسلوب المقاطعة العربية عن طريق رفع اعفاءات ضريبية او فرض جزاءات وعقوبات مالية على الشركات التى تتعاون مع اجهزة المقاطعة او تقدم اليها بيانات او معلومات عن شركات تتعامل مع اسرائيل وذلك استتارا خلف تصديها للاجراءات التقييدية التجارية فى العالم خاصة تلك التى توجه لدول صديقة للولايات المتحدة الامريكية ومن امثلة هذه الجزاءات الحكم الذى اصدره القضاء الامريكى مؤخرا على احدى شركات انتاج معدات المستشفيات بغرامة قدرها ٦,٥ مليون دولار لتزويدها مكتب المقاطعة بمعلومات حول اعمالها فى اسرائيل تجنبا لادراجها بالقائمة السوداء .

اما المحور الثانى فهو تبنى قضية الغاء المقاطعة الاقتصادية (وليس التجارية فقط) لاسرائيل من خلال التجمعات الدولية مثل مؤتمر قمة الدول الصناعية الغربية السبع الكبير الذى عقد فى طوكيو مؤخرا بالاضافة لتعهدها بتقديم المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل لتعويض اضرارها ، والضغط من خلال جولات مفاوضات السلام التى تعقد حاليا لاقناع الدول العربية بالغاء المقاطعة بينها وبين اسرائيل لما يمكن ان تحدثه من تاثير ايجابى على مسار المباحثات ، وهو مايعتبر تطبيقا خاصا لاسلوب استخدام الضغط السياسى لتحقيق اهداف اقتصادية ، وهو احد الاساليب الهامة التى تستخدمها الدول لتحقيقها .

كما يمثل الاداء الامريكى من جهة اخرى تطبيقا جديدا لاسلوب التباين فى مواقف الولايات المتحدة ازاء القضايا المتماثلة وفقا لما تمليه مصالحها ، حيث تتخذ هذه الاجراءات منحى ظاهرى هو الحرية التجارية وادعاء عدم اللجوء لاستخدام المقاطعة كسلاح للضغط السياسى على الدول فى حين تتبع هذا الاسلوب مع دول اخرى كليبيا لمجرد خلاف حول قانونية محاكمة مواطنين ليبيين فى دولة اخرى ومع العراق وغيرها كما هو واضح على الساحة العالمية .

الا ان البعض يعتبرون ان الاداء الامريكى عادل طالما يتفق ومصالح الولايات المتحدة وتؤيده قوتها وهو على الجانب الاخر يمثل الجزاء للضعف الذى تعانيه الدول التى تتعرض لهذه المواقف لانها لاتمثل ولاتملك القوة على تحقيق القدر المناسب من الضغط .

وفيما يتعلق بموقف دول اوروبا فقد ناقش البرلمان الاوروبى اسلوب المقاطعة العربية لاسرائيل واعلنت المانيا على لسان « كول » تبنيها لاتجاه رفع المقاطعة واتخذت بعض الخطوات الداخلية فى سبيل الحد من تأثيرها على نمط ماتفعله الولايات المتحدة الامريكية ، كما اعلن الوزير البريطانى « دوجلاس هرج » ضرورة انهاء هذه المقاطعة جزئيا او كليا مؤكدا على اهمية قيام العلاقة الاقتصادية بين الدول المختلفة دون تقييد ، مسايرة لاتجاه منظمة الجات الذى يمثل الاتجاه العالمى نحو تحرير التجارة .

ويبدو ان هذه الضغوط قد بدأت فى تحقيق ثمارها واحداث تغيير فى الموقف العربى ذاته الذى يبدو مائلا نحو التخفيف من حدة المقاطعة فيما عدا سوريا التى تقاوم الضغوط الغربية والمواقف العربية لما يمثله ذلك من خروج عن موقف الاجماع العربى يعوق امكانية اتخاذه موقف قوى فى المفاوضات الدائرة حاليا ووصلت الى الجولة العاشرة للوصول الى حلول سلمية للنزاع العربى الاسرائيلى ، وتاكيدا لذلك عقد اجتماع لمكتب المقاطعة فى دمشق فى نهاية ابريل الماضى بغرض اضافة شركتين (بلغارية ويوغسلافية) الى القائمة السوداء لقيامهما بالمساهمة فى بناء مستوطنات بالاراضى المحتلة ، كما بحث المكتب ادراج بعض شركات الطيران التى نقلت يهودا مستوطنين الى اسرائيل . وهذا الموقف السورى يضع نصب عينيه اهمية تجميع كافة الاسلحة فى المفاوضات لتحقيق الضغط اللازم للوصول الى انجاز سريع للانسحاب من الاراضى المحتلة .

ومع ذلك فهناك عدة علامات تمثل اتجاه التخفيف من حدة المقاطعة من قبل الدول العربية غير تلك التى تتم بين مصر واسرائيل بعد معاهدة السلام اهمها : -

١ - مانشر بشأن انشاء طريق يربط بين مدينة اربد بالاردن وحيفا باسرائيل وتسهيل حركة نقل البضائع خاصة الخضر والفاكهة من الضفة الغربية الى الاردن التى تمثل تجارتها ٥ ٪ من صادرات اسرائيل .

٢ - مساهمة شركات اسرائيلية فى العمل فى بعض المشروعات المشتركة بجنوب المغرب تبلغ تكلفته ٥ ملايين دولار .

٣ - اعلان الكويت عن تحررها من المقاطعة غير المباشرة مع اسرائيل نتيجة اعتبارات تتصل بالمصالح القومية ، تتمثل فى الحاجة لبعض التكنولوجيا والمعدات التى تنتجها اسرائيل مثل سيارات الجيب .

٤ - تصدير بضائع اسرائيلية الى مختلف الدول العربية عن طريق شحنها الى قبرص واعادة تغليفها بما لايظهر مكان صناعاتها مع علم الدول المستوردة بمصدرها .

وبين الضغوط واتجاهات الاستجابة تبدو محاولات انهاء المقاطعة العربية كبدايات ضرورية لقيام السوق الشرق اوسطية ، التى وضعت لها لمسات جديدة تتمثل فى مشروع الخماسى الحديث للربط الكهربى بين مصر والاردن والعراق وسوريا وتركيا ، الذى تم توقيعه بصورة مبدئية اوائل الشهر الماضى استكمالا لمشروعات السدود التى اقامتها تركيا . المتقدمة بطلب الانضمام للسوق المشتركة . الى ان تمتد الشبكة فيما بعد الى اسرائيل كمرحلة لاحقة نهائية تمثل اقرب الصور المتوقعة .

كما ان هناك اساليب كثيرة للمساومة حول تنفيذه بهذه الصورة منها اهميته للوصول لحل سلمى شامل للمشكلة العربية الاسرائيلية والمساومة بفرض او عدم فرض ضريبة الكربون والمواجهة العلنية للانظمة المتشددة والثورية التى تحاول المعارضة وقيادة لواء التخلص من اطار هيمنة الاقوى او الخروج من خططه المرسومة .

كما تتصاعد الاراء الصادرة من الخارج والداخل عن اهمية قيام سوق شرق اوسطية تجمع بين الدول الواقعة على حوض البحر المتوسط من شرقه وجنوبه ، واهميته ان ترتبط هذه الدول فيما بينها اعتمادا على عنصرى الطاقة والمياه واقتسام مواردها فيما بينها ، كما يدور الحديث حول تجمع اقليمى اخر يتمثل فى سوق غرب اوسطية تشمل دول المغرب العربى التى تعمل

جاهدة لتمهيد طريقها للانضمام لدول السوق الاوروبية ، ثم حديث عن تجمع اقليمى ثالث يتمثل فى دول الخليج العربى والسعودية حيث تهتم كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق المشتركة باقامة علاقات تجارية ثابته معها خاصة عقب حرب الكويت واعتقاد دول الخليج ان تهديد امنها ينبع من الدول العربية المحيطة والرغبة فى توزيع عوائد البترول على اشقائها ، الا انه من الواضح ان نصيب الولايات المتحدة الامريكية فى التعاون معها سيكون اكبر نظرا لدورها فى هذه الحروب .

واذا كان الوضع الطبيعى [illegible] الاقتصادية التى تقوم على اس[illegible] تصورات ورغبات الاقاليم التى [illegible] هذا التقسيم الاقليمى للمنطقة [illegible] هذا التقسيم الاقليمى للمنطا[illegible] اقتصادية وفقا للعرض السا[illegible] رغبته هذه الدول ام رفضته لها باتخاذ قرارات او خطوات تعبر عن تحميى وتكون الفرصة متاحة لفرض واقع معين عليها تضطر للرضوخ له فى النهاية .

المواجهة بالمعايشه :

والتساؤلات التى تثور او ينبغى ان تثور من وجهه النظر المصرية هو مدى امكانية معارضة قيام هذا السوق اذا كان قيامه ضارا بمصالحنا ؟ وما مدى الضرر وكيف يمكن تجنبه ؟ ومدى الفائدة المتوقعة والمكاسب التى يمكن ان نحصل عليها من اندماجنا فى هذه السوق ؟ لاننا لانريد لتصرفاتنا ان تكون صدى غير مسموع لاراء ثورية ولكنها يجب ان تتلاقى مع الواقع فى تدبير للاسلوب الملائم لمواجهته او الذى يمكننا من معايشته اذا ماأضطررنا اليها ، فكل امر قد يفرض يمكن مسايرته والوصل به الى مرادنا فى النهاية ، وهى حكمة زمنية يظهر لها امامنا مثالا اوروبيا قريبا فى المانيا التى قسمت وفصل بين جزئيها عقب الحرب العالمية الثانية وقضت اربعين عاما تحت نير مافرضه الحلفاء ، وتمكن الالمان رغم ذلك من الوصول للمرحلة التى مكنتهم من ازالة كل مظاهره ، فى حين صادف ذلك صعوبة تحقيقه بين بقية دول المعسكر الشرقى السابق واصبحت المانيا الموحدة الان هى صاحبة الاقتصاد الافضل بين دول اوروبا واقوى عملة نقدية واكثرها امكانية فى التأثير سياسيا على تحولات المنطقة بما فيها منطقة الشرق الاوسط ومن المشاركين الاساسيين فى ضع خطط التقسيم والتكتل الاقتصادى للعالم ، وكذلك الامر بالنسبة لليابان التى اصبحت الان القوة الاقتصادية التى تؤرق امريكا واوروبا ويتم اعداد مكان لها فى مجلس الامن .

ان اجابة هذه التساؤلات فى ضوء تلك الامثلة تلقى باعباء كبيرة على اكتاف القائمين بعمليات الاصلاح الاقتصادى ذلك ان اتساع السوق المصرية يشكل مطمعا للاقتصاديات المجاورة لان الاسواق بصفة عامة تمثل الاساس الاقتصادى الفنى الذى تعتمد عليه النهضة الصناعية بل والانتاجية عموما فى المجتمعات المعاصرة وعيب علينا ان تركنا اسواقنا دون استغلالها الاستغلال الامثل الجاذب للانتاج والنمو ، لذا ينبغى ان تكون امامنا المعلومات اللازمة التى توضح الصناعات القائمة حولنا ومدى تقدمها واحتياجات السوق المحلية وما يتم تغطيته من الانتاج المحلى ومستوى منتجاتنا بالنسبة لمثيلاتها المستوردة وامكانيات النهوض بها واسلوب تنفيذ ذلك من خلال السياسات الحالية خاصة سياسة الخصخصة وبالتالى فقد بدت لهذه السياسات ابعاد كبيرة لاتحتمل التهوين من شأنها او التعامل معها دون دراسات مستفضية جادة واعية مقدرة للعواقب التى يمكن ان تترتب اذا تلت حساباتها .

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ يوليو ١٩٩٢

٣ سيناريوهات للتعاون الاقتصادى الشرق أوسطى

● ينظم قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى اوائل العام القادم مؤتمرا حول « التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط » متضمنا اهم التحديات التى تواجهه واحتمالات نجاحه .

وقد ذكرت لى الدكتورة هناء خير الدين رئيسة قسم الاقتصاد ان المعنى المقصود بالشرق الاوسط هنا هو جميع الدول العربية مضافا اليها تركيا واسرائيل وربما ايران ايضا . وبهذا المفهوم فان منطقة الشرق الاوسط تعتبر من اهم المناطق فى العالم اذ انها تحيط بعدد كبير من الممرات البحرية الهامة كما انها تختزن مايقرب من ثلثى احتياطى النفط فى العالم .

ولكن على الجانب الآخر - كما تشير الدكتورة هناء خير الدين - فقد عجزت منطقة الشرق الاوسط عن مواجهة تحدياتها الداخلية الامر الذى انعكس سلبا على ادائها الاقتصادى فى جميع المجالات وانعكس سلبا ايضا على استقرارها السياسي والاجتماعى . من ناحية اخرى انعكس قصورها الداخلى على وضعها فى النظام العالمى ففى الوقت الذى شهد فيه النظام العالمى مجموعة من التغيرات المتلاحقة فى كل جوانبه من سياسية واقتصادية وثقافية فان تلك المنطقة لم تشارك باى دور مباشر وفعال فى تشكيل هذا النظام .

ومن المقرر ان يطرح المؤتمر موضوع « التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط » كاحد السبل لتحقيق النمو الاقتصادى المستقبلى لهذه المنطقة ولتاكيد دورها فى النظام العالمى الجديد ولكن نظرا لتداخل الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وتاثيراتها المتبادلة على صور وصيغ التعاون الاقتصادى من المقترح ان تتم دراسة احتمالات التعاون الاقتصادى بهذه المنطقة وفقا لسيناريوهات بديلة هى:

● التعاون بين الدول العربية فقط .

● تعاون عربى - اسرائيلى وهو مرهون بنتائج المفاوضات بين الدول العربية واسرائيل .

● تعاون بين الدول العربية وكل من تركيا وايران .

وبناء على تلك السيناريوهات يثير المؤتمر - من خلال الاوراق المقدمة - عدة تساؤلات هامة عن الصيغ الاكثر ملاءمة فى المرحلة الراهنة لتطبيق هذا التعاون ومن اهم مجالات ذلك التعاون القيود التى ترد عليها ودور القوى الاقتصادية الكبرى فى دفع اليات هذا التعاون .

البضائع الإسرائيلية ترتع فى الأسواق العربية !

ما يسمى بـ « المقاطعة العربية »، بات منذ زمن طويل بمثابة نكتة مهترئة ، وعندما يتحدثون اليوم عن درجات مقاطعة «أ» و «ب» و«ج» وعن الغاء بعضها واستمرار بعضها .. ينتابنا شعور بالتقزز فهم يسخرون من عقولنا ، فاليوم لم تعد هناك مقاطعة فالشركات التى تتعامل مع اسرائيل تدخل الى العالم العربى من اوسع ابوابه ، ولكن ، الأهم من هذا ، هناك وسائل عديدة تفسح المجال لدخول البضائع الاسرائيلية ، مباشرة ، الى الأسواق العربية ..

عندما أعلنت الكويت عن الغاء مقاطعتها للشركات الغربية التى تتعامل مع اسرائيل ، نشر الخبر فى وسائل الاعلام الاسرائيلية بشكل متواضع جدا ، ولم نستغرب ذلك ، فوسائل الاعلام هنا تسير على هدى النظرية الشائعة عن صحافة الغرب والتى تقول ما يلى :

* اذا قام كلب بعض انسان ، فليس فى ذلك شئ لكتابة خبر صحفى ، أما اذا عض انسان كلبا ، فهذا خبر صحفى جيد .

فالخبر عن الغاء المقاطعة ليس جديدا وليس مفاجئا والمكتوم فى هذا الموضوع بات معلوما، والمقاطعة قد انتهكت من زمان ، بعض هذه الانتهاكات معروف لمكتب المقاطعة العربي وبعضها غير معروف ، والمقاطعة حتى لو كان هناك من يحرص على استمرارها ، لم تعد جدية أو عملية ، ،وهى تنتظر بالاساس نبأ اعلان وفاتها ، وما يجرى على الساحة يتعدى التعامل مع الشركات الغربية ، ليكشف عن **تعامل مباشر أو غير مباشر مع اسرائيل وشركاتها** ، حتى باتت البضائع الاسرائيلية تغزو أسواقا عربية ، بلا حواجز .

نظير مجلى

رسالة حيفا

ولكن ، قبل ان نتابع ، لابد من تسجيل ملاحظة عرضية ، فكاتب هذه السطور يدرك ان الغاء المقاطعة العربية يشكل حافزا هاما لدفع عملية السلام الى الأمام ، فيما لو جرى الحديث عن سلام عادل وحقيقى ، فالمقاطعة ليست هدفا بحد ذاته ، وقد جاءت فى حينه رامية الى تشكيل ضغط اقتصادى على اسرائيل بغية حملها على وقف الاحتلال ، وقسمت المقاطعة يومها الي عدة أنواع، ابرزها

١- مقاطعة وتحريم أى نوع من علاقات

المصدر : اليسار
التاريخ : اغسطس ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التبادل التجارى أو غيره بين اسرائيل والدول العربية ، وهى المقاطعة التى ما زالت موجودة على الورق ولا توجد اية فئة عربية تجاهر بخرقها .

٢- مقاطعة الشركات التى تتعامل مع اسرائيل فى الغرب والامتناع عن ادخال منتوجاتها الى العالم العربى ، وهذه هى التى الغتها الكويت وتبعتها فى ذلك دول عربية اخرى ، خصوصا فى الخليج .

ولكن المعلومات التى فى حوزتنا تؤكد ان المقاطعة فى كلتا الحالتين مخترقة ومنتهك عرضها .

الكفاح الاسرائيلى ضدها

منذ أعلنت المقاطعة العربية يدور كفاح اسرائيلى واسع النطاق ضدها ، سيما وان التقديرات هنا تشير الى ان الخسائر **المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد الاسرائيلى من هذه المقاطعة تقدر بمليارات الدولارات .**

١- الكفاح السياسى : وزارة الخارجية الاسرائيلية تضع فى صلب اهتماماتها موضوع المقاطعة ، وتطرحه على جدول الاعمال فى كل لقاء ومناسبة. وحكومة رابين بالذات ، تطرح هذا الموضوع بكل قوة خلال السنة الأخيرة ، ومما لا شك فيه انها ،، نجحت فى تجنيد الادارة الامريكية ودول أوروبا للضغط على العرب حتى يوافقوا على الغاء المقاطعة ، كما تطرحه على جدول ابحاث مفاوضات السلام المتعددة الاطراف وقد تمكنت من اقناع عدة انظمة غربية مثل الولايات المتحدة والمانيا فى فرض مقاطعة على المقاطعة ، فالشركة التى ترضخ للمقاطعة العربية تعاقب حسب القانون الامريكى والالمانى ، وتغرم وتحارب علنا وتتبهدل .

٢- الحرب الاقتصادية : عمل طاقم اسرائيلى خاص فى شن حرب اقتصادية مضادة ، للمقاطعة ونحن نعرف عن شركات عديدة اقامت لها شركات صغرى تابعة ، بهدف الالتفاف على القانون .

٣- لكن الانكى من كل هذا هو ان قنوات عديدة جدا فتحت لتسويق بضائع من صنع اسرائيل فى العالم العربى دون أن تذكر حقيقة وهوية صانعيها .

والشائعات فى هذا الموضوع مذهلة :

– الحجاج الى بيت الله الحرام ، تحدثوا عن انهم شاهدوا الكثير من البضائع الاسرائيلية فى الأسواق السعودية ، بعضهم قال ان المسابح التى اشتراها طبع عليها انها من صنع اليابان ، لكن التجار يعرفون انها من صنع اسرائيل ، احدهم أقسم انه شاهد ، بعينيه نسخة من القرآن الكريم ، طبع فى ذيل صفحته قبل الأخيرة اسم مطبعة اسرائيلية معروفة .

وقد تكون هذه إشاعة فقط ، ولكن انتشارها بين الحجاج يعكس فكرة للاجواء السائدة حول هذا الموضوع .

– عبر جسور نهر الاردن تنقل الشاحنات يوميا المنتوجات الزراعية المصدرة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلتين المصدرة الى العالم العربى ، كجزء من الدعم العربى للفلسطينيين ، ولكن هناك من يؤكد ان هذه الوسيلة تستغل من تجار من الطرفين لتسويق بضائع أخرى من اسرائيل .

٤- هناك قنوات اخرى أكثر حنكة لتسويق البضائع الاسرائيلية فى العالم العربى ، وذلك عن طريق أوروبا .. وهذا لم يعد سرا ابدا ، صحيفة «معريب» الاسرائيلية نشرت تقريرا فى ملحقها الاقتصادى يوم ١٣ تموز/ يوليو تحدثت فيه صراحة عن شركة اسرائيلية رسمية متخصصة فى هذا النوع من ضرب المقاطعة العربية تحمل اسم (I.M.C) فى هولندا ، يديرها مواطن اسرائيلى اسمه اهرون لفنى قيمة الاستثمار فيها خمسة ملايين دولار ، اقيمت وفق عقد رسمى تعهدت بموجبة ادارتها للحكومة الاسرائيلية ، بأن لا تسوق الا البضائع الاسرائيلية لمدة خمس سنوات .

ومما جاء فى «معريب» : «والشركة تمتاز بوظيفة تغليف البضائع الاسرائيلية ، بحيث لا تكون فيها اية اشارة تدل على مكان صنعها» ، وتكشف ان هذه البضائع ترسل للبيع فى المغرب .

وهناك بضائع تباع الى دول اخرى مثل : تشيخا والهند وسنغافورة وكوريا وتايوان والصين وهونغ كونغ وتايلاند واندونسيا وكلها بلدان تتعامل فى تجارة حرة مع معظم الدول العربية ولا تقف امامها أية عوائق لدخول أية دولة .

الازدهار الاقتصادى

من المعروف عن وزير الخارجية الاسرائيلى ، **شمعون بيريز** ، انتماؤه الى أولئك القادة الذين يؤمنون بضرورة تطوير التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، خصوصا فى ظروف السلام ولكنه لا ينتظر حتى توقيع اتفاقيات سلام لكى يبدأ بتنفيذ مشاريعه انما هو يسعى باستمرار لشق طريق التعاون الاقتصادى مع كل الدول التى يتعامل معها ، ويرافق فى كل زيارة دولية طاقم من الاقتصاديين والخبراء .

وتتركز المنتوجات والخبرات الاسرائيلية القابلة للتسويق فى العالم ، والتى يجد الكثير منها الطريق الى الدول العربية ، فى **الخبرات الزراعية** : وهذه جربت بنجاح فى مصر وعشرات دول أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وامريكا اللاتينية .

- **الاسلحة** : وهذه وصلت حتى لايران ، التى تزعم العداء المطبق لاسرائيل وتروج للقضاء عليها ، ولكن صفقة الاسلحة التى وصلتها عن طريق اسرائيل ،تحولت الى فضيحة عالمية ، يحاكم بسببها عدد من العسكريين ، الامريكيين لكن .. احداً من الشركاء الاسرائيليين والايرانيين لم يحاكم لا فى القدس ولا فى طهران ، وصفقات الاسلحة كثيرة ، من «العوزى» الذى شوهد فى **السودان والفانستان والجزائر** الى الاسلحة الثقيلة والمتطورة ، وليس فقط من صنع اسرائيل ، وهذا اضافة الى فرق التدريب

- **الخدمات الطبية** : الرئيس الاريترى ، اسياس **أفورقى** احد زعماء الثورة الاريترية العربية زار اسرائيل مرتين خلال السنة الأخيرة بهدف تلقى العلاج الطبى ويقال هنا أن أفورقى ليس أول زعيم عربى يأتى لتلقي العلاج علي ايدى الاطباء الاسرائيليين ، واسرائيل مشهورة بالمستشفيات الميدانية ذات الخبرة الفنية ، هذه الخبرة هى أيضا موضوع تسويق ، اضافة الى الادوية والى الاجهزة الطبية الحديثة .

- **الحلى والمجوهرات** : : تحتل اسرائيل مكانة محترمة جدا فى العالم من حيث تصدير الحلى والمجوهرات ، وهذا الموضوع يعتبر الأسهل من حيث التسويق فى العالم العربى فلا يكتب عليها عادة أنها من صنع اسرائيل .

- **الصناعة والتصنيع** : هناك مجالات واسعة فى الصناعة والتصنيع تملك اسرائيل فيها القدرات والخبرات خصوصا فى الصناعة الالكترونية .

ان الحكومة الاسرائيلية تبادر وتفسح المجال امام المبادرين الاقتصاديين (وليس فقط الاقتصاديين) للانطلاق فى هذا التطرر على ، أمل تحقيق ليس الازدهار الاقتصادى فحسب ، بل وأيضا الانفتاح السياسى على العالم كله ، وبضمنه العالم العربى ، وقد فتحت الطرق بين اسرائيل والعديد من البلدان العربية (وليس فقط مع مصر) التى ترتبط معها (بعلاقات دبلوماسية) **فلم تعد السلطات الرسمية تحاكم مواطنا اسرائيليا يزور تونس مثلا ، وهناك تنظيم رحلات رسمية ومتواصلة ما بين اسرائيل والمغرب** وليس فقط المغرب ، فهناك **لبنان** ، والذى ما زال ثلثه محتلا والذى بدأت علاقات تبادل اقتصادية جدية معه . وهناك **اريتريا** ، التى تربطه اواصر زمالة وصداقة ولا تنسى العلاقات التاريخية العريقة مع **السودان** ، والتى بدأت فى عصر الرئيس **النميرى** ، فهو الرجل الذى رحّل اليهود الفلاشا الى اسرائيل (فيما سمى حملة (موشين» بالتنسيق مع الحكومة رسميا .

حتى **لبنان** بدأ فتح القنوات معها ، عن طريق زيارة الوفد الشعبى الى الحرم المقدس الشريف .. والذى قطع زيارته احتجاجا على محاولة اقحامه فى السياسة »!!

اما دول الخليج ، فكانت فى حرب الخليج فى خندق واحد مع أسرائيل ضد العمل العربى

وهكذا ، فالحديث عن مقاطعة وتشديد المقاطعة اصبح بمثابة نكتة مهترئة ، والغريب ان هناك من يرغب فى تكرار الحـــديث عن وجودها وبذلك يحقق الامر المعاكس .. ويمس فى مصداقية نفسه وامته.

فمن لم يحسن استخدام سلاح المقاطعة ويعرف انه لم يعد ، سلاحا ، فلماذا يشهره؟! هل للسخرية من عقولنا أم ماذا ؟

وتأتي دعواتهم على أنغام المدافع «الاسرائيلية»:

هذه «الشرق أوسطية» القبيحة !



بقلم:
د. جلال أمين

منذ شهور نشرت جريدة الأهرام حوارا مع الدكتور يوسف والى على أكبر قدر من الأهمية والغرابة، ولكنه نشر فى صفحة داخلية فى الأهرام لا تجذب عادة اهتمام القراء، وكأن الأهرام بذلك تحاول ان تنشر الحديث ولا تنشره فى نفس الوقت، أو كأنها تريد أن تختبر ردود فعل الناس قبل ان تعطى هذه التصريحات ما تستحقه من أهمية.

الحديث متعلق بمشروع إقامة ما سمى «بسوق شرق أوسطية»، وهى عبارة لها من القبح اللغوى مثل ما تنطوى عليه من قبح وفظاعة سياسية وقومية وأخلاقية. وكلما فكر فيها المرء وسمع ما يقال دفاعاً عنها.. كلما زاد غيظه وغضبه، فالفكرة غريبة واستفزازية سواء فيما يتعلق بمضمونها أم الحجج التى تقال دفاعا عنها أم توقيت القول بها أم الشخص الذى صدرت على لسانه.. إلخ.

فالدعوة هى إلى إقامة «سوق» تضم البلاد العربية وإسرائيل، والقائلون بها يشيرون إلى معنى «التكتل» أو «الاتحاد» أو «الاندماج» الاقتصادى بدرجة أو بأخرى. فهل يا ترى يقصدون «السوق المشتركة» بالمعنى الفنى للكلمة، الذى يتضمن إلغاء الحواجز الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية تجاه الدول الخارجية، وحرية انتقال رءوس الأموال والعمالة، وفتح الباب أمام مختلف صور التعاون الاقتصادى، من إقامة مشروعات مشتركة إلى أعلى درجات التنسيق أو توحيد السياسات النقدية والمالية؟

لا ندرى بالضبط، فالذين أثاروا هذه الفكرة وقاموا يدافعون عنها حريصون بالطبع على ان يظل كلامهم عاما وغامضا، فلا يفصحون عما يقصدونه بهذه السوق الشرق أوسطية بالضبط، الشىء الوحيد الواضح والذى قالوه صراحة، لأنه الغرض الأساسى من اثارة الموضوع أصلا، هو ان هذه السوق أيا كانت صورتها، تضم إسرائيل. لا يهم بعد ذلك، فيما يبدو مضمون هذه السوق بالضبط، وهل تتضمن قومية السياسة التجارية إزاء الخارج أم لا؟ ومدى التنسيق أو التوحيد الاقتصادى المستهدف، بل ولا يهم ما إذا كانت تضم هذه البلاد العربية أو تلك، وتركيا أيضا أو إيران أم لا، المهم انها تضم إسرائيل. أما الامتناع عن تسمية الأشياء بأسمائها، وعن قول كل هذا صراحة، فالغرض منه طبعا مراعاة دواعى الأدب، على الأقل فى هذه المرحلة بالذات، التى لم يستسغ فيها الذوق المصرى تماما بعد الدعوة إلى تكتل اقتصادى بين مصر وإسرائيل.

ولكن لماذا يا ترى فتح هذا الموضوع غير المألوف الآن؟ والمفاوضات مع إسرائيل متعثرة، والفلسطينيون غاضبون أشد الغضب، واحتلال فلسطين والجولان وجنوب لبنان مازال كما هو، والسلام واستعادة حقوق الفلسطينيين مازالا أبعد عنا من نجوم السماء؟ الاجابة واضحة. إن الموضوع يثار الآن ليس على الرغم من ان المفاوضات مع إسرائيل لم تسفر عن شىء بعد، بل بالضبط لأن المفاوضات مع إسرائيل لم تسفر عن شىء بعد. فهم يريدون استسلاما كاملا قبل ان يعرضوا أى شىء على الاطلاق يتعلق بحقوق الفلسطينيين، والاستسلام الكامل يتضمن، من بين ما يتضمنه، هذه السوق الشرق أوسطية التى يرفع لواءها الأستاذ الدكتور يوسف والى.

قيل دفاعا عن الفكرة «إن هذا الأمر حادث لا محالة، فلا داعى لاستمرار العناد. لقد هزمت فى حرب، واحتلت أراضيك، فإذا أردت استعادتها، أو استعادة جزء منها، فعليك ان تقبل ما يعرض عليك من شروط الاستسلام». فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يقول د. يوسف والى لنا صراحة إن إنشاء

سوق شرق أوسطية هو أحد عناصر الاستسلام أو التسليم المطلوب، ولماذا كل هذا الكلام عما تحققه هذه السوق من مصالح وفوائد لنا؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لا يتوقفون إذن عن الكلام عن نصر أكتوبر الخالد، وعن وصف السادات بأنه بطل الحرب والسلام، ما دام الامر كله لا يزيد عن أن يكون استسلاما كاملا؟ ومن ثم لا يكون السادات بطلا في الحرب ولا في السلام بل فقط في الاستسلام.

أما الدفاع عن هذه الفكرة الغريبة بالكلام الكثير الممل عن اننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية، وان علينا مواجهة هذه التكتلات بإقامة تكتل مقابل، فهو كلام سخيف للغاية، عندما يقدم للدفاع عن تكتل مع إسرائيل، إذ فلنفرض اننا نعيش بالفعل عصر التكتلات الاقتصادية، ولنفرض ان علينا نحن أيضا ان نتكتل، فلماذا مع إسرائيل بالذات؟

وما العيب فى التكتل مع بقية الدول العربية بدلا من ذلك؟ ولماذا التكتل مع إسرائيل بالذات في هذا الوقت الذى ندخل فيه فى صراع حول استرداد أرض وحقوق الفلسطينيين؟ ولماذا لم يقل لنا أحد من الداعين إلى هذه السوق ما إذا كانت مصر أم إسرائيل هى المستفيدة من توسيع السوق، ومن العمالة الرخيصة من توصيل مياه النيل إلى إسرائيل؟ لماذا لم يقل لنا د. والى مثلا ان إسرائيل هى المستفيدة من كل هذا، وان العلاقة المتوقعة بين مصر وإسرائيل إذا قامت هذه السوق هى من نفس نوع العلاقة الاقتصادية التى تقوم دائما بين دولة متخلفة ودولة استعمارية؟

وعلى أى حال، لماذا أصبح الكلام عن اى وحدة اقتصادية عربية أو سوق عربية مشتركة كلاما مرفوضا من جانب علية القوم فينا، بينما أصبح الكلام عن سوق شرق أوسطية كلاما مقبولا وسائغا؟ ما هى الحجج الاقتصادية التى تجعل هذه السوق الأخيرة أكثر قبولا من الأولى، مع ان السوق العربية هى المطلوبة والمرغوبة اقتصاديا وسياسيا وقوميا؟

فإذا قيل لنا: «انظروا حال العرب، انهم لا يتفقون على شيء». فهل ثبت لك من إسرائيل انها هى الصديق الوفى الذى يهب لنصرتك في السراء والضراء؟ والم يخطر ببالك ان العرب لا يتفقون على شيء لسبب بسيط هو أن إسرائيل وأمريكا يعملان بلا كلل على تحقيق ذلك وصولا إلى أشياء من نوع إقامة «سوق أوسطية»؟

هذا الكلام الخطير المتعلق بأخطر جوانب السياسة الاقتصادية والقومية، والذى يتعلق بمستقبل الأمة كلها - الاقتصادي والسياسى - يأتى على لسان وزير الزراعة، وليس على لسان رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو حتى وزير الاقتصاد، لا بل وزير الزراعة، الذى على الرغم من انه مسئول كبير فى الحزب الحاكم إلا أنه لم يشتهر عنه من قبل الاشتراك فى الكلام عن القضايا المصيرية الكبرى. بل يقتصر دوره عادة على مسائل تتعلق بالشئون الإدارية للحزب، أن يأتى هذا الكلام الخطير على لسان وزير الزراعة يؤكد بالطبع ان المقصود كما قلت فى البداية، هو أختبار ردود الفعل واثارة الاهتمام بالموضوع واعداد الرأى العام لقبوله، قبل أن تتخذ القرارات التنفيذية بشأنه.

ولكن دعك من وزير الزراعة، ولنلتفت إلى مجموعة الكتاب و«المفكرين» الذين قرروا النزول إلى الحلبة لمناصرة وزير الزراعة والدفاع عن السوق الشرق أوسطية. نحن قد لا نتوقع من رجال الحكم شيئا غير هذا، فنحن نعرف موضوع ولائهم الحقيقى، ونوع المصالح التى تحركهم، ولكن لماذا يسمح بعض الكتاب والمفكرين لأنفسهم باتخاذ هذا الموقف، والمفروض أنهم هم المهمومون بمستقبل هذه الأمة، والمدافعون عما تبقى لنا بعد ربع قرن من الخسائر المتتالية؟

لماذا لا يحاولون تقوية ظهر المفاوض المصرى والفلسطينى والعربى بوجه عام بالتشدد ورفض الكلام في مثل هذه الأمور، بل والسخرية من إثارة مثل هذه الاقتراحات في ظل التعنت الإسرائيلى؟ لماذا هذه الهرولة لإرضاء إسرائيل وإبداء المودة نحوها والكلام عن الفوائد التى ستعود علينا من التعاون معها في الوقت الذى تعاملنا فيه بكل هذه الغطرسة والتجبر؟ ما هى أنسب الأوصاف التى يمكن ان نطلقها على هذا الفريق من الكتاب و«المفكرين»؟!

حبات الصدارة

تتهمر علينا طلقات المغرضين أصحاب النوايا السيئة ضد مصر ، فلا نملك أن نرد عليهم متعللين بأن حرية الرأى والديمقراطية تبيح للمراسل الأجنبى والمعلق وكاتب التحليلات السياسية أن ينتهكنا فى مقالاته ويستبيح حكومتنا ونظامنا وثقافتنا للسخرية .

.. ونحن هنا تطبيقا للديمقراطية التى نعيش أزهى عصورها . ننقل الاراء والانتقادات التى توجه ضد مصر والعالم العربى والاسلامى .. ولكننا نحتفظ لانفسنا بالحق فى التعليق عليها وتفنيدها .. ومن يغضب عليه أن يفهم الديمقراطية أولا .

مهلاً .. أيتها الأقلام المتشنجة ..

موقف مصر من السوق الشرق أوسطية غير قابل للمزايدة

خرجت بعض الاقلام العربية مؤخرا تهاجم ـ فى عصبية وتشنج ـ فكرة التعاون الاقتصادى بين دول منطقة الشرق الاوسط أو « السوق الشرق أوسطية » على اساس انه من الصعب اقامة علاقات ـ اقتصادية ـ بين الخصوم خاصة وان اسرائيل لاتزال تحتل الاراضى العربية سواء فى الضفة والقطاع او الجولان او جنوب لبنان ، واستنكرت تلك الاقلام صدور فكرة السوق عن مصر !!

المساء

المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٢

نحن لا ننكر ان مصر هى التى اقترحت انشاء سوق شرق اوسطية تضم كافة دول الشرق الاوسط بما فى ذلك تركيا وباكستان وايران ثم اسرائيل .. فالعالم اليوم .. عالم تكتلات اقتصادية فى المقام الاول فهناك المجموعة الاوربية واتحاد دول امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية ... الخ ومن الصعوبة بمكان تجاهل تلك الوحدات الاقتصادية .

ينبغى علينا التمسك بالأسس الموضوعية وترك العاطفة جانباً عند مناقشة تلك القضية .. فاسرائيل ـ رغم الموقف العربى منها ـ دولة فى المنطقة لها كيانها السياسى وهيكلها الاقتصادى وهى تؤثر بشكل مباشر فى السياسة العالمية وتحديدا الامريكية .. ومن يقل غير ذلك فهو خادع لنفسه يعيش فى الأوهام ويسبح فى الخيالات .

ومن ثم علينا ان نتعامل مع قضية وجود دولة عبرية لا أن نتمسك بشعارات اورثتنا الفقر والمرض واضاعت اقتصادياتنا فضلا عن اراضينا .

غير ان هذا لا ينفى ان يكون التعاون بين دول المنطقة مرهون بالسلام .. فموقف مصر من السوق الشرق أوسطية تحدد فى ان اقامة السوق يجب ان يأتى بعد اقرار تسوية سياسية فى المنطقة بناء على هذه التسوية تعود الاراضى العربية المحتلة لاصحابها ويتم توقيع معاهدة سلام .. وقد تجسد موقف مصر فى عبارة الارض مقابل السلام .. لان السلام والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .

موقف مصر اتسم بالتشدد عكس مواقف بعض الدول العربية الاخرى مثل الاردن الذى رأى ان العلاقات الاقتصادية يمكن ان تسير جنبا الى جنب المباحثات الخاصة باحلال السلام فى المنطقة .

ثم ونعود الى مزايدة بعض الاقلام العربية على موقف مصر ونقول لاداع لاخفاء الوجوه فى الرمال كالنعام .. فمصر تربطها باسرائيل علاقات بناء على معاهدة السلام الميرمة بين الجانبين ورغما عن ذلك فالعلاقات ليست على مايرام بسبب موقف مصر من القضايا العربية .. وقد سحبت مصر سفيرها من اسرائيل كثيرا استنكارا لما تقوم به اسرائيل من عدوان واعتداء على الدول العربية .. ولم تنس مصر ان تندد بشدة بالعدوان الاسرائيلى الاخير على لبنان .. فلماذا اذا المزايدة ؟!!

هناك دول عربية لاتكف عن ترديد الشعارات اياها وتقيم فى السر علاقات مع اسرائيل وتجرى مباحثات على مستوى عال .. وقد رأينا وسمعنا مؤخرا عن مواقف دول اخرى كالكويت التى رفعت والغت الحظر على منتجات الشركات الاسرائيلية ..

مصر درع الامة العربية وقلبها النابض وعقلها الحى وضميرها اليقظ .. تضع نصب عينها قضايا الامة العربية وتحمل على كتفيها هموم المواطن العربى ومشاكله .. وقد فرض عليها ذلك ان تتعامل مع الاخرين لالصالح شعبها بل لصالح جموع الشعب العربى .

المصدر : الأحـــــرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

السوق الشرق أوسطية

بين المؤيدين والمعارضين

أمين هويدى :

احتلال اسرائيل لفلسطين يدفعنا لرفض اشتراكها!

د. أحمد الصفتى :

السوق الشرق أوسطية محاولة انفعالية لتجنب الكساد العالمى !

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

أمين لجنة الوحدة العربية

على الرافضين إقامة سوق عربية مشتركة كبديل

كتبت . حنان محمد:

بعد التطورات العالمية الأخيرة وتكون بعض التكتلات الاقتصادية في أماكن مختلفة من العالم بدأت تطرح فكرة سوق شرق أوسطية بين مصر وتركيا وإسرائيل إلا أن الكثيرين يعارضون الفكرة خوفا من هيمنة إسرائيل وآخرين يعارضونها.. وفي هذا التحقيق نعرض لوجهتي النظر

● بداية يتحدث امين هويدي وزير الدفاع ورئيس المخابرات العامة الاسبق.

ان الهدف الاساسي لكل المحاولات التي تبذل في المنطقة هو تمييع فكرة القومية العربية عن طريق التحدث عن التجمعات الاسلامية او التجمعات الشرق اوسطية او تجمعات البحر المتوسط وذلك لأن الدول العربية متكاملة سواء من الناحية الاقتصادية او العسكرية او الجغرافية المائية.

وفي الخمسينات حاول الغرب تشتيت العرب بطرح او تبني مشروع الدفاع المشترك الاقليمي (حلف بغداد) وكان العدو هو الاتحاد السوفيتي في تلك الفترة وكان جون فستور وزير الخارجية في تلك الفترة مغرما بوضع الدوائر على الخرائط لحصار الاتحاد السوفيتي لكن مصر رفضت هذا الوضع في تلك الفترة لانها تعلم ان اسرائيل هي العدو الواضح الحقيقي الذي اصبح في وسط الدار يهدد الاهل بمطامعه التي لا تخفى على احد وتبنت مصر قضية الدفاع العربي ضد اسرائيل وانضم اليها بعض الدول العربية مثل سوريا والسعودية بينما اتخذ الاخرون برئاسة العراق تبني الفكرة الغربية وكان انقساما عربيا ظل ينعكس على العمل الجماعي العربي طوال فترة الخمسينات والستينات

وبالرغم من ذلك لم ينجح حلف بغداد وسقط المشروع ورفض الشعب العربي ان يستظل بغير مظلته اما الآن في التسعينات تفكك الاتحاد السوفيتي ولم يعد هو العدو والوسيلة العسكرية اصبحت لا تتفق مع الامر الواقع فاتوا الينا بالوسيلة الاقتصادية عن طريق سوق شرق اوسطية ينضم اليها من يشاء من الدول العربية وغير العربية واسرائيل بل صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة بان السوق بدأت ونواتها مصر واسرائيل على اساس ان مثل هذه السوق تحتوى على منتجات وهي سوق واسعة للاستهلاك حيث ان منتجات المنطقة لا يمكنها ان تنافس المنتجات عالية الجودة في الاسواق الاوروبية وغيرها وبالفعل بدأ التنفيذ في النوبارية والصالحية وأعلن عن مشروع اصلاح ٢٥٠٠٠٠ فدان في وادي العريش بجهد مشترك اسرائيلي مصري.

وقال شمعون بيريز ان المنطقة لديها رأس المال والعمالة والارض والمياة والخبرة هذا يدعو الى اقامة هذه السوق الشرق اوسطية وهنا نتساءل ماذا تملك اسرائيل في مقابل ذلك ..!

فهي دولة لايتجاوز عددها عدد اى حى من احياء القاهرة .. ليس لديها عمالة فائضة بل تستخدم العمالة الفلسطينية في الزراعة والصناعة .

ليس لديها راس مال فهي تعيش على دافع الضرائب الامريكي

ليس لديها ماء فقد استنفدت كل قطرة من الماء فوق وتحت سطح الارض فعلى اى اساس تشترك اسرائيل ونلهث وراءها بهذا الشكل ؟

ماذا تعطينا؟ وما هو الداعي؟

وكيف نتحدث عن اقامة سوق مشتركة وهي تحتل اراضينا في فلسطين وهي تطرد الأهالي من جنوب لبنان

– وهي تمنع دخول اللاجئين الذين اصبحوا شتات في كل انحاء العالم كل هذا يثير سؤالا هل الحل السياسي اولا .. ام التطبيع؟

فلا يذكر التاريخ انه قد تم التطبيع قبل الحل السياسي الا في حالة استسلام الدولة للعدو .. والعقل يقول أن نبدأ في حل خلافاتنا السياسية على اساس عن توازن المصالح وليس توازن القوى وهذا يخلق المناخ الصالح لمزيد من التعايش ولكن نتحدث عن التعاون الاقتصادي والسوق المشتركة في ظل احتلال اسرائيل للارض وامتلاكها للاسلحة شديدة التدمير والسلاح النووي ومحاولاتها العلنية للسيطرة على المنطقة..

فهل هذا جائز ؟!.. هل هذا ممكن؟!

ولماذا لم يتمكن العرب حتى الآن من تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعام ١٩٥٠ واتفاقية الدفاع المشترك .. فلم يستطيعوا الاتفاق بينهم ويستطيعون الاتفاق مع

الاجانب وخاصة مع اسرائيل التى تود ان تتحكم فى المياه والبترول الذى تطالب ان تصب انابيبه الى مصفاة حيفا اى انها تمسك برقاب العرب..

فلماذا أعطى العرب ظهورهم لاتفاقية الوحدة الاقتصادية؟

لماذا اعطوا ظهورهم للسوق العربية المشتركة ؟

ولماذا يتجهون بصدورهم للسوق الشرق اوسطية ؟

لماذا يصعب التعاون بين البعض ويسهل مع غير العرب حتى لو كان بينهم اسرائيل التى تحتل اراضينا كيف هذا ؟ ولمصلحة من ؟!

● أما د./ أحمد الصفتى استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة القاهرة فيقول ان الدول الصغيرة تتجمع فى شكل سوق مشتركة تفيد كل الاطراف سواء الدول المنتجة او المستهلكة فى علاقات يتم فيها تبادل الانتاج والخدمات والسلع .. وهذه الظاهرة تزداد اتساعا مع ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى سواء تكتلات الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك او تكتلات اوروبا فى مقابل تكتلات اليابان ودول شرق آسيا وهذه التكتلات تهدف الى الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وفى الوقت نفسه وضع اوراق ضغط على التكتلات الاخرى وتزداد هذه التجمعات اهمية فى الوقت الحالى فى محاولة التغلب على ظاهرة الركود والكساد العالمى الحالى والمرتقب والذى قد يكون أسوأ كساد اقتصادى مر بالبشرية وهنا تزداد انفعالات الدول لمحاولة تجنب هذا الركود حتى تلقى الاعباء على غيرها.

ولا تعتمد هذه التكتلات على البعدالاقتصادى فحسب بل لها اعتبارات سياسية وحضارية لذلك فينبغى ان تدخل الدول العربية فى سوق مشتركة ولكن مولد هذا التكتل متعثر وحاولوا ايجاد سوق افريقيه مشتركة تدخل فيها ايضا دول عربية وهناك افكار جديدة لسوق شرق اوسطية تضم الى جانب الدول العربية تركيا واسرائيل وايران وان كانت ايران لها اصابع خفية فى دفع عجلة الارهاب فيجب ان تقاوم ذلك بالقوى الذاتية وتماسك المجتمع وتفريغ اى محاولات خارجية وكلنا نعلم ان اى دولة لها اصابع خفية كى تؤثر فى الدول وتكون اقوى منها ومصر ينبغى ان يكون لها دور مؤثر وقوى فى المنطقة وتكون هذه المخاوف هى دافع لايجاد سوق عربية مشتركة.

ايضا هناك مخاوف من السيطرة الاسرائيلية على المنطقة من خلال السوق وهنا اقول ان الذين يتخوفون عليهم ان يساعدوا بايجاد تكتل عربى سريع فيجب ان نجد



د رفعت العجرودى

البديل وان ندرس كل مشروع بموضوع ولا نلقى الضوء على الجانب الايجابى ونضخمه ونترك الجانب السلبى فعلى الذين يشككون فى اى مشروع ان يطرحوا البديل فأين مشروع السوق العربية المشترك ماذا تم به منذ ثلاثين عاما واين الوحدة الاقتصادية العربية ماذا تم بها منذ اربعين عاما ؟ان تجاهلنا لدراسة الجانب السلبى فى اى مشروع يجعلنا فريسة لاسرائيل او اى عابر سبيل..فاذا كنا اقوياء ومتحدين كدول عربية فلا خوف اطلاقا من اسرائيل اما اذا كنا فرادى وخائفين فان اسرائيل ستسيطر علينا بسوق شرق اوسطية او غيرها..ام مصادرة جميع الافكار دون دراسة موضوعية لها ودون ايجاد البديل فهذه

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٣

مراهقة كلامية وارهاصات سياسية ففي مقابل الرفض يجب ايجاد البديل والتركيز على ايجاد سوق عربية مشتركة..ومن يدرى فقد تكون السوق الشرق اوسطيه مفيدة مستقبلا وليس بالضرورة الان بشرط ان يكون هناك تعاون اقتصادى وتعايش بعد ايجاد السلام ويكون هناك تبادل للمنتجات والسلع والخدمات بدلا من تبادل طلقات الرصاص وان يؤفى السلام ثماره في شكل تعاون اقتصادى وقد يكون هذا التعاون دافعا لعملية السلام.

● ويقول رفعت العجرودى امين لجنة الوحدة العربية.

ان السوق الشرق اوسطية والتى تضم الدول العربية وايران وتركيا واسرائيل سوق اقتصادية ولكن لها مدلولا سياسيا شبيها بالسوق الاوروبية المشتركة المقامة فى اوربا..ونحن مع اقامة علاقات حسن جوار مع الدول المجاورة للامة العربية واذا استثنينا بذلك اسرائيل لانها جسم غريب عن المنطقة ولان صراعنا معها صراع وجود وليس صراع حدود فإنه يمكن اقامة علاقات سياسية وتجارية وثقافية بين الدول العربية وايران وتركيا خاصة ان مثل هذه العلاقات ليست وليدة اليوم وانما هى علاقات تاريخية حدثت قبل وبعد الاسلام..وبذلك فاننا نرحب باقامة سوق عربية مشتركة خاصة ان الامة العربية تحتوى على ٣٥٪ من مخزون النفط العالمى و٢٥٪ من مدخرات العالم اى ان واحدا وربع الاموال التى فى البنوك ملك للعرب ايضا تمثل ٥٪ من سكان العالم وتمثل ١١٪ من مساحة العالم وبذلك يمكن بهذه المقومات الاقتصادية وباستخدام جيش العلماء لدينا (ففى مصر وحدها ١٥٠ الف دكتوراه فى كافة المجالات والتخصصات) والعمالة الماهرة فى مصر وسوريا والعراق ولبنان الى جانب ذلك عوامل مشتركة (اللغة والدين) كلها عوامل تكفل النجاح لاى عمل وحدوى عربى سواء سوق عربية مشتركة او مشروع وحدة او تضامن او اى نوع من الروابط التى تعمل على تقدم هذه الامة ورخائها ورفاهيتها..اما التحدث عن السوق الشرق او سطية فما هو الا مشروع لتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل يتبع ذلك تبادل تجارى وثقافى وسن قوانين تسرى على المنخرطين فى هذه السوق ليقلل ذلك من حدة الصراع بين الامة العربية واسرائيل وبالتالى يؤدى الى ضياع حقوق فلسطين.

فعقد المعاهدات بين الدول العربية واسرائيل..لا يعنى ان قضية الصراع قد انتهت فكل القوى التقدمية فى العالم العربى مازالت متمسكة بحق الشعب الفلسطينى فى اقامة دولته على ارضه..وبالرغم من ان مفاوضات السلام التى تجرى حاليا لم تؤد الى نتيجة تتحدث عن انشاء هذه السوق التى تضم اسرائيل انها فكرة صهيونية على ما يسمونه بالفراغ السياسى فى المنطقة لغياب دور القومية العربية.

● ويرى د/فرح عزت وكيل كلية التجارة بجامعة عين شمس ان مصطلح الشرق الاوسط لا يعامل الوطن العربى فقط بل انه وحدة متميزة يدخل فيه باستمرار دول عربية او تخرج منه ولكن يمكن ان نقصد بمنطقة الشرق الاوسط كافة الدول العربية مضافاً اليها اسرائيل وتركيا وايران..وتعتبر المنطقة بهذا المفهوم من اهم المناطق بالنسبة للعالم حيث انها تحيط بعدد من اهم الممرات البحرية بالاضافة الى انها تختزن ما يقارب ثلثى الاحتياطى من النفط ولكن على الرغم من المزايا والثروات التى توجد فى المنطقة الا اننا نجد ان منطقة الشرق الاوسط قد عجزت فى مواجهة تحدياتها الداخلية وهذا انعكس بصورة سلبية على الاداء الاقتصادى وايضا على استقرارها الاجتماعى والسياسى..هذا القصور انعكس على وضعها فى النظام العالمى الجديد فى الوقت الذى شهد فيه النظام العالمى مجموعة من التغيرات والتفاعلات المستمرة فى جوانبه المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الا ان هذه المنطقة (الشرق الاوسط)لم تشارك باى دور فعال فى تشكيل النظام العالمى الجديد ومن هنا لابد ان يكون هناك تعاون اقتصادى فى الشرق الاوسط باعتبار هذا التعاون يمثل احد السبل لتحقيق النمو الاقتصادى فى المستقبل لهذه المنطقة وايضا لتاكيد دورها فى النظام العالمى الجديد وفقا لمصالحها..والواقع ان صور احتمالات التعاون الاقتصادى بالمنطقة من الممكن ان تاخذ عدة محاور

المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٣

١- التعاون بين الدول العربية فقط.

٢- التعاون بين الدول العربية واسرائيل وهذا التعاون فى الحقيقة مرهون بنتائج مفاوضات السلام الجارية الان بين الدول العربية واسرائيل

٣- التعاون بين الدول العربية وتركيا وايران ولو نظرنا الى مجالات التعاون الاقتصادى فى السوق الشرق اوسطية والتى تضم الدول العربية وتركيا وايران من الممكن ان يكون هذا التعاون فى شكل تبادل فى السلع والموارد البشرية والمشروعات المشتركة فى الزراعة والصناعة سواء استخراجية او تحويلية او خدمات فمثلا اسرائيل ليس لديها المياه لكنها تمتلك التكنولوجيا والخبراء فيتم تبادل المياه بالتكنولوجيا اى يتم التبادل والتعاون لتحقيق الرخاء..

ويمكن ان يكون هذا التعاون فى شكل اندماج اقتصادى اقليمى مثل مصر وسوريا فى الماضى او تكون صيغة التعاون خاصة بالشرق الاوسط وهنا ينبغى ان يكون للقطاع الخاص دور فى الاستثمار الى جانب دور الحكومة ويمكن ان يكون هناك تعاون اقتصادى اقليمى للشرق الاوسط مع القوى الاقتصادية الكبرى مثلا للجامعات الاوروبية ايضا اليابان ودول جنوب آسيا ايضا المنظمات الدولية هذا تصور موجز للسوق الشرق اوسطية.

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ أغسطس ١٩٩٢

٢٧٠ «كيبوتز اشتراكي»

عاصفة اقتصاد حر على تعاونيات اسرائيل الزراعية

■ رياح التغيير باتجاه الاقتصاد الحر ونظام السوق وصلت الى التعاونيات الزراعية في اسرائيل، اي ما تعرف بـ «الكيبوتزات» التي تطبق فيها منذ نشوئها كمستوطنات ساهمت في إقامة نواة الدولة العبرية، تدابير إشتراكية، وإن كانت اشتراكية من نوع مميز عن الاشتراكية التقليدية.

وقد بدأت «كيبوتزات» اسرائيل التي يصل عددها الى ٢٧٠ كيبوتزا يقطنها حوالى ١٢٥ الف شخص يمثلون ٣٪ من الاسرائيليين، تشهد «انتفاضة» على النظم الاقتصادية والاجتماعية القديمة التي سارت عليها على مدى الحقب الماضية. فما الذي يحدث من تطورات؟

قبل عدة اسابيع بدأت في ثاني أقدم «كيبوتز» في اسرائيل الذي يقع في جنوبي منطقة الجليل ثورة هادئة على النظام الاقتصادي السائد في هذه المستوطنة عندما عرضت الأسهم العائدة لهذا الكيبوتز من مصنع البلاستيك الموجود فيه للبيع في بورصة تل ابيب، وهي المرة الاولى التي تلجأ فيها مثل هذه المستوطنة القائمة على نظام تعاوني اقتصادي قريب جداً من الاشتراكية، الى اساليب رأسمالية للحصول على المال، وبهذا الشكل الواضح.

ويعتبر اللجوء الى هذا الاسلوب تغيراً كبيراً في نهج الكيبوتزات الاسرائيلية. فالكيبوتز تاريخياً من المؤسسات الصهيونية التي تنهج في ادائها الاقتصادي وفي نظامها الاجتماعي استناداً الى ايديولوجية قريبة من الاشتراكية ومن نمط الحياة الاسبارطية (نسبة الى اسبارطة اليونانية القديمة التي اعتمدت التنشئة العسكرية لمواطنيها)، وحيث ساهم هذا النسق المختلط من الحياة الاسبارطية والنظام شبه الاشتراكي في ارساء معالم الدولة العبرية التي بدأت على شكل مستوطنات في فلسطين المحتلة. ومن هذه المستوطنات (الكيبوتزات) جاء معظم القادة الاسرائيليين البارزين، خصوصاً العسكريين منهم، مثل موشي دايان واريل شارون.

ويقول قادة كيبوتز «كينريت» ثاني اقدم مستوطنة في اسرائيل، الذي يضم حالياً ٥٠٠ نسمة ، ان التغيير الذي لجأوا اليه اخيراً في النظام الاقتصادي لم يكن فعلياً وليد ثورة داخلية بقدر ما كان ضرورة فرضتها الظروف الاقتصادية والمالية باتجاه الاقتصاد الرأسمالي. ومع ذلك فهم يضيفون بانهم يسايرون ايضاً موجة تغيير تصيب راهناً الـ ٢٧٠ كيبوتزاً الموزعة في انحاء الكيان الصهيوني بعدما غرقت هذه الكيبوتزات في ديون قدرها ملايين الدولارات.

انها أزمة موارد مالية وأزمة هوية في الوقت ذاته نتيجة لفشل الاسلوب الاشتراكي في مواجهة المشاكل الاقتصادية للمرحلة الراهنة التي تتطلب نمطاً من الاقتصاد الحر، وحيث كانت لجان الدراسات في هذه الكيبوتزات ادركت هذه الحقيقة قبل حقبة من الزمن، اي في بداية الثمانينات وتوقعت حدوث مثل هذه التطورات في البنية الاقتصادية - الاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية ، وحيث ظهر الاتجاه واضحاً الى هذا الامر عندما انهارت الامبراطورية الشيوعية وكومنولثاتها في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية وبعد قدوم آلاف اليهود السوفييات الى اسرائيل. وهنا يعلق شاهي سلومونسكي أمين الصندوق لمستوطنة «كينريت»، فيقول: «أي كيبوتز لا يساير موجة التغيير نحو الاقتصاد الحر سيفشل».

الواقع ان الكيبوتزات الاسرائيلية حاولت قبل الاتجاه الى تغيير نظامها الاشتراكي، تجربة وسائل مختلفة للنهوض باقتصاداتها المتراجعة ولإنصاف العمال الذين يتقاضون اجوراً غير مناسبة مع

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٣

متطلبات الحياة المتزايدة في المرحلة الاخيرة، ومنها تعديل نظام العمل وتنظيم التوظيف والاجور ودفع ساعات العمل الاضافية وحتى تشجيع العمال على العمل في مكان آخر غير الكيبوتز، واستئجار [illegible] من الخارج (من العرب) بأسعار اقل، لكن كل ذلك كان حلولاً مؤقتة ولم يكن هناك مهرب من التحول الى النهج الرأسمالي.

ويتم هذا التحول بشكل تدريجي حتى لا تتعرض الكيبوتزات لصدمة. فهناك المزيد من الكيبوتزات تزيد من ميزانية (الحصص الشخصية) افرادها، وتتركهم يقررون بأنفسهم نسبة انفاقهم على

الملابس والكتب والادوات المنزلية، وهي امور كانت ممسوكة كلياً وبدقة من قبل لجنة الادارة في الكيبوتز. بل انه في بعض الكيبوتزات تحولت قاعة الطعام الجماعية الى مطعم يدفع الذين يرتادونه ثمن وجبة الطعام بعدما كانت هذه القاعة مركزاً عاماً لتناول الطعام للجميع وموقعاً للتداول في الأمور التي تهم الجماعة.

وقد طالت هذه التغييرات مستوطنة «عين زيوان»، وهي «كيبوتز» يقع على خط وقف النار في مرتفعات الجولان، حيث الغيت في هذه المستوطنة شعارات ماركسية مثل: «من كل حسب قدراته ولكل حسب حاجته»، كما تحولت قاعة الطعام الرئيسية الى مطعم يدفع فيه ثمن الوجبة التي يتناولها الشخص، وحيث لم يعد كل ٦٠ عضواً في هذا الكيبوتز يجمعون مداخيلهم ثم يقسمونها على انفسهم بالتساوي، بل باتوا يتلقون اجورهم كل بحسب جهده واستنادا الى نظام السوق، كما لو كان سيجري استئجار عمال من غير سكان المستوطنة، وهنا تعلق روث باروخ إحدى القاطنات في «عين زيوان»: «لم يعد الناس هنا يعملون اذا لم يتلقوا اجراً مقابل عملهم. وهم لا يقومون بأي شيء دون مقابل كما كان يحدث سابقاً. وتضيف باروخ التي تشغل منصب عضو في لجنة ادارة المستوطنة بأنها تلقت رسائل من كيبوتزات اخرى بأنها تسير على النهج نفسه او على نهج مماثل.

إلا ان مسؤولين اسرائيليين يرون ان مستوطنة «عين زيوان» ذهبت بعيداً في تطبيق النظام الرأسمالي وتدابير الاقتصاد الحر، بالنسبة لكيبوتز اسرائيلي، مما يثير تساؤلات حول امكانية تسميتها «كيبوتز» بعدما باتت في وضعها الجديد، وحيث يتوقع ان تطرد هذه المستوطنة من تجمع الكيبوتزات الصهيونية خلال اسابيع، كما تقول عضو لجنة الادارة «روث باروخ».

اما عالم الاجتماع الاسرائيلي في جامعة «حيفا» الخبير في شؤون الكيبوتزات مناحيم روزنر فيعلق قائلا: «لقد حاول سكان «عين زيوان» ان يخرجوا بايديولوجية مما يعتبر وضعاً سيئاً، وهذا طبعاً خطأ، إلا انه يدل على ما يمكن ان تصل اليه الاوضاع اذا لم تجر معالجتها بالشكل المناسب».

لكن امين الصندوق في مستوطنة «كينريت» ثاني كيبوتز في اسرائيل سلومونسكي يعترض ويقول: «صحيح ان «عين زيوان» تجاوزت الخط، لكن كي يبقى الكيبوتز يسير على نهج لم يعد يصلح للظروف الحاضرة فيما تتجه البلاد كلها في اتجاه آخر، هو أمر غير مقبول وغير معقول. وهذا هو السبب الذي جعلنا في مستوطنة «كينريت» نلجأ لبيع اسهم معمل البلاستيك في البورصة لأن ديوننا كبيرة، وقد حصلنا على ارباح تبلغ قيمتها ١٠ ملايين دولار. فإذا اردنا ان ننافس القطاع الخاص علينا ان نكون قادرين على الحصول على رأس المال، ولا يمكن الحصول على ذلك إلا من سوق البورصة وأعتقد انها طريقة ناجحة».

رغم ذلك لا يعني التغيير الذي حصل في مستوطنة «كينريت» ان قفزة واسعة حصلت باتجاه اقتصاد السوق. فما زالت السياسة التخطيطية مركزية تضعها لجنة ادارة المستوطنة، وما زال العائد يوزع جماعيا مثل العادة، لكن هناك إتجاهاً بطيئاً نحو الالتزام بطرق واساليب رأسمالية لتسخيرها في مجال صالح الجماعة.

هنا يذكر بان تغيرات حدثت ايضا في النظام الاجتماعي «الاسبارطي» النزعة الذي تطبقه الكيبوتزات الاسرائيلية وذلك بعدما اجبرت الحاجة الاقتصادية العناصر الشابة على مغادرة هذه المستوطنات والبحث عن رزقهم في خارجها، وفي غير مجال العمل في الارض وزراعتها الذي تبناه ابناء الصهيونية الاوائل. فلم يعد الاطفال يؤخذون من اهاليهم لتربيتهم في مراكز جماعية في المستوطنة بعيداً عن الاهل، وتنشئتهم على الطريقة العسكرية.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد باتت الصناعة من نوع او آخر هي عماد العملية الاقتصادية في معظم الكيبوتزات الـ ٢٧٠ في اسرائيل، وحيث تدير هذه المصانع لجنة ادارة مؤلفة في كثير من الاحيان من رجال اعمال من القطاع الخاص، مما يفتح الباب لزحف النهج الرأسمالي بشكل مؤكد الى داخلها مع الوقت. ■■

غسان كنج

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٣

نحو تنسيق غذائي عربي بدلا من « الشرق اوسطية »



مروان نصيف

عندما تطرح على امتنا العربية بعض المخططات المهددة لامننا القومي - سياسيا واقتصاديا وحضاريا - كمشروع السوق الشرق اوسطية الذى يستهدف تحقيق التكامل الاقتصادى بين مصر واسرائيل وبعض الدول العربية تحت رعاية الولايات المتحدة الامريكية .

يكون مدخل العقلاء من الداعين لمثل هذه المشروعات . « فلنبتعد عن الشعارات الحماسية فليس هذا عصرها ، ولنفكر بمنطق المصلحة..

السنا كشعب عربي في وضع اقتصادى متردٍ يستلزم الاستفادة من كافة الامكانات الدولية لتحسينه ؟ » .

.. ومع محاولة تمرير السوق الشرق اوسطية في المجال الزراعي ، توضع امامنا الارقام/ الاوضاع التالية الخاصة بتطور - او تدهور - الفجوة الغذائية في العالم العربي:

عام ١٩٧١ كانت قيمة الفجوة الغذائية حوالى ٥٦٠ مليون دولار.

- عام ١٩٨١ اصبحت ١٩ مليار دولار
- عام ١٩٨٨ قفزت الى ٣٠ مليار دولار
- عام ٢٠٠٠ من المتوقع ان تصل الى حوالى ١٥٠ مليار دولار والارقام رهيبة ،

★ فمعظم الأراضي العربية تقع في المناطق الصحراوية.

★ والمساحة القابلة للزراعة لاتتجاوز ١٢,٤ ٪ من الارض العربية.

★ ومعدل السكان في تزايد مستمر ، ومن المتوقع ان يصل عام ٢٠٠٠ - الى ٢٥٠ مليون نسمة.

وهذه الارقام والاوضاع - التى يتم الالحاح على ابرازها - صحيحة ، ولكنها - في نفس الوقت - ليست صادقة ، لانها لاتعبر الا عن وجه واحد من وجهى الحقيقة.

اما الوجه الاخر - الذى تتم مداراته وطمسه ، فهو يؤكد - بشكل علمي وعقلي وليس سياسي وحماسي - الامكانات الحقيقية الكفيلة بخروجنا - بالجهد العربى الذاتي - من هذه الازمة الغذائية.

فاذا كانت الاضلاع التقليدية لمربع المسالة الزراعية تتمثل في الارض، المياه ، الطاقة البشرية ، وخطة استثمار هذه الامكانات ، فان الواقع يؤكد اننا نحن - وبارادتنا - حريصون على استمرار هذا الوضع المتردى او على الاقل لسنا حريصين على الخروج من اساره .

فبالنسبة للارض :

- لايزرع من الارض القابلة للزراعة ، سوى ٢٣٪ فقط .
- لايستغل من الارض المزروعة فعلا ، سوى ٨٪ في زراعة المحاصيل الدائمة.
- اى ان المساحة التى يتم فيها زراعة محاصيل دائمة. لاتتجاوز ١,٨٪ من الارض العربية القابلة للزراعة !

وبالنسبة للمياه :

فبالاضافة الى المياه المطرية والجوفية هناك موارد سطحية تقدر بحوالى ٢٧٤ مليار متر مكعب .لايستخدم منها في الزراعة سوى ١٦٢ مليار متر مكعب .

- يهدر من الكمية المستخدمة فعلا ، نسبة تقرب من ٣٠٪ منها .

وبالنسبة للطاقة البشرية:

- متوسط دخل العامل الزراعي العربي - بالنسبة لمتوسط دخل العمالة في المجالات الاخرى - اقل من ١٣٪
- ويترتب على ذلك ان نسبة بين ٦٪ ، ١١٪ من العمالة الزراعية العربية تهجر سنويا عملها - وخاصة بعد الثمانينيات - وتتجه الى مجالات عمل اخرى غير زراعية

بالنسبة لمعدلات الاستثمار:

نسبة الاستثمار العربي - في المجال الزراعي - ليست محدودة فحسب ، ولكنها في تناقص مستمر:

★ ١١,٥٪ (٧٠-١٩٨٠)
★ ٨,٤٪ (٧٥-١٩٨٥)
★ ٧,٩٪ (٨٠-١٩٩٠)

ومن المنطقي مع تناقص معدلات الاستثمار ، ان يتناقص الناتج الزراعي والغذائي وترتفع معدلات الاستيراد !

اننا في مجال المسالة الزراعية والغذائية العربية - بمنطق المتحمسين لاستقلالنا الوطني ولامننا القومي ، وبمنطق الحريصين في نفس الان على تنمية مواردنا الاقتصادية ، ولاتناقض بينهما كما يدعون - نرى ان الامكانات العربية

المصدر : الأهالى
التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٣

الذاتية قادرة ان لم يكن على الاكتفاء الذاتى الغذائى فعلى الاقل على تضييق فجوته الى اقل نسبة ممكنة مساحة وعمقا .

ومن هنا فنحن ندعو كافة الاقتصاديين والزراعيين والمهتمين بقضية الزراعة والغذاء فى العالم العربى ، الى التلاقى والحوار والدراسة والبحث حول الاساليب - العربية - الكفيلة بتحويل هذه الامكانات الى واقع حقيقى .

وفى نفس الوقت ، ومع طرح قضية «المصالحة العربية» ، فاننا نامل الا تقتصر على بيانات وتصريحات انشائية رسمية ، والا تنتهى بقبلات متبادلة - بين الرؤساء والعواهل - على الخدود او الاكتاف!

ولكن ان تكون من خلال التحرك المشترك ، مهما كان الخلاف - على مشروع قومى للتكامل الاقتصادى العربى ولتكن بدايته مشروع التنسيق الزراعى والغذائى العربى.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العربي
التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٣

اقتصاديا: هذه هي المكاسب «الاسرائيلية»

السوق الشرق اوسطية اكتسبت شرعية فعلية حينما شرعت منظمة التحرير الفلسطينية في توقيع اتفاق غزة اريحا ... ليس ذلك مبالغة بل هو نص حرفي وارد في ملاحق الاتفاق...

وبجانب هذا المكسب الاستراتيجي هناك مكاسب اقتصادية اخرى ستتحقق في المستقبل القريب. وهو ماأكدته كافة المصادر الاسرائيلية بمجرد قراءتها لنصوص (اتفاق غزة - اريحا) مكاسب تتعاظم بحجم التنازلات الفلسطينية... فرغم أن اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي ونقل بعض قواعده خارج المناطق المأهولة بالسكان سيكلف تل ابيب بعض النفقات فان المكاسب الاتية ستكون هائلة خاصة ان الاقتصاد الفلسطيني مرتبط تماما بنظيره الاسرائيلي وسيكون الاول هو المنفذ الفعلي لبقية الاسواق العربية... والمتوقع ان ترتفع الميزانية الاسرائيلية لعام (٩٣ - ٩٤) والتي تبلغ ٤٠ مليار دولار لمواجهة تمويل تنفيذ الشق الخاص بالاتفاق ويعتقد وزير المالية ابراهام شوخط ان الاقتصاد الإسرائيلي سيتجه للتحسن في الفترة المقبلة... اما بورصة تل ابيب فقد أستقبلت الاتفاق بارتفاع بلغ ٢ر٤٦٪ لان المضاربين فيها على يقين من تزايد وصول المساعدات الخارجية التي ستنعكس ايجابيا على الاقتصاد الاسرائيلي وعلى جانب اخر فان حاكم مصرف اسرائيل جاكوب فرنكل اكد أن الاتفاق سيؤدي لخفض كبير في النفقات الامنية التي ستتجه بدورها لبقيه القطاعات لان ماكان ينفق على الامن سوف يتجه للاستثمارات في قطاعي الصناعة والسياحة وتشير صحيفة يدعوت احرونوت التي كانت اول من نشر نص الاتفاق وملاحقه الى ان المنافع الحقيقية سوف تبدأ في الظهور للاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٩٦ والمتوقع ان يزيد اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦ر٥٪ في العام المقبل بدلا من ٥ر٣٪ اضافة الى ان القروض الامريكية لتشييد المستوطنات وقدرها ١٠ مليارات دولار ستتجه الى القطاعات الاقتصادية الاخرى .. كل ذلك في ظل اقتصاد اسرائيلي متماسك نسبيا وعدم وجود اي بنية حقيقية للاقتصاد الفلسطيني فاجمالي الناتج الخام للاقتصاد الفلسطيني لايتجاوز ٢ مليارات دولار مقابل ٦٠ مليارا للاقتصاد الصهيوني وليس أكثر دلالة على الفروق الواضحة بين الاقتصاديين سوى أن الناتج الخام للفرد في الضفة الغربية لايتجاوز ١٤٠٠ دولار وفي غزة ٧٨٠ دولارا مقابل ١١ الف دولار للفرد «الاسرائيلي» سنويا.

وبقراءة سريعة لنصوص الاتفاق من الناحية الاقتصادية تتضح حجم المكاسب الاسرائيلية فالاتفاق يقترح وضع «خطة مارشال» على غرار ماحدث بعد الحرب العالمية الثانية في اوروبا تمولها الدول الصناعية السبع اضافة الى البلدان العربية البترولية لتعمير المنطقة..

اما البعد الاكثر وضوحا كما سبق القول فهو السوق الشرق اوسطية.

فالبند السادس عشر في ملاحق الاتفاق يتحدث صراحة عن برامج اقليمية للتنمية الاقتصادية كاداة ملائمة لترويج خطة مارشال وأنه فور دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ سيتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادية فلسطينية مشتركة ضمن روح تعاونية لمصلحة الطرفين والمنطقة بصفة عامة.

وينص الاتفاق صراحة في هذا الصدد على روح وكلمات شيمون بيريز عن هذه السوق فالاتفاق يقول بالنص أن برنامج التنمية الاقتصادية للمنطقة سيتضمن النقاط التالية:

أ - تأسيس «صندوق للتنمية» في الشرق الاوسط كخطوة اولى ثم «بنك للتنمية» في المنطقة ايضا كخطوة ثانية.

ب - وضع برنامج اسرائيلي فلسطيني اردني مشترك لتنسيق استثمار منطقة البحر الميت وفي غزة وقناة البحر الميت.

جـ - مشاريع في المنطقة لتحلية المياه ومشاريع اخرى لتنمية الموارد المائية.

د - برنامج اقليمي لتنمية الزراعة بما في ذلك القيام بتحرك اقليمي للوقاية من التصحر.

هـ - ربط الشبكات الكهربائية

و - تعاون اقليمي لنقل وتوزيع الغاز والنفط وموارد الطاقة الاخرى ولاستغلالها صناعيا.

ز - برنامج اقليمي للسياحة والنقل والاتصالات.

ح - تعاون اقليمي في مجالات اخرى.

وهذه النصوص الواردة في الاتفاق والتي قبلها الفلسطينيون سيقبلها بقية العرب في المسارات الاخرى

صادرات إسرائيل ٥ أضعاف مصر

أكدت دراسة للجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ضآلة حجم الصادرات السلعية المصرية - عدا البترول - حيث لم تتجاوز (١٩٨٥) مليون دولار فى عام ٩٢/٩١ مقابل وصول صادرات سنغافورة إلى (٩٥,٥) مليار دولار وإسرائيل إلى (١١,٢) مليار دولار عام ١٩٨٩ .

أوضحت الدراسة وعنوانها « التصدير ومستقبل صادرات مصر السلعية » أنه بإضافة البترول يصل متوسط نصيب الفرد المصرى من الصادرات إلى (٦٥) دولاراً فقط وهو ما يتضاعف فى تركيا (٤) مرات وفى تايلاند (٧) مرات وفى إسرائيل (٤٥) مرة وفى سنغافورة (٣٠٧) مرات .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

اجتماع عربي - اسرائيلي قريب في مقر البنك الدولي

■ تونس، لندن - أ ف ب، رويتر - قال مسؤول في منظمة التحرير الفلسطينية رفض الكشف عن اسمه امس ان المنظمة واسرائيل وبعض الدول العربية ستناقش شؤون التنمية الاقتصادية في المنطقة، خلال اجتماع تعقده في مقر البنك الدولي في واشنطن في العشرين من شهر ايلول (سبتمبر) الجاري.

ويقول البنك الدولي في الدعوة التي ارسلها الى الاطراف المشاركة ان «هدف الاجتماع الفني مناقشة التقرير الذي اعده عن التنمية الاقتصادية واقتصاد الاراضي المحتلة».

كشف البنك الدولي عن خطة تنمية اقتصادية حجمها ٣ و٤ بليون دولار للضفة العربية وقطاع غزة المحتلين على مدى عشر سنوات.

وقال مسؤول في الدائرة الاقتصادية لمنظمة التحرير ان الفلسطينيين أعدوا برنامجاً اقتصادياً كلفته ١١,٢ بليون دولار للاراضي المحتلة خلال الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٠.

وقال انه سيمثل الفلسطينيين في اجتماع البنك الدولي الذي يستمر يومين يوسف الصايغ مستشار الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير وخبيران من الاراضي المحتلة هما سمير هليلة وسمير عبدالله.

وقالت صحيفة «فايننشال تايمز» امس عن الموضوع ذاته ان اسرائيل والدول العربية ستبحث في مقر البنك الدولي في انشاء «صندوق للشرق الاوسط» يكلف الاشراف على مشاريع مساعدات التنمية في المنطقة وخصوصاً في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلين.

شرق أوسط جديد!!

على رغم السرية الشديدة التي أحاطت بالمفاوضات المباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل قبيل التوصل لما عرف "باتفاق غزة-اريحا"، فهذا التقدم على المسار الفلسطيني-الإسرائيلي فى المفاوضات التي بدأت فى مدريد نهاية ١٩٩١ لم يكن مفاجأة فى حد ذاته. فالامريكان يتحدثون منذ فترة عن أن هناك "شيئا ما" سوف يعطى للفلسطينيين، حتى لايفقد "المعتدلون" الفلسطينيون مصداقيتهم لدى الجماهير.

أحمد مصطفى

وبغض النظر عن هذا "الشيء ما"، فإن ما ينشر ويذاع يركز على تاييد ومعارضة، وتبعات ومترتبات، وتوقعات وإحتمالات، كلها غارقة فى الحدث والضجة التي أثيرت من حوله لتصوره فى النهاية على أنه "إختراق" يتنافس البعض على تبني الدور الأكبر فى إنجازه.

وإذا كان الجميع يعترفون بأن أمريكا تدير العملية كلها، فإن تقدير الطرف الأمريكي أن كل المسارات سوف تسرع فى التوصل لإتفاقات. ومن ثم تعد الدلالة الاساسية للاتفاق الفلسطيني هو بداية تدشين "الاتفاقات" العربية الإسرائيلية، وصولاً للتسوية فى الشرق الاوسط بما يعني عمليا بداية تنفيذية لغرض المشروع الامريكى-الإسرائيلى على المنطقة.

إن أحداً من القوى والفصائل، وحتى الحكومات التي عارضت أو تحفظت على الإتفاق لم يشأ التعرض لهذه الخطورة الاساسية، والتي سبق وتناولتها العديد من التحليلات والتعليقات فى أعقاب حرب الخليج الأخيرة.

فمنذ إستطاعت أمريكا وحلفاؤها تدمير العراق وقوته، التي يمكن ان تهدد مشروعات أمريكا وإسرائيل للسيطرة والهيمنة، والكل يتحدث عن شرق أوسط جديد. هذا "الجديد" يتضمن تكامل إسرائيل فى المنطقة ومن ثم يبرز عن دورها العسكرى دور جديد إقتصادى-سياسى-ثقافى.

الاتفاق الاقتصادى

اقتصادياً تستعد إسرائيل لتحقيق ما تعتبر أنها فشلت فى إنجازه عبر سنوات الصلح مع مصر: الهيمنة الاقتصادية الكاملة على دول المنطقة من المغرب إلى البحرين. ولن يكون لمصر دور رئيسي فى هذا المشروع، والمرشح الأكثر احتمالاً لمعاونة إسرائيل فى دورها "القيادى" إقتصاديا الفلسطينيون، بحكم العلاقة التي سترتبطهم بالدولة العبرية مستقبلاً وبحكم إنتشار العناصر الفلسطينية الأكثر تعليماً وحرفية وتقنية فى الدول النفطية، وفى مواقع إقتصادية وسيطة وعالية. كذلك الأردن باعتباره دولة ترانزيت، يعتمد إقتصادها على التبادلات والمرور عبر أراضيه.

من هنا جاء الإتفاق الاولى الذى تم التوصل إليه بين الفلسطينيين وإسرائيل متضمناً فى فقراته ١٦،١١،٧ ما يسمى "بمشروع مارشال" للفلسطينيين تساهم فيه المجموعة الأوروبية والدول الغنية العربية والبنك الدولى، يهدف، ليس فقط لتنمية الاراضى المحتلة، بل لدعم "برنامج تنمية إقليمي" فى المنطقة كلها. وليس بعيداً عن الأذهان "مشروع مارشال" الأمريكى "لتنمية" أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لتظل تدين لأمريكا بولاء تحاول الفكاك منه الآن بصعوبة بالغة.

التعاون الثقافى

التعاون الثقافى سيضم مصر بالقطع، فالخبراء الأمريكان يرون أن التعويل على النخبة المتعلمة الفلسطينية ليس كافيا لنشر قيم.. "الليبرالية والتسامح وحقوق الإنسان"، والتي تعني في النهاية التفريط في السيادة الوطنية والتبعية وحماية المصالح الأمريكية .

وما لم يتم كسر سيطرة الأنماط الثقافية التقليدية، لن ينجح الغرب (أى أمريكا أساسا) فى تسييد قيمه فى المنطقة . ويعنى ذلك ضرورة دفع تغيير قيمى وثقافى فى مصر، التى لاتزال، وستظل، تمثل الكعبة الثقافية للمنطقة برأى الأمريكان . ولذلك نسمع فى مصر منذ فترة عن "الدور الثقافى" وأهمية "التربية الثقافية العمومية على قيم جديدة تواكب مرحلة التحول"..الخ. إن الخطورة الأساسية لهذا الاتفاق الخطير تكمن فى أنه أول خطوة فى تدشين "شرق أوسط جديد" تحت السيطرة الكاملة والتامة لأمريكا وإسرائيل . من هنا يتوجب على كل من يهتم بأمر هذه الأمة، ولايزال يتذكر تاريخها القريب والبعيد أن يدرك خطورة ما يجرى للمنطقة كلها ويبحثوا بسرعة عن كل ما لديهم من أدوات لمواجهة ما بدأ ينفذ فعلاً، ولم يعد مجرد إستنتاج تحليلات، من هيمنة أمريكية-إسرائيلية على المنطقة العربية المسماة "بالشرق الأوسط".

مشروع أمريكي لإنشاء سوق مشتركة فى الشرق الأوسط

٣٤ عالما إسرائيليا وفلسطينيا واردنيا و٧ خبراء امريكيون أعدوا المشروع خلال ١٨ شهرا

مؤسسات مالية مشتركة وتطبيق نظام التبادل الحر عبر الانفتاح على مصر وسوريا ولبنان

واشنطون– بون– بروكسل– وكالات الأنباء: كشف أمس ليونارد هاوسمان الأستاذ في جامعة هارفارد الأمريكية عن خطة أمريكية هائلة لإنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط. أوضح «هاوسمان» أحد واضعي المشروع أنه يتضمن حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع بين اسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني. وأشار الي ان المشروع يري ان السلام في الشرق الأوسط يصبح حقيقيا، في حالة ترسخه في حياة الشعوب اليومية. وأكد «هاوسمان» اشتراك ٣٤ من كبار علماء الاقتصاد الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين و٧ خبراء أمريكيين في وضع المشروع تحت اشراف جامعة هارفارد الأمريكية استغرق إعداد المشروع ١٨ شهرا من العمل المتواصل. ويقترح المشروع علي الاسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين رفع التعريفات الجمركية وتنسيق أنظمة فرض الضرائب. كما يقترح انشاء مؤسسات مالية مشتركة، وتطبيق نظام التبادل الحر عبر الانفتاح

علي مصر وسوريا ولبنان. ودعا هاوسمان الخبراء في بنك اسرائيل والبنك المركزي في الأردن الي إنشاء بنك للتنمية والتعاون في الشرق الأوسط. وتوقع ان تقوم هذه المؤسسة بتمويل مشاريع اقليمية تهم كافة الأطراف في مجال السياحة وشبكات الطرق والنقل والطاقة وتوليد الكهرباء من المساقط المائية.

كما ينص المشروع علي ان تشرف وكالة فلسطينية علي البنوك والمؤسسات المالية العامة في إطار الحكم الذاتي حيث يتم التعامل بالدينار الأردني لمدة ٥ أعوام علي الأقل عقب توقيع الاتفاق الاسرائيلي-الفلسطيني حول الحكم الذاتي في غزة وأريحا. كما تضمن المشروع السماح لمائة ألف فلسطيني بالعمل في اسرائيل مقابل ٥٠ ألفا كانوا يعملون قبل اغلاق الأراضي المحتلة نهاية مارس الماضي.

وتؤكد بنود المشروع ان الشريك الرئيسي للفلسطينيين هو اسرائيل، ويستفيد كلا الطرفان من ازدهار الآخر. وأوضح المشروع ان رؤوس الأموال الاسرائيلية ستبدأ في التدفق الي قطاع غزة بعد البدء في تطبيق الحكم الذاتي بستة اشهر علي الأقل. واشار الي ان الفلسطينيين سينشئون مؤسساتهم الخاصة لإدارة الشئون المالية عقب توليهم الادارة المدنية.

ودعا «أبو علاء» رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الذين كانوا وراء الاتفاق الي ضرورة تغيير العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين تغييرا جذريا. وكان «أبو علاء» قد نشر دراسة تنص علي إقامة سوق مشتركة في الشرق الأوسط، تتفق مع إقامة كونفدرالية إقليمية اقترحها وزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بيريز.

وكشفت صحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية ان خبراء البنك الدولي الذين سيجتمعون في ٢٠ «سبتمبر» الحالي يقدرون تكاليف الحكم الذاتي بحوالي ٤,٣ مليار دولار.

وطالب امس جميل صبري خلف رئيس بلدية مدينة أريحا الملوك والرؤساء العرب والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة وكافة الدول بدعم تجربة الحكم الذاتي للفلسطينيين في غزة وأريحا. وكانت اسرائيل قد ناشدت اليابان امس الأول بتقديم دعم لها للمساعدة في تحقيق تجربة الحكم الذاتي للفلسطينيين.

كما طالب عبد الله الأفرنجي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بون، الحكومة الألمانية بتقديم مساعدات للفلسطينيين لتحقيق توازن مع المساعدات الالمانية الضخمة المقدمة لاسرائيل واشار إلي ان المساعدات الألمانية للفلسطينيين ستدعم اتفاق السلام في الشرق الأوسط وأوضح ان الاستثمار في تشييد البنية الأساسية في شكل إقامة محطات للطاقة الشمسية او محطات لتحلية مياه البحر او خطوط للسكك الحديدية يمكن ان يعود علي الاقتصاد الألماني بفوائد. وأكد الأفرنجي اولوية المساعدات الي قطاع غزة الذي يحتاج إلي مدارس ودور حضانة للأطفال وطرق.

وقال الأفرنجي ان المانيا ملزمة بمساعدة المجتمع الفلسطيني لأنها ساعدت اسرائيل من قبل علي تدمير مجتمعنا.

وكان رودلف شاربيخ زعيم المعارضة الألمانية قد تحدي المستشار هيلموت كول ان يدعم اتفاق السلام الفلسطيني الاسرائيلي بما يعادل او يفوق مساهمة المانيا في حرب الخليج وقدرها ٥,٥ مليار دولار.

وأكد صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية الكويتي امس ان بلاده ستدرس اي طلب لتقديم دعم مالي للاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي واشار الي ان موقف الكويت من الاتفاق يتطابق مع موقف دول مجلس التعاون الخليجي وكانت دول المجلس قد وصفت الاتفاق بأنه خطوة اولي نحو سلام عادل وشامل ودائم.

ومن المقرر ان تشارك دول المجلس الخليجي في تمويل خطة المساعدة الدولية التي اقترحتها الولايات المتحدة لضمان نجاح الاتفاق، وتشارك دول المجلس بمبلغ ١٠٠ مليون دولار في الخطة التي تقدر تكاليفها المبدئية بحوالي ٥٩٠ مليون دولار.

وأعلن مانويل مارين مفوض السوق الأوروبية المشتركة للتعاون الدولي أن اللجنة الاقتصادية التابعة للسوق قررت تخصيص ١٠٠ مليون وحدة حسابية أوروبية (إيكو) كمساعدات إضافية سنوية وعلي امتداد ٥ سنوات للمساهمة في دعم الجهود الرامية لحفظ السلام في الشرق الأوسط. تشمل المساعدات جميع دول الشرق الأوسط. وكانت المجموعة قد خصصت ٥٦٨ مليونا لمصر في الفترة من ٩٢ وحتي ١٩٩٧، كما خصصت ١٥٨ مليون إيكو لسوريا و١٢٦ مليونا للأردن و٨٢ مليونا لاسرائيل و٦٦ مليونا للبنان خلال نفس الفترة اي ما مجموعه مليار وحدة حسابية. وأوضح مفوض السوق الأوروبية المشتركة ان الدول الأوروبية خصصت مبلغ ٩٠ مليون وحدة حسابية خلال العام الحالي ١٩٩٣ واشار إلي ان اللجنة الاقتصادية التابعة للسوق ستدعو خبراء من الفلسطينيين والاسرائيليين لاجتماع مع خبراء أوروبيين في بروكسل للبحث في مختلف الخيارات الممكنة، لدعم التعاون المالي لدعم الإتفاق الفلسطيني الإسرائيلي. وخاصة في مجالات النقل والطاقة ومصادر المياه.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٣

لا أحد يدرى كيف اشتموا رائحة الاتفاق منذ شهرين

مفاوضات إسرائيلية فلسطينية وعربية ودولية للاستثمار فى غزة وأريحا عقدت فى تركيا

□ اسطنبول. عمرو أديب:

علمت «العالم اليوم» أن اجتماعا اقتصاديا رفيع المستوى قد عقد فى اسطنبول منذ شهرين بين أطراف إسرائيلية وفلسطينية وعربية ودولية لمناقشة تمويل الاستثمارات فى قطاع غزة وأريحا.. حضر الاجتماع عدد من رجال الأعمال الأتراك وعلى رأسهم جاك كميحى رئيس جمعية الخمسمائة أكبر جمعية يهودية فى تركيا.

وكميحى من أكبر رجال الأعمال الأتراك وله تأثير قوى على السوق التركى وأجهزة الإعلام.. وحضر الاجتماع أيضا أحد كبار رجال الأعمال العرب الذى تقول المصادر الصحفية إنه كان وراء تنظيم الاجتماع، ودعوة دول عربية للمشاركة باستثمارات فى الدولة الفلسطينية الوليدة.

ومن الغريب أيضا أن هذا الاجتماع أحيط برعاية دولية، وحضره مندوب عن البنك الدولى.

وتؤكد المصادر الاقتصادية القريبة الصلة من رجال الأعمال الأتراك الذين حضروا الاجتماع والذين فضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، أن الاجتماع حضره عدد كبير من رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يعيشون فى الخارج وقدموا عددا من المشاريع الاستثمارية الجاهزة للتنفيذ.

وعلمت أيضا أن صحفيا مصريا يعيش فى واشنطن قد ساهم فى ترتيب هذا الاجتماع، وحضر الاجتماعات وعمل على تقريب وجهات النظر بين المجتمعين.

ولم أستطع أن أعرف كيف عرف هؤلاء المستثمرون تفاصيل الخطة الفلسطينية للتفاوض، لأن أقرب الوسطاء فى عملية الشرق لم يكونوا على علم بتفاصيل الخطة لوضع استراتيجية اقتصادية لها.

من ناحية أخرى، وفى نفس الوقت تقريبا عكف عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين فى الخارج على وضع سياسة اقتصادية للدولة الفلسطينية، وقد تم اختيار بنك عربى كبير يعمل بالفعل ليكون ممثلا لأعمال هذه الدولة فور إعلانها، وأن هذا البنك يفضل عدم ذكر اسمه حتى لا تربط أعماله بأى فشل قد يحدث فى المفاوضات لأى سبب طارىء، ولكن يبدو أن كل الفلسطينيين عندهم شبه إجماع على اسم هذا البنك. ■

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ | ١ سبتمبر ١٩٩٣

الاتفـاق الفلسطينى ــ الاسرائيلى «٥»

السوق الشرق اوسطية



■ مصطفى الحسينى ■

يستـدعي الملحق الـرابع لهذا الاتفـاق الفلسطينى ـ الاسرائيلى حديثا خاصا ومختلفا.

فهو ملحق لايتعلق بـالقضية الفلسطينية ولا بالعـلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية حصرا.

إنما هو يـرسم الخطوط العـريضة لتعاون فلسطينى ـ اسرائيلى فى المستقبل يتعلق بشئـون المنطقـة ككل، والتى يسميهـا هـذا الملحق «الشرق الاوسط» دون ان يحدد لها مدلولا جغرافيا ـ اقليميا محددا.

فهذا التسمية «الشرق الاوسط» ليس لها مـدلول جغرافى سياسى متفق عليه، فالخارجية البريطانية مثلا ومعها وزارة المستعمرات البريطانيـة عندما كانت قـائمة كانت تضع تحت هذا التعريف مانسمية الأن المنطقة العـربية باستثناء ماسقع منها فى منطقـة القرن الافـريقى، انما تشمل اسرائيل منذ ان اقيمت لكنها تستثنـى منها المنطقة التى يشملهـا الان مجلس التعاون الخليجى التى كانت وقت السيطـرة البريطانية تتبع حكومة نائب الملك فى الهند.

أمـا الخارجيـة الامريكيـة التى تستخـدم تعبير «الشرق الادنى» لتعنى به الـدول الواقعة شرق البحـر المتوسط ومن ضمنها ايران فى الشرق وتـركيا فى الشمال ومصر فى الجنوب اما الـدول العربية فى شمال افريقيـا، من ليبيا الى موريتانيا فتتبع ادارة خاصـة، بينما تدخل السـودان والدول العربية فى القرن الافريقى فتتبع الادارة الافريقية وتعتبر منطقة الخليج دول مـجلس التعـاون الخليجي فهى فى التعـريف الامـريكى منطقة اقليمية بذاتها.

وتـخرج اسرائيل عن هذه التحديدات جميعا فهى لاتتبع فى الـخارجية الامـريكية اى ادارة اقليمية بينما يدخل مـانسميه تلك الوزارة «النزاع العـربى ـ الاسرائيلى» ضمن ولاية ادارة «الشرق الادني».

لـذلك يبقى تعبير «الشرق الاوسط» فى هذا الملحق تعبيرا غير ذى دلالة محددة اوان له دلالة «مفتوحة» تخضع لتعامل التطورات والقدرات.

ماهو موضوع هذا التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى الذى يرسم هذا الملحق خطوطه العريضة؟

الاجابـة المختصرة ــ ودون دخـول فى التفـاصيل ــ فى التعـاون لاقامـة مـااصبح معـروفا بـاسم «السـوق الشرق اوسطية».

والفكرة ليست جـديدة فما أكثـر ماتحدث عنهـا الرئيس المصرى الراحل انـور السادات بعد ان وقع اتفـاق سلام مع اسرائيل، وكان يسميها «مشروع مـارشال للشرق الاوسط» قياسـا على المشروع الامريكـى لاعادة تغير اوروبـا وانعاش اقتصادها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا ان الفكرة لم تمت بعد قتل السـادات فقد بقى لها دعاة يكـررون الحديث عنهـا والـدعـوة اليهـا. ابـرزهم وزيـر الخارجيـة الاسرائيلى الحالى شيمـون بيريـز ونـائب رئيس الحزب الحاكم فى مصر مصطفى خليل ونائب رئيس الوزراء المصرى يوسف والى.

انما لم يحدث حتى الان شيء محدد أكثر من طرح الفكرة وتنظيم ندوات وحلقات دراسة تحليلية حولها.

وحتى الأن من الطبيعى الايحدث شيء فى هـذا المجـال، فتحقيق الفكرة يقتضى تحقيق السـلام بين اسرائيل والدول التى يشملها السـوق، إنما ايضا لم يحدث تحرك نحو ايجاد نـواة لهذه السـوق تتكـون من مصر واسرائيـل مثـلا ربما لحساسية مسألة التطبيع لدى الراى العام المصرى.

لكن هذا الملحق الرابع، يتخطى طرح الافكار على مستويين المستوى الاول:

انه بالاضافة الى الملحق الذى يعالج التعاون الاقتصادى الاسرائيلى ـ الفلسطيني والـذى افردت له الاتفاقيـة ملحقها الثـالث، فإن هـذا الملحق يـربط هـذا التعـاون الاقتصـادى الثنائى، بما يسميه التعـاون الاقتصادى والتنموى الاقليمى فـالاول يقع فى اطـار الثانى، على نحـو يشير الى ان التعـاون الثنائى يشكل نواة التعاون الاقليمى.

وقد درج كثير من المعنيين بمستقبل هذه المنطقة من قادة الـرأى العام العـربى مفكرين وكتـاب وسياسين على ابـداء التخوفات من هذا المشروع بـل والتحذير منه على اساس انه «خطة اسرائيلية للهيمنة على المنطقة بعد تحقيق السلام».

وليس هنـاك مجال مناقشـة الفكـرة اوالمشروع بالـذات ولامناقشة مايثيره من تحوفات وتحذيرات.

انما يفرض هذا السياق ملاحظته امران:

الأول: ان فى التصـور الفلسطيني ــ الاسرائيلى الـذى يعرضـه هذا الملحق قـدمت خطـوات محددة برنامـج تنمية اقليمى بمبادرة من مجموعة السبع «أى الدول السبع الاغنى فى العالم» وان طرق الاتفاق سيدعـوان مجموعة السبع هذه الى السـعى الى مشـاركة دول اخـرى معنية مثل دول منظمـة التعاون الاقتصادى والتنمية «تضم اغنى ٢٤ دولة صناعية فى العـالم وفى قلبهـا الدول التى تضمهـا مجموعـة السبع» والدول العـربية التى تقع فى المنطقة والمؤسسات الاقليمية والقطاع الخاص.

هل حتى تفاوض اوتشاور مسبق مع مجموعة السبع؟

كـذلك يتحدث الملحق عن اقـامـة صندوق تنميـة للشرق الاوسط كخطوة اولى وبنك تنمية للمنطقة كخطوة ثانية.

ويتحدث عن تعاون اقليمى لنقل النفط والغاز وتوزيعهما والاستغلال الصناعى لهما.

اى ان هنـاك تصورا عمليـا عامـا سيعمل الطرفـان على تحقيقه.

اما الامر الثـانى فهو فكرة «النواة» هـذه اذ ان هذا الربط الـذى يجعل التعـاون الاقتصـادى الثنـائي بين اسرائيل والفلسطينين يقع ضمـن مشروع التعـاون الاقليمى يثير مخاوف كان كثير من المراقبين العرب يجهدون لكتمانها.

هذه المخاوف تتلخص فى ان الفلسطينين يـداعبون فكرة ان صلحا وتعارنا بينهم وبين اسرائيل كفيل بأن يجعلهما معا قادرين على «اعادة رسم خريطة المنطقـة» وهى فكرة كانت تتداولها اوساط فلسطينية فى سياق اقناع اسرائيليين بجدوى سلام متكافىء بين اسرائيل ودولة فلسطينية.

اى ان التخوف الذى تثيره فكرة النواة هذه هو تخوف من «تحالف اسرائيل ـ فلسطينى» على حساب المنطقة.

فهل هذا هو الكامن فى «قاع الجراب»؟

مشروع «هارفارد» للمرحلة الإنتقالية:

الضمان الاقتصادى لسلام الشرق الاوسط

حرية نقل الاموال عبر فلسطين وإسرائيل والأردن
بنك اقليمى لتمويل المشروعات فى الأراضى المحتلة

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

□ واشنطن ـ خاص بـ «العالم اليوم»:ـ

قام معهد «كيندي» للدراسات الحكومية بجامعة «هارفارد» الامريكية باعداد تقرير عن تنمية الاقتصاد الفلسطيني فى المرحلة القادمة أعده ٣٤ من الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين وفيما يلى ملخص لتوصياته:ـ

١ ـ التجارة الإقليمية

أوصى التقرير بالتحرك المستمر نحو التجارة الحرة والتدفق الحر لرؤوس الأموال عبر الاقتصاديات الثلاثة (الفلسطيني والأردني والإسرائيلي) بهدف إنشاء منطقة تجارة حرة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا.

وقال التقرير إن التجارة الحرة بين إسرائيل والأراضي المحتلة أصبحت قريبة جداً ومن الممكن التوصل إليها بسهولة أما التجارة بين الأراضي المحتلة والأردن فتأتي فى المرتبة الثانية ويمكن تحقيق التجارة الحرة بين اسرائيل والأردن على المدى البعيد.. ويجب رفع القيود الإسرائيلية على الصادرات الزراعية الفلسطينية [illegible] فرصة، كما أوصى التقرير بإنشاء بنك إقليمي جديد فى المنطقة رغم اعترافه بالدور المهم الذى يلعبه البنك الدولى. وقال التقرير أن دور البنك الجديد سيكون أساساً لتطوير وتنمية المشروعات الإقليمية التى تشترك فيها الاقتصاديات الفلسطينية والاردنية والإسرائيلية، كما يمكن أن يمول البنك الجديد المشروعات داخل الأراضي المحتلة.

ويشير التقرير إلى أن مثل هذا البنك قد يساهم إلى حد كبير فى تحقيق التعاون الفعال المشترك بين الأطراف الثلاثة

٢ـ سياسات العمل

ذكر التقرير أن الأولوية فى مجال سياسات العمل هي لإيجاد فرص عمل جديدة بالقطاع الخاص فى الأراضي المحتلة وأضاف أن التشغيل الكامل يستوجب استمرار ١٠٠ ألف فلسطيني على الأقل فى العمل داخل إسرائيل. وتأسيساً على ذلك، أوصى التقرير بتسهيل وصول الفلسطينيين إلى أسواق العمل الإسرائيلية على أساس قواعد المصالح المشتركة. كما أوصى التقرير الفلسطينيين بإنشاء صندوق للتأمين الاجتماعى على غرار الموجود فى سنغافورة. ويحصل الأفراد على أرباح من الصندوق بقدر مساهماتهم. ويمكن للصندوق أن يستثمر فى مشروعات القطاع الخاص، ويستدعي إنشاء هذا الصندوق وجود صناديق اجتماعية اخرى مساعدة ويجب التفكير فى تعويض الفلسطينيين الذين يعملون فى إسرائيل ويدفعون ضرائب التأمين الاجتماعي، لكن لا يحصلون على مميزات التامين الاجتماعي.

٣ ـ السلطة الاقتصادية

أوصي التقرير بان تكون لسلطة الحكم الذاتي المؤقتة سلطة تشريعية فيما يخص الشئون الإقتصادية المحلية ويتضمن ذلك ليس فقط سلطة إصدار قوانين وقواعد جديدة، ولكن أيضاً سلطة تعديل أو إلغاء القوانين والقواعد الصادرة من السلطات السابقة. وأكد التقرير على ضرورة أن يتسلم الفلسطينيون قيادة وحق استخدام مؤسسات الإدارة المدنية الإسرائيلية للضفة الغربية وقطاع غزة ويجب أن يحل الفلسطينيون مكان الضباط الإسرائيليين على قمة هذه الإدارات وأن يتخذوا من القواعد والبيروقراطيات الموجودة نقطة إنطلاق نحو المرحلة الجديدة. كما أوصي التقرير بهيكل جديد يتكون من أربعة أقسام إدارية اقتصادية كبرى هي: المالية، والصناعة، والتنمية الاقتصادية، والموارد البشرية، بالإضافة إلى هذه الإدارات، اقترح التقرير وجود عدد من الوكالات المستقلة، بما فيها المكتب المركزى للإحصاء وإدارة الخدمات المدنية.

٤ ـ السياسة الضريبية

يدفع الفلسطينيون الآن حوالى ١٨٪ من ناتجهم المحلى الإجمالى كضرائب، ويذهب نصف هذه الأموال إلى الإدارة المدنية. وإذا تمت ترتيبات استعادة الفلسطينيين للأموال التى تحصل عليها الحكومة الإسرائيلية، فإن هذه الأموال قد تصلح لتمويل سلطة الحكم الذاتي لسنوات قليلة قادمة. كما يجب على الفلسطينيين، بعد إستعادة هذه الموارد، أن يزيدوا الإنفاق على مشروعات البنية التحتية فى الأراضي، وهذا الانفاق ينخفض كثيراً حالياً عن المستويات الطبيعية.

وقال التقرير إنه من الممكن توحيد التعريفات فى المناطق المختلفة إذا شكلت إسرائيل والاراضى المحتلة جمارك موحدة. ومن الممكن تسهيل ذلك إذا أجرت إسرائيل بعض التخفيضات على تعريفاتها، وهذا أمر نادر، ويجب أيضاً تسوية الاختلافات فى الضرائب على الدخل الشخصي، والضرائب التى تدفعها الشركات.

٥ ـ الترتيبات النقدية والمالية

تلعب الهيئة المالية النقدية الفلسطينية المؤقتة دوراً رئيسيا فى هذه الترتيبات، وتتلخص أبرز مهامها فى النقاط التالية:

= رقابة ووضع القواعد المنظمة للبنوك الجديدة بالإضافة إلى وضع القواعد المنظمة للبنوك التجارية الموجودة بالفعل.

= رقابة المؤسسات المالية غير المصرفية [illegible] جودة كشركات التامين وصناديق [illegible]ات.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

= جمع ونشر المعلومات عن النظام النقدي، وتقديم المشورة لسلطة الحكم الذاتى فيما يتعلق بالشئون الاقتصادية.

= تحمل مسئولية إنشاء وتشغيل مؤسسات القطاع العام الضرورية.

٦ -إن دور المساعدات الخارجية سيكون كبيراً ومؤثراً لاسيما فى السنوات الاولى التى سوف تشهد إنشاء القطاع العام وإحياء القطاع الخاص. وسوف تحتاج المنطقة إلى نوعيات مختلفة من المساعدات:ـ

= مساعدات لدعم وتطوير المشروعات المختلفة فى الأراضى العربية المحتلة.

= مساعدات لتمويل ميزانية سلطة الحكم الذاتي، ولا علاقة لها بالمشروعات.

مساعدات لتطوير المشروعات الإقليمية التى تشترك فيها عدة دول فى المنطقة.

وأوصى التقرير بأن تنشىء سلطة الحكم الذاتى وكالة لتنسيق المساعدات الخارجية ما تعادل وزارة المالية. وتتولى هذه الوكالة تنسيق المساعدات الخارجية وتنظيم طلب المساعدات الجديدة. وقال التقرير إن سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني سوف تحتاج ايضاً إلى = مساعدات فنية وليس فقط إلى الاموال لغياب الكوادر التى يمكن أن تشغل هذا الفراغ فى السنوات الاولى.

كما أوصى التقرير بأن يكون لمجموعة الخبراء والمفكرين من داخل وخارج الاراضي المحتلة، دور فى توفير الاستشارات العلمية فيما يخص تطوير الخطط الاقتصادية للمنطقة بشكل عام وللأراضى المحتلة بشكل خاص.. وهؤلاء الخبراء سوف يكملون، المحللين والخبراء الموجودين فى البنك الإقليمى ولن يكونوا منافسين لهم.

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٣

اتفاقية غزة - أريحا وتساؤلات

حول السوق الشرق أوسطية

الهدف الحقيقى من إقامة السوق.. نظرياً وعملياً

فرض توصل الطرفين ، الفلسطينى - الاسرائيلى ، إلى إتفاق حول مشروع « غزة - أريحا » للحكم الذاتى قضية التعاون الاقتصادى والسياسى على الواقع العربى الراهن . ومن ثم فإن بحث قضية « السوق الشرق أوسطية » .. الشكل المقترح لصياغة هذه العلاقات ، الذى يحظى بتأييد أطراف عديدة ، على رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، ودول أوربا وإسرائيل أصبح أمرا مفروضا ، خاصة فى ظل المتغيرات الجديدة ، وقبل البحث فى ملامح المشروع وموقفنا منه . نتساءل أولا حول المغزى الحقيقى من طرح الفكرة فى هذا التوقيت ؟ ثم مدى الاستفادة التى يمكن أن تتحقق للعرب ، وحجم المكاسب الاسرائيلية من إقامة سوق شرق أوسطية ؟؟ وأخيرا مصلحة دول الجوار الجغرافى - إيران وتركيا من وراء إنضمامها للسوق ؟

كيف يمكن أن يتحول السوق إلى ورقة ضغط عربية؟

مركز الابحاث والمعلومات
دار الجمهورية للصحافة
سنية البهات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٣

فقد سبق وطرحت فكرة الشرق أوسطية من قبل رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق « شيمون بيريز » في أعقاب اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ ، وأعيد طرحها مرة أخرى عام ١٩٩٠ مع بداية مؤتمر مدريد لتشمل كل الدول العربية ودول الجوار الجغرافي (تركيا - ايران واسرائيل) التي ترى أن اقامة سوق شرق اوسطية كفيل بانهاء حالة المقاطعة العربية التي عانت منها منذ ١٩٤٨ .

وكان من النتائج الطبيعية المترتبة على ذلك ، تصاعد دعوات المقاطعة العربية لتعزيز الوجود المادي والبشري للعرب في فلسطين وصارت سياسة عربية ، تبلورت بعد تأسيس جامعة الدول العربية حيث تضمنت وثائقها التزام الدول الاعضاء بمبدأ المقاطعة ..

وفي مواجهة سياسة المقاطعة العربية ، وما ألحقته من خسائر بالطرف الاخر - الاسرائيلي - سعت كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية الى ممارسة ضغوط متواصلة ، فسنت الادارة الامريكية قانونا يمنع الامريكيين من الاستجابة للمقاطعة عام ١٩٧٧ .

● السيناريو :

لذلك فإن اقامة « سوق شرق أوسطية » وفق الاسس التي تم الاعلان عنها وهي (حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية - حرية الاقامة والعمل واستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي - وحرية التنقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانيء والمطارات) ذو أهمية قصوى لكل الاطراف الداعية والمشاركة فيه باستثناء الدول العربية . ولو بحثنا في حجم استفادة الاطراف المختلفة من مشروع السوق ، نجد أن اقامته تستهدف تكوين تكتل اقتصادي في منطقة الشرق الاوسط تقدر مساحته بنحو ١٦ مليون كيلو متر مربع ويمثل ١١٪ تقريباً من مساحة العالم ، ويبلغ تعداد السكان حوالي ٣٤٩ مليون نسمة بنسبة ٥٪ من اجمالي سكان العالم ، اضافة الى ماتمتلكه المنطقة من رصيد هائل في الموارد الطبيعية ، بخاصة النفط الذي يصل حجم انتاج المنطقة منه اكثر من ٢٥٪ من الانتاج العالمي ، وتملك ٦٢٪ من احتياطي النفط العالمي هذا الى جانب الموارد البشرية الكبيرة والفوائض المالية .

ولو رصدنا حجم استفادة الاطراف المختلفة ، سنجد أن تركيا ستلعب دورا استراتيجيا في قضايا المياه والمشروعات المشتركة والعمالة الى جانب تعزيز التبادل التجاري .

اما ايران ، فإن ادماجها في السوق الشرق أوسطية يتيح لها أن تلعب دورا هاما في الترتيبات الامنية في الخليج ، وذلك بعد تغير طبيعة النظام الحالي ، وهو ماتأمل فيه الادارة الامريكية .

وبالنسبة لاسرائيل .. فإلى جانب الاستفادة المباشرة من انهاء حالة المقاطعة العربية ، وادماجها كدولة في المنطقة ، ستحظى بنصيب وافر من المكاسب من أهمها قدرتها على تصريف منتجات الشركات الدولية العاملة فيها خاصة في مجال المنتجات عالية التقنية وتنشيط التبادل التجاري من خلال علاقات التعاقد مع دول المنطقة خاصة في مجال الصناعات والانشطة ذات العمالة الكثيفة . خاصة وأن الاقتصاد الاسرائيلي يعاني منذ نشأته عام ١٩٤٨ من العديد من المشكلات الاقتصادية .

من هذه المشكلات :

● صغر حجم الاقتصاد الاسرائيلي ، بحيث لايشكل قاعدة تكفي لاستيعاب ناتج كثير من المشروعات الانتاجية ، وفي ظل سياسة المقاطعة العربية ، تركزت معظم مبادلاتها التجارية مع الدول الغربية ودول الجوار (ايران - وتركيا) التي تؤكد الدراسات وجود أشكال مختلفة للتبادل التجاري بينهما .

● ندرة المواد الاولية سواء الاراضي الزراعية الصالحة أو الموارد المائية والطاقة ، فتؤكد الاحصاءات أن اسرائيل تحصل على نحو ٥٥ - ٦٠٪ من مواردها المائية من الاراضي العربية .

● كذلك ، فإن اعباء الانفاق العسكري ، واستنزافه لجزء كبير من الميزانية الاسرائيلية ، يحول دون فكرة وجود اقتصاد اسرائيلي قادر على ابتلاع المنطقة ، ويؤكد على فكرة الحرص الاسرائيلي على التعاون مع دول المنطقة للاستفادة من رؤوس الاموال العربية

من هذه الملامح العامة للاقتصاد الاسرائيلي ، نلمس بوضوح ان حجم الاقتصاد الاسرائيلي ليس بالضخامة التي تهدد بابتلاع المنطقة العربية ، كما أن هناك علاقات تعاون أكيدة بين اسرائيل وايران وتركيا دون وجود سوق شرق أوسطية ، لذلك يبقى أمامنا المكسب الحقيقي لاسرائيل من إقامة « السوق الشرق أوسطية » ، والمتمثل في إدماجها بين دول المنطقة .

والذي لن يتحقق عربيا إلا بوجود مكاسب حقيقية للطرف العربي . الذي يقيم علاقات إقتصادية مباشرة مع دول الجوار (ايران - تركيا) هي الاخرى .

وقد شهدت المنطقة العربية محاولات متعددة لاقامة تكتلات إقتصادية ، لم تكن فكرة « سوق عربية مشتركة » في بداية الستينات هي المحاولة الوحيدة ، حيث تلتها محاولات أخرى كان آخرها تجربة مجلس التعاون لدول الخليج ، واتحاد دول المغرب العربي الذي يتضمن عددا محدودا من الدول الاعضاء ومجلس التعاون العربي ، وكلها أشكال لم تحقق الهدف منها .

لذلك فالضمان الوحيد لنجاح فكرة السوق الشرق أوسطية هو تمسك الطرف العربي أولا بالتوصل الى التسوية الشاملة والعادلة لقضية الصراع العربي الاسرائيلي .

حتى تصبح الموافقة العربية على السوق ورقة ضغط جديدة في يد المفاوض العربي عليه أن يحسن إستخدامها في مواجهة أخطار التفريط في الحقوق العربية ، وحتى تصبح إقامة هذه السوق جزءا من إستراتيجية السلام .. على إسرائيل القبول أولا بفكرة الحل العادل الذي يحقق مبدأ الارض مقابل السلام !.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٣

فى ضوء اتفاق السلام العربى – الإسرائيلى:

بدء الاستعداد لإنشاء المركزى الفلسطينى ومصارف متخصصة بمنطقة الحكم الذاتى

□ القاهرة – **مصطفى عبد السلام وجمال طايع**
□ القدس – **خليل العسلى:**

أكد د. بركات الفرا الخبير الاقتصادى الفلسطينى ورجل الأعمال ان هناك جهودا فعلية تجرى الآن لاقامة بنك مركزى فلسطينى ينظم الشئون المالية والمصرفية ويتولى اصدار الجنيه الفلسطينى فى منطقة الحكم الذاتى بفلسطين المحتلة.

وقال رجل الأعمال الفلسطينى لـ«العالم اليوم» ان الجنيه الفلسطينى سيكون العملة الرئيسية لدولة فلسطين مع بدء تطبيق الحكم الذاتى مشيرا إلى أن اصدار عملة وطنية يعد من اساسيات الهوية الوطنية لأى دولة.

واضاف: أن هناك اتجاها لاقامة مصارف فلسطينية متخصصة سواء كانت صناعية او تجارية تهدف إلى تمويل المشروعات الاستثمارية المتخصصة داخل الأراضى العربية المحتلة مؤكدا ان هذه المصارف ستلعب دورا حيويا فى تنمية التجارة الخارجية للدولة الفلسطينية من خلال ميناء غزة.

واشار الفرا إلى أن اصدار الجنيه الفلسطينى سيتوقف على السرعة فى تطبيق الحكم الذاتى والانتهاء من حل المشكلة الفلسطينية موضحا ان البنوك والمصارف الوليدة بفلسطين ستستعين بالخبراء المصريين والإردنيين فى مجال المصارف والبنوك بالاضافة إلى الخبرات الموجودة حاليا بالبنوك القائمة هناك مثل فرع بنك القاهرة عمان.. والبنك العقارى العربى وبنك فلسطين بغزة.

وحول الوضع الاقتصادى فى منطقة الحكم الذاتى اوضح الفرا انه لايمكن بناء خطة للوضع الاقتصادى فى فلسطين تاسيسا على منطقة غزة – اريحا فقط وإنما يعد الاتفاق معبرا مهما لحل القضية الفلسطينية.

وطالب الفرا البنوك العربية بسرعة فتح أفرع لها بمنطقة الحكم الذاتى للمساهمة فى بناء الاقتصاد الفلسطينى.

ويذكر ان الاتفاق أشار فى بنده السابع ضمن اعلان المبادىء بالسماح للمجلس الفلسطينى بدفع النمو الاقتصادي إلى الأمام عن طريق إنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء ولميناء غزة وبنك فلسطين ومجلس فلسطين لدفع التصدير.

ومن ناحية أخرى علمت «العالم اليوم» ان اتفاقا يعد الآن ليتم توقيعه بين المسئولين الفلسطينيين ونظرائهم فى المملكة الأردنية الهاشمية يقضى بتنظيم التكامل وإعادة افتتاح فروع البنك العربى المحدود والبنك العقارى العربى والبنك الأهلى الأردنى وبنك الأردن وبنك القاهرة عمان لمزاولة نشاطها فى «غزة – أريحا» مرة أخرى كما كانت قبل يونيو ١٩٦٧.

يقضى الاتفاق فى مرحلته الأولى والتى قد تستغرق عامين منح البنك المركزى الأردنى سلطات نقدية واسعة فى «غزة – أريحا» فى ظل وجود عملة نقدية أردنية موحدة فى إطار موافقة الفلسطينيين على أن تصبح من بين سلطات البنك المركزى الأردنى سلطة اصدار التراخيص لإنشاء البنوك فى الأراضى الفلسطينية تحت اشرافه ورقابته اسوة بما كان مطبقا قبل الاحتلال.

ومن جانبه كشف علاء أحمد الاوسية نائب رئيس البنك العقارى العربى فى مصر ان السلطات المصرية والبنك المركزى المصرى وافقا على تحويل مليونين من الدولارات فورا لاعادة مزاولة نشاط الفروع الخمسة للبنك وهى «القدس - بيت لحم - نابلس - غزة – أريحا»، وذلك من خلال الموارد الذاتية للمركز الرئيسى للبنك بالقاهرة مشيرا إلى أن البنك العقارى العربى سيقوم بافتتاح فروعه الخمسة بشكل تدريجى ومؤكدا على افتتاح فرعى البنك فى بيت لحم ونابلس فى القريب العاجل دون الإشارة إلى موعد محدد لافتتاحهما والذى سيتحدد بعد استكمال كافة الاجراءات الفنية المتعلقة بمزاولة أفرع البنك لنشاطها مرة أخرى. وأشار نائب رئيس البنك العقارى العربى إلى أن الهدف من وراء افتتاح هذين الفرعين هو دفع معاونة الاخوة الفلسطينيين فى الأراضى المصرية ومساعداتهم المالية فى مجالات الاستثمار - وكافة الأنشطة المصرفية الأخرى التى سيبدأ تطبيقها فى منطقة الحكم الذاتى.

وكان محافظ البنك المركزي الإسرائيلي قد زار مصر قبل شهرين والتقى مع د. صلاح حامد محافظ البنك المركزي المصري للاتفاق على إجراءات إعادة فتح أفرع البنك العقاري الخمسة في الأراضي المحتلة وأغلقت أبوابها منذ عام ١٩٦٧.

شركات إسرائيلية لإعادة هيكلة الميزانية

وعلى الصعيد الإسرائيلي تتوقع إسرائيل تحقيق منافع اقتصادية من الاتفاق حول الحكم الذاتي مع الفلسطينيين حتى وان كان عليها في المدى القصير ان تخصص ميزانية اضافية للسلام. وهو ما عبر عنه وزير المالية الإسرائيلي ابراهام شوحاط بقوله «بعد سنوات الحرب سنكون قادرين على العيش في ظروف مختلفة».

ميزانية إضافية لإسرائيل

وكان رئيس الوزراء إسحق رابين قد أعلن انه يجب اضافة ميزانية خاصة لتطبيق الاتفاق مع الفلسطينيين ولكنه لم يحدد قيمة هذه الميزانية التي يجب اقرارها بعد تبني الحكومة الإسرائيلية لميزانية عام ١٩٩٤ والتي بلغت ٤٠ مليار دولار.

واضاف «شوحاط» ان ميزانية إسرائيل لعام ١٩٩٤ «١١٥,٥ مليار شيكل مقابل ١٥٦ شيكل عام ١٩٩٣» ستبقى كما هي في الوقت الحاضر من تحديد جدول زمني لتطبيق الحكم الذاتي.

وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي يعقوب فرنكل ان الاتفاق سيؤدي إلى خفض كبير في النفقات الأمنية بيد انه ينبغي الحصول على الأموال الضرورية من الخارج لتمويل تطبيق الاتفاق.

واضاف فرنكل ان كل اتفاق سلام سيدفع الكثير للاقتصاد الإسرائيلي على المدى البعيد بفضل الاستثمارات في الصناعة والسياحة.

وذكرت مصادر اقتصادية ان اتفاق السلام سيعطي دفعة لا سابق لها للاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني واضافت تلك المصادر ان منافع هذا الاتفاق ستظهر خلال عدة سنوات قادمة.

إسرائيل تركز على النواحي الاقتصادية في الاتفاق والتي تنص على اقامة سلطة كهرباء فلسطينية وإنشاء ميناء في غزة وبنك فلسطين للتنمية ولجنة لتشجيع التصدير وفي مجالات أخرى.

كما ستشكل لجنة إسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي وعلمت «العالم اليوم» ان وزارة المالية بدأت باعداد توصيات لطرحها على اللجنة ويقترح الاتفاق وضع خطة مارشال للأراضي المحتلة وقطاع غزة. من ناحية أخرى اضافت مصادر مطلعة انه يجب التأكيد على استقرار القرار الفلسطيني الاقتصادي والسياسي في ذلك ودعا الاتفاق مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى لوضع برنامج طموح للتنمية لمليوني فلسطيني يقيمون في الأراضي المحتلة بمشاركة عربية من القطاع الخاص.

وقدر رجال اعمال فلسطينيون حجم الضرائب التي تجنيها الدولة الإسرائيلية من الضفة وغزة بما بين ٥٥٠ و٦٠٠ مليون دولار ولذلك فعلى إسرائيل ان تعيد هذه المبالغ.

في حين ذكر برنامج للتنمية بالأمم المتحدة ان اجمالي الناتج الخام للأراضي المحتلة يبلغ ٣ مليارات دولار مقابل ٦٠ مليار دولار لإسرائيل في حين بلغ الناتج الخام للفرد في عام ٩٠ بالضفة ١٤٠٠ دولار، وفي غزة ٧٨٠ دولارا مقابل ١٠٩٢٠ دولارا في إسرائيل. ولهذا يقول رجال الأعمال الفلسطينيون إن على إسرائيل ان تفسح المجال أمام الاقتصاد الفلسطيني الصغير نسبيا أمام اقتصادها الكبير ليثبت نفسه وان لاتدخل معه في منافسة غير متكافئة.

> أثام اتفاق غزة - أريحا كثيرة، ولعل أخطرها انها أزالت آخر العقبات أمام السوق الشرق - أوسطية، وبعيداً عن التحيزات الأيديولوجية - وحتى الوطنية - المسبقة، تبدو الشرق أوسطية كارثة للعرب بمعايير الأمر الواقع، وليس للعرب غير دور أسواق الاستهلاك المفتوحة وخزائن المال المرشحة للنهب، ويكفى - كمجرد مثال - أن نسبة التصنيع الكامل عربياً صفر، أما النسبة ذاتها فى إسرائيل فتصل إلى (٣٢٪)

الشرق أوسطية :

محاذير اقتصادية



بقلم: د. رفعت لقوشة

قادت المتغيرات الجديدة فى عالمنا المعاصر، إلى توسيع حدود إقليم الشرق الأوسط، فالإقليم ينسحب الآن شرقاً حتى منطقة جنوب غرب آسيا (الهند وباكستان وأفغانستان وإيران)، وينفرج شمالاً ليضم تركيا، ثم يتعمق جنوباً حتى منابع النيل فى أفريقيا، ويستطيل غرباً حتى المغرب العربى.

هذه الحدود الموسعة للإقليم، رسمت إطاراً «جيو - استراتيجى» لعلاقات متشابكة بين بلدانه، تنمو الآن بمقوماتها لتحتضن بذور مقولة «السوق الشرق أوسطية»، التى تتصدر حالياً لائحة جدول الأعمال لندوات ومؤتمرات يلتئم شملها حول موائد مستديرة، كما تتسرب همساً فى لقاءات جانبية تنتظم أحاديثها فى غرف مغلقة.

ثلاث حقائق

وفى حقيقة الأمر .. فان مقولة «السوق الشرق أوسطية» هى الاسم الحركى لعملية أخرى تبحث ملفاتها عن صياغة جديدة لنمط تقسيم العمل فى الشرق الأوسط، وشئنا أو لم نشأ .. فإن هذه الصياغة سوف تعمد إلى استثمار ثلاث حقائق:

أ - أن الشروخ فى جدار الكتلة العربية قد تحولت إلى كسور مضاعفة، يتعذر معها الكشف أو إعادة الكشف عن وحدة المصالح العربية - العربية، فى ظل معطيات كانت تؤكد وبشكل مسبق على ضعف بنية الاقتصاديات العربية وتراجع درجة الاعتماد المتبادل بينها (فلقد بلغت نسبة التبادل التجارى العربى - العربى حوالى ٦٪ فقط من إجمالى حجم التجارة العربية).

ب- إن النمط الدولى القديم لتقسيم العمل قد ترنح، وفى مرحلة المخاض لنمط دولى جديد .. فإن هناك هامشاً للمناورة أمام بعض القوى الإقليمية، ولن تتردد هذه القوى فى توظيف الهامش على مسرح الحدث فى الشرق الأوسط.

جـ- إن معدلات النمو الاقتصادى تتفاوت من بلد لآخر فى الشرق الأوسط، وهناك بلدان اندمجت بالفعل فى الشريحة الأولى من العالم الثالث، وأصبحت تبحث عن مستحقات قوتها فى ظل ترتيبات اجرائية ملحقة بمقولة السوق الشرق أوسطية.

نمو غير متوازن

لعل الحقيقة الأخيرة تمنحنا ضوءاً كافياً للوعى بما يجرى واستقراء تداعياته، فنحن إزاء واقع اقليمى تسجل إحصائياته التقديرات التالية: نسبة التصنيع الكامل/ الناتج الصناعى تبلغ حوالى صفر٪ فى العالم العربى، ولكن النسبة ترتفع إلى حوالى ٣٢٪ فى إسرائيل، ٢٦٪ فى الهند، ١٥٪ فى تركيا، ٩٪ فى باكستان، وهذه المفارقة تتأكد أيضاً عند تقدير نسبة

صادرات الآلات والأجهزة الفنية/ الصادرات السلعيه، فهي صفر٪ في العالم العربي، العربي - ولكنها تتصاعد إلى حوالي ١٨٪ في إسرائيل، ١١٪ في الهند، ٧٪ في تركيا، ٥٪ في باكستان.

وواقع الحال يقول أن هناك نمواً غير متوازن لصالح بعض القوى الاقليمية (إسرائيل، تركيا، الهند، باكستان)، ولكي يكتسب هذا النمو قوة الدفع الذاتي، فلابد من دمج آلياته في سوق موسعة .. هي السوق الشرق أوسطية، ولابد من تعزيز روافده بهندسة إقليمية جديدة تعكس نمطاً جديداً لتقسيم العمل في المنطقة.

وهكذا نستطيع معاً أن نتصور أولويات الاستطلاع في السوق ا لشرق أوسطية، من زاوية الرصد العربي:

أولا: حل مشكلة الطاقة للقوى الإقليمية الجديدة، فالإحصائيات تقول أن نسبة واردات الطاقة/ الصادرات السلعية تبلغ حوالي ٢٠٪ في الهند، ٢٧٪ في باكستان، ٢٤٪ في تركيا، ١٣٪ في إسرائيل، وبالتالي فإن هذه القوى سوف تعمد - ومن خلال آليات السوق الشرق أوسطية - إلى ترحيل جزء كبير من الصناعات المكثفة للطاقة (وبالذات الصناعات البتروكيماوية) إلى البلدان العربية، وإذا كان العالم العربي سوف يكون مرشحا لتوطن الصناعات المكثفة للطاقة، فإن إسرائيل وتركيا والهند وباكستان سوف تتفرغ نسبيا لتطوير قاعدتها التكنو - اقتصادية، من خلال ضخ الاستثمارات في الصناعات الطليعية (وهي بطبيعتها مدخرة للطاقة).

ثانيا: تحرير تجارة الخدمات داخل منطقة الشرق الأوسط، فالقاعدة التكنو - اقتصادية والأكثر تطورا في بلدان مثل تركيا وإسرائيل والهند، قد وفرت - بالفعل - لهذه البلدان خبرات نوعية متقدمة في مجال الخدمات الفنية (شركات التسويق، عقود الإدارة، دورة المعلومات، أعمال الصيانة،... الخ)، ومع تحرير تجارة الخدمات تتحول هذه القوى إلى وكلاء معتمدين لدى الخارج في دورة معاملاته مع بلدان السوق الشرق أوسطية، وبمعنى آخر.. فإن القيمة المضافة الخدمية والمتولدة داخل هذه السوق سوف يتم إعادة توزيعها لصالح البلدان الأكثر تطورا.

ثالثا: تحقيق فائض صاف في الميزان التجاري مع العالم العربي، ولعل المثال التركي ناطق بدلالته.. فلقد كانت تركيا تحقق عجزا صافيا في ميزانها التجاري مع العالم العربي، بلغ حوالي ٩١٦، ٨٣٨، ٤٨٧ مليون دولار في أعوام ١٩٧٧، ١٩٨٣، ١٩٨٥ على التوالي، ثم صار العجز فائضا صافيا منذ عام ١٩٨٨، والمثال التركي هو حالة قياس تقبل بالنسخ المتكرر.

وحدة سحب خليجية

إن تمويل عجز الموازين التجارية العربية سوف يكون مسئولية البترو دولار، وقد ينسحب دوره المصرفي في ظل السوق الشرق أوسطية إلى تمويل العمليات التجارية بين بلدانه، وربما تقود التطورات إلى خلق «وحدة سحب خاصة» بضمانات خليجية لتلبية احتياجات الحساب الجاري للعلاقات الاقتصادية الشرق أوسطية وتوفير التسهيلات الائتمانية لها، وأخشى ما أخشاه.. أن يتم توظيف وحدات السحب الخليجية كأداة إئتمان لتسوية مدفوعات القوى الإقليمية (إسرائيل - تركيا - الهند - ... الخ) مع العالم الخارجي، وعندئذ يتحول رأس المال الخليجي إلى «مادة منشطة» لتسريع معدلات النمو غير المتكافيء بين هذه القوى من ناحية، والبلدان العربية من ناحية أخرى، خاصة إذا ألزم الدور المصرفي الجديد لرأس المال الخليجي بتقليص المساعدات الخليجية إلى البلدان العربية أو تكبيلها بشروط أكثر تعنتا.

وبعد.. فقد تبدو المحاذير العربية صريحة في مواجهة مقولة السوق الشرق أوسطية، ولكنها ليست حاكمة... فإملاءات الأمر الواقع ترهص بأن السوق قادمة.. قادمة، وكل ما نستطيع أن نقدر عليه هو تأجيل إعلان ميلادها لاستخلاص فترة سماح ينفرج بها الوقت لترتيب أوراق حجز الدعوى، أوراق مثل.. ربط مقاربات السوق الشرق أوسطية بالانسحاب الإسرائيلي وتسوية المسألة الفلسطينية، وكذا.. الاستباق إلى عقد اتفاقيات تجارية متكافئة مع بعض البلدان الشرق أوسطية، تتحول بدورها (الاتفاقيات) إلى خط اعتراض لميكانيزم توليد العجز الصافي في الموازين التجارية العربية - الشرق أوسطية، وهو الميكانيزم الذي يعمل بمفعوله في دولاب حركة السوق، وهناك أوراق أخرى.. ولكن هل هناك إرادة عربية ؟ !!

المنظور الاستراتيجي الجديد للشرق الاوسط

صلاح بسيوني *

■ مع الاختراق الذي حدث في عملية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومع ما يشكله هذا الموقف من نقلة نوعية جديدة بالنسبة الى منطقة الشرق الاوسط فان القضية المثارة حاليا والتي تعتبر النتاج الطبيعي لهذا التحول، تدور حول المنظور الاستراتيجي الجديد للشرق الاوسط وكيفية ادارة العلاقات بين دوله ثم النظرة المستقبلية للنظام الشرق اوسطي المقترح.

وبداية لابد من القول انه طالما ان الولايات المتحدة قد اعتبرت انها الشريك الكامل في عملية السلام وانها المسؤول الاول عن امن المنطقة عموما وامن اسرائيل خصوصاً، فإن مفهوم الشرق الاوسط اميركيا يغطي ما يعرفه الاميركيون بالشرق الادنى وهو مجموع الدول العربية واسرائيل لكن يضاف اليه تركيا وايران لوضعهما الجيوبوليتكي والروابط المتعددة بينهما وبين دول الشرق الادنى، وهناك اتجاه اميركي ظهر منذ مشروع ايزنهاور في ١٩٥٧ يضم دول القرن الافريقي، وهي الآن اريتريا واثيوبيا والصومال كاعضاء اساسيين في الشرق الاوسط وقد لا نستطيع ان نقف عند هذا التحديد في ضوء ما حدث من متغيرات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال جمهوريات القوقاز ووسط آسيا، وبعضها يرى انه جزء من الشرق الاوسط الجديد.

وعلى رغم هذه الاتجاهات حول تحديد الشرق الاوسط والاختلاف او الاتفاق حولها، فان ما يترتب على عملية السلام يركز على شرق اوسط يضم الدول العربية المشرقية واسرائيل وتركيا ثم ايران عندما تستقر بها الامور وتتواءم سياستها مع الاتجاه العام لسياسات دول المنطق. ونلاحظ ان هذه المجموعة من الدول مشاركة منذ البداية في المفاوضات متعددة الاطراف حول التعاون الاقليمي في المنطقة بعد اقرار السلام فيها.

وحتى تكون الصورة واضحة بالنسبة الى المنظور الاستراتيجي الجديد لهذه المنطقة، لا بد ان نشير الى ان عملية السلام والدور الاميركي فيها يرتبط بامرين اساسيين:

اولهما: ان النفوذ الاميركي بعد حرب الخليج وما رتبه من علاقات متميزة لا يحقق باوضاعه الحاضرة الاستقرار المطلوب لهذا النفوذ، فهناك عناصر اساسية في المنطقة تشكل مصادر للتوتر والازمات وعلى رأسها ايران والعراق في منطقة الخليج. ثم هناك قضية الشرق الاوسط ذاتها وما يرتبه عدم الوصول الى حل لها من سلبيات وتداعيات عكسية، لذلك فان حدوث اختراق في عملية السلام يؤدي بالضرورة الى عزلة ايران واضعاف علاقتها بسورية وسيكون عاملا اضافيا في عزلة النظام العراقي والنظام السوداني، وسيرتب مردودا ايجابيا عاما على العلاقة الاميركية العربية.

ثانيهما: ان استراتيجية اسرائيل عملت منذ انشاء الدولة على ان يكون التعاون الاقليمي مع دول المنطقة هدفا رئيسيا يحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني لها، ومتابعة البحوث والدراسات منذ الخمسينات توضح بجلاء هذا الهدف. ولذلك يلاحظ انه في كل محاولات السلام بدءا من اتفاقات الهدنة في ١٩٤٩ ثم في ١٩٥٧ ثم خلال مهمة السفير يارنغ في ١٩٦٧ لتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ ثم في اتفاق كامب ديفيد، فان اسرائيل تصر على اثارة قضية التطبيع وفتح الحدود والتعاون الاقتصادي كاحد العناصر الرئيسية في السلام، فهي لا تكتفي بالاعتراف السياسي او انهاء حالة الحرب، لكن التعاون يأتي دوما على قمة قضايا التفاوض، وهو ما تاكد خلال المفاوضات العربية -الاسرائيلية الجارية وما تقدمه اسرائيل من مقترحات في اطر المفاوضات متعددة الاطراف.

اذا ربطنا بين النظرة الاميركية والنظرة الاسرائيلية، نجد ان هذا التوافق في المصلحة نحو شرق اوسط جديد يكون لاسرائيل فيه دور متميز في اطار جدي، كان العامل الرئيسي في تحريك عملية السلام اخيرا. ومن المهم ان نشير في هذا الصدد الى ان الرؤية الاسرائيلية من خلال حزب العمل كانت اكثر ثباتا ووضوحا من ليكود، خصوصاً ان اغلبية مراكز البحث الاسرائيلية لها ارتباطها بالعمل وموالية له. ومن هنا فان اللقاء الذي تم بين اسحق رابين مع الرئيس كلينتون ركز على هذا المفهوم الجديد للشرق الاوسط، وكان من نتائج التوصل الى هذا التفاهم المشترك تحريك عملية السلام، واعطاء اولوية للعلاقة الاسرائيلية - الفلسطينية والوصول بها الى الاتفاقات الحالية، ومن المتصور ان الجانب الفلسطيني تجاوب مع المفاوض الاسرائيلي وقدم له رؤيته السياسية في دعم المنظور الاستراتيجي للشرق الاوسط وان الكيان الفلسطيني المستقل لن يشكل تعارضا او خروجا على هذه الرؤية الاستراتيجية. ولعل اوضح ظاهرة تؤكد الاتجاهات السابقة هو ان شيمون بيريز، في تصريحاته حول الاتفاق، كان يربط بينه وبين التعاون الشرق اوسطي، وكان اول تحرك خارجي له في اتجاه السوق المشتركة لضمان مساهمتها في دعم هذا التعاون، بل اعلن انه ينظر بأمل الى قيام ولايات متحدة شرق اوسطية! وفي المقابل، لم يكن في تصريحات مسؤولي المنظمة ما يتعارض مع هذا الاتجاه.

وقد اصبح تنفيذ المشروع الشرق اوسطي محل العديد من الاقتراحات، منها قيام سوق شرق اوسطي او منطقة تجارة حرة في المشرق العربي او مشاريع المياه التي تعرضها تركيا او انشاء صندوق يمول مشروع مارشال الجديد للشرق الاوسط (وبالطبع سيسمى مشروع كلينتون! او اتحاد للمؤسسات المالية او اتحاد للنشاط السياحي).

ولا يقتصر البحث الان على النواحي الاقتصادية والمالية في هذا التعاون، لكنه يتعدى ذلك الى مقترحات حول مشاريع امنية وانشاء حلف يضم دول المشرق العربي واسرائيل وتنضم اليه الولايات المتحدة وبعض القوى الاوروبية بهدف ضمان الامن والاستقرار، كما ان هناك الاقتراحات لبناء الثقة بين العرب واسرائيل والتي تسمح لها بان تحتفظ بقوتها النووية لفترة معينة وتحت اشراف دولي خلال المرحلة الانتقالية من حالة الحرب الى حالة السلام والتعاون.

وفي مواجهة هذه الاوضاع الجديدة، تظهر الشكالية العربية في موقف يسعى الى السلام ولا يعارض في مبدأ التعاون الاقليمي متى تحقق هذا السلام، ثم اوضاع عربية لا تسمح على الاطلاق بان تكون هناك سياسة عربية موحدة قادرة على مواجهة تحديات المرحلة القادمة، فلم تتحقق المصالحة العربية ولم يعد يتوافر الحد الادنى من التضامن او الموقف العربي الواحد، واسرائيل والقوى الخارجية تعلم وتفهم وتقدر هذه الاوضاع العربية على حقيقتها وتتعامل مع الموقف وتمهد للمستقبل باعتبار ان الدول العربية شاءت

ام لم تشا ستدخل طرفا في المعادلة الشرق اوسطية الجديدة والتي ستحدد اوضاعها وشروطها اسرائيل والولايات المتحدة والجماعة الاوروبية واليابان، اي باختصار القوى الخارجية والتي داومت على فرض سياستها على هذه المنطقة عبر قرون وبدءا من القرن الثامن عشر ودون انقطاع حتى الآن وان تغيرت مراكز هذه القوى في الهيمنة والسيطرة او تنوعت اساليبها. وتاكيدا للفهم العميق لهذه القوى الخارجية للاوضاع العربية، تكفي الاشارة الى تقرير لاحد المسؤولين في الجماعة الاوربية يشير فيه الى هذه الحقائق:

- ان التجارة العربية لا تتعدى نسبة ٧ في المئة من صادرات الدول العربية.

- ان الجو المناسب لاستثمار ايرادات النفط لا تتوافر في اغلب الدول العربية.

- ان المظهر الوحيد للتعاون الاقتصادي العربي ينحصر فعليا في تصدير العمالة الى الدول المنتجة للنفط.

- انه بسبب عدم قدرة البنوك والمؤسسات المالية العربية وعدم نجاحها في ايجاد فرص استثمار حقيقية لفائض رؤوس الاموال في الدول الغنية، إذ سيطرت البنوك الغربية على الموقف وفرضت معاييرها بالنسبة الى الربحية وحد المخاطر وغيرها ولم تسمح باستثمارات في الشرق الاوسط. ومن جهة اخرى فان ما حققته صناديق التنمية العربية العديدة في مجال التعاون الاقتصادي العربي يعتبر غير متكافىء او مناسب من حيث النتائج.

وبالاضافة الى هذه الحقائق، فانه يكفي القول بان هناك قرارا للقمة العربية بانشاء سوق عربية مشتركة منذ ما يقرب من ثلاثين عاما ولم ينفذ، كما ان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لا يزال يصارع من اجل البقاء وتاكيد مفهوم هذه الوحدة الاقتصادية دون جدوى او أمل. واعتقد ان السؤال الذي يطرح نفسه امام هذه الاوضاع هو: كيف يمكن ان تتحقق اوضاع تعاون شرق اوسطية اذا كانت اغلب الدول التي ستنضم الى مثل هذا التشكيل الجديد لم تنجح في اقامة التعاون بينها على مر السنين؟ ان أول مطالب قيام سوق مشتركة او منطقة تجارة حرة هي قبول الدول الاعضاء التنازل عن مبدأ السيادة المطلقة، ثم في وجود انظمة سياسية واقتصادية متقاربة وقادرة على قبول اوضاع وقوانين تحكمها دون ان يكون هناك تعارض اساسي بينها وكل ذلك لا يتوافر بين الدول العربية المطلوب منها الدخول في هذه السوق او هذا المجتمع الجديد، ليس من المنتظر ان تقبل اي منها ان تغير من اوضاعها السياسية والاقتصادية لكي تتواءم مع مفهوم التجمع الاقتصادي.

لا اتصور ان المخططين لهذا المشروع الشرق اوسطي تغيب عنهم هذه الحقائق، وبالتالي فان تحركهم لا بد ان ينحصر في الاطار الذي لا يمس الاوضاع السيادية وأن كان يفتح الباب امام التعاون الاقتصادي من خلال مؤسسات مالية قادرة على جذب رؤوس الاموال العربية والاوروبية والاميركية واليابانية واستثمارها في مشاريع مشتركة تحقق الربحية المطلوبة مع توفير الضمانات الدولية الكافية للمستثمرين او اصحاب الهبات والقروض المقدمة الى هذه المؤسسات سواء كانت البنوك او الصناديق. ولا شك ان تجربة تنفيذ مشروع مارشال في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية جديرة بالنظر، فلم يكن الهدف اقامة وحدة اوروبية بقدر ما كان فتح الباب امام الاستثمارات الاميركية للمعاونة في دعم اقتصاديات اوروبا الغربية وجرها الى تحالف سياسي وعسكري بعد ذلك في مواجهة الاتحاد السوفياتي والشيوعية.

وقد يترتب على هذه التساؤلات القول بان المنظور الاستراتيجي للشرق الاوسط الجديد سيضع اولوية لقضية التمويل والمساعدات وعلى ان يتم ذلك من خلال اطر مالية جديدة لا تقتصر عضويتها على دول المنطقة بل مفتوحة لانضمام القوى المالية الخارجية التي تساهم فيها، واذا تطور التعاون في هذا المجال فانه في حد ذاته يضع الاساس للخطوات التالية في مجال التنسيق السياسي والامني.

هناك ملاحظة اخيرة حول هذه القضية، وهي ان التقدم في عملية السلام بين الاطراف العربية خصوصاً مع الطرف الفلسطيني الى نهايتها اصبحت تتطلب من الدول العربية أن تكون مؤيدة لهذا المنظور الجديد للمنطقة باعتبار أن عملية السلام لا تنفصل عنه بل ودون مبالغة، واقرار للواقع، فانها تشكل المحور الرئيسي له وبمعنى آخر فان معارضة العرب لقيام نظام شرق اوسطي جديد ستترتب عقبات امام استكمال المرحلة النهائية للسلام.

---

* سفير سابق وكاتب سياسي مصري.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

الشركات العربية ضعيفة ومعرّضة للخطر والتعاون مع اسرائيل يهدد اقتصادات جيرانها

مشاريع السلام في الشرق الأوسط تفتح آفاقاً جديدة غير مضمونة للتنمية

□ لندن – من مارك نيكولسون وأندرو غاورز:

FT يبدو ان صورة المزرعة البعيدة عن العمران المعزولة في الريف النروجي خارج مدينة اوسلو ستبقى ماثلة في الاذهان لفترة طويلة في منطقة الشرق الاوسط بعد ان تكون هدات الضجة الكبيرة التي رافقت توقيع صفقة السلام امس بين الفلسطينيين واسرائيل.

ويعود السبب في ذلك الى انه في مثل هذه المزرعة او في عدد من الاماكن الاخرى المماثلة بدا كبار المسؤولين في الدولة العبرية وفي منظمة التحرير الفلسطينية في وقت سابق من السنة الجارية التحرك نحو اتفاقهم التاريخي الذي يتناول الاعتراف المتبادل واقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة اللذين احتلتهما الدولة العبرية عام ١٩٦٧.

ونجح الجانبان وبفضل بعض المساعدة والتدخل اللذين قدمهما النروجيون في التوصل الى اتفاق قادتهما اليه محادثات مباشرة لم تشارك فيها اي من القوى الخارجية او تعلم به مع ان هذه القوى ضمت اطرافاً عدة مهمة جداً بينها الولايات المتحدة واوروبا والدول العربية المعتدلة التي بذلت كلها قدراً كبيراً جداً من الجهد والوقت سعياً وراء تسوية معظم مشاكل الشرق الاوسط تعقيداً واستعصاءً على الحل.

وأمس، وفيما كان الطرفان يوقعان الاتفاق في احتفال غير متواضع في واشنطن، حملت المحادثات التي جرت في المزارع النروجية مؤشرات اكبر على ما يحتمل ان يجري في المنطقة الشرق الاوسطية كلها، اذ سيتعين على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى الاسرائيليين ان يتواجهوا ويتصارحوا على انفراد تقريباً لكي يبدأوا التغلب على ذيول عقود من العداء.

كما سيتعين على العرب كلهم وعلى العبرانيين ان يفعلوا الامر نفسه، علماً بان غالبية الدول العربية كانت دائماً غارقة في الصراعات الداخلية في ما بينها و«ضحية» تلاعب القوى الخارجية بها وتتشدق من دون توقف بالوحدة العربية.

ومن هنا اصبح طرفا النزاع في الشرق الاوسط وحيدين في وقت يسعيان فيه الى تخطيط الطريق التي تقودهما نحو التعايش السلمي.

هذه هي الحقيقة التي تكمن وراء التصريحات المبالغ فيها التي تتحدث عن «شرق اوسط جديد» وعن خطة تشبه «مشروع مارشال» وعن مشاركة رفيعة المستوى من الغرب في دفع عملية السلام الى الامام وعن برامج الاشغال العامة الاقليمية الطموحة.

ومما لا شك فيه ان المساعدات الغربية السياسية والمالية تفيد، لكن يتعين على دول المنطقة في آخر المطاف ان تقرر ما اذا كان السلام الشامل الذي اصبح فجاة محتملاً ووارداً سيولد الثقة والتعاون المتبادلين أم انه سيكون بكل بساطة انهاء قسرياً لحالة العداء تمت من غير اندفاع من جانب الاطراف المشاركة فيه.

وربما بات يتعين على دول الشرق الاوسط، اكثر من اي وقت مضى، ومنذ ان شارفت الحرب العالمية الاولى على نهايتها والتي شهدت يومها تواطؤ بريطانيا وفرنسا سراً على انشاء الدول الحالية من «ركام» الامبراطورية العثمانية، ان تكتشف القواسم المشتركة في ما بينها، وكيف ان بوسعها ان تعيش كجارات عاديات.

وسيتعين ان تكون قاعدة التعاون بين هذه الدول اقتصادية وسياسية معاً، تماماً كما كانت قاعدة التعاون بين دول غرب اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وكما حصل في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، سيكون اي نظام أو ترتيب جديد في اعين الاسرائيليين وفي اعين بعض الحكومات العربية عرضة للتحدي العقائدي من الداخل ومن الخارج، اي للتحدي من التيار الاسلامي في داخل الدول العربية ومن الشرق، اي من جمهورية ايران الاسلامية.

والسؤال الذي بات على كل لسان هو ما اذا كانت الاطراف او ما اذا كان الطرفان الفلسطيني والعبري على الاقل مستعدين للسلام وللاندماج الاقليمي الذي يعنيه هذا السلام ضمناً، وللتغير في التحالفات الاقتصادية والاستراتيجية مع العالم كله، ذلك التغير الذي لا بد آت.

ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية وأركان الاقتصاد الاسرائيلي يعتقدون ان الاطراف مهياة للسلام وللاندماج الاقليمي، اذ تحدث شيمون بيريز، وزير الخارجية العبري، الذي كان واسطة الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية في اوسلو، عن «عهد جديد» من التعاون الاقليمي بين المعتدلين في الجانبين، وعن تلاحم المعتدلين هؤلاء او تعاضدهم في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة التطرف السياسي.

كما انه قال انه ينتظر من المجموعة الاوروبية ان تشجع الاندماج الاقليمي عن طريق عقد اتفاق مشاركة جديد مع اسرائيل. وكانت التوقعات الخاصة بعائد السلام تسببت في تحسن بورصة تل ابيب عشرة في المئة على مدى الاسبوعين الماضيين، كما ان التفاؤل حيال السلام جدد الاهتمام بالدولة العبرية لا سيما من جانب الشركات الاوروبية واليابانية.

ويسهل على المرء فهم «فورة» التفاؤل السائدة، لكن هذه الفرحة سابقة لاوانها، فالتوقيع الذي جرى امس في واشنطن ما هو الا بداية لعبة السلام التي يجب ان تنتهي بعقد اتفاقات ومعاهدات لا تترك لا شاردة ولا واردة الا وتغطيها، اذ لم تخطُ سورية والاردن ولبنان الخطوة الاولى في الطريق بعد، وهي الخطوة التي تتمثل في الاعلان عن المبادئ التي تسيِّر المحادثات بين الاطراف بموجبها وفي ضوئها.

وحتى بعد ان تخطو خطوتها الاولى، علماً بان المفاوضات السورية الاسرائيلية قد تكون بطيئة وصعبة، ستبقى هذه الدول مصادر جدية وخطيرة لعدم الاستقرار في الشرق الاوسط من دون معالجة، خصوصاً قضية الخليج حيث لا يلعب عراق صدام حسين المنبوذ أي دور في عملية السلام، وحيث تعارض ايران هذه العملية معارضة شديدة متطرفة.

ولا يزال التسابق نحو شراء الاسلحة المتنوعة قائماً في المنطقة كلها، وقد يصبح هذا التسابق سبباً

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩٣

لحرب اذا شعرت اسرائيل بضرورة القيام بعمل وقائي ما ضد الجهود التي يبذلها اعداؤها في سبيل الحصول على اسلحة الدمار الشامل.

ويمثل الفلسطينيون والاسرائيليون التجربة الحاسمة التي ستقرر نتائجها ما اذا كانت الآمال محقة، ففي اتفاقهم على الحكم الذاتي بالنسبة الى الفلسطينيين الذين يقطنون الاراضي المحتلة، اختار الطرفان الفصل التدريجي بين شعبين استمر «الزواج» غير السعيد وغير المتكافئ بينهما ستة وعشرين عاماً.

واذا تمكن الطرفان من السيطرة على المتطرفين في الجانبين، واذا تمكن السيد ياسر عرفات، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، من تحسين الظروف والاوضاع الاقتصادية على نحو سريع ومنظور في المناطق المحتلة، فسيكون هناك حظ في ان يوفر وقوع «الطلاق» السياسي في النهاية علاقة جديدة مبنية على ما يشبه الاحترام المتبادل.

ولكن ما لا يسع الفلسطينيين تحمله هو ان يقع طلاق كامل، فحياة الفلسطينيين مرتبطة الى حد بعيد ووثيق بحياة العبرانيين. وسيستمر الفلسطينيون في المستقبل المنظور في الاعتماد على التعويضات التي يتلقاها العمال الفلسطينيون في الدول العبرية، وسيحتاج الفلسطينيون ايضاً الى الابقاء على الارتباطات التجارية الحرة بجيرانهم اليهود، اذا ما كانت هناك رغبة لتشجيع رجال الاعمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي العالم كله على الاستثمار في المشاريع المنتجة.

ومن البديهي ان نجاح التجربة الاسرائيلية سيرتبط بمدى ما سيعتبره المستثمر الفلسطيني بمثابة عائد جيد من جراء اعتماده الكبير على الجار العبري الاقوى والاقدر.

كما ستكون «الدولة» الفلسطينية الفتية الناشئة كثيرة الاعتماد على المملكة الاردنية الى الشرق منها والتي تقف في المقام الثاني من صف الذين سيوقعون على «اعلان مبادئ» مع اسرائيل. وسيحتاج الفلسطينيون، بالاضافة الى انشاء منطقة تجارة حرة مع الدولة العبرية، الى ترتيبات تجارية سخية متسامحة مع الدولة الاردنية كطريق ومسار نحو العالم العربي الاوسع.

وستكون الخطوة الطبيعية التالية انشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الثلاث، وحتى نوعاً او شكلاً من اشكال الاتحاد الاقتصادي الذي يشبه ما بين دول «البنلوكس» حسب ما يقترح شيمون بيريز.

لكن التوصل الى اتفاق من هذا القبيل سيكون امراً صعباً.

ويقول تقرير صدر عن جامعة «هارفرد» الاميركية العريقة اخيراً ان «فتح ابواب التجارة الحرة بين اسرائيل والاردن سيستغرق وقتاً أطول من تنشيط التجارة الحرة بين اسرائيل والفلسطينيين لان الشركات الاردنية لم تواجه حتى الآن منافسة اسرائيلية».

ويمثل هذا كله عينة من المشاكل التي سيواجهها تفكيك الحواجز في المستقبل بين اسرائيل والعالم العربي، فالاقتصاد العبري هو ضعفا حجم اقتصاد اقوى دولة عربية، اي مصر، على رغم ان عدد سكانها هو عشر عدد سكان مصر فقط.

وليس في العالم العربي شركات تماثل في نشاطها انشط شركات الدولة العبرية وأقواها. وسيكون جيران اسرائيل الفقراء نسبياً حريصين على عدم السماح لقوى مزعزعة من هذا القبيل باختراق اقتصادهم والتغلغل فيه.

ولا يمكن الاخذ بالسابقة الوحيدة التي حصلت في العالم العربي، اي اتفاق السلام بين مصر والدولة العبرية عام ١٩٧٩، في هذا المقام، اذ بقي التبادل التجاري ومعه الاستثمارات المتبادلة محدودة بين البلدين. ومما يعادل هذا اهمية ان انظمة التجارة بين الدول العربية والاستثمارات المتبادلة بينها غير ناضجة ابداً، فعلى مدى عقود من الزمن كان الشرق الاوسط مؤلفاً من اقتصادات محاصرة تكرس افضل المواهب لديها للحرب، كما تنفق اكثر مواردها الوطنية على الشؤون العسكرية.

وتباع اكثرية الصادرات العربية من بترول وبوتاس ومنسوجات ومنتجات زراعية في الدول الصناعية كالولايات المتحدة واوروبا وآسيا بدلا من ان تباع محلياً في العالم العربي نفسه، كما اعتادت الرساميل المجمعة في العالم العربي على الهرب الى المراكز المالية الغربية بدلاً من ان تستثمر على نحو مفيد ومجد في العالم العربي نفسه.

ولم تمض الا انظمة عربية معدودة فقط في الاصلاحات البنيوية التي تهدف الى انعاش اقتصادها المريض. ولم تعش غالبية المحاولات العربية لانشاء مجموعات اقتصادية اقليمية ذات معنى ووزن بسبب الخلافات والنزاعات السياسية التي غطت دائماً على الاعتبارات الاقتصادية وكانت اهم منها بكثير.

ولا يمثل الشكوك العربية في الاهتمام الاسرائيلي احد بقدر ما تمثلها سورية، التي لا تزال ناشطة في تقوية نفسها والتي تشهد خلافاً حاداً ونزاعاً قوياً مع الدولة العبرية حول مرتفعات الجولان التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧. ولم تقدم اسرائيل حتى الآن وعداً بالانسحاب من الجولان كما طالب الرئيس السوري حافظ الاسد، كما ان الرئيس الاسد لم يعد اسرائيل «بالسلم الكامل»، الذي يتضمن تبادل السفراء والتبادل التجاري والبشري الحر، الذي ترغب فيه اسرائيل لقاء انسحابها من الجولان.

ومن وجهة النظر الاسرائيلية، فإن الخطر في توقيع معاهدة السلام مع سورية يكمن عملياً في احتمال تحولها الى معاهدة ليست أفضل من «السلم البارد» مع مصر.

والمعلوم ان للرئيس حافظ الاسد هموماً خاصة به. وكان الرئيس الاسد بدأ برنامجاً حذراً من الاصلاحات الاقتصادية اخيراً. لكن ما حصل حتى الآن أبعد ما يكون عن الانفتاح الاقتصادي الذي سيكون مطلوباً في اي محاولة واسعة النطاق لايجاد اندماج اقتصادي اقليمي في المنطقة.

واذا تم التحرير الاقتصادي على نحو اكثر راديكالية فقد تتهدد القاعدة العسكرية. وتمثل سورية سبباً آخر للحذر ازاء وجود احتمال بالتوصل الى حلول سلام شامل ودائم بين العرب والاسرائيليين.

ويتسم تاريخ المملكة الاردنية من ناحيته بعدم الاستقرار كما ان الاردنيين يتماسكون بفضل ولائهم الشخصي للملك حسين رغم ما يفرق بينهم من مذاهب دينية واصول اثنية وبما ان اكثرية الاردنيين تعتبر نفسها فلسطينية فسيؤثر اي عدم استقرار يحدث في الضفة الغربية وفي قطاع غزة على الوضع السياسي العام في الاردن.

اما في مصر التي تعتبر اهم دولة عربية واكثرها سكاناً، فان سلطة الرئيس حسني مبارك ليست موضع شك في الوقت الراهن. ومن المتوقع ان يفوز في استفتاء في فترة ولاية ثالثة لمدة ست سنوات.

لكن لا يمكن ضمان الاستقرار في مصر، فالاسلاميون الاصوليون ناشطون، كما ان بعض فئات هؤلاء الاصوليين يشن هجمات على السياح الغربيين وعلى وزراء الدولة وقوى الامن الداخلي. وكانت استجابة الحكومة المصرية حتى الآن قاسية وعنيفة وربما كانت هذه الاستجابة لا تفعل اكثر من زيادة وقود المشكلة ناراً.

ومما يفاقم صعوبات الحكم المصري ان القلق يزداد من العلاقة القائمة بينه وبين الولايات المتحدة التي تعتبر شريكاً مهماً وحاسم الوزن لمصر. وتمثل هذه الشراكة بين الطرفين وترمز اليها المساعدات المالية والعسكرية التي توفرها الولايات المتحدة سنوياً لمصر والتي تبلغ قيمتها ٢,٣ بليون دولار.

والمفارقة في ما يجري حالياً ان توصل العرب والاسرائيليون الى اتفاق ربما قلل من اهتمام واشنطن بمصر على اعتبار انها الدولة العربية الوحيدة التي عقدت اتفاق سلام مع الدولة العبرية.

وعلى رغم ان ادارة الرئيس بيل كلينتون قالت انها تضمن الاستمرار في هذه المساعدات الى مصر حتى عام ١٩٩٥ فلا يمكن ان يتوافر ضمان بأن المساعدات ستبقى على مستواها الراهن بعد ذلك العام.

واذا توقفت المساعدات الاميركية فسيصبح من المشكوك فيه جداً ان تتمكن القاهرة من ابقاء الاستقرار المحلي على حاله وان تتمكن من الاستمرار في احتواء المتطرفين.

وربما تضمنت هذه المشاكل المحلية السياسية والاقتصادية في العالم العربي كله، السبب الاهم الذي يدعو الجميع الى التريث في التحدث عن عهد جديد من السلم والتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط.

وتبقى الفروقات الكبيرة في الدخل بين دول المنطقة وفي داخل كل دولة من هذه الدول مصدراً قوياً جداً للنزاع والصدام كما ان هذه الفروقات توفر «الغذاء» للمعارضة الاسلامية.

ويستمر العراق الذي تحاصره عقوبات الامم المتحدة في مهاجمة جيرانه الاغنياء بعنف. اما ايران التي تعتبر اقوى دول الخليج واكثرها سكاناً فغارقة في اعادة بناء قوتها العسكرية بعد ثماني سنوات من الحرب مع العراق، عدا عن ان اسرائيل ودولاً عربية تعتبر ايران مصدراً من مصادر الاضطراب والمشاكل لا سيما وان اوساطاً عديدة تعتبرها ذات نفوذ كبير بالنسبة الى الحركات الاسلامية كلها من الجزائر الى الاردن.

وسيحدد مستقبل المنطقة كلها الصراع القائم بين هذه القوى كلها من جهة، وبين «التحالف من اجل السلام» الناشئ بين العرب والاسرائيليين. ولن يكون بالامكان الحكم في ما اذا كان توقيع امس سيكون فاتحة عهد جديد في الشرق الاوسط او بمثابة النفس الاخير الذي يلفظه العهد القديم الا بعد انتهاء هذا الصراع.

المصدر : مصر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٣

رأى مصر

أوضاع اقتصادية جديدة بعد اتفاق غزة - أريحا

بعد توقيع اتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي ستدخل المنطقة العربية الى مرحلة جديدة فى ظل بشائر السلام ورايات الامن التى تزحف اليها حيث من المتوقع ان يقصد هذا الاتفاق - اتفاقيات اخرى مع الاردن ولبنان وسوريا وبذلك تتوقف اصوات المدافع ويخمد صوت الرصاص وتعلو اصوات ماكينات المصانع وترفرف رايات السلام والامن على دولة المنطقة وهذه المرحلة الجديدة تحتاج الى استعداد لمواجهة التحديات الاقتصادية التى لاتقل عن تحديات الحروب السابقة التى خاضتها دول المنطقة .

وفى ظل السلام تنتعش الاسواق وتشتعل المنافسة وتفتح المشروعات ابوابها لخلق المزيد من فرص العمل للعاطلين وتختفى ظواهر الارهاب وكل مايرتبط به .

وهذا يتطلب تنسيقا عربيا على اعلى مستوى لبحث التحديات الاقتصادية المقبلة . وكيف يتمنى تعمير هذه المنطقة ودفع عجلة الاستثمار بها وتمهيد المناخ للاستثمارات الاجنبية والعربية لتنمو فى ظل رايات السلام والامان .

ولعل مصر هى الدولة المؤهلة للقيام بهذا الدور الحيوى فكما قامت بدورها على الوجه الاكمل فى حالة الحرب ومفاوضات السلام فهى قادرة فى ظل قيادة مبارك على القيام بهذا الدور لصالح الرخاء والازدهار فى المنطقة .

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحديات السلام والاقتصاديات العربية

يمثل التوقيع على اتفاق سلام مابين اسرائيل والفلسطينيين تحولا كبيرا للغاية فى المنطقة، وهذا التطور يبعث على التأمل فى احداث انقضت وتستوجب النظر برؤية وتأمل وتخطيط لما فيه فائدة المنطقة وتطوير القدرات والطاقات العربية فاسرائيل تنامت وتعززت بالمساعدة الغربية، الطوعية منها مثلما هو الحال بالنسبة لمساعدات الولايات المتحدة أوالتعويضات مثلما هو الحال بالنسبة لمساعدات المانيا الغربية التى دفعت ولازالت مبالغ ضخمة تعويضا عن الاساءة الى الشعب اليهودى نتيجة سياسات النازيين.

وحينما ننظر الى الماضى تسترعى انتباهنا ثلاثة امور:

أولا: ارتهان السياسات العربية لتحديات القضية الفلسطينية وكون هذه القضية وتحدياتها مبعث الانقلابات العسكرية وبرامج التسلح والكثير الكثير من التشنجات بين الدول العربية وحتى الصدامات، والسؤال هو، لو تعقل العرب عام ١٩٤٨ وقبلوا بالتقسيم هل كان العالم العربى اليوم اقوى مما هو اواضعف، وهل كانت اسرائيل الدولة الاقوى اودولة ضعيفة حيث لم يكن بامكانها التذرع بالعداء العربى لاستدراج المعونات والعطف الغربى؟

ثانيا: الرئيس السادات حينما اقدم بشجاعة على عقد معاهدة سلام مع اسرائيل وتوصل الى الحصول على اتفاق يمهد للحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين، هل هو حقق اكثر من الاتفاق الحالى ام لا؟ وهل من ترحم حقيقى على ذكرى الرجل الذى فتح باب السلام فى المنطقة؟

ثالثا: لبنان الذى كان يتدمر كليا والذى شهد على مدى ١٥ سنة من الحرب المنبعثة من باطن القضية الفلسطينية مقتل اكثر من ١٠٠ الف لبنانى واعاقة عشرة الاف شاب وشابة وتهجير المليون لبنانى ولبنانية، لبنان هذا الذى تدمرت بنيته التحتية وبلغت خسارته حسب تقديرات هيئات الأمم المتحدة ٢٥ مليار دولار، هل سيحوذ انتباه المجتمع الدولى والدول العربية لحاجاته من اجل اعادة الاعمار ام هو ياترى

■ مروان اسكندر ■



سيصبح نسيا منسيا فى خضم التجييش الغربى لمساعدة اريحا وغزة واسرائيل؟ وربما بعض الجواب حول مستقبل العالم العربى سيتوافر من منهجية التعامل مع لبنان وحاجاته.

لقد أصدر البنك الدولى تقريرا حول حاجات الفلسطينيين للمعونة اوامكانات نجاح الاقتصاد الفلسطينى وهذا التقرير يفترض ضرورة توفير ٣ مليارات دولار لتمويل منشآت البنية التحتية والخدمات الصحية والاسكانية فى الضفة وغزة. ومن الأهمية بمكان الانتباه الى ان التقرير يتجاوز اريحا ليبحث فى حاجات الضفة ككل وغزة وسكانهما البالغ عددهما ١,٧ مليون نسمة.

ويرى التقرير ان الاراضى المحتلة قادرة على توليد نمو اقتصادى مستمر، اي قادرة على تحقيق النتيجة المطلوبة فى جميع بلدان العالم الثالث، اذا توافرت فى المنطقة الظروف لدور فاعل للقطاع الخاص، من مستوجباته تدفق استثمارات الفلسطينيين الاثرياء للتوظيف فى قطاعات البناء، تحديث الزراعة، الخدمات السياحة، الكهرباء والطاقة، وبالتالى يفترض التقرير ضمنا ضرورة اعتماد الخصخصة فى نشاطات كانت فى غالبية الدول العربية من مسئولية القطاع العام.

ويرى التقرير ان من مستوجبات النجاح توسيع التعامل الفلسطينى الاسرائيلى حيث تتوافرفرص عمل واسعة للفلسطينيين فى الاقتصاد الاسرائيلى وهذه الفرص التى كانت متوافرة قبل الانتفاضة ومحاولات اسرائيل استقطاب الهجرة من الاتحاد السوفييتى

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركزت فى قطاعات البناء، والزراعة، والخدمة فى المطاعم والفنادق، وبعض فرص العمل فى القطاع الصناعي الخفيف، والفلسطينيون كانوا يوفرون العمالة الرخيصة للاسرائيليين وعلى مايبدو يرى تقرير البنك الدولى ان هناك ضرورة لاستمرار هذا الامر، علما بأن التقرير يفترض بعض التحسن فى شروط الاستخدام خاصة على صعيد الضمانات الاجتماعية التى كانت غير موجودة للعامل الفلسطينى ويرى التقرير ان هناك فائدة كبيرة من تسويق الانتاج الزراعى الفلسطينى فى اسرائيل، شرط انفتاح مجالات التجارة مع العالم العربى بحيث تتوسع اسواق صادرات اسرائيل، ويتعاظم الدخل القومى الاسرائيلى ويكون للفلسطينيين من ذلك فائدة نتيجة توسع فرص العمل فى اسرائيل وتوسع سوق المنتجات الزراعية التى هى فى المكان الأول حصيلة عمل الفلسطينيين.

وقبل سنة اى فى اكتوبر ١٩٩٢، صدر عن البنك الدولى فى سلسلة اوراق المناقشة، وهى سلسلة من دراسات يفترض ان يؤدى تناولها الدراسات، دراسة عنوانها التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ملخص الدراسة كما وضعه الخبراء الذين انجزوها، وهم كانوا قد زاروا الضفة والقطاع عدة مرات اضافة الى عدد من بلدان المنطقة، يعطى فكرة واضحة عن تصورات البنك الدولى استنادا الى الدراسات الحقلية.

ان معظم دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة عقب انقضاء عقد من التدهور فى مستويات المعيشة - اذ ان معدلات البطالة عالية ولاتزال تواصل الارتفاع، ومعدلات نمو السكان هى من اعلى المعدلات فى العالم، وتتعرض الموارد الطبيعية لهذه المنطقة، ولاسيما موارد المياه، لضغوط حادة. وبينما صعدت الازمة الاقتصادية المتزايدة حدة التوترات الداخلية، فان انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج، الى جانب بدء المحادثات العربية الاسرائيلية، خفضت كثيرا من حدة التوترات الاقليمية. وقد نشأ عن هذين العاملين شعور بالحاجة الملحة للتصدى لمشاكل المنطقة، الناشيء عن النجاح الذى حققته بعض دول المنطقة مثل المغرب وتونس فى مجال الاصلاحات الاقتصادية، ورغبة الدول الغربية الظاهرة فى مساعدة دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على اعادة هيكلة اقتصاداتها فى اطار عملية السلام المتعددة الاطراف والمبادرات الثنائية المختلفة. وهذا التباين - المتمثل فى الاداء الاقتصادى الضعيف فى الماضى القريب، مقابل الفرصة الجيدة المتاحة لتحقيق مستقبل افضل - كان حافزا لمحاولة هذا التقرير تقييم افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

ومن تفحص واقع اوضاع البلدان العربية واسرائيل فى المشرق واوضاع بلدان شمال افريقيا، وقياسا على الاهداف الانمائية التى يرتأونها توصل خبراء البنك الدولى الى الاستخلاصات الثلاثة التالية.

- الاهتراء الداخلى والذى برز بوضوح خلال الثمانينات يمكن ان يتسارع ويؤدى الى نتائج مأساوية اجتماعيا واقتصاديا مالم تقرر وتنفذ سياسات تصحيحية.

- تحقيق الاهداف المرجوة والتى يمكن تلخيصها بمضاعفة الدخل القومى عام ٢٠١٠ لن يتحقق مالم يطرأ تحسن كبير على فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى مورست خلال عقد الثمانينات

- التوصل الى حل للخلافات العربية الاسرائيلية عن سبيل مفاوضات السلام قضية محورية لمستقبل النمو والرفاه فى المنطقة.

واعتبر خبراء البنك الدولى ان انخفاض التوتر فى منطقة الشرق الاوسط اضافة الى الاعتراف باخطاء استراتيجيات النمو، والاقدام على مراجعتها بهدف تحسين الاداء امور اسهمت فى توفير ارضية للبحث المجدى حول السياسات والتطورات المستقبلية.

ولاشك ان دراسة البنك الدولى تلك قد وفرت معلومات مهمة بالنسبة لكل مراقب مهتم برصد التطورات المستقبلية وفى مقالنا القادم سنستعرض اهم استخلاصات الدراسة ونعرض تصورنا للتطورات كما يمكن ان تكون وكما يرجح ان تكون قياسا على خبرات الماضى.

باختصار



التغيرات القادمة

تحت مظلة مرحلة السلام الجديدة كيف سيكون شكل الإستثمار فى المنطقة العربية، الواقع يشير الى ان الكثير من الامور يمكن ان تتغير فيما يتعلق بحركة الاستثمارات فى المنطقة ورغم ان هناك العديد من الآراء الغربية التى تتحدث عن استثمارات مشتركة عربية - اسرائيلية الا أننى اعتقد ان ذلك الامر قد يكون بعيداً فى الوقت الراهن على الاقل . ولكن الامر المرجح، هو أن الاراضى الفلسطينية، التى ستخضع للحكم الذاتى فى اتجاه الاستقلال ، يمكن أن تتحول الى قطب جاذب للاستثمارات فى المنطقة.. ويمكن أن تتحول لتصبح احد المراكز المالية المهمة فيها لان وجودها واستقرارها اقتصاديا يحمل فى طياته احتمالات الاستقرار السياسى، والاقتصادى فى المنطقة باسرها، وبالتالى فان هذا الاستقرار الاقتصادى هو أمر مهم ليس للفلسطينيين وحدهم، وانما لجانب كبير من الدول العربية المعنية باستقرار المنطقة.

ومن المؤكد ان الاموال الفلسطينية الهائمة فى العديد من الدول العربية والاجنبية ، وفى اسواق المال الدولية، وعلى راسها الاموال التى تملكها منظمة التحرير الفلسطينية ، يمكن ان تجعل من غزة واريحا وباقى الضفة الغربية فيما بعد معجزة اقتصادية، عبر دفع استثمارات ضخمة اليها لتمويل تطويرها صناعيا، ولجعلها احد المراكز المالية فى المنطقة.

كذلك فإن الكثيرين من المستثمرين العرب قد يكونون معنيين بدعم انفراجة السلام من خلال ضخ استثمارات كبيرة الى الاراضى الفلسطينية التى ستخضع لسلطة الحكم الذاتى فى اتجاه الاستقلال.

واعتقد ان العديد من المؤسسات المالية، والبنوك والشركات الغربية، يمكن ان تتحمس مع تقدم مراحل التسوية، لإنشاء فروع لها فى الاراضى الفلسطينية، يمكن ان يساعد الفلسطينيين على تحويلها الى سنغافورة الشرق الاوسط حسبما يأملون ..

واذا صدقت النوايا.. وساد العقل، فإن الآمال يمكن ان تصبح فى متناول اليد ..وإلا..

على عمر

المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ ١ سبتمبر ١٩٩٣

الهاجس الاقتصادي يتقدم على معاني التفاهم السياسي

الاسرائيليون منقسمون في شأن الفوائد التجارية للسلام

□ تل أبيب – من جوليان اوزان:

FT تكهن المسؤولون الاسرائيليون أول من أمس وبعدما توجه اسحق رابين، رئيس وزراء الدولة العبرية فجأة الى المغرب، بان الدول العربية والاسلامية ستعلن تباعاً اعترافها باسرائيل.

وقال هؤلاء المسؤولون ان الانهيار المتوقع للجدار التجاري والديبلوماسي الذي احاط بالدولة العبرية منذ انشائها عام ١٩٤٨ قد يكون بمثابة الوقود لقيام ازدهار كبير في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة، مما يساهم في تعزيز التأييد الشعبي اليهودي لاتفاقات السلام التي تم التوصل اليها الاسبوع الجاري مع الفلسطينيين والاردن.

وقال شمعون شتريت، وزير الاقتصاد في الدولة اليهودية «لا شك في ان ما يحدث يمثل بداية جيدة وخطوة لفتح الباب أمام دول اخرى عدة».

وأضاف ان من شأن اتخاذ خطوات في اتجاه انشاء علاقات ديبلوماسية بين المغرب وبين الدولة العبرية ان يكون «بمثابة وضع علاقات حالية قائمة على مستوى رسمي» في مجالات السياحة والتعاون الاقتصادي والتجارة.

وقال افي بيكر، مدير المجلس الاسرائيلي الخاص بالعلاقات الخارجية: «ما يجري حالياً يشبه ما تفعله احجار الدومينو عندما تنقلب واحدة بعد الاخرى إذ لم يعد التحاور مع اسرائيل وإقامة علاقات معها من المحرمات، كما تهدمت الآن الحواجز النفسية. ويقول الخبراء ان اعتراف المغرب بالدولة اليهودية سيؤدي بسرعة الى انشاء علاقات بينها وبين الدول المعتدلة من الدول الاسلامية والعربية الخمسين التي تقاطع اسرائيل حالياً.

وبدأ السيد يوسف بن علوي بن عبدالله، وزير خارجية سلطنة عُمان جولة في الدول العربية أول من امس للبحث مع المسؤولين فيها في «الحقائق الجديدة».

وقال افي بيكر في هذا الصدد: «ربما غيّر هذا كله حقيقة وضع اسرائيل باكمله داخل الشرق الاوسط. فقد كانت اسرائيل قبل الآن معزولة تماماً ومحاطة بأعداء يعارضون وجودها وكانت تبحث عن حلفاء في اطراف المنطقة مثل تركيا واثيوبيا. اما الآن فاسرائيل تتحرك في اتجاه احتلال موقعها الجغرافي بين جيرانها مثل الاردن ومصر ما يشكل وضعاً ثورياً».

وينقسم الاسرائيليون في شأن تأثير التبدل المنتظر في وضعهم وموقعهم على وضعهم الاقتصادي. وكان شمعون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي تحدث بتفاؤل ظاهر عن احتمال انشاء سوق شرق اوسطية مشتركة وعن مشاريع دمج اقليمية وعن مشاريع مشتركة.

وتكهنت دراسة قام بها قسم العلوم الاقتصادية في جامعة تل أبيب بان اسرائيل قد تزيد قيمة صادراتها بنحو ٢،٢ بليون دولار، أي بنسبة ٢٢ في المئة، الى خمس دول عربية عندما تتم ازالة الحواجز التجارية نهائياً.

وفي اشارة الى الترابط بين العلاقات الديبلوماسية والعلاقات التجارية، من المتوقع ان يزور المغرب قريباً وفد اقتصادي يضم جاكوب فرنكل، حاكم المصرف الاسرائيلي، وامبرام سيفان، رئيس بنك «هابوعاليم»، لتوقيع اتفاقات اقتصادية واتفاقات خاصة بالطيران والبحث في احتمال انشاء مصرف اسرائيلي – مغربي.

يضاف الى هذا ان المتفائلين يعربون عن ارتياح كبير ازاء بيانات صدرت اخيراً عن بعض مديري الصناديق الدوليين في شأن الاستثمار في الدولة العبرية.

الا ان بعض الاسرائيليين يشعر بتفاؤل متحفظ بالنسبة الى المكاسب الاقتصادية التي يمكن ان تتأتى من التطورات السياسية الاخيرة. ويشير هذا البعض الى ان ١٤ عاماً من السلام البارد مع مصر لم يعد على الدولة العبرية باي منافع اقتصادية ملموسة او ملحوظة.

ويقول بيكر: «في اعتقادي ان اسرائيل ستواجه فرصاً مهمة كبيرة في مجال التعاون الاقتصادي، لكن هذه الفرص ستنحصر في الدرجة الاولى في نشوء اسواق تصدير جديدة وفي استيراد المواد الخام. الا ان هذه الفرص لن تصل الى حد انشاء سوق شرق اوسطية مشتركة كما يتصور المتفائلون».

ولا تزال اسرائيل تواجه مرحلة صعبة في التوصل الى السلام مع جاريها الآخرين سورية ولبنان.

يضاف الى هذا ان اسرائيل ستستمر في مواجهة العداء من دول عربية واسلامية مثل ايران والعراق وليبيا التي ستظل مؤثرة في التطورات وربما هددت الدولة العبرية عسكرياً، إما مباشرة او عن طريق قوى تابعة لها.

الى هذا يقول فرنسيس جيليز من المغرب ان الاجتماع الذي عقد في الرباط أول من أمس بين الملك الحسن الثاني واسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، كان أقل مدعاة للاستغراب مما بدا للمراقبين غير المطلعين. ففي تموز (يوليو) ١٩٨٦، وعندما كان معظم العالم العربي يرفض الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، استقبل الملك الحسن الثاني شمعون بيريز الذي كان آنذاك رئيساً لوزراء الدولة العبرية، بعدما كان اجتمع معه سراً مرات عدة. وقبل عام ١٩٨٦، زار مسؤولون اسرائيليون المغرب تكراراً لتهيئة

الاجـواء لزيارة الرئيس المصـري أنور السادات للقدس عام ١٩٧٧ التي كسرت جليد العلاقات بين الدولة العبرية والعالم العربي.

وكان المغرب دائماً في تاريخه الطويل يحمي رعاياه اليهود كما ان الملك الحسن الثاني ذكّر الزعماء العرب اكثر من مرة بأنه لا يوجد قانون في العالم يحظر على الانسان ان يتحدث الى اعدائه.

والحقيقة هي ان آلاف الاسرائيليين الذين يعـودون في أصلهم الى المغـرب يعودون اليه سنوياً للمشاركة في الاحتفالات الدينية ولابقاء الجالية اليهودية هناك حية فاعلة بعدما كانت دائماً مزدهرة ناشطة قبل انشاء الدولة العبرية.

وليس صعباً ان يشهد المرء نواباً من تكتل «ليكود» اليميني الاسرائيلي الذين ولدوا في جبال الاطلس ينزلون في فنادق مراكش والدار البيضاء كل سنة.

كما ان الملك الحسن الثاني يتمتع بعلاقات جيدة مع معظم زعماء الشرق الاوسط بما في ذلك السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى مدى العقد الماضي، نجح العاهل المغربي في التوجه ببلاده نحو الاصلاح الاقتصادي. كما سعى الى ربط المغرب بأوروبا على نحو اوثق. وعندما طلب الملك قبول انضمام المغرب الى المجموعة الاوروبية عام ١٩٨٧، اثار طلبه الاستهجان والاستغراب وعدم التصديق. لكن المجموعة الاوروبية وافقت الشتاء الماضي على طلب قدمه المغرب للتفاوض في وقت لاحق من السنة الجارية، في شأن ما يُعدّ بأن يكون من اوثق الشراكات بين المجموعة وبين دول خارجها تتناول التجارة الحرة والتعاون السياسي. وكان الملك يقول منذ فترة طويلة جداً ان المحادثات بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل مهمة وحاسمة بالنسبة الى أي سلام دائم في الشرق الاوسط. واذا قوي التحرك نحو السلام واذا اثمرت المفاوضات بين المغرب وبين مجموعة الدول الاوروبية، يكون الملك الحسن الثاني أقام جسراً بين الشرق والغرب.

« العالم اليوم » تنفرد بنشر النص الكامل لأحدث تقرير من جامعة «هارفارد» (١)

الترتيبات الاقتصادية للمرحلة الانتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني

محاولة لوضع شعوب «مثلث الأزمة» على الطريق الصحيح

قام خبراء معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشئون الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد بإعداد هذا التقرير عن «تحقيق السلام في الشرق الأوسط : مشروع التحول الاقتصادي» قبل أن يحدث الاختراق الذى تحقق أخيرا في عملية السلام بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع إعلان المبادىء المشترك بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

وقد كان هناك احساس بأن هذا التقرير الذى يتحدث عن أوجه التكامل الممكنة بين اقتصاديات كل من إسرائيل وفلسطين والأردن تأخر عن موعده ولكن ها هو إعلانه يأتي مواكبا لاتمام توقيع الاتفاق الفلسطيني – الإسرائيلي ليفتح الباب أمام الاستفادة من أفكاره لمن يريد من الأطراف الثلاثة الذين يشكلون مثلث الأزمة في المنطقة.

وتنشر «العالم اليوم» ملخص هذا التقرير اعتبارا من اليوم على حلقات لتضع امام قارئها رؤية هامة لآفاق التعاون الاقتصادى الممكن بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن.

ان السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا إذا امتدت جذوره في الحياة اليومية لشعوب الاقليم. وسوف يحدث هذا إذا أدى السلام إلى علاقات اقتصادية مفتوحة وتطور اقتصادى لشعوب وبلدان المنطقة مثلما حدث في غرب أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية.

والنتيجة الرئيسية لهذا التقرير هي أن الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين يمكنهم جميعا الاستفادة من اتفاق يتضمن العناصر التالية :

أن يسيطر الفلسطينيون على اقتصاد الضفة الغربية وغزة

أن تحدث تطورات ملموسة نحو التجارة الحرة بين الاقتصاديات الثلاثة

أن تقام مشروعات إقليمية لتنمية أوجه التكامل بين الاقتصاديات الثلاثة وتحظى بأولوية عالية.

وينبغي أن يكون كل من الاقتصاديات الثلاثة قائما على آليات السوق، معتمدا على القطاع الخاص وقوى السوق لكى تلعب الدور الرئيسي في تخصيص الموارد. كما يجب ترك القطاع الخاص في الاقتصاديات الثلاثة حرا في تنمية العلاقات التجارية فيما بينها.

وهذا التقرير نتاج جهد مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين عملوا معا بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا «ام اى تى MIT» ومن الواضح أن هؤلاء الاقتصادين ينتمون إلى خلفيات متباينة وأن كلا منهم ملتزم بشعبه ولكن كلا منهم عمل في هذا البحث بجهوده الفردية وقد اتفق المشتركون على مدخلين ضروريين : فكل منهم يعتقد أن هناك المزيد الذى يمكن كسبه من التعاون بدلا من استمرار المواجهة. كما أنهم كلهم اقتصاديون محترفون قادرون على استخدام أدواتهم المهنية في حل المشاكل المحددة الموجودة في متناول اليد.

وقد تعامل التقرير مع سلسلتين من القضايا المترابطة : الاولى هي العلاقات الاقتصادية المستقبلية بين الاقتصاديات الثلاثة. والثانية هي هيكل الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي وقد ظهر هناك بعض التحفظ بين الاقتصاديين الإسرائيليين والأردنيين في تناول

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

القضايا التى كانت تبدو من صميم الشئون الداخلية الفلسطنية مثل الهيكل المؤسس لإدارة شئون الاقتصاد الفلسطيني. ولكن زملاءهم الفلسطينيين شجعوهم على تناول مثل هذه القضايا . وهذا دليل على حقيقة أن لدى جميع المشتركين ما يمكن أن يقدمه كل منهم للاخر وعلى الروح التعاونية التى سادت فى إعداد التقرير.

ويعتبر هذا التقرير تقريرا فريدا لانه : أولا نتاج مشترك للإسرائيليين والأردنين والفلسطينيين معا. ولأنه -ثانيا- يقدم نظرة غير رسمية مستقبلية محترفة لما يمكن عمله من اجل جعل الاقتصاديات الثلاثة تعمل لصالح السلام فى الشرق الأوسط. وهى نظرة متفائلة لأنها ترى فعلاً ما يستوجب التفاؤل.

ونحن نأمل ونعتقد أن كلا من التقرير والروح التى تمت كتابته بها ستساهم فى التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاد الفلسطيني والأردنى والإسرائيلى وتساهم بالتالى فى تنمية السلام.

العملية والافتراضات

لقد تم وضع هذا المشروع فى وقت مبكر من عام ١٩٩٢ بمعرفة معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشئون الشرق الاوسط بمدرسة جون كيندى التابعة للحكومة.

وكان هدفه الرئيسى هو وضع مقترحات للسياسات والترتيبات الاقتصادية التى يمكن أن تحقق أفضل اسهام فى التنمية الاقتصادية لكل من الاقتصاديات الفلسطينية والاردنية والإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية للحكم الذاتى الفلسطينى بإعتبارها جزءا من عملية السلام.

وفى الوقت الذى بدأ فيه إعداد التقرير كانت محادثات السلام بين إسرائيل وجيرانها تسير ببطء. ورغم ذلك فقد كان من الممكن دفع الاقتصاديين البارزين من إسرائيل والاردن وفلسطين إلى العمل معا بجانب الاقتصاديين الأمريكيين فى جهد أكاديمى من أجل تحليل امكانات الاستفادة المتبادلة من العلاقات الاقتصادية بين اقتصادياتهم الثلاثة.

وقد تم تسجيل الاقتصاديين الذين اعدوا هذا التقرير باسمائهم وجهات عملهم فى صلب التقرير. وقد اشتركوا بصفاتهم الفردية. كما أن وجهات نظرهم المسجلة هنا لا تعبر عن سواهم .. وفى حين أننا ابلغنا المسئولين المختصين من الأطراف الثلاثة المنخرطة فى محادثات السلام بأمر هذا التقرير إلا أننا لم نطلب تصديقهم على ما يحتويه من توصيات.

وقد كانت هناك مميزات عديدة للطريقة التى بها عمل هذا التقرير فطبيعته المتعددة الأطراف دفعت كل الأطراف إلى تفهم القضايا التى تواجه الطرف الأخر. كما أن تركيز موضوعه على اقتصاديات التحول فى المرحلة الانتقالية أجبر المجموعة على التركيز فى موضوعات ضيقة نسبيا. وبجانب ذلك فإن حقيقة كون التقرير غير رسمى تعنى أن العمل تم بعيدا عن العلنية مما مكن المشتركين فيه من تفادى الضغوط التى تقع عادة على الممثلين الرسميين.

وبينما كان مشروع التقرير يتقدم كانت عملية السلام تتسارع وكان العمل فى اقتصاديات فترة الانتقال والترتيبات الأقليمية المحتملة يكتسب قوة دفع. بل أن بعض أفراد المجموعة المشتركة فى هذا التقرير قد تم

اختيارهم كمستشارين للوفود فى محادثات السلام ولكنهم استمروا فى إعداد التقرير غير الرسمى حتى وهم منخرطون فى عملهم الرسمى الأخر.

افتراضات رئيسية

فى حين ركز الاقتصاديون الذين اعدوا هذا التقرير على النواحى الاقتصادية الفنية للترتيبات الانتقالية كان من الضرورى الوصول إلى تفهم مشترك ذى طبيعة سياسية بشأن نقطة البدء ونقطة الانتهاء معا.

و كانت نقطة البدء هى أن يحدد الاقتصاديون القرارات التى ينبغى اتخاذها والمشاكل التى يجب حلها ، والاختيارات المطروحة ، والتوصيات التى تخص السياسة الممكنة للجوانب الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى. وكانت نقطة البداية هذه تحتوى على العديد من الافتراضات. وأحد هذه الافتراضات هو أن يكون هناك اتفاق فى وقت مبكر على حدوث تغيير ملموس فى الأمر الواقع للسلطات السياسية الفلسطينية ولعلاقات الفلسطينيين مع كل من إسرائيل والأردن.

وقد انعكس هذا التغيير فى شكل افتراض أخر هو أنه سيتم عبر اتفاقية سياسية اقامة «كيان فلسطينى ذى سيادة اقتصادية» ومن هنا فلم يكن الاقتصاديون يضعون سياسات اقتصادية جديدة لنفس الواقع السياسى القائم حاليا. وبالطبع فإن أى كيان يتاجر لابد أن يقبل بوجود ضوابط متبادلة على هذه السيادة مثل الدخول فى اتفاقيات مع الجيران والمجتمع الدولى الأوسع فى مجال التجارة و تدفقات عناصر الإنتاج وغيرها من جوانب السياسة الاقتصادية على غرار ما يحدث بين بلدان السوق الأوروبية المشتركة.

ولم يكن العمل الاساسى للمشتركين فى التقرير يتضمن وضع توصيات للفترة التى ستلى المرحلة الانتقالية. كذلك فإنهم لم يضعوا أية افتراضات تخص الترتيبات السياسية بعد فترة الانتقال وذلك على الرغم من أنهم كانوا يميلون بالطبع إلى ترجيح بعض النتائج السياسية على غيرها. ورغم امتناعهم عن وضع أية افتراضات تخص الفترة بعد الانتقالية فإن المجموعة افترضت أن السياسات الاقتصادية الخاصة بفترة الانتقال سوف تسهل وتدعم أية ترتيبات سياسية مرجح اتخاذها لمرحلة ما بعد الفترة الانتقالية؛

أن سلطة الحكم الذاتى المفترض انبثاقها عن محادثات السلام يشار إليها فى هذا التقرير تحت اسم «سلطة الحكم الذاتى الانتقالى الفلسطينية» وأن نشير إليها عادة تحت اسم «سلطة الحكم الذاتى الانتقالى» أو ببساطة تحت اسم سلطة «الحكم الذاتى» والأرض التى ستمارس عليها هذه السلطة نشير إليها باسم «الضفة الغربية وغزة» أو «الاراضى المحتلة».

اما أخر نقطة فى مشروع التقرير فقد كانت نتيجة أكثر منها افتراضا نتيجة تقوم على الدعوة إلى تطورات مواتية للسوق ، والقطاع الخاص فى الاقتصاديات الثلاثة مع تبادل تجارى واقتصادى كثيف فيما بينها.

واعتبارا من الحلقة القادمة سندخل فى صلب التقرير بادئين من النتائج الخاصة بالعلاقات بين الاقتصاديات لثلاثة ، ونواصل استعراض الترتيبات الاقتصادية الخاصة بالكيان الفلسطينى، وفى كل قسم من هذا التقرير الملخص سنحرص على تسجيل مختلف الاراء التى توصلت إليها مجموعة الباحثين فى مختلف القضايا المطروحة.

المصدر : الجمهـــورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

خبراء السياسة والاقتصاد والاستراتيجية..وحوار

الجمهورية الاسبوعى حول:

الشرق الأوسط فى ظل السلام

القوى.. العلاقات.. التحالفات

د. عصام جلال

الشرق الاوسط مفهوم صهيونى لإدماج اسرائيل فى المنطقة

■ ■ ■

مصالح الاطراف المرشحة متنافسة لا متكاملة..

أدار الحوار
محفوظ الأنصارى

أعده للنشر
رياض سيف النصر

شترك فيه
محمد أبو الحديد
جلال السيد
أميمة أبوالنصر
بدوى محمود
محمود نافع
زينات ابراهيم
سلوى محيى الدين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الجمهورية
التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٢

د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن

الشرق أوسطية لا يجب ان تسحب الاضواء من الكتلة العربية

□ □ □

الدراسات والمشروعات موجودة ... والمهم الاتفاق على المفاهيم

د. مفيد شهاب

القوى الأساسية فى الشرق الاوسط تواجه مشاكل

■ ■ ■

المنطقة تشهد شبكة علاقات معقدة... وتحالفات جديدة

لــواء احمــد فخــر

متغيرات اقليمية وعالمية ترسم خريطة جديدة للمنطقة

□ □ □

نحن مقبلون على مرحلة وضوح الاهداف والتحديات

والعالم كله يتجه بفكره ومشاعره فى الساعة السادسة من مساء الاثنين الماضى ، الى مشهد توقيع الاتفاق التاريخى بين اسرائيل ومنظمة التحرير .. واسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل يصافح ياسر عرفات رئيس المنظمة .. والحديث كله عن منطقة جديدة .. وعلاقات جديدة يحل فيها السلام والتعاون والبناء محل الكراهية والحرب والعداء .

فى نفس اللحظة ، ومن وحيها ، انعقد حوار «الجمهورية الاسبوعى » .. اربعة مفكرين وخبراء فى السياسة الاستراتيجية والاقتصاد والقانون الدولى ، والتقوا على مائدة الحوار .. ووراء كل منهم وامامه تاريخ حافل بالعطاء الفكرى والخبرة العلمية والميدانية ، مازال مستمرا حتى اليوم ، ونتاجه حى يتحرك فى صورة تلاميذ بالالاف من الاجيال الجديدة ..

المفكر الدكتور عصام جلال ..

المفكر الاقتصادى الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن .

المفكر السياسى والقانونى الدكتور مفيد شهاب .

المفكر الاستراتيجى اللواء احمد فخر .

والموضوع هو : الشرق الاوسط فى ظل السلام .. قواه .. علاقاته .. تحالفاته .. ومن هذا العنوان تتفرع عشرات النقاط ..

ماهو مفهوم الشرق الاوسط الجديد .. هل هو متطابق مع مفهوم الشرق العربى ام متناقض معه .. هل يمكن لهذه القوى ان يكون بينها لقاء مصالح أم صدام مصالح .. ماهو الهدف من طرح هذا المفهوم الجديد .. ثم أين مصر ودورها من كل ذلك .

ومع ثراء الفكر وعمق التجربة ، ووضوح الرؤية .. كان الحوار .

□ الجمهورية : لقد تابعنا جميعا الان لحظة توقيع الاتفاق التاريخى بين اسرائيل والفلسطينيين فى واشنطن ، وهى لحظة مشحونة - بلا شك - بالانفعالات المتضاربة لدى الطرفين .. والقضية الاساسية التى تفرض نفسها الان ، تدور حول الشرق الاوسط فى ظل السلام ، حيث تبدأ حقبة جديدة تتطلب ان تتحول العلاقات بين دوله الى علاقات تعاون وتنمية .. فما هى صورة الشرق الاوسط الجديدة .. قواه السياسية والاقتصادية الفاعلة .. علاقات هذه القوى .. مؤثراته الداخلية والخارجية .. وماهو موقع مصر فى الخريطة الجديدة المنتظرة ؟! ونقترح ان يبدأ ضيوفنا الاعزاء كل بتقديم رؤية عامة ثم ندخل بعد ذلك فى المناقشات التفصيلية .

●● الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

بدأنا نتحدث عن الشرق الاوسط ،

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٣

وهو يشمل بالطبع المنطقة العربية بما فيها مصر ، وقد بدأ الحديث يتجاوز المنطقة العربية ، الى منطقة أوسع تسمى الشرق الاوسط ، وقد اعدت دراسات فى السنوات الاخيرة بشأن هذه المنطقة وارجو الايؤدى هذا الى صرف النظر عن التكتل العربى الى تكتل آخر لان هذا لا ينتج عنه فقط سحب الاضواء من الكتلة العربية ، وانما يؤدى الى اضعافها، ويكون من اسباب ضعف التماسك العربى ، وانتهاء الصورة العربية الثقافية والاجتماعية ، حتى وان كانت درجة نجاحها محدودة .

لماذا الحديث عن الشرق الاوسط .. دون التحدث عن الكتلة العربية ؟! هذا هو السؤال .

الامر الثانى يخص اسرائيل ففى كل الاحاديث السابقة كان هناك تساؤل .. اذا كانت اسرائيل جزءا من الشرق الاوسط .. أم .. لا .

وكانت المجموعات التى تجتمع تلجأ الى الحل الدبلوماسى ، بالقول «نتعاون معا » والمقصود الكتلة العربية وايران وتركيا وربما افغانستان والباكستان ولاتعتبر اسرائيل ضمن هذا التعاون ، الا اذا تم الصلح والسلام .

وآخر تطور فى هذا المجال أن البنك الدولى ، دعا منذ عدة أشهر الى مبادرة لتنشيط البحوث الاقتصادية فى الشرق الاوسط وانتهى الى مايمكن تسميته بمنظمة جديدة للبحوث الاقتصادية فى الشرق الاوسط .

واتفق الحاضرون فى هذا الاجتماع ، على أن الشرق الاوسط يضم المنطقة العربية وتركيا وإيران مع استبعاد إسرائيل . الآن اسرائيل لها موقف آخر بعد الاتفاق مع الفلسطينيين ، فهل ماحدث يجعل الدول والهيئات والمنظمات تقبل اسرائيل .

الامر الثالث ، انه من الناحية الموضوعية اذا اتفقنا على تحديد الدول التى تدخل فى الشرق الاوسط ومنها اسرائيل ، فلا بد من مناقشة القضايا التى اثيرت فى مؤتمر مدريد ، ومنها قضايا المياه والسكان وهذا معناه دراسة الزراعة والبنية الاساسية ونواحى اجتماعية ، ومعظم الدراسات تنتهى إلى إنشاء مؤسسات جديدة ، مثل بنك للتنمية فى المنطقة ، وإعداد اتفاقيات تجارية ، الدراسات موجودة .. المهم ان نتفق على ماهية الشرق الاوسط ، وقبول اسرائيل فى هذه المنطقة .

مصطلح امبريالى

☐ الجمهورية : نود ان نستمع لرؤية الدكتور عصام جلال ..

●● الدكتور عصام جلال : نريد ان نسترجع المعنى التاريخى لمصطلح الشرق الاوسط ، أو الشرق الادنى ، كما سمى من قبل ، هو مصطلح اطلقته الامبريالية الناشئة فى أوروبا بقصد تحديد منطقة كان عليها نزاع ومنافسة، لاحداث قسط من التقسيم والتوازن خلال المنافسة الاوربية وألاحظ ان هذه الكلمة لها مدلول سياسى وامنى واقتصادى ، سواء كان خافيا او واضحا ، ولذلك اكون حذرا جدا فى قبول الاطروحات الجديدة واحذر منها ، مالم يعرف ماهو المقصود وماهو المستهدف ، لان القضية ليست مجرد استحداث تقسيمات جديدة ، وانما هى اطروحة تنطوى على اهداف ومطامع معينة ، بحيث علينا ان نقبل هذه

الاطروحة لاتفاقها مع مصالحنا .. او نرفضها .

وأعتقد أن التعامل الاكاديمى مع هذا التقسيم غير وارد ، فهى ليست قضية أكاديمية ، وإنما تجرى محاولة لالباسها لباسا أكاديميا ، كما أنها ليست مناقشة علمية .. وليس هدفها علميا ، وإنما هى تعكس تطلعات وأطماعا سياسية واقتصادية .

من اى منطلق ؟

وانا ادى انه من الصعب جدا الاتفاق على رؤية معينة خارج إطار الامة العربية ، هناك توافق وتوازن فى المصالح الاساسية الثلاث : الامنية والاقتصادية والسياسية بين الدول العربية ، ولذلك اذا تحدث احد عن ان تركيا من الشرق الاوسط . نسأل : من أى منطلق ؟ أما التعميم فى الاجابات فليس له هدف سوى الالتفاف حول الوعى والادراك العربى ، وهذا غير مقبول .

وبالرغم من وجود روابط بين الدول التى يرشحها الدعاة الغربيون للدخول فى تقسيمة جغرافية جديدة ، هناك روابط منها ماهو اسلامى ، الا ان الظاهرة اللافتة للنظر أن التجمع حسب المدارس التى طرحته ، يعكس الاهتمامات الاستراتيجية للدول السائدة فى العالم ، ولايعكس جدوى التعاون بين الدول المرشحة للتقسيم الجديد .

وأرى ان تحديد الشرق الاوسط بمفهوم جديد ، قضية ستأخذ وقتها ولابد أن تتم بمعرفة الدول المعنية ، ولابد ان تعكس واقع تعاون هذه الدول والتنسيق فى العمل بينها ، فى مجالات محددة ،

وارى ان هناك هدفين وراء هذه الاطروحات :

● الاول اجهاض القومية العربية ، بمفهومها الناصرى التحررى والتأكيد على الذات العربية ، وقد تحقق جزء كبير من هذا الهدف باسهام من الضحالة العربية والسذاجة العربية .

وهذا التوجه قصير النظر ، لان الضغوط التاريخية والضغوط الاقليمية والثقافية واللغوية تقتضى الانقيم مأتما للقومية العربية .. حقا هى مريضة ، وتقتضى حالتها ادخالها غرفة الانعاش وهو لاتريد أن تدخل غرفة الانعاش ،

ورغم ذلك ارى ان المبررات التاريخية والمستقبلية تجعلنا اكثر تفاؤلا من الذين يريدون إقامة المأتم ، لان التعديات مشتركة رغم تفاوت المصالح والمنطلقات والاطر السياسية .

الشرق العربى .. لا الاوسط

لكن كل هذه المظاهر وجدت فى كل التجمعات الاقليمية ذات المستقبل ، فى اوروبا وجنوب شرق آسيا ، ومع ذلك ضغوط المصلحة المشتركة اذت الى اقامة اسس لبناء تجمع ذى مصالح مشتركة ، والمصاعب التى واجهت الوحدة الاوربية لاتقل عما يواجه الوحدة العربية .

انا - فى النهاية - من انصار الاحتفاظ بالمفهوم التقليدى القديم للشرق الاوسط .. وهو الشرق العربى وادعى أن كل أطروحة جديدة لاضافة جديدة تحمل تحديا وتعكس مصالح وتطلعات سياسية وأمنية واقتصادية وعلينا أن ندرسها قبل قبولها ، ولايصح التعامل معها على أنها أطروحة اكاديمية ، واضافة تركيا أو إيران أو إسرائيل أو أفغانستان لابد أن يكون لها مبرر من منطلق توافق المصالح ، وجدوى الشروع فى اقامة صرح مشترك .

هذا لايمنع اننا يجب ان نتطلع فى المستقبل لكى نوسع الرقعة ولايجاد المبررات لهذا التوسع من خلال مصالح مشتركة فى دائرة أوسع .

المغرب العربى يتطلع لاقامة صلة مع جنوب أوروبا ، نحن لايحدنا تعنت دينى أو مذهبى أو عنصرى .

ولابد ان نستجيب لاى توسع له مصالح متوقعة تبرر قيامه .

وخطورة التقسيمات الجغرافية المفتعلة تخفى أنه قد تكون هناك مصالح مع دولة اكبر ، وان كان الوازع الاساسى الان لاثارة فكرة الشرق الاوسط وإعادة تعديلها ، هو وازع صهيونى بحت تؤيده الصهيونية العالمية والنفوذ الغربى المؤيد لها .

تنافس .. لاتكامل

واتساءل .. ماهى اوجه التوازى فى المصالح بين مصر وإسرائيل ؟! مصر تحتاج لاستثمارات وأسواق ، وهى نفس الاحتياجات الاسرائيلية ، إذن احتمالات التنافس اكبر من احتمالات التكامل ، وخاصة أن الاسواق عربية وشرق أوسطية وافريقية ، فاذا كنت اخطط لمصالحى فلايمكن ان افتح مجال الاستثمار لغيرى . لماذا استدعى اسرائيل لهذا الغنم ؟

لذلك لابد من الحرص فى التعامل مع اى اطروحات جديدة عن مفهوم جديد للشرق الاوسط .

متغيرات موضوعية

□ الجمهورية : هل للسيد اللواء احمد فخر رؤية مختلفة ؟!

●● اللواء احمد فخر : لقد سأل الدكتور عصام جلال : ماهو الوازع للتحدث عن شرق أوسط جديد ، وطرح تصوره ان المبعث لذلك صهيونى .

رأيى الشخصى مختلف .. وهو اننا نتحدث عن شرق أوسط جديد بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية ، تسبب فيها .

● الصمود العربى .. والدور العربى خلال السنوات الاخيرة برغم ضعف هذا الدور ، ثم وصول اسرائيل الى قناعة بان مزاعمها وافتراضاتها اهتزت .

الدور العربى فى صياغة منطقة جديدة ، بدأ فى حرب اكتوبر ٧٣ ، عندما اقتنعت اسرائيل بعد الحرب مع سوريا ومصر ، أنها مهما احتلت من الارض ومهما كان لديها تفوق عسكرى ففى النهاية لاتستطيع أن تؤمن نفسها .. لابخطوط عسكرية ولابتفوق عسكرى ، وهكذا اهتزت فكرة الامن الاسرائيلى عام ١٩٧٣ وكان هذا هو أول متغير ولايجب أن ننساه .

● المتغير الثانى .. أن مصر ادخلت المنطقة الى تجربة اسمها تجربة معاهدة السلام وطرحت فكرة السلام على خريطة الجغرافيا السياسية وعاشت هذه الفكرة ١٧ سنة .

● المتغير الثالث هو الانتفاضة .. لان اسرائيل شعرت ان الداخل الاسرائيلى لايستطيع ان يتحمل ذلك الاهتزاز فى الامن اليومى .. وهى لاتستطيع تحمل هذا التهديد اليومى الداخلى الذى تسببه لها الانتفاضة .

● المتغير الرابع .. أن حرب الخليج الثانية أثبتت لاسرائيل أن الصواريخ تعبر

الحدود .. وبالتالى فإن الحدود التى أعتدنا أن نحارب عليها لم تعد هى الجبهة الوحيدة .

● المتغير الاخير .. خاص بالنظام الدولى الجديد الذى حدث ، وعندما دعى مؤتمر مدريد لحل مشكلة الشرق الاوسط وافقت ١٢ دولة عربية بما فيها دول المغرب العربى ودول الخليج ودول الطوق . صحيح أن مفهوم الشرق الاوسط - اكاديميا وعلميا - لايحدث اتفاق عليه ولم تتم الاجابة عليه ، وأن الدوافع لتحديد مايطلق عليه «شرق أوسط جديد» دوافع مختلفة تماما .

الاعضاء المرشحون

هناك محاولات لادخال جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق لوجود علاقات دينية ولغوية وحضارية مع ايران وتركيا ، لكن هل الدافع أن اسرائيل تمتلك قدرة نووية ، وهناك لديهم اسلحة نووية من أجل استمرار تفتيت الاتحاد السوفيتى السابق حتى لايعود قوة مؤثرة مرة اخرى ؟

هناك تصور لادخال تركيا لعلاقاتها المباشرة مع العراق وسوريا ، وهناك موضوعات مياه تمثل مشاكل ومصالح .

لكن التعبير الامني يقول إن أى تجمع نحاول ان نرسم له حدودا يجب ان تدخل فيه الدول التى تؤثر على الامن القومى لهذه المجموعة .

فاذا تصورنا أن أفغانستان تؤثر على الامن القومى للمنطقة تدخل ، وإذا تصورنا أن جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق كذلك تدخل ، والامن القومى هو أمن عسكرى وسياسى واجتماعى واقتصادى .

الخروج عن الحدود

ما زال التعريف حتى هذه اللحظة مثار تساؤلات سواء على المستوى الاكاديمى .. أو العملي .

وشرق أوسط جديد وإسرائيل عضو فيه باتفاقيات سلام نأمل أن تحدث ، معناه أن لاول مرة فى التاريخ سيكون لاسرائيل حدود معترف بها .

مامعنى الحدود ؟

الدولة تخرج خارج حدودها ، إن سلما أو حربا ، فى حالة إذا حدث خلل فى العلاقة بين ثلاثة عناصر هى : مطالب السكان - مواردهم - القدرة العسكرية للدولة .

فعندما يهاجر المصرى للخليج فلان احتياجات السكان فى مصر لاتكفيها الموارد الاساسية المصرية .. لذا تخرج سلما .

عندما تعتدى اسرائيل على جنوب لبنان ، او تستولى على الضفة فلان مواردها محدودة ، ولان عندها هجرة قادمة وأرضا محدودة فهى تخرج - حربا - للتوسع كحل لهذه الاختلال من وجهة نظرها .

وشرق أوسط جديد بالتزامات أمام العالم ، سوف يحد من الهجرة لاسرائيل ، لانه سيمنعها من التوسع ، وبالتالى فان الارض التى تتحمل اربعة ملايين قد تتحمل خمسة أوستة ، لكنها لن تتحمل اكثر .

أما عن مؤتمر مدريد ولجانه ، فأود أن أؤكد أن المفاوضات الثنائية تسعى لحل مشاكل الماضى ، مثل أريحا غزة .. الارض المحتلة .. النازحين .. الى آخره .

اما المفاوضات المتعددة الاطراف فتسعى لوضع صورة المستقبل ، وفيها تدخل فكرة الشرق الاوسط الجديد ، ودور هذه اللجان الدراسة ووضع الحلول والتنفيذ بعد المفاوضات الثنائية .

هل المصالح متطابقة

وليس معنى شرق اوسط جديد وإسرائيل جزء منه أو تركيا أو غيرها ، أن المصالح سوف تتطابق .

ستظل المصالح المصرية القومية متناقضة مع الاسرائيلية والايرانية والتركية .

كل ماسيحدث هو اختلاف اسلوب الحل ، بدلا من أن ندخل لحل هذه المصالح بالقوة المسلحة ، نلجأ إلى تفاوض وحوار وإلى منظمات إقليمية أو دولية ، وبالتالى لايتصور أحد أن الفكر العربى سوف يتطابق مع الفكر الاسرائيلى ، ولكن اسلوب حل التناقضات هو الذى سيتغير .

من هنا أرى أنه لايوجد مبرر للقلق ، طالما أنا صاحب الحق فى أن أتفاوض وأجابه وأناقش ، وطالما أنا واع بان مصالحى لن تتطابق مع مصالح الصهيونية العالمية .. لاأستطيع أن ألغى أن لى دورا !

إن تجربة أوربا التى أوجدت سوقا مشتركة وبرلمانا وحلفا عسكريا ، يزيد من دور الاطراف الداخلة فى التنظيم ..

وضوح التحديات

وأتصور أن شرق اوسط جديدا وفق علاقات جديدة ، ينشط الدور العربى ، وعندما يعلم العرب أن هناك تحديا اقتصاديا قادما وتحديا حضاريا وهجرة سكان ، يصبح دور التكتل العربى هو مواجهة هذه التحديات الواضحة قواعد اللعبة ستكون اوضح .. واطراف اللعبة اوضح .

□ الجمهورية : نستمع الى رؤية الدكتور مفيد شهاب :

●● د. مفيد شهاب : يدور فى ذهنى مجموعة خواطر فى شقين :

● الاول يتعلق بالعموميات وهو الشكل المستقبلى للمنطقة فى ظل التسوية مع اسرائيل .

● الثانى .. يتعلق بتأثير هذا الشكل المستقبلى على مصر والتحديات التى تواجهها .. وماهو الدور المتوقع من مصر .

كلنا نجمع ان المنطقة تشهد تطورا جديدا ، بعد الاعتراف المتبادل من اسرائيل ومنظمة التحرير . هذا التطور الجديد يشكل منعطفا ايجابيا هاما ، يدخل المنطقة باسرها فى مرحلة تاريخية جديدة ، لها ابعاد تختلف تماما عن كل الابعاد القديمة التى تعودناها فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

مفاهيم ثابتة تتغير

وهذا الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى سيؤدى بالضرورة الى تغيير فى مفاهيم

البقية ص ١٤

كانت راسخة وثابتة لسنوات طويلة ، في نطاق العلاقات الاسرائيلية العربية باعتبار أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت جوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، وبالتالي يؤدي الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الى سيادة مفاهيم جديدة ، عن السلام وحسن الجوار ومايستتبع ذلك من وجود تعاون بين اسرائيل والعرب .

ومعنى ذلك أن التركيبة السياسية الاساسية ستتحول من علاقات عداء لمدة ٥٠ سنة الى نسيج جديد يضم اسرائيل ذاتها مع العرب بحكم الجوار وبحكم الاتفاق على السلام .

هذا المفهوم الجديد ينعكس على علاقات دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل ، وينعكس على توازن القوى فى الشرق الاوسط ، الامر الذى سيؤثر على مستقبل المنطقة ككل ، وعلى وضعها فى ظل المستجدات الجديدة والنظام العالمى الجديد .

واذا حاولنا ان نتصور الشكل المستقبلى للمنطقة ، أقول انه منذ عام ١٩٩٠ بدأت تصورات جديدة للمنطقة عندما بدأت صيغة مدريد وهذه العمليات أخذت تنضج وتعطى نتائج اليوم ، وهى تشكل نظاما اقليميا جديدا يختلف عما كان سائدا منذ عام ١٩٤٥ ، عندما نشأ نظام عالمى جديد بعد انتصار الحلفاء فى الحرب الثانية ، ونشأ نظام اقليمى عربى فى نفس السنة بقيام جامعة الدول العربية .

نظام عالمى واقليمى جديد

هناك اختلاف جذرى بين النظام العالمى والاقليمى عام ١٩٤٥ ، والنظام العالمى الاقليمى الان ، فمثلا النظام العالمى الجديد منذ اواخر الثمانينيات هناك انهيار للنظام العالمى القديم حيث كانت هناك سيادة للثنائية القطبية ، ودخول العالم لمرحلة جديدة تتشكل نحو قطبية واحدة .. ولاحتمال ظهور قطبية مستقبلية ، وكذلك انهيار النظام الاقليمى العربى بفعل غزو العراق للكويت ، وبدأت اطراف مختلفة تحاول اعادة البناء والمصالحة ، ولكن الواقع ان النظام الاقليمى العربى انهار .

الملمح الثالث فى التغيرات الجذرية الشاملة ، تتضمن احتمالات دخول اسرائيل الان كطرف اساسى فى تفاعلات المنطقة ، وكانت اسرائيل تحاول ان تتعامل مع جيرانها .. وكانت هناك محاولات من الدول العربية لابعادها .

وهنا نجد الصراع بين طرفين أحدهما سيسيطر ، او نصل إلى صيغة وسط ، إما باعادة النظام العربى بشكل جديد ، أو قيام نظام شرق أوسطى أوسع فى أطرافه ومراحله .

والتطورات الجارية تجعلنى اعتقد ان النظام الشرق اوسطى هو الاقرب الى التحقيق ..

واذا تبينا هذا النظام نقول ، ان هيكل هذا النظام يمكن ان نحصره فى عدة عناصر ، فى مقدمتها القوى الاساسية فى هذا النظام الشرق أوسطى الجديد ، ثم ستكون العلاقة بين الدول اعضاء النظام .

نظام متعدد القوى

بالنسبة للقوى الاساسية احسب اننا سنكون امام نظام متعدد القوى ، عدة دول فاعلة قوية وليست دولة واحدة ثم عدة دول اقل تأثيرا .

من الدول الرئيسية الفاعلة ستكون اسرائيل وذلك بحكم قوتها العسكرية والدعم الخارجي والقدرة التكنولوجية المتاحة لها ، انما فى ظل اوضاعها الاقتصادية ومشاكلها السكانية ، وعدم احتمال ان تكون الامور طبيعية بسرعة بينها وبين جيرانها العرب ، لن يحولها كل ذلك الى دولة اقليمية سائدة ، وهذا عكس مايتوقعه البعض من أن اسرائيل ستغزو المنطقة والاسواق العربية وانا اختلف مع هذا الرأى .

● السعودية .. ستكون قوة رئيسية فى المنطقة بحكم قوتها المالية ، وسيطرتها على دول الخليج .. والدعم الدولى والامريكى المقدم لها .

وانما يبقى انها ستعانى من مشاكل سياسية امنية ، بدأت ملامحها تظهر فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان وقضايا الديمقراطية .

القوة الثالثة مصر .. ستكون دولة رئيسية بحكم ثقلها السياسية ، ودورها المؤثر فى الوطن العربى وافريقيا ، وسياساتها المعتدلة على المستوى الدولى ، وسيكون لها دور هام إذا حرصت على أن تمارسه والاتتخلى عنه ، ويبقى ان هناك عقبتين : ان تتجاوز ازمتها الاقتصادية الطاحنة ، وان يتحقق الاستقرار والامن ، وتنتهى عمليات الارهاب .

● تركيا .. دولة ذات علاقة بدول المنطقة ، تحولها الى دولة مؤثرة - لكن يصعب التكهن بدورها ، بحكم أوضاعها السياسية الصعبة ، ولكن لااعتقد انها سيكون لها دور فعال فى السنوات المقبلة .

● ايران تحاول فرض نفسها كدولة عسكرية قوية ، ولعلاقاتها الخاصة مع دول الخليج ، لكن سياستها الخارجية تجعل الامر أمامها صعبا .

ويشترط إذا أرادت ايران ان تلعب دورا شرق أوسطى مع جيرانها العرب ، ألاتتورط فيما يحدث فى اسيا الصغرى الآن .

الشق الثانى فى حديثى خاص بعلاقات الشرق الاوسط المحتملة .. وتقديرى انه ستنشأ شبكة معقدة من العلاقات بين دول المنطقة يمكن رصدها فيما يلى :

● تعاون اقتصادى .. شكل ماسيتحقق من التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة والمشروع المطروح الان ، هو السوق الشرق أوسطية ، وأمام هذه السوق احتمالان :

- ان تقوم سوق تمثل اسرائيل الطرف الاساسى فيه ، لان السوق اقيم من اجل ادماج اسرائيل .

- الاحتمال الثانى .. ان يظل المشروع حبرا على ورق وهذا يتوقف على مدى تقدم الحوار فى المفاوضات متعددة الاطراف .

وقد يحدث تعاون اقتصادى اكبر مما هو قائم الان وهناك احتمالات واضحة الان ، بمعنى إلا نصل الى سوق شرق أوسطية ، ولكن هناك مجالات للتعاون الاقتصادى الاكثر .

وقد بدأنا بمصر فى التطبيع مع اسرائيل .

اما الاوضاع الامنية .. فستختفى التهديدات الامنية العسكرية بشكلها الحالى فى المنطقة وسيكون هناك نوع من الاستقرار والامن النسبى ، لكنى لااعتقد ان الامر سيكون نهائيا بمعنى ان احتمالات القلق وعدم الاستقرار الامنى مازالت واردة ، واذا لم تتعدل السياسة الايرانية ، واذا مابقى الوضع فى العراق على ماهو عليه دون حسم واذا ماعاد الليكود الى السلطة فى اسرائيل فهذا قد يدفع المنطقة الى عمليات تؤدى الى القلق .

تحالفات جديدة

اما عن التنافس السياسى .. فسوف يشتد بين دول الشرق الاوسط العربية ودول الشرق الاوسط غير العربية ، وقد يحدث تغيير فى التحالفات الموجودة وقد تتحالف اطراف عربية مع اسرائيل ضد اطراف عربية اخرى وان كان هذا يدخل فى دائرة التنبؤ .

الجزء الثانى من الندوة الخميس القادم

عزت عادل:

المشروعات الإسرائيلية تهدد قناة السويس

الإسماعيلية - هلال السعيد

أعلن المهندس محمد عزت عادل -رئيس هيئة القناة- في الاحتفال بالذكرى الـ٣٧ للانسحاب الجماعي للمرشدين والعاملين الاجانب ليلة ١٥ سبتمبر ١٩٥٦ أن قناة السويس في عصر السلام الذى يسود منطقة الشرق الاوسط حاليا وبعد الاتفاق الفلسطيني لمشروعات التطوير الإقليمي المشتركة يجب أن تواصل منافستها الاقليمية والعالمية لكافة الطرق والقنوات الملاحية بما في ذلك المشروع الاسرائيلي لقناة البحر الابيض المتوسط (غزة - البحر الميت).

وقال المهندس عزت عادل: إن وصلة السلام الإسرائيلي -الفلسطيني عبر غزة واريحا ستؤثر على الطرق البرية بين منطقة الخليج وصولا إلي البحر الابيض المتوسط وكذلك سوف تعيد الحياة من جديد لخطوط انابيب البترول من العراق إلى تركيا والخط ما بين سوريا ولبنان وخط أنابيب عسقلان- أشدود، كمافس خطير لخط انابيب سومين العربية الخليجية بين العين السخنة والاسكندرية بالاضافة إلي تشجيع إيران لاعادة استخدام هذا الخط الاسرائيلي مادامت الدول العربية المنتجة للبترول سوف تستخدمه باعتباره الاقرب والاوفر والارخص.

وقال المهندس محمد عزت عادل: إننا في هيئة القناة كنا نتابع ونرصد منذ فترة طويلة تكليف اسرائيل لبيت خبرة ايطالي لاعداد دراسة جدوى اقتصادية لعمل قناة جديدة تربط بين البحر الابيض بالبحر الميت للاستفادة من اجواء السلام للعديد من المشروعات الملاحية والسياحية وتوليد الكهرباء والتفكير في هذه القناة الملاحية (غزة البحر الميت) ليست وليدة اليوم ولكنها فكرة قديمة واليوم في ظل أجواء السلام فالمنافسة حرة ولا احتكار لطريق او قناة أو خط أنابيب، وإذا كانت اسرائيل تفكر في عمل قناة ملاحية جديدة، فانا لا استطيع أن امنعها من ذلك لكن كل ما أملكه وأستطيعه بالفعل هو منافستها وهي تعلم ذلك تماما وسوف أنافسها بكل الوسائل مع كل التقدير لاجواء السلام القادمة ولكن كما قلت صالح مصر اولا وأخيرا.

وبالنسبة لخطوط الأنابيب في اسرائيل فإن عيوننا ودراستنا مفتوحة لها تماما ونتابعها بكل دقة، وطالما دعونا الاخوة في «سومين» للتكامل وليس التنافس معنا.. الموقف الان يدعونا للتعاون والتشاور معا لمواجهة الخطر الذى يلاحقنا ويلاحقهم ولاتخاذ الاجراءات التي تحافظ على مواردنا وايراداتنا سويا وكمبدأ عام لن ننتظر ولن نقف جامدين في مواجهة أية مشروعات منافسة لقناة السويس، ولن نجعل شبح السلام يخيفنا لأننا نضع صالح مصر أمام أعيننا أولا وأخيرا.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٣

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الأزمة (٢)

سلطة الحكم الذاتى تواجه الاختيارين.. التجارة الحرة والعزلة الاقتصادية

المصدر : .... العالم اليوم ....

التاريخ : .... ١٢ سبتمبر ١٩٩٣ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاشك أن الاختلاف في ظروف البدء للاقتصادات الثلاثة الاردني والفلسطيني والإسرائيلي هو اختلاف واضح وقد سجلنا البيانات الاساسية لكل منها في الجدول المرفق.

لقد بلغت جملة الناتج القومي الإسرائيلي عام ١٩٩١ نحو ٥٩ مليار دولار وهو ما يساوي نحو ١٥ ضعف الاقتصاد الاردني كما ان الاقتصاد الاردني كان اكبر من مثيله في الضفة الغربية وغزة. وقد كان متوسط الدخل الفردي الإسرائيلي منسوبا إلى جملة الناتج القومي ١٠٩٠٠ دولار في حين كان نفس الدخل في الاردن لايتجاوز ١٠٠٠ دولار (مقارنا بـ ١٣٤٠ دولارا عام ١٩٩٠) وفي الضفة الغربية كان متوسط الدخل الفردي منسوبا إلى جملة الناتج القومي ٢٣٠٠ دولار أما في غزة فلم يكن هذا الرقم يتجاوز الـ ١٣١٠ دولارات. وكان المتوسط العام للضفة وغزة معا ١٨٠٠ دولار. وفي عام ١٩٩١ كان ثلث اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية وغزة نابعا من عمل اهل هذه المناطق في اسرائيل وعند وضع هذه الحقيقة في الاعتبار نجد ان متوسط الدخل الفردي منسوبا الى اجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية ينخفض الى ١٧٥٠ دولارا كما يصل في غزة إلى ٨٥٠ دولارا.

وفي الوقت الراهن لا تتاجر الاردن مع اسرائيل. كما ان حجم التجارة الاردنية المتواضع مع الاراضي المحتلة يحقق لهذه الاراضي فائضا صغيرا تجاه الاردن. ولكن اسرائيل تتاجر بكثافة مع الضفة الغربية وغزة، وتحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الاراضي المحتلة. وهو الفائض الذي يتم موازنته الى حد ما بشراء اسرائيل لخدمات الايدي العاملة الفلسطينية. ورغم ان ان اعتماد اسرائيل الاقتصادي على الاراضي المحتلة صغير في مجموعه سواء من حيث درجة الاعتماد على العمالة الفلسطينية أو بالمقارنة الى جملة الانتاج القومي إلا أن كلا من قطاعي الزراعة والتشييد الاسرائيليين يعتمدان بكثافة على قوة العمل الفلسطينية. وهذه هي احدى النتائج الناجمة عن احتلال اسرائيل لهذه الاراضي.

ان الاسواق الداخلية لكل من الاقتصاديات الثلاثة اصغر من ان تؤدي إلى نجاح استراتيجية تنمية تخص كلا منها على حدة ومع استبعاد احلال الواردات كاحتمال خطير على اي استراتيجية انطلاق اقتصادي نجد ان سياسة التنمية يجب ان تعتمد على استراتيجية قائمة على التصدير. وهذا امر معترف به على نطاق واسع في اسرائيل حيث يلعب قطاع التصدير دورا قائدا في عملية النمو وحيث تجري إسرائيل بمقتضاه مفاوضات لوضع ترتيبات للتجارة الحرة مع كل من أوروبا والولايات المتحدة.

وقد يقال أحيانا ان اقتصاديات شمال منطقة الشرق الاوسط تفتقر الى البترول وغيره من الموارد الطبيعية التي ادت الى زيادة دخول بلدان الخليج خلال العقدين الماضيين. ولكن احد دروس التنميه في حقبه ما بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في شرق اسيا هو ان الموارد الطبيعية ليست ضرورية للنمو. فاستراتيجية التنمية القائمة على التصدير متضافرة مع التعليم لصنع قوة عمل ماهرة قد اثبتت نجاحها في مختلف انحاء العالم.

وحينما نضع في الاعتبار تجاور الاقتصادات الثلاثة جغرافيا نجد أنه من الطبيعي ان تكون هناك تجارة كثيفة واستثمار متبادل فيما بينها ولكن السياسة هي التي صنعت هذه الانماط المشوهة. فالتجارة بين الاردن واسرائيل ممنوعة، وان كانت هناك تجارة كثيفة بين اسرائيل والمناطق المحتلة اما التجارة بين كل من الضفة الغربية وغزة وبين سائر بلدان العالم العربي بما فيها الاردن فهي مقيدة.

ومن الواضح انه سيكون على سلطة الحكم الذاتي الانتقالي ان تختار بين التجارة الحرة (وماسيترتب عليها من زيادة في الدخل) وبين العزلة الاقتصادية (وما سيترتب عليها من تحجيم للرخاء). ونحن نوصي بأن تكون هناك حركة مطردة نابعة من ترتيبات طوعية توافق عليها الاطراف المعنية نحو التجارة الحرة حرية تدفق رأس المال بين الاقتصادات الثلاثة بهدف تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها في البضائع والخدمات ورأس المال والتكنولوجيا. ولكننا ينبغي ان نضع في الاعتبار الاختلاف القائم في العلاقات التجارية بين الاقتصادات الثلاثة. فإسرائيل مع الضفة الغربية وغزة هي اقرب ماتكون نسبيا الى التجارة الحرة. ودعم هذه العملية قد يحتاج الى ازاحة العقبات التي تضعها اسرائيل امام صادرات الضفة وغزة اليها. ولكن الامر قد يحتاج الى وقت اطول وتغييرات اكبر لكي تقوم التجارة الحرة بين الاردن وبين الضفة وغزة. أما التجارة الحرة بين اسرائيل والاردن فتحتاج الى تغييرات كثيفة في نظمها التجارية. ولان الضفة وغزة لا تضعان اية قيود على التجارة فإن التقدم

المصدر : ...... العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ١٧ سبتمبر ١٩٩٣

نحو التجارة الحرة يحتاج إلى العمل من جانب كل مـن اسرائيل والاردن، ولايحتـــاج من الضفة وغزة إلا إلى مزيد من ضبط النفس.

ومن المفترض ان اى اتفاقيات بين اسرائيل والاردن والضفــة الغــربيــة وغـــزة تحكم سلوكها فى التجارة والاستثمار يجب ان تكون متناسبــة مع ظروف كل منطقــة فى السنوات الأولى بحيث تسمح بمـزيـد من الاعتماد على الاشراف الحكومى فى اجـراءات الانفتـاح فى الضفة وغـزة اكثر منهـا فى الاردن واسرائيل كشريكين متطــورين. ومثل هــذا التفــاوت سيظل مطــروحــا ومهما طــالما لم يصبح للضفة الغـربية وغـزة عملة وطنيـة خاصــة بهما.

ومن القضايا المطروحــة قضية ما اذا كان سيتم فتح مـراكـز للجمارك على الحدود بين اسرائيل وبين الضفة الغربية وغزة. ولكن هذا قد ينتهى بوضع قيود كثيفة على الواردات بين الجانبين. ولذلـك فإن غياب مـراكز الجمارك هو افضل ضمان للتـدفق الحر للبضائع بين اسرائيل وبين الاراضى المحتلــة. واذا كـانت تلك تمثل نتيجة مرغوبا فيها فاننا نخشى ان تؤدى الكوابح السيـاسية والاقتصــادية على الجانبين إلى جعلهــا غير ممكنـــة. واذا سمح لسوء الحظ بوجود قيود تجارية انتقالية فانه من المهم الاتفـــاق على ان تظل محدودة، وان ندرك منذ البداية الأولى ان الهدف النهائى هو الغاء القيــود المفروضــة على تدفق رأس المال والبضـائع والتكنولوجيا فى القطاع الصناعى.

ولاشك ان وجود منطقــة تجارة حرة بين الاقتصادات الثلاثة ســوف يحتاج الى العديد من المفــاوضات المختلفــة. وكما لاحظنـا فإن هناك منطقة تجارة حرة قائمة فعلا من زوايا متعددة بين اسرائيل والاراضى المحتلــة وقد تكون المفاوضات على الترتيبات التجارية بين الطرفين لحمايــة وتوسيــع حركــة البضائع الحرة القائمة حاليا وازاحة ماتبقى من عقبات هى احتمال وارد ضمن عملية السلام.

ومن الــزاويــة الاسرائيليــة فإن هـــذه المفــاوضات يجب ان تفتح مجالا للصــادرات الفلسطينيــة من البضــــائع التى يتمتع فيهــا الفلسطينيون بميــزة نسبية بما فى ذلك السلع الزراعية والمنسوجات. كما قد يحتاج الامر الى فترة انتقـــال لتسهيـل التكيف الاسرائيلى مع هــذه التغييرات، ولكن التغييرات يجب ان تتم اذا مــا اردنــا ان تحقق الفـوائد المحتملــة من التجارة الحرة فى هذه المنطقة.

واذا وضعنــا فى الاعتبـــار اهميــة تــدفق العمالة بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى واهمية تحسين اداء الاقتصـــاد الفلسطينى من أجل نجـاح عمليــة الســلام فاننــا نــوصى بقــوة بضرورة استئناف تدفــق العمالة الفلسطينية من الضفــة الغربية وغـزة الى اسرائيل. وعلى الفلسطينيين والاسرائيليين ان يتفقـــوا على تنظيم شروط عمل العمالة الفلسطينية وربما يقلل الحجــم الاجمالى لتدفق العمالــة. ولكن انقاص هـــذا الحجم كثيرا عن ١٠٠ الف عامل وهو الحجم الذى كان ســائدا قبل الانتفاضة سيؤدى إلى زيــــــادة لا ضرورة لها فى الصعــوبات الاقتصـــادية داخل الاراضى المحتلة.

ويجب ان يكــون من الممكن الــوصـــول الى اتفــاق خــلال فترة قصيرة ربما خــلال فترة لاتـزيـد على العــام، مـن أجل التحـرك نحـو التجــارة الحرة لعـدد كبير من البضــائع بين الاردن والكيان الفلسطينى ولكن تحقيق قدر كبير من حريــة التجارة بين إسرائيل والاردن ســوف يــأخــذ وقتــا اطـــول لان الشركـات الاردنيــة مــازالت غير مستعـــدة حتى الآن للمناقشة الاسرائيلية وعمــوما فإن الاقتصاد الاصغر فى التجارة الحرة سيكـون هو عمليا الاكثر استفـادة من إلغـاء القيود التجـارية. ولكنـنـــا يجب ان نعى ان اى اعــادة هيكلـــة اقتصـــاديــة تفـرض اعبـاء انتقــاليـــة ينبغى معـرفتهـا والسماح بها. ومع ذلك بالنـوايـا الطيبـة تستطيع الاردن واسرائيل بالتــدريج فتح اقتصاديهما كل على الاخر.

ان التــداخل فى الكيـــان الفلسطينى بين اتفـــاقيات التجـــارة الحرة الاسرائيليــــة ـ الفلسطينية، والاردنيــة الفلسطينية سيجعل من الصعــب التحكم فى تدفــق البضائع بين الاردن واسرائيل أو بين هــذه البلدان الثلاثة وشركائهــا الاخريــن فى التجارة. وفى حين ان قواعد المنشأ يمكن ان تكون هى اساس تنظيم التجـارة فى ظل هـــذه الظـروف إلا أن هـــذه القواعــد يمكن التحايل عليها بسهـولة. ومن المحتمل ان ينشـأ هنــا نــوع من التجــارة غير الرسمية بين الاردن واسرائيل أو بين اسرائيل وربما ايضــا بقية العــالم العربى من خـــلال الضفة الغربيــة وغزة حتى فى غياب اتفاقيات تجارية صريحة.

ولاشك ان النمو الاقتصادى فى الاراضى المحتلة سوف يستفيد من تـزايد التجارة مع بلـدان اخـرى غير الاردن واسرائيل ولـذلك فلابـد من السماح للكيان الفلسطينى باقـامة عــلاقـات تجارية مع بلـدان العــالم العـربي وغيرهــا فى كل مكــان. وقـــد اعلنت الســوق الاوروبية المشتركة بالفعل استعدادها لتقديم شروط ميسرة لصـــادرات الاراضـــى المحتلــة اليها وهذه امكانية ينبغى عدم التفريط فيها.

لقــد كـانت العــلاقات التجـاريــة للضفـة الغربية وغزة خــلال الربع قرن الاخير مفيدة سياسيا. ومن الطبيعي ان تتوقع ان الاراضي المحتلــة ســوف تتجه الى التجــارة مع بلـدان الشرق الاوسط اكثـر مما يجري عليه الحال الان. فمن المحتمل جدا حينمـا يســود السلام ان تتوسع التجارة بين الاراضى المحتلة وبين البلــدان العــربيــة بأسرع من تــوسعهـا بين الاراضى المحتلــة واسرائيل ويجب ان تنظـر اسرائيل الى هــذا الامــر بــاعتبــاره عــودة الى الوضــع الطبيعى وليس تحديــا يواجــه عملية السلام.

التعاون الاقليمى

ويجب ان نــدرك ان تــدفق الخدمــات عبر الحدود بين الدول هــو جزء مهم من التفــاعل العالمي المطلــوب لنجاح التنميــة الصناعيــة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧ سبتمبر [illegible]

والتجارة وفي حالة اسرائيل والاردن والكيان الفلسطيني فإن الخدمات التي ستحظى بالاولوية المباشرة فى عصر الحكم الذاتي هي خدمات السياحة والنقل والمواصلات «وخاصة المطارات والاتوبيسات والطاقة الكهربية، والبنوك. وكذلك خدمات بعض المهن مثل المهندسين والاطباء والمحاسبين.

وهذه الانشطة مهمة ايضا لان بعضها يقدم فرصا خاصة للتعاون المباشر بين الاطراف فى المنطقة. فالخدمات السياسية تقدم فرصة قوية بسبب الاهمية المحتملة لهذا القطاع بالنسبة للضفة الغربية وغزة تحت الحكم الذاتي ورغم ان التعاون الناجح فى السياحة سيعتمد اساسا على مشروعات القطاع الخاص إلا أن الاتفاقيات الحكومية ستظل ضرورية لتسهيل النقل والمواصلات وعبور الحدود «وهنا ايضا يوجد مجال لزيادة التعاون بين الاقتصاديات الثلاثة وبين كل من مصر وسوريا ولبنان».

ان كل خدمة يمكن ان يقوم فيها تعاون بناء يجب ان تعرض على لجنة خاصة من الخبراء بهدف وضع برامج واقعية للتعاون بين الاطراف بشأنها ونحن نوصى لذلك بان تشمل لجان الخبراء الذين سيتم اختيارهم لتسهيل الحركة عبر الحدود المجالات التالية خدمات السياحة ، منشآت المطارات والموانىء، الاتوبيسات، منشآت الطرق والكبارى، والطاقة الكهربائية ونحن نضع فى خانة الطرق والكبارى الحاجة الى تحسين النقل البرى بين الضفة الغربية وغزة.

بنك تنمية اقليمى

ان البنك الدولى يعمل فعلا بطلب من اجتماعات مفاوضات السلام المتعددة الاطراف على دراسة اقتصاديات المنطقة بهدف تأكيد احتمالات التعاون فيما بينها. ويقوم البنك بدراسة ثروة المنطقة من الخبرة والموارد. ومن الواضح ان البنك الدولى له دور مهم سيلعبه فى تنسيق المساعدات وتقديم المساعدة الفنية لبلدان المنطقة.

ونظرا لان عضوية البنك الدولى مقصورة على الدول فإن سلطة الحكم الذاتى الانتقالى لن تتمكن من ان تكون عضوا فيه. ومع ذلك فانه ببعض الذكاء والنية الحسنة ودعم الدول المعنية تستطيع مؤسسات التمويل الدولية ان تقدم مشورتها وتمويلها الى الضفة الغربية وغزة. كما ان اموال الائتمان التى تمنحها دول المنطقة الاخرى وغيرها من الدول يمكن ان تكون وسيلة يستخدمها البنك الدولى وغيره من الوكالات الدولية للمساعدة فى التنمية الفلسطينية. وفى حين ان البنك الدولى سيكون له دور مهم خاصة فى السنوات القليلة القادمة. فاننا نوصى ايضا بقيام بنك اقليمى جديد. هذا البنك الذى يمكن ان نسميه بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية (MEBCD) (ملحوظة اسم البنك مزيج من اسم البنك الدولى للتعمير والتنمية IBRD واسم منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) يجب ان يكون هدفه الاول هو تنمية المشروعات الاقليمية التى تشمل الاقتصاديات الثلاثة الفلسطينية والاردنية والاسرائيلية. ولكنه قد يضم فى عضويته دولا اخرى من المنطقة. ونحن لانعول كثيرا على قيام بنك فلسطيني للتنمية لان مثل هذا البنك لن يكون مؤثرا فى اى مكان آخر. ولكننا نعتقد ان قيام بنك الشرق الاوسط سيساعد كثيرا سلطة الحكم الذاتى الفلسطيني كما انه قد يكون اداة لتمويل كل المشروعات التى تقام فى الضفة الغربية وغزة وحدهما.

ان اهمية انشاء بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية انه سيكون ذا دور حاسم فى تعميق سلام الشرق الاوسط الذى تعمل الشعوب معا من اجله. ويجب ان يدار البنك بواسطة كفاءات عالية من كل البلدان الاعضاء فيه. ولكن لان احد الاهداف الرئيسية هو تعويد اهالى المنطقة على العمل معا فيجب اعطاء الاولوية لهم فى العمل بهذا البنك فهذا سيساعد سكان المنطقة على العمل معا فى القضايا الفنية وفى المشروعات وتعميم الفائدة على كل الاطراف. فنحن نعتقد بقوة ان التعاون الوظيفى اساسى وان بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية وسيلة فعالة لوجود مثل هذا التعاون. ويجب تحويل بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية من خلال المساهمات التى تقدمها الدول الاعضاء فى رأس المال. ويجب ان تكون له وظيفة مصرفية منتظمة فى عملية التنمية. يقترض من أسواق المال العالمية ويقدم القروض بأسعار السوق للمشروعات المؤهلة لتحقيق عائدات مناسبة لمستوى السوق. ويمكن ان تتبعه ايضا صناديق خاصة تقدم القروض الميسرة مثل رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى وتقديم الأموال من خلال هذا البنك يجعل الدول المانحة اكثر ثقة فى حسن توظيف الاموال منها فى حالة تقديم الاموال من خلال العلاقات الثنائية. واذا اقيم البنك وضم الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين بين موظفيه وقيادته فانه سيكون اشارة قوية الى زوج التعاون الجديدة والخلاقة فى الاقليم. واذا نجح البنك فنحن نتصور انه سيكون المنتدى الذى يتم من خلاله مناقشة كافة القضايا التى تهم الاقتصاديات الثلاثة وهو نفس الدور الذى تلعبه منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية بالنسبة للدول الصناعية. وفى نفس الوقت فإننا نتوقع امتداد البنك جغرافيا ليشمل لبنان وسوريا ومصر بعد ذلك غيرها من دول الشرق الأوسط التى تود الاشتراك فيه.

غدا توقيع بروتوكول السوق الشرق أوسطية بين مصر والصهاينة

كتب صلاح بديوى:

تنتهى غداً السبت مباحثات اللجنة الاقتصادية المصرية الصهيونية العليا التى بدأت منذ أسبوع بالقاهرة لإقرار بروتوكول التعاون الاقتصادى الجديد بين البلدين لإقامة مشروع السوق الشرق أوسطية.

تشكلت اللجنة من خبراء يمثلون وزارات الخارجية والزراعة والسياحة والتعدين والبترول والنقل، ويرأس الجانب الصهيونى مدير وزارة الخارجية.

وأقرت اللجنة أخطر بروتوكول للتعاون التجارى تتضمن إلغاء التعريفة الجمركية فى إطار حرية انسياب البضائع والأفراد وجعل «الشيكل» عملة حرة فى السوق المصرية، وإقامة مجمع زراعى صناعى ضخم بأودية العريش فى سيناء، ومد سكك حديدية وشبكة طرق اتصالات حديثة، وإقامة مشروعات سياحية وبترولية مشتركة.

واعترض الجانب الصهيونى على نظم التعليم فى مصر ووصفها بأنها تحض على كراهية اليهود وطالب بتغييرها فى إطار اتفاق شامل.

ودارت المفاوضات بين الجانبين حول خطة السوق الشرق أوسطية.. وأكد الصهاينة أنها ستتضمن إقامة منطقة حرة تشمل الكيان الصهيونى والأردن ومصر ومنطقة الحكم الذاتى.

واقترح الصهاينة تأسيس بنك جديد فى الشرق الأوسط لتمويل مشروعات السوق، وأن يكون الدينار الأردنى هو العملة المتداولة بمناطق الحكم الذاتى.

وشدد الوفد الصهيونى على ضرورة إسراع الحكومة فى مصر بعمليات تحرير وخصخصة اقتصادها لإزالة العراقيل التى تقف حائلاً أمام التعاون الشرق اوسطى.

وأبدى الصهاينة مخاوفهم مما اسموه بموجات العنف الأصولى، وزعموا أنه يهدد مستقبل الديمقراطية والاستقرار فى المنطقة.

المجتمع في مواجهة السوق الشرق أوسطية

غول القوى الاقتصادية الدولية

تهزه امرأة تختار المنتجات المحلية

في تصريح للسفير الإسرائيلي بالقاهرة أكد ان لا حل سياسي دون حل اقتصادي، فإسرائيل تتطلع للسوق المصرية الواسعة آملة في أن تغزوها بالسلع والأموال والاستثمارات، والسوق الشرق أوسطية الضخمة التي ترفع فيها الحواجز وتنطلق حرية التجارة تهدد صناعات وطنية كثيرة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

التاريخ : ١٧/١ سبتمبر ٩٢

فما هو دور المرأة؟ وهل تواجه الأسرة كوحدة صغيرة هذه الأشياء الكبرى الضخمة المخيفة؟

نعم !

يقول د. جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الامريكية. نعم!

فهذه ليست مسألة مستحيلة. لكنها صعبة، لكن ليس أمامنا غيرها، فالأمل الحقيقي لمقاومة المشروعات الكبرى المفروضة علينا من الخارج هو في رد الفعل الفردي وتكاتف الوحدات الاجتماعية الصغيرة كالأسرة والجمعيات التطوعية. وهذا يتطلب عقيدة بالمعنى الواسع للكلمة أي إيمان بقدرة الإنسان وحب للوطن وإستعداد لبذل الجهد من أجل فكرة أو مشروع يخدم مصلحة الناس

ويستطرد د. جلال أمين قائلاً. لكن هذا يحتاج إلى حملة قوية للتوعية تقودها التيارات السياسية التي مازالت كلمة «وطنية» تعني لها شيئا، وهي بالأساس الحركة الإسلامية والناصريين، أو فلنقل إننا في حاجة إلى مصالحة بين الفكر المسمى بالعلماني والفكر المسمى بالديني، لنأخذ من أحدهما الثقة بالنفس وأحترام التراث والتاريخ والإيمان بالقيم الحضارية ونأخذ من الثاني الاهتمام بقضايا النهضة الحقيقية والروح العلمية، ويتم بذلك تجاوز الانشطار بين أبناء الأمة وتلافي قصور الحركات التي تعبر عن الاتجاهين، وأعتقد أن هذا هو الجهد المخلص المطلوب من الحريصين على بقاء هذا المجتمع واستقلاله.

المقاومة الإيجابية

وتؤكد د. نعمت مشهور -مدرس الاقتصاد بجامعة الأزهر- أن المقاومة المطلوبة لحماية الانتاج المحلي في مواجهة الهجمة المستوردة يجب أن تكون مقاومة إيجابية، فالامتناع عن شراء المنتجات المستوردة هام لكنه ليس كافيا، بل يجب إقامة مشروعات صغيرة على أيدي الشباب لإيجاد بدائل وطنية لسلع غير موجودة، وكذلك تسويق الكثير من المنتجات المصرية الموجودة والجيدة، لكن التي لا يعرف عنها الكثيرون شيئا لضعف الإعلام والإعلان عنها خاصة المنتجات التي تتميز بها المحافظات المختلفة.

فالجهد الفردي والمقاطعة غير كافيين، بل يحتاج الأمر لجهد جماعي وفئات وسيطة تدعم تسويق المنتجات والتعريف بمميزاتها، ونشر الوعي بين الفئات المختلفة بأهمية شراء المنتج المحلي ودعم الصناعة الوطنية.

المشكلة

وترى د. هدى صبحي الاستاذ بمعهد التخطيط أن المشكلة الجوهرية تكمن في نقص وعي المرأة المصرية، وللمفارقة فإن الفئات التي تشتري المنتجات الوطنية هي التي لا تملك قوة شرائية، أما المرأة التي تملك قوة شرائية فإنها -بحكم التعليم والتعرض للإعلان وقلة الوعي تفضل السلعة الأجنبية، فالتعليم لايعني بالضرورة الوعي، وهذه مشكلة يجب أن نواجهها برفع وعي المرأة المصرية واثارة اهتمامها بالقضايا الوطنية السياسية والاقتصادية.

من أسفل إلى أعلى

ويذهب د. صلاح عبد المتعال -الأستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية- إلى أن الأسرة هي الدرع في مواجهة فتح باب الاستيراد بحرصها على الصناعة الوطنية ودعمها لها، ويؤكد أن اصرار المرأة على شراء المنتج المصري سيجبر البائعين على عرضه وتفضيله عند شرائهم للسلع، وقد شهدت بنفسي بائعاً يرفض شراء سلع أجنبية من مندوب أحد الشركات ويقول له بإصرار: أنا لا أبيع إلا الإنتاج المصري. وبهذا التضافر بين الفئات المختلفة يمكننا فعلاً المواجهة، فإذا خذلتنا السياسات والقوانين فإن الناس في حياتها اليومية وأنماط استهلاكها تستطيع فرض إرادتها..وهذا يحتاج جهداً لكنه ليس مستحيلا أبداً.

ويقول عبد الله عبد الحميد -رئيس فرع لإحدى الشركات المصرية للأدوات الكهربائية: القوانين تتغير كل يوم، ورأس المال جبان كما يقولون، لذلك فإن شركتنا قد تعاقدت مع شركة أجنبية معروفة لتسويق منتجاتها في مصر، وتستمر في الوقت نفسه في إنتاج منتجاتها، فإذا استطعنا الاستمرار سنستمر في الإنتاج، وإذا فوجئنا بسلع أرخص من سلعنا في يوم ما سنوقف الإنتاج ونعتمد على الاستيراد، رغم أنني شخصياً مؤمن بأهمية الصناعة الوطنية وبقدرة أبناء مصر على الابتكار ومواجهة إحتياجات السوق، لكن المستهلك المصرى مازال منبهرا بالمستورد ولايدرك أن الإنتاج الوطني يعنى «فتح بيوت» و «تشغيل أولادنا»..فماذا نفعل؟

الصناعة الصغيرة

ويقول د. عثمان محمد عثمان -الأستاذ بمعهد التخطيط: إن حماية الصناعة الوطنية تتطلب إجراءات قانونية محددة، لكن المهم الا يكون ذلك على حساب جودة المنتجات المحلية أو على حساب المستهلك الذي يضطر لشراء سلعه مصرية غالية ورديئة، لأننا بذلك نحمى أصحاب رأس المال الصناعي وليس المستهلك، فيجب التفرقة بين الانفتاح التجارى المحسوب وبين اغراق السوق بشكل يضعف الصناعات الوطنية، بل يقضى على كثير منها.

ويستكمل قائلاً: ليس بحجة الوطنية نفرض على المستهلك المصرى سلعة رديئة وغالية، لكن الإجراءات الجمركية يجب أن تفرق بين السلعة المستوردة والخامات المستوردة، فالحماية يجب أن تقتصر على السلع الجاهزة أما الخامات المستوردة فنحن في حاجة إليها في الصناعة الوطنية.

وعن قدرة الصناعات الصغيرة والمشروعات المحدودة على مواجهة المنتج الأجنبي. يستطرد د. عثمان قائلاً:

الموجود الآن في مصر هو صناعات حرفية، أما الصناعات الصغيرة فنقصد بها صناعات تكميلية تخدم صناعات ضخمة، مثلما هو الحال في جنوب شرق آسيا حيث تقدم الأسر منتجات صغيرة تدخل في الصناعات الضخمة كالكمبيوتر والملابس الجاهزة، وهكذا يتضافر المجتمع مع الاقتصاد الوطني في دعم الصناعة الوطنية التي تصبح مصدر رزق للجميع وبذلك لا يفكر المواطن في شراء سلعة أجنبية . المشكلة هي أن هذا يحتاج رجال صناعة يفهمون طبيعة المشكلة ويحرصون على هذا المجتمع قبل الحرص على أرباحهم المتضخمة..أي باختصار: رجال صناعة..وطنيون، كما أننا نحتاج لحماية المنتج المحلي عمليه إستنفار تعبئة ضخمة، وهذا للاسف غير موجود في مجتمعنا الآن، وهذا هو التحدى وهو واجب كل القوى الاجتماعية والسياسية الوطنية المخلصة.

هكذا قالها الاستاذ محمد فريد حسنين، أحد رجال الصناعة الوطنيين، ويستكمل حديثه قائلاً..الكثير من رجال الصناعة الآن لم يرثوا حب الصناعة والعمل من الاباء، بل يعتبرون الوطن نفسه مشروعاً إستثمارياً، والربح هو الاساس وليس مصلحة الاقتصاد الوطني ككل، وأنا بحكم اختلاطي بالكثير منهم لا أرى لديهم حرصا على المشاركة في القضايا العامة أو الدفاع عن مصلحة الجماهير، بل فقط تنمية ارباحهم..ولذلك أقول بكل أسف: لا امل في أي مشروع قومي يعتمد عليهم، وعلى الناس ان تدرك أن الحل بيدها هي.

وإذا كان الفرد بإقباله على الصناعة الوطنية، خاصة مصنوعات القطاع العام الذي يستغل تعثرة الآن لتصفيته، يستطيع أن يدعم الصناعة الوطنية الحقيقية التي تخدم الاقتصاد الوطني العام وتوظف طاقات الناس، فإن الاهتمام كذلك يجب أن يوجه لدعم الورش المنتشرة والتي تنتج منتجات كثيرة، ويبلغ عددها ٢-٣ ملايين ورشة، وأن يستثمر صغار المستثمرين اموالهم فيها، ويقبل الناس على الشراء منها فيدور رأس المال الوطني داخل المجتمع ويعود إلى الناس المتوسطين والبسطاء، أما الاقبال على السلع الأجنبية أو تفضيل المنتج الذي يحمل علامة تجارية لامعة فإنه يهدد الورش الصغيرة بالافلاس ويحرم الاقتصاد الوطني الحقيقي من هذه القاعدة الوسيطة التي يقوم عليها والتي إذا انكسرت تنكسر صناعات صغيرة توارثها الأبناء بحب واخلاص، ولا يبقى سوى الآلة الضخمة التي إذا توقفت بعد ذلك لاعتبارات الربح الفردي أو لضغط خارجي نكون قد فقدنا كل شيء..

وبعد..

يبدو أن الامر أعقد من إصرارنا على مقاطعة السلع الاجنبية، إنه مسألة استنفار شاملة لقوة وحركة المجتمع بشكل منتج، واع، فعال..وضغط من أجل حماية الاقتصاد الوطني على كافة المستويات..ومازال الملف مفتوحاً.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

الاستراتيجية التصديرية أفضل وسيلة لتنشيط الهيكل الاقتصادي في الضفة وغزة

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة (٣)

المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

إن الاقتصاد الفلسطينى أكثر اعتمادا على الزراعة واقل اعتمادا على الصناعة من اقتصاديات جيرانه. كما انه يعتمد بكثافة على تصدير خدمات العمل إلى إسرائيل والبلدان الأخرى وخاصة بلدان منطقة الخليج ومثل هذا الاقتصاد يكون عرضة للتأثير الشديد بأحداث مثل تلك التى وقعت خلال حرب الخليج وبالقيود الإسرائيلية على تدفقات العمالة من الأراضى المحتلة.

الزراعة

وتعتبر الزراعة ذات أهمية حاسمة بالنسبة للأراضى المحتلة حيث تعتمد الضفة الغربية بشدة على انتاج الزيتون وتعتمد غزة على انتاج الموالح، ويقدم القطاع الزراعى وحده نحو ٢٥٪ من اجمالى الناتج المحلى فى الأراضى المحتلة مع تغير نسبة هذه المساهمة من عام إلى أخر كنتيجة اساسية للتغير فى أسعار محصول الزيتون، وتمتص الزراعة ٢٢٪ من قوة العمل الفلسطينية وتقدم نحو ٦٠٪ من حجم الصادرات السلعية.

وعلى عكس الحال فى إسرائيل والأردن فإن الزراعة فى الضفة الغربية وغزة ليست محمية من منافسة جيرانها. وخلال السنوات المبكرة من الاحتلال الإسرائيلى ساهمت خدمات الزراعة الإسرائيلية فى تزويد الزراعة فى المناطق المحتلة بالتطورات التكنولوجية. ولكن الزراعة فى الضفة الغربية وغزة لم تعد تتلقى خلال السنوات الأخيرة أى دعم حكومى مباشر فى مجالى التكنولوجيا والتسويق. كما ان القيود على استخدام المياه، وضعف الخدمات المساعدة، والقيود التى يفرضها الجيش الإسرائيلى على الصادرات إلى إسرائيل قد تضافرت كلها لتحديد امكانات زيادة الانتاجية وفتح فرص السوق امام المنتجين فى هذه المنطقة.

وعلى الرغم من هذه المصاعب فإن قرب كل من السوقين الأردنى والإسرائيلى كان وسيبقى عاملا محفزا للزراعة الفلسطينية. فبعض المنتجات التى لاينتجها الإسرائيليون بكميات كافية وتنقل قسرا إلى إسرائيل فى حين ان هناك منتجات اخرى تذهب إلى إسرائيل بتعاقدات حرة بين المزارعين الفلسطينيين والتجار الإسرائيليين. كذلك فقد سمحت الأردن باستيراد بعض البضائع بكميات تكفى لميل الميزان التجارى الأردنى لصالح الضفة الغربية وغزة. كذلك يمكن القول بأن الزراعة فى الضفة وغزة تعتبر إلى درجة كبيرة مكملة للزراعة فى إسرائيل.

وينبغى ان يكون الهدف الطويل الان فى مجال الزراعة بين البلدان الثلاثة والمتعاونة هو الوصول إلى مرحلة التجارة الحرة للمنتجات الزراعية. ولكن أى اتفاقية للتحرك نحو التجارة الحرة فى المنتجات الزراعية لايمكن ان تعنى على أية حال التحول الفورى من حالة التجارة المقيدة إلى حالة الحدود المفتوحة. فبعد تاريخ طويل من الحماية فى القطاع الزراعى لكل من إسرائيل والأردن يحتاج الأمر إلى ترتيبات انتقالية تتضمن تخفيف قيود التجارة وخفض الدعم كأمور ينبغى التفاوض بشأنها بين الاطراف المعنية. والبديل المطروح لذلك هو استمرار قيود الحماية فى الزراعة لفترة طويلة. وقد تعمل هذه الترتيبات الانتقالية على تحقيق تحرك اسرع إلى مرحلة التجارة غير المقيدة بين إسرائيل والأراضى المحتلة بأكثر مما تفعل فى حالة العلاقة بين الضفة وغزة وبين الأردن أو بين إسرائيل والأردن كذلك. فإن الاقتصاد الفلسطينى سيحتاج إلى تطوير روابط زراعية مباشرة مع غيره من الاقتصاديات الاخرى.

ولاشك ان تنمية الزراعة فى الضفة الغربية وغزة سوف تتطلب التعاون على الاقتصادات المجاورة فى سلسلة واسعة من المجالات وعلى رأسها حقوق المياه. والتقدم فى هذا الاتجاه يحتاج إلى انتباه جاد لهذه القضية فى إطار مفاوضات السلام وبالاضافة إلى ذلك فإن السلطات المائية فى كل من المنطقتين يجب ان تبدأ فى تسعير المياه حسب قيمتها الحقيقية فى السوق. وبمجرد الوصول إلى فعالة لمشكلة توزيع المياه فإن الاطراف ستصبح فى وضع أفضل يمكنهم من ترشيد استخدام موارد المياه القائمة فى الاقليم ويحرك الجهود الدولية فى اتجاه زيادة المعروض الكلى من المياه فى المنطقة.

ولاشك ان الوصول إلى اتفاق عادل لاستخدام المياه سيمكن سلطة الحكم الذاتى من تطوير نظم الرى فى مجال الزراعة. وستجد نفسها مدفوعة فى هذا المجال إلى الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية والأردنية وخبرات المؤسسات الدولية المعنية لأن الاستخدام الامثل لنظم الرى سيتطلب ادخال الطاقة فى مجال الزراعة. وبجانب ذلك فإن التنمية الزراعية فى الضفة وغزة سوف تحتاج بالتأكيد إلى تحسين قطاع النقل والمواصلات، وعمليات التخزين وغيرها من عناصر البنية الاساسية والتسهيلات الائتمانية.

وسيكون إنشاء البنية الاساسية للنقل والمواصلات فى الضفة الغربية وغزة هو مسئولية سلطة الحكم الذاتى. كما ان تسهيلات نقل الصادرات يجب ان يتم التخطيط لها بالتعاون مع الاقتصاديات المجاورة.

لقد لعبت الابحاث والتوسع الزراعي دورا محوريا في زيادة الانتاجية ويجب الحرص على توجيه الابحاث إلى الاحتياجات الخاصة للزراعة الفلسطينية. وستكون هناك مزايا كثيرة لفكرة إنشاء مركز للابحاث الزراعية في الضفة الغربية وغزة، وسيكون من الطبيعي والمرغوب فيه بالنسبة لمثل هذه المؤسسة ان تعمل بالتعاون الوثيق مع مراكز الابحاث الزراعية في إسرائيل والأردن وان تسعى ايضا إلى اجتذاب الخبرة العالمية.

وللمساعدة على تحقيق هذه الاغراض توصى بتشكيل لجنة عالية المستوى تضم ممثلين لمختلف الاطراف يعملون معا - كجزء من عملية السلام - على وضع خريطة للخطوات المطلوبة من أجل دفع التجارة الحرة في مجال الزراعة بين الكيانات الثلاثة الإسرائيلي والأردني والفلسطيني. ويجب على هذه اللجنة أيضا ان تضع التوصيات التي تراها ضرورية في المجالات الاخرى التي حددناها فيما سبق مثل المياه لكي تنفذها الاطراف المعنية بصورة مشتركة.

الصناعة

إن المنشآت الصناعية لاتستوعب سوى ٩٪ فقط من قوة العمل في الضفة الغربية ونحو ١٤٪ من قوة العمل في غزة. ومعظم مصانع الأراضي المحتلة تعتبر مصانع صغيرة الحجم وهي أقرب إلى الصناعات الريفية أو الصناعات الصغيرة والمشروع الصناعي النمطي السائد هناك هو المشروع المملوك عائليا والذي يدار عائليا ورأسماله من صنع العائلة أيضا. والواقع ان اقل من ١٠٪ من جملة الاستثمارات الصناعية في الضفة الغربية وغزة هو الذي يأتي بتمويل من البنوك التجارية أو غيرها من وسائل التمويل الأخرى. ويعتمد الانتاج الصناعي في الضفة الغربية وغزة اعتمادا مهما على الاقتصاد الإسرائيلي. وهناك أربعة من كل عشرة عمال صناعيين يتم استخدامهم. وتتكون الصناعة الفلسطينية وعلى نطاق واسع من وكلاء للمشروعات الإسرائيلية. ومن المعروف ان اعتماد النشاط الصناعي في الاقتصاديات الصغيرة على الوكلاء وعلى النشاط التصديري أمر شائع خاصة في المراحل الأولى من التنمية الصناعية. ومن المحتمل ان يستمر الحال على ما هو عليه الآن في الضفة وغزة طالما بقيت اقتصاديات المنطقة مفتوحة على بعضها البعض.

وهناك عوامل عديدة تعوق تطوير القطاع الصناعي في الضفة الغربية وغزة ومن بين هذه العوامل سياسة الترخيص التي لاتشجع قيام مشروعات صناعية كبيرة «وتقول إسرائيل انها غيرت هذه السياسة اعتبارا من عام ١٩٩١». وكذلك القيود العسكرية على حركة المواد الخام من وإلى المناطق المحتلة، ومحدودية العمل المصرفي المحلي اللازم لتمويل الصناعة المحلية، والقيود المفروضة على إنشاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية الأخرى وما تحتاج إليه من مشروعات البنية الاساسية وهذا إلى جانب القيود المفروضة على انشاء المؤسسات العامة المساعدة.

وهذه السياسات تثير حدة المشاكل الموروثة في المنطقة مثل محدودية حجم السوق المحلي. ونقص التدريب الصناعي والخبرة لدى السكان فمما لاشك فيه ان سياسات الأردن في تقييد صادرات الضفة الغربية إليه وعدم انتظام السوق الاسرائيلي في استيعاب المنتجات الفلسطينية قد أضافت إلى الصعاب القائمة صعابا جديدة.

ويجب أن تعتمد التنمية الصناعية في الضفة الغربية وغزة على استراتيجية تصديرية ومثل هذه الاستراتيجية لابد أن تتكون من عنصرين الأول ان يسعى رجال الأعمال الفلسطينيون وسلطة الحكم الذاتي إلى تحسين فرص منتجاتهم الزراعية الصناعية في أسواق التصدير سواء في الشرق الأوسط أو أمريكا الشمالية أو أوروبا ولتشجيع الصادرات يأتي العنصر الثاني وهو أن عليهم العمل على اجتذاب رأس المال من الفلسطينيين في الخارج أو غيرهم من المصادر واجتذاب التكنولوجيا ايضا من اجل الاستثمار في الضفة الغربية وغزة.

إذا ضمنت الضفة الغربية وغزة مدخلا جيدا إلى الاسواق الاخرى بما فيها اسرائيل والاردن فمن الممكن ان تبدأ في اجتذاب الاستثمار الأجنبي وإلى جانب العامل العاطفي فإن ذلك سيجتذب على الفور اموال الفلسطينيين في الخارج فإجتذاب هؤلاء المستثمرين المحتملين يعتمد على توافر الايدي العاملة عالية التعليم والقدرة على دخول الاسواق الاخرى خاصة في الشرق الأوسط وأوروبا كذلك فإن سلطة الحكم الذاتي عليها أن تقدم ميزات تنافسية للمستثمرين الاجانب بالمقارنة إلى الاقتصاديات الاخرى.

وفي حين اننا ندعم بقوة اي استراتيجية لتشجيع الصناعة والصادرات والاستثمار الأجنبي عموما فإننا ندعم بقوة ايضا ان يتم تجنب اي سياسة يكون من شأنها تشجيع صناعات بعينها على نحو تعسفي ولكن خبرتنا التنموية تمنعنا من التحديد المسبق لأي الصناعات يجب تبنيها واي الصناعات ينبغي صرف النظر عنها.

السلام والاقتصادات العربية

أخطاء الماضى ومشاكل الحاضر وتحديات المستقبل

د . مروان اسكندر

استنادا إلى تدهور الاوضاع الاقتصادية فى البلدان العربية غير النفطية خلال عقد الثمانينات وخاصة النصف الثانى من العقد، اعتبر خبراء الصندوق ان التعاون الاقليمى وأن شمل اسرائيل، وانفتاح مجالات التجارة والاستثمار والسماح بحرية انتقال وعمل الافراد امور لا تكفى بحد ذاتها، وحتى فى حال تنفيذ مشاريع اقليمية مشتركة للنتائج المرجوة المفترض ان تتمظهر بمضاعفة الدخل القومى من حلول عام ٢٠١٠ وقياسا على تزايد عدد السكان فى المناطق المشمولة بالدراسة يرتفع معدل الدخل الفردى الحقيقى بنسبة ٢٥ فى المئة، وخبراء البنك الدولى يعتبرون أن نتيجة كهذه تعتبر جيدة.

الأمر الاساسى المطلوب لتحقيق النتائج المرغوبة يتمثل فى تطوير السياسات الاقتصادية الداخلية للبلدان المعنية فالبنك الدولى يجد أن الشرط الاساسى هو توافر بيئة اقتصادية مستقرة بمحتواها التشريعى والتنفيذى توفر الحوافز للاستثمار وتقر معدلات ضريبية معتدلة وتضمن حريات النشاط الاقتصادى وتشجع على نمو دور القطاع الخاص وتوسعه عموديا وافقيا، وترى الدراسة ان هنالك مجالات متعددة ومفيدة لاقرار برامج التخصيص وتنفيذها واستقطاب الاستثمارات الفردية لهذه البرامج.

لقد كان نمو البطالة خلال السنوات المنقضية من ١٩٨٥ احد اقسى المظاهر على فشل السياسات السابقة وترى الدراسة نتيجة تحليل الاوضاع على المستوى الاقليمى أن معدل زيادة السكان وسطيا بنسبة ٢,٥ فى المئة سنويا، وهى نتيجة دون المستوى الحالى، تستوجب زيادة معدل الاستثمار السنوى بنسبة ٥ فى المئة من الدخل القومى، وفعالية الاستثمار اى انتاجية الاموال والتوظيفات يفترض ان تتضاعف إذا كان لنا أن نستطيع معالجة قضية البطالة التى هى المشكلة الاوسع انتشارا وتأثيرا على التطرف فى المنطقة. وقبل أن نخوض فى توقعات المستقبل لابد من عرض سريع للاوضاع الحالية من منظور الدراسة.

يعتبر البنك الدولى أن الازمة الاقتصادية فى المنطقة تعود إلى منتصف الثمانينات والحقبة التى تبعت تفجر اسعار النفط قبل أواسط السبعينات وفى عام ١٩٨٥ كان معدل النمو قد تدنى بصورة ملحوظة واصبح بالكاد مساويا لمعدلات زيادة السكان، بل انه فى الاردن وسوريا تدنى عن معدل زيادة السكان الأمر الذى تسبب فى انخفاض معدلات الدخل الفردى ورغم فقدان الاحصاءات حول لبنان، فمن المؤكد ان الوضع فيه كان اسوأ من الوضع فى الاردن وسوريا خاصة مع حروب ١٩٨٩ و ١٩٩٠ التى تسببت فى هجرة عدد كبير من اللبنانيين كان منهم ١٠



–١٥ الف شاب وشابة من المتعلمين.

والدول التي حققت نموا حقيقيا فى دخلها القومى يفوق معدل تزايد السكان خلال الحقبة ٨٥ – ٩٠ انحصرت بالمغرب وتونس واسرائيل، كما ان مصر حققت معدل نمو يفوق بقليل معدل تزايد السكان، ونجاح مصر كان فى تخفيض معدل تزايد السكان وليس فى زيادة معدل النمو الذى انخفض إلى نسبة ٣٠ فى المئة مما كان عليه خلال عقد السبعينات.

ولقد انعكس هذا التدهور الاقتصادى بصورة رئيسية فى انخفاض انتاجية الرأسمال، والمقياس المتعارف عليه فى هذا المجال يسمى بمعدل هامش الاستثمار للانتاج، اى كم وحدة نقدية مطلوب تخصيصها عن سبيل الاستثمار والتوظيف المالى لزيادة الانتاج سنويا بوحدة واحدة، ويبدو أن التوظيف الاستثمارى لزيادة الانتاج وجب ان يتزايد بكثير فى جميع البلدان المعنية ما عدا المغرب واسرائيل، وكل من البلدين

كان امر ونفذ تعديلات اساسية فى سياساته الاقتصادية، وبالمقابل تبدى التردى بصورة قوية فى البلدان، التى يتسع فيها دور القطاع العام مثل الجزائر وسوريا ومصر، وحيث إن الاستثمار لم يعد يؤدى إلى زيادة الانتاج بسرعة بسبب انخفاض كفاءة استعمال الاستثمارات، ولان معدلات زيادة السكان كانت ولاتزال مرتفعة تفشت البطالة وبلغت مستويات مقلقة.

ولقد اصبحت مستويات البطالة فى المغرب ومصر تتجاوز معدل الـ ١٥ فى المئة بينما هى تزيد على ٢٥ فى المئة فى الاردن واليمن. وهنالك نسبة لابأس بها بين العاطلين عن العمل من الشباب المتعلم يسعون للحصول على وظيفة للمرة الأولى فى حياتهم وهذه الزيادة فى معدلات البطالة برزت فى وقت انخفضت فيه فرص العمل فى بلدان الخليج العربى وتعاظمت فيه القيود على عمالة الاجانب فى البلدان الأوروبية، وكان هنالك مئات الاف العمال والموظفين فى المنطقتين ولاتزال، لكن فرص زيادة هذه الاعداد اصبحت ضئيلة.

ويزيد من فداحة الاوضاع ان القدرات البشرية فى المنطقة لم تشهد التطور الذى تحقق فى مناطق اخرى من العالم، فالاحصاءات الخاصة بالتحصيل العلمى والأوضاع الصحية تبين ان بلدان المشرق العربى شمال افريقيا أوضاعها اسوأ بكثير من غالبية البلدان الساعية للنمو

خارج القارة الافريقية

واسرائيل بالمقارنة مع دول المشرق العربي وشمال افريقيا تتمتع بمزايا كبيرة تحققت نتيجة اسباب متنوعة اهمها تدفق المساعدات من الولايات المتحدة والمانيا، وربما مفيد الاشارة ان تدفق المعونات الامريكية سنويا على اسرائيل خلال الفترة الممتدة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٩٢ لم يتدن بالفعل عن مستوى ٣ مليارات دولار في السنة وهذا الرقم محدد من البنك الدولي بأنه مستوى المساعدات المطلوبة للفلسطينيين، ضمنا على فترة ٥ سنوات، ليستطيعوا تحقيق التقدم المطلوب لترسيخ الاستقرار في منطقة الحكم الذاتي.

وحسب دراسة البنك الدولي فان اسرائيل تتمتع بمعدل دخل فردي يساوي ١٠ الاف دولار سنويا، في حين معدل الدخل الفردي في دول المشرق العربي دون الالف دولار، وفي دول شمال افريقيا دون الالف وخمسمائة دولار

ونسبة وفيات الاطفال بين كل الف ولادة هي في اسرائيل ١٠ اطفال بينما هي وسطيا في دول المشرق العربي ٦٩ طفلا والمعدل الادنى عربيا هو ٤٣ طفلا في سوريا و٤١ طفلا في تونس من بين دول شمال افريقيا.

والنسبة المئوية للطلاب في المدارس الثانوية تبلغ ٨٣ في المئة للذكور و٨٦ في المئة للانسان في اسرائيل في حين أعلى نسب عربية مقارنة هي في مصر حيث تساوي ٨١ في المئة للذكور و٧١ في المئة للاناث.

وفترة السلام التي يؤمل ان تبدأ على جميع الجبهات مع بداية العام المقبل توفر لاسرائيل مركز انطلاق افضل بكثير من الدول العربية وهذا الأمر يستوجب جهودا عربية مكثفة وتصورا مبدعا إذا كان الهدف حقيقة تنمية الانسان في العالم العربي، وننهي هذا المقال بمقارنة احصائية مختصرة، على ان يعالج المقال القادم مجالات التعاون ومدى افادتها لمختلف الاطراف. والدخل القومي في اسرائيل بلغ ٥٢ مليار دولار لسكان بلغ مجموع عددهم ٥ ملايين عام ١٩٩٠.

وبالمقابل الدخل القومي في دول المشرق العربي وازى ٦٨ مليار دولار لمجموعة بشرية بلغ عددها ٨٣ مليونا.

والدخل القومي لدول شمال افريقيا بلغ ٨٢ مليار دولار لمجموعة بشرية بلغ عددها ٥٨ مليونا.

والمقياس الوحيد الذي تنوء به اسرائيل مستوى مديونيتها الخارجية الذي كان يبلغ ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ واصبح يزيد على ٣٠ مليار دولار حاليا أو دين بمعدل ٦ الاف دولار عن كل اسرائيلي، لكن هذا الدين بنسبة ٨٥ في المئة للولايات المتحدة، ومن شبه المؤكد ان تسامح اسرائيل بصدده.

اقتصاد ما بعد السلام

أصبح الحديث عن اقتصاد ما بعد السلام في منطقة الشرق الأوسط هو المسيطر على كل الاطراف المعنية.. والحقيقة ان هذه المنطقة الحيوية كانت تعد دائما واحدة من أكثر المناطق المستبعدة من جدول أعمال الشركات الكبرى الراغبة في الاستثمار خارج بلدانها - باستثناء شركات النفط لاعتبارات خاصة - وكان هذا الاستبعاد يعود إلى اعتبار منطقة الشرق الأوسط منطقة توترات وصراعات سياسية وعسكرية. ومن المعروف أن العامل الأول في تطمين المستثمرين في أي منطقة هو وجود استقرار سياسي في الدولة التي سيوجه إليها استثماراته ووجود استقرار وهدوء في علاقاتها السياسية الدولية وبخاصة مع جيرانها.

ونظرا لأن اتفاق «غزة أريحا أولا» يفتح الباب على مصراعيه أمام احلال السلام في المنطقة فإن العنصر الاساسي الذي كان ينفر المستثمرين الأجانب وحتى المحليين وهو التوترات السياسية والعسكرية بين دول المنطقة، قد بدأ يضمحل ويتراجع. وعندما تستكمل إسرائيل اتفاقات السلام مع الأردن وسوريا ولبنان فإن عهدا جديدا من السلام لعشرات السنين على الأقل يمكن ان يحل في المنطقة.

وفي ظل هذه المتغيرات التي حملها اتفاق «غزة أريحا أولا» فإن هناك احتمالات لتدفق الاستثمارات الأجنبية على المنطقة لأن الأسواق الضخمة لدول المنطقة والتقدم النسبي لبعض اقتصاداتها و توافر العمالة الماهرة والمنخفضة الأجور توفر فرصة هائلة لأي مستثمر محلي أو أجنبي. ولكن من يفوز بالاستثمارات المحلية والأجنبية ليكون مصنع المنطقة ومركزها المالي؟ هذا هو السؤال المهم الذي يجب ان تنشغل به الإدارات الاقتصادية في الدول العربية كي تقوم كل دولة عربية بتطوير مناخ الاستثمار فيها لأن من سيكتسب المصداقية محليا واقليميا ودوليا كسوق مركزي للمنطقة أو كمركز مالي لها سوف يحقق قفزة هائلة على المستوى الاقتصادي. وهذه المصداقية لاتأتي إلا باستقرار سياسي ومناخ استثماري موات وعلاقات اقتصادية وسياسية اقليمية ودولية جيدة.. ان الظروف مواتية ولاضير ان تتقدم كل الدول العربية معا.

العالم اليوم

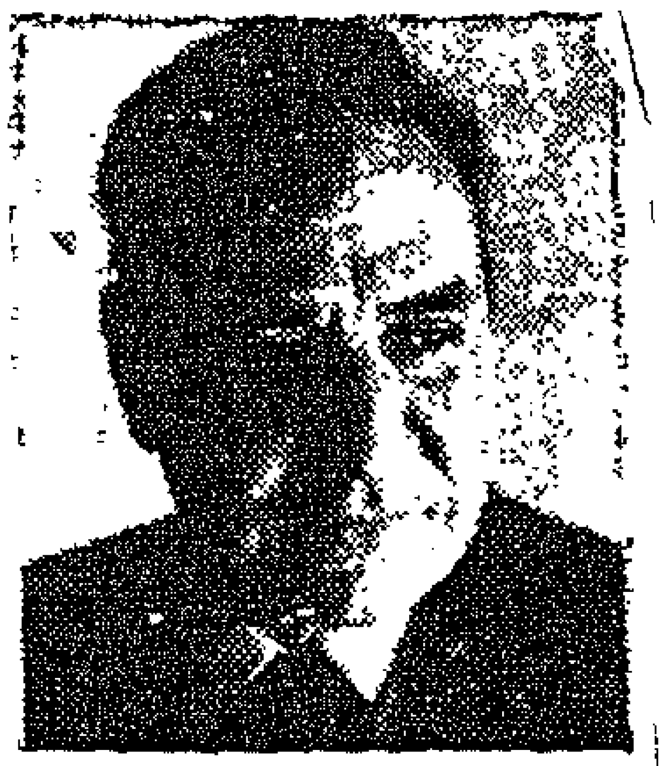
المصدر : وطـنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

خواطر اقتصادية

الاقتصاد واعلان المبادىء



بقلم
د. صليب بطرس

فى تصور المرء الذى يشتغل بالاقتصاد أن الاقتصاد يشغل مساحة واسعة من اتفاق المبادىء الذى وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين اسرائيل فى الاسبوعين الماضيين .

ولعل الاقتصاد ، فى تصورى ، هو المستهدف فى المحل الأول فى هذا الاتفاق . وهذا أمر طبيعى فى مثل هذه الأونة التى يجتازها العالم كله بله دولة اسرائيل التى قامت لتسيطر على اقتصاديات العالم العربى والشرق الاوسط . ولعل السنوات الخمسة والاربعين التى انقضت منذ قيام دولة اسرائيل وحتى الان لم تنسنا هذا الهدف العريض .

وثمة نظرة عابرة يلقيها المرء على ملاحق الاتفاق الذى ابرم مع المنظمة ، تظهر هذه الحقيقة . ناهيك عن القراءة المتأنية ، ذلك ان هذه الملاحق تتضمن تفصيلات دقيقة للمشروعات التى يتعين القيام بها . فقد اشتمل الملحق الثالث على التعاون فى عدة مجالات اقتصادية مثل المياه والكهرباء ، واستغلال البترول والغاز لاغراض صناعية خاصة بقطاع غزة والنقب ، والتعاون فى الصناعة والتجارة . بل تعداها الى المجالات الاجتماعية ولكن اهم من ذلك كله فان الملحق الثالث قضى بان الجانبين اتفقا على لجنة فلسطينية اسرائيلية دائمة واكرر دائمة للتعاون الاقتصادى . والملاحظ ان هذه اللجنة وصفت بانها دائمة فيما يعنى انها ليست مؤقتة تنفض بمجرد الانتهاء من مهمتها . وهذا النص لاكبر دليل على ما يظهر النوايا الاسرائيلية فى المجال الاقتصادى .

ومما يبرز رغبة اسرائيل فى التغلغل الاقتصادى فى المنطقة ، ما جاء فى الملحق الرابع الذى قضى فى أول بند فيه ، بتعاون الجانبين فى إطار جهود المفاوضات المتعددة الاطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر اليه الدول السبع الكبار . التى سيطلب منها الطرفان السعى لاشراك دول أخرى مهتمة فى هذا البرنامج .. »

ومما يظهر رغبة اسرائيل الدفينة منذ القدم فى السيطرة ليس على العالم العربى وحده بل وعلى الشرق الاوسط ، ما اذاعته احدى الهيئات عن مسئول اسرائيلى كبير اعلن عن رغبتها فى اقامة سوق اقتصادية مشتركة ولعل النموذج المطروح امام واضعى هذا الملحق ، هو السوق الاوربية المشتركة . والدليل على ذلك أن هذا البروتوكول قد اشار الى اقامة صندوق تنمية للشرق الاوسط وبنك كخطوة تالية .

ومتى كان الأمر كذلك فإن واقع الحال يفرض على العالم العربى الاستعداد الجيد من الان للوقوف على المصلحة الحقيقية لبلاد الوطن العربى والطريق السليمة التى يجب أن تسلك .

وهنا لابد من دراسة جادة لوضع المنظمات العربية التى قامت فى اطار الجامعة العربية مثل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وامثاله .

ان خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى جاء ذكرها فى الملاحق المشار اليها ، تتطلب تمويلا ضخما يقدره بعض خبراء التنمية الغربيين بما لا يقل عن ٣٠٠٠ مليار دولار فى العشر سنوات القادمة بينما يقدره الخبراء الفلسطينيون بحوالى ١١٠٠٠ مليار دولار ولابد من ان تشترك فى تدبيرها الدول الغربية فقد اعلنت الجماعة الاوربية الاقتصادية ، ٦٠٠ مليار دولار فى السنوات الخمس القادمة والبلاد الاسكندنافية بحوالى ١٣٠ مليار . ومما لاشك فيه أن ذلك سيكون على حساب ما يخصص لمصر فى السنوات القادمة . ويتطلب هذا التعامل مع ما تخصصه بعض البلاد الاجنبية والعربية لمصر فى حرص وامانة ودقة ولا تنفق الموارد الا فى حيث يجب ان تكون نتائجها فى اقصى حد لها .

الملف الاقتصادي في السلام

● بعد توقيع اتفاق الحكم الذاتي بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل طرح بقوة الملف الاقتصادي في عملية السلام في الشرق الاوسط

الاجتماع الذي سيعقده البنك الدولي للانشاء والتعمير غدا الاثنين في واشنطن والذي سيحضره ممثلو الدول العربية واسرائيل في اللجان الاقتصادية لمفاوضات السلام سيناقش 3 تقارير، الأول خاص باقتصاد الاراضي المحتلة، والثاني خاص بالتعاون الاقليمي الاقتصادي، والثالث خاص بالمشروعات الاقليمية المشتركة.

وهذه التقارير اعدت بناء على طلب هذه اللجان بما يعني ان كل الاطراف الاقليمية في ذهنها تصور جديد لمنطقة الشرق الاوسط في حالة الوصول الى اتفاقات سلام شاملة، تكون اسرائيل فيها طرفا في المعادلة الاقليمية.

فالملف الاقتصادي هو اهم الملفات في جدول الاعمال الحقيقي لطرفي الصراع، الدول العربية واسرائيل، الذي صبغ سياسات الشرق الاوسط طوال العقود الاربعة الماضية، والتصور الاقتصادي للمنطقة وتوزيع الادوار سيحكم سياسات المنطقة في مرحلة ما بعد السلام.

والملف الاقتصادي العاجل الآن هو التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة، فنجاح الاتفاق الخاص بالبدء بالحكم الذاتي في غزة واريحا وتطويره ليشمل الضفة الغربية يعتمد الى حد كبير على انعاش الاراضي المحتلة اقتصاديا، وهذا هو السبب في السرعة التي تجري بها تعهدات تقديم المساعدات من قبل الدول المانحة.

ومن السهل رؤية الفارق بين التصورات المقدمة من اطراف عديدة لشكل التنمية الاقتصادية في الاراضي المحتلة وارتباطات الاقتصاد الفلسطيني. وهناك مخاوف لدى الفلسطينيين من ان يقع اقتصادهم في حالة تبعية دائمة لصالح الاقتصاد الاسرائيلي الاقوى بكثير، خاصة ان هناك الكثير من المنتجات الاسرائيلية المدعومة التي لو لم تحصل منتجات الاراضي المحتلة على دعم مماثل لها لن تستطيع ان تنافس.

وعلى الصعيد الاقليمي فإن الفكرة التي يطمح اليها الاسرائيليون في ان يكونوا المركز الاقتصادي للمنطقة ليست ضرباً من الاوهام، فقد يكون اقتصادهم اكبر حجما من اقتصاديات الدول المجاورة واكثر تطورا، ولكن هذا ليس شرطا للهيمنة الاقتصادية. وهناك تقديرات لاقتصاديين غربيين بأن اسرائيل، التي تذهب معظم صادراتها الى الدول الصناعية، لن تستطيع ان تصدر للمنطقة في حالة علاقات تجارية مفتوحة اكثر من 15 في المائة من صادراتها، فمعظم الاسواق العربية مفتوحة حاليا ويتنافس عليها الامريكيون والاوروبيون واليابانيون الاكثر تطورا بكثير.

وان كان كل ذلك لا ينفي ان يكون لدى العرب تصورهم الخاص الذي يحقق مصالحهم في شكل العلاقات الاقتصادية والتجارية في مرحلة ما بعد السلام، وان تكون اي خطوات تطبيع اقتصادية لها ثمنها السياسي على الأرض.

علي إبراهيم

* * *

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

مطلوب انشاء صندوق ادخار فلسطيني على غرار سنغافورة

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام في مثلث الأزمة «٤»

تقليص تدفق العمالة الفلسطينية إلى اسرائيل يغذى التطرف السياسى

ادى القرب الشديد للضفة الغربية وغزة من اسواق العمالة الاسرائيلية المهمة، بالاضافة إلى حالة الاقتصاد الفلسطيني المحلى الاقل نمـوا، إلى اعتماد العمال الفلسطينيين على الحصول على فرص عمل فى اسرائيل بصورة كبيرة وحتى وقت قريب كان ثلث القوى العاملة الفلسطينية يعمل فى اسرائيل. وبالرغم من قرب الاسرائيليين والاردنيين، فإن اسبابا سياسية واضحة تمنع كلا منهم من العمل فى اسواق عمالة الآخر كما أن الفلسطينيين المقيمين بالاراضى المحتلة غير مسموح لهم بالحصول على فرص عمل فى الاردن.

وعدم الاستفادة الكاملة من العمالة له اثاره السيئة على الاقتصاد فى اسرائيل والاردن وفلسطين ففى اسرائيل ارتفعت البطالة من ٤,٨٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٨٪ فى عام ١٩٩١. ويرجع ذلك إلى هجرة اليهود «السوفييت» إلى اسرائيل وفى الضفة الغربية ارتفع معدل البطالة، بما فى ذلك العمالة المؤقتة، والتغيب عن العمل من ١٢,٨٪ فى عام ١٩٨٠ إلى ٢٥,٣٪ فى عام ١٩٩١. فى حين بلغت هذه القطاعات فى غزة فى نفس الفترة ٩٪ و١٩,٣٪ وتعتبر الانتفاضة والكساد العاملين الاساسيين وراء ذلك وفى الاردن ارتفع معدل البطالة من ٤,٣٪ فى عام ١٩٨٢ إلى ١٩٪ فى عام ١٩٩١، نتيجة لموجة عودة الاردنيين والفلسطينيين من الخليج بعد الحرب.

ونتيجة للتوترات الاجتماعية الناجمة عن زيادة معدل عدم الاستفادة من القوى العاملة، يفضل كل من الاسرائيليين والفلسطينيين تحول العمالة الفلسطينية من اسرائيل إلى الكيان الفلسطيني وحتى فى حالة تجنب زيادة معدل البطالة والفقر فى الضفة الغربية وغزة عما هو عليه الحال الآن، فإن حصول اعداد كبيرة من الفلسطينيين والاسرائيليين على فرص عمل يعد مسألة اساسية ويتضاءل حاليا الطلب الاسرائيلى على العمال الفلسطينيين بسبب الاحتكاكات والتنافس على فرص العمل بالنسبة للفلسطينيين من جانب المهاجرين السوفيت كما ان هناك هبوطا فى قطاع التشييد الاسرائيلى وربما يتزايد الطلب المحلى على العمال الفلسطينيين فى الوقت الذى يتحرر فيه اقتصادهم من القيود الاسرائيلية وتنفتح فيه التجارة

إلا أن واقع سوق العمالة الفلسطينية المحلية هو ما يأتى: يبلغ معدل النمو السنوى للباحثين عن فرص عمل من الفلسطينيين ٩ الاف، فى حين لايزيد النمو السنوى للوظائف الجديدة عن ٤ الاف فرصة عمل. وهكذا نجد أن هناك عجزا سنويا فى فرص العمل قدر خمسة الاف وظيفة. و هذا العجز يتراكم فى غياب حدوث اى تغيير واضافة إلى الحاجة إلى أيجاد وظائف محلية قد يسمح اى اتفاق فى مباحثات السلام بعودة بعض اللاجئين وهنا يصبح تحديد عدد اللاجئين العائدين ضربا من ضروب التخمين واذا أضيف عدد العمال العائدين من سوق العمالة الاسرائيلية إلى عدد اللاجئين العائدين، فإن الضغط على البطالة قد يصل إلى مستويات خطيرة.

لذلك تنشأ حاجة إلى وجود حركة مطردة نحو تحرير تجارة السلع والخدمات بين اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة. وتوصياتنا فيما يتعلق بتدفق العمالة اكثر تعقيدا فنحن نؤيد استمرار تدفق العمالة من قطاع غزة والضفة الغربية إلى اسرائيل ونوصى بشدة بعدم قيام اية محاولات لتقليص حجم هذا التدفق بصورة اسرع مما يجب ان ذلك اذا حدث فسوف يزيد من معدل البطالة والفقر فى الضفة الغربية وغزة وربما يؤدى إلى تشجيع الراديكالية السياسية ولابد من زيادة فرص العمل فى القطاع الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة للعمال الفلسطينيين الا أن هذا غير محتمل الحدوث بسرعة فذلك سوف يحتاج إلى تراكم للاستثمار.

اننا نوصى بعدم الاسراع بفتح سوق العمالة الاردنية الضعيفة امام الفلسطينيين فسوف يؤدى ذلك إلى انخفاض الاجور وزيادة التوترات هناك.

وهناك منطقة مهمة بالنسبة لتطوير السياسة الخاصة بالعمالة له علاقة بالتأمينات الاجتماعية ففى الوقت الذى يتم فيه توظيف العمال الفلسطينيين من خلال مكاتب التوظيف الاسرائيلية التى تدفع رسوم التأمينات الاجتماعية فإنهم لايتلقون تعويضات

المصدر : العالم اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٣

متكافئة. ويخضع الفلسطينيون لتعويضات التأمينات الوطنية في اسرائيل في حالة وقوع حوادث عمل ويحصلون على تعويضات الفصل من العمل في حالة تعرض المؤسسات التي يعملون بها للافلاس الا أن هؤلاء لا يحصلون على معاشات التقاعد بسبب بلوغ السن القانونية ولا على تأمينات البطالة أو علاوات اعالة الاطفال.

وتقديرنا هو انه على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية، على أكثر تقدير، بلغت تراكمات الفروق بين مادفعه الفلسطينيون للتأمينات الاجتماعية والتعويضات التي حصلوا عليها ٢٥٠ مليون دولار، ناهيك عن الفوائد والسؤال هو ماذا يجب عمله بالنسبة للتعويض عن هذه الفروق ووضع سياسة للمستقبل وتقول الحكومة الاسرائيلية ان جزءا ضخما من مبلغ الـ ٢٥٠ مليون دولار كان يتم تحويله سنويا لميزانية الادارة المدنية ولذلك لابد أن يخصم ما تم تحويله من المبلغ الا أن الحكومة لم تصدر أي بيانات عن ذلك.

٢٥٠ مليون دولار اخذتها اسرائيل من العمال الفلسطينيين.. ويجب عليها التعويض

وعندما يتم الاعتراف ببعض الموازنات السابقة مثل مدفوعات التأمينات الزائدة من جانب الفلسطينيين العاملين في اسرائيل، فإن المبالغ المستحقة لهم يمكن تحويلها إلى صندوق ادخار فلسطيني، إذا انشىء مثل هذا الصندوق حسب اقتراحنا الذي سيأتي فيما بعد ويمكن ايضا دفع هذا المبلغ نقدا أو منحة لهم كحقوق تأمين بأثر رجعي في اسرائيل ويمكن الجمع بين هذه الاقتراحات الثلاثة وهذه الخيارات نفسها متاحة للمستقبل اي لاقامة صندوق إدخار فلسطيني تقدم له الاموال التي يدفعها المستخدمون حاليا على أن يكون ذلك باسم كل عامل على حدة أو أن يكون العمال الفلسطينيون دائمين لنظام التأمينات الاجتماعية الاسرائيلي باشتراكاتهم والخيار الثالث هو خفض اشتراكاتهم.

وفي حالة معاملة الموازنات السابقة على انها ضرائب فمن الممكن توجيهها إلى هدف عام مثل تمويل التنمية في الضفة الغربية وغزة أو جعلها نواة لصندوق ادخار فلسطيني.

اننا نوصي بأن تكون هناك دراسة جادة من جانب سلطات الحكم الذاتي الفلسطيني وإدارة المالية فيها باقامة «صندوق ادخار» فلسطيني كما هو قائم في سنغافورة وفي ظل نظام صندوق الادخار يتلقى الافراد تعويضات طبقا لاشتراكاتهم فالتعويضات التي يحصلون عليها هي تشغيل الاشتراكات والفوائد الناتجة عن استثمار الاشتراكات ولاتكون هناك تحويلات بين الافراد.

وهناك مسألتان تمثلان شكلا من اشكال المخاطر التي يغطيها صندوق الادخار ومستوى الاشتراكات ومع ان دخل الفرد مبدئيا سيكون منخفضا في الكيان الفلسطيني الوليد، فاننا نقترح ان يغطي الصندوق مخاطر الدخول المنخفضة وكبر السن وتأمين حوادث العمل والتأمين الصحي وتمشيا مع ما أثير في الورقة المقدمة في هذا التقرير عن الشئون المالية، ينبغي ان تكون التعويضات محدودة بحيث تظل الاشتراكات عند مستوى مقبول في البداية ومع تزايد مستوى دخل الفرد الفلسطيني ينبغي زيادة التعويضات والاشتراكات وبناء على ذلك ينبغي مطالبة المساهمين في صندوق الادخار باستخدام جزء مما يحصلون عليه في شراء اقساط سنوية للتامين الصحي ويمكن السماح لهم أو مطالبتهم باستخدام جزء آخر لمشتريات الاسكان وهذا معناه حدوث زيادة في دخل الفرد وبالتالي زيادة معدلات الاشتراكات في الصندوق.

وهناك ميزة خاصة يتمتع بها صندوق الادخار وهي انه يشجع الادخارات الشخصية. إذا كانت معدلات العائد على الاستثمارات المحلية مرتفعة فإن هذه المدخرات يمكن توجيهها إلى انشطة القطاع الخاص التي سوف توفر فرص عمل محلية للعمال الفلسطينيين الا اننا نلفت النظر إلى ضرورة عدم المبالغة في أهمية توفير فرص عمل في القطاع الخاص داخل الضفة الغربية وغزة للعمال الفلسطينيين في المستقبل القريب.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

ماذا بعد اتفاق غزة ـ أريحا؟

اتفاق غزة ـ أريحا



بَدأ العَدّ التنازلى للسوق الشرق أوسطية

تجرى الاستعدادات على قدم وساق بين اسرائيل والعواصم الغربية على جعل غزة بمثابة تايوان الشرق الاوسط اى النموذج الاقتصادى الغربى فى المنطقة العربية للاسراع بتحويل كل المنطقة الى الوجهة الراسمالية العالمية من خلال تنفيذ السيناريو القادم والذى يسمى بالسوق الشرق اوسطية ولم يكن هذا السوق وليد اليوم بل تم الاعداد له منذ اكثر من ٢٠ عاما من خلال نماذج وتصورات اسرائيلية مدروسة .. المهم ان اسرائيل عكفت على تطوير تلك النماذج باستمرار ليتوامم مع مجريات الاحداث الاقتصادية المحلية والعالمية .

فاين نحن من هذه النماذج ؟ وهل ان للعرب ان يكون لهم نموذج اقتصادى معين ولو من خلال النموذج الغربى المعروض حاليا ان السوق الشرق اوسطين ستنفذ فى مرحلة تاليه مباشرة بعد اتفاق غزة اريحا .. وعلينا ان نحدد الاسس والمبادىء التى ستسير عليها من خلال تخطيط مسبق وعرض ولمكامن القوة والضعف للاقتصاد المصرى والعربى وتقويه مكامن الضعف فيه .

المصدر : الأهـرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٣

ضرورة تشكيل لجنة عليا لبحث مستقبل الاقتصاد المصرى بعد اتفاق غزة

الحاجة الى نموذج اقتصادى مصرى لمواجهة النموذج الاسرائيلى

- ضرورة تحليل المطالبات الاسرائيلية من الاقتصاد المصرى خلال الفترة السابقة
- الغرب يريد تايوان فى الشرق الاوسط

نعمان الزياتى

ستحاول اسرائيل ان تثبت للعالم بانها الدولة القادرة على تطوير الاقتصاديات المتخلفة ، وستحاول تحقيق ما فشلت فى انجازه مع مصر وهو الهيمنة الاقتصادية على المنطقة من خلال تقوية العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية الفلسطينية من خلال الانتشار الفلسطينى فى الخليج وارتفاع المستوى العلمى والثقافى للفلسطينيين ، كل ذلك سيؤهل الفلسطينين ليكونوا التايوانيين الجدد فى الشرق الاوسط وليس ادل على ذلك ما جاءت به الفقرات ٧ ، ١١ ، ١٦ بما يسمى مشروع مارشال للفلسطينين حيث ستساهم فيه المجموعة الاوربية والدول الغنية بالبترول والبنك الدولى بمساهمات فعالة وعلانية بهدف دعم برنامج التنمية الفلسطيني والمقدر له ب ١١,٦ مليار دولار والذى يهدف الى المساهمة فى انشاء السوق الشرق الاوسط .

فقد اوضح فيلى كلاس وزير خارجية بلجيكا بان المجموعة الاوربية ستزيد من قيمة المساعدات المباشرة مستفيده بتجربة دعم دول وسط وشرق اوربا كما سيقوم البنك الاوربى للاستثمار بتشجيع الاستثمار فى الاراضى الفلسطينية . وقد وجهت الولايات المتحدة الدعوة لرجال الاعمال والمستثمرين الفلسطينين لزيارة واشنطن حيث سيكون التركيز على القطاع الخاص ودعمه - وقد جرى منذ فتره عقد اجتماعات على مستوى عال تبنتها جامعة هارفارد بين رجال اعمال فلسطينيين واسرائيليين .

واسرائيل تحاول الان كما قلنا تقوية علاقاتها الاقتصادية بالفلسطينيين تمهيدا لاقامة صلات اقتصادية مع الاردن كذلك تحاول ان تجنى ثمار الاتفاق من خلال عملية التدوير للاقتصاد الفلسطينى لبناء التنمية الفلسطينية والمساكن وتشغيل العمالة الاسرائيلية المتعطلة والخبرة والتكنولوجيا الاسرائيلية مقابل الحصول على المنح الاجنبية المتدفقة على الاثنين .

ان مركز الاحداث التى تمر بها المنطقة العربية سريعة للغاية وتحتاج عقليات اقتصادية جديدة لتتوام معها .. لقد عفى الزمن على اسلوب الرفض المستمر الذى استمر طوال الاربعين سنة الماضية ليحل محله اسلوب جديدة مبنى على التصورات والنماذج المدروسة سلفا فلدى اسرائيل اكثر من مشروع لسوق اقليمى محدود تطلق عليه منذ ١٩٦٧ اسم سوق الشرق الاوسط وهناك صيغ كثيرة له البعض منها يضم اسرائيل /فلسطين/ الاردن ، والاخر يضم سوريا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣

بدأ العدد التنازلى

والبعض يضم مصر ودول الخليج وهذه السوق ستقوم عبر محاور سياسية واقتصادية وامنية .

وتتراوح العلاقات فى هذه السوق بين التعايش والصراع الاقتصادى .

علينا ان ندرس جيدا كل ما قدمته اسرائيل من نماذج اقتصادية للمنطقة العربية او لسوق الشرق الاوسط وان نعرف مكامن الضعف والقوة فى العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية / الفلسطينية ، وما تريد اسرائيل من الاتفاق الاخير .

[illegible] اسرائيلى

فى عام ١٩٧٠ اصدرت رابطة السلام فى تل ابيب كتيبا بعنوان الشرق الاوسط عام ٢٠٠٠ وضع فيه مجموعة من الاكاديميين والمفكرين الاسرائيليين تصورهم للوضع الاقتصادى لمنطقة الشرق الاوسط مع نهاية هذا القرن . وقد وصفت التنبؤات التى وضعت لاسرائيل والعالم العربى فى عام ٢٠٠٠ فى شتى نواحى الحياة تقوم على اساس دراسة مؤشرات النمو والتطور خلال السنوات السابقة للسلام الاقتصادى وعلى المؤشرات اللاحقة للسلام ، ووفقا لهذه التنبؤات : فان اسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الاكبر فى ادارة هذه لسوق بين دول المنطقة بل سوف تعتبر قلب المنطقة ومركز ادارتها واساس تطورها فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والبحوث العلمية .

وفى ميدان الانتاج تنبأت الدراسة بان دول المنطقة سوف تتخصص فى المستقبل على ضوء المزايا الانتاجية النسبية فتتخصص مصر فى اناج الصناعات التحويلية الثقيلة كالحديد والصلب والصناعات الهندسية

وصناعة السيارات والمحركات اى الصناعات المعدنية بوجه عام - اما سوريا فتتخصص فى صناعة المنسوجات والصناعات الغذائية وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية الاخرى ، والعراق ودول الخليج

يتخصصون فى الصناعات البتروكيماوية ويقتصر نشاط لبنان على مجال الخدمات .

لكن اسرائيل سوف تتخصص فى الصناعات الاليكترونية والالات الهندسية والكهربائية والصناعات الحديثة المعتمدة على التحكم المركزى والتسيير الذاتى .

وستحاول اسرائيل تطوير طاقتها الانتاجية واحداث تغييرات هيكلية سريعة تتلاءم مع التطلعات فى العلاقات مع العالم العربى .

والوثيقة اقترحت ايضا اقامة مجتمعات صناعية مشتركة ضخمة على الحدود بين العرب واسرائيل كخطوة اولى لتخفيف مدة العداء ، ومثل هذه المجمعات بالاضافة الى وظيفتها الانتاجية فهى حزام أمن متبادل كما انها تعزز المصالح الاقتصادية المشتركة لكونها تمثل روادع سلبية وحوافز ايجابية وتمتد ميادين التعاون الى شتى المجالات حتى تصل الى اقامة محطات نووية مشتركة لتوليد الطاقة وتحلية مياه البحر .

واضافت الوثيقة انه طبقا للتوقيعات فانه يمكن تخصيص ١٠٪ من عائدات البترول للبحوث المشتركة والمشروعات الانمائية ، وتنبأت الدراسة بان معظم سكان اسرائيل عام ٢٠٠٠ سوف يكونون من خريجى الجامعات والمعاهد الفنية المتخصصة ومن كبار العلماء الوافدين من الخارج مقابل نسب تتراوح بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ فقط فى العالم العربى .

وترجع اهمية هذه الوثيقة الى انها ظلت حتى الآن المنهل الذى تعتمد عليه كافة الدراسات الاخرى بشأن مستقبل العلاقات بين العرب واسرائيل .

والاهم ايضا ان هناك دراسات اجريت قبل هذه الوثيقة وضعت النقط فوق الحروف وحددت المسارات المختلفة لاقتصاد كل دولة على حده ، فهناك دراسة شيفر والتى اعدها اليعازرشيفر عام ١٩٦٥ والتى تركزت حول مستقبل التعاون الاقتصادى الاسرائيلى لمصر وقد عرض الصحاف الاسرائيلى بسرائيل تومار خطوطها عام ١٩٧٧ .. كما ان هناك دراسة مشابهة لمعهد مورفيتز للسلام ، وداسة اخرى لجاد يعقوب « وزير المواصلات » اقترح فيها مشروعا تفصيليا للتعاون بين كل من اسرائيل ومصر والاردن فى مجال النقل والمواصلات وتقدم به الى الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٧٥ ثم طور المشروع الى اقتراح « سوق مشتركة شرق اوسطية تضم فى المرحلة الاولى مصر واسرائيل والضفة وغزة ثم فى مرحلة تالية تنضم اليها الاردن وبعد ذلك دول اخرى .

وهناك ايضا دراسة اخرى قدمها موشى زينار .. محافظ مصرف اسرائيل السابق وانتهى فيها الى ضرورة ان يكون لاسرائيل دور فى تنمية الاقتصاد المصرى لكى يعمق الاقتصاد الاسرائيلى جذوره فى المنطقة ويضمن وصول السلع الاسرائيلية عبر مصر الى دول الخليج .. ولخص زينار موقفه بقوله « لسنا معنيين

بجماهير العمال المصرية في اسرائيل ولا في استثمارات عربية على نطاق واسع في اقتصادنا نحن بحاجة الى توسيع التصدير الى اسواق جديدة ومصادر استيراد رخيصة وسهلة ولتطوير افضليات العلاقات الطبيعية لاقتصادنا وشعبنا .

ولقد شدد تقرير مؤسسة بروكنجز الامريكية عام ١٩٨١ على ان تاخذ علاقات مصر واسرائيل الاقتصادية طابع التعاون وليس المساعده او الاشراف من جهة اسرائيل على مصر - والتقرير ينطلق من فكرة التعاون الاقتصادى كمبدأ السلام بحد ذاته قضية حساسة متوجب العمل بها بحذر شديد خاصة وان نقاط التباعد بين الاقتصادين المصرى والاسرائيلى تفوق كميا نقاط التلاقى - فالاقتصاد المصرى كما يراه التقرير هو من اقدم الاقتصاديات في العالم وبالتالى فهو لايقبل التغيير والتحديث بالمرونه التى يستطيعها اقتصاد دولة حديثة كاسرائيل .

وقد علق ابا ايبان - وزير خارجية اسرائيل السابق على تصور اسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية في ان تصبح اسرائيل الولايات المتحدة الصغرى .. نحن لانريد علاقات مع الشرق الاوسط على غرار العلاقات القائمة بين سوريا ولبنان لكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان امريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادى مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد ايضا المحافظة على طابعنا الغربى .

السلام الاسرائيلى

واسرائيل ستستفيد من السلام لدفع عملية الاقتصاد بها من خلال

- تخفيض الميزانية العسكرية
- زيادة الصادرات العسكرية ولمرعاة تشكيل هيكل الصناعة العسكرية بما يخدم خطط التنمية
- انتهاء احكام المقاطعة وفتح الاسواق العربية للسلع الاسرائيلية بما يخدم خطط التنمية .
- خلق فرص جديدة للتوسع الزراعى مع احياء المشروعات القديمة السابق الاشارة اليها .
- اقامة مشروعات مشتركة وزيادة الاستثمارات الاجنبية
- نقل فعالية المركز الجغرافى من مصر الى تل ابيب .

الاقتصاد المصرى في مفترق الطرق

بعض المتشائمين يعتبرون الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل يمثل خطرا د هما على الاقتصاد المصرى - لكن هذا التهويل لهذا الخطر تعدى ابعاده الحقيقية للاسباب الاتية :

- ان مشاكل الاقتصاد المصرى التى تتمثل في الاختناقات في البنية الاساسية وعجز في ميزان المدفوعات يعتبر اقرب الى الحل من مشاكل اسرائيل الاقتصادية .
- ان فرص الاستثمار الكبيرة في مصر مع توفر العماله الماهرة والمدربة والموقع الجغرافى في كل هذه العوامل تجعل السلع المنتجة في مصر ارخص من مثيلاتها في اسرائيل - ان الانفتاح الاقتصادى على اسرائيل بعدد سكانها المحدود وندرة راس المال فيها لا يمكن ان يشكل خطرا اكبر مما يشكله الانفتاح الاقتصادى على الولايات المتحدة واوربا الغربية .
- ان مفاوضات التعاون الاقتصادى مع اسرائيل لابد وان تعود علينا بفوائد لا تقل عما تمنحه من مزايا للاقتصاد الاسرائيلى .
- كما ان الصناعة الاسرائيلية ليست بصفه عامة عالية الكفاءة في استخدام الموارد ، وان الصناعة في الماضى اعتمدت على توفير مبالغ ضخمة من الاموال من اليهود في الخارج اثناء الصراع المسلح ومن الارجح ان تقل هذه الاموال مع السلام .

لكن الذى نبغيه حقا ان ندرس ونعى جيدا المطالب الاسرائيلية التى كانت تريدها اسرائيل من مصر منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد ونحلل ماهية هذه المطالب ونصنفها ونضعها في الاطار الصحيح

ونبنى تصورات مصرية علمية لما يمكن ان يكون عليه شكل اقتصاد المنطقة ككل ونحدد الفاعلين في الاقتصاد ونقدم نماذج بديلة وسيناريوهات مختلفة للمستقبل الاقتصادى بان يتم تشكيل لجنة اقتصادية عليا لرسم المستقبل الاقتصادى لمصر على ضوء اتفاق غزه - اريحا .

المقاطعة العربية .. الى اين ؟

باعتراف غالبية القائمين على المقاطعة العربية انها لم تكن ذات فعالية حيث انها لم تمنع تسرب المنتجات الاسرائيلية الى الدول العربية والعكس ايضا صحيح ، وقد اتسعت مظاهر التسرب كثيرا بعد يونيو ١٩٦٧ حيث اصبحت الضفة وغزه مركزا مباشرا لهذه الظاهرة ، واستطاعت اسرائيل ان تستغل الثغرات في احكام المقاطعة العربية لكى تقوم بعملية تسرب جزئى الى اسواق الدول العربية خاصة عن طريق طرف ثالث او الاسواق الحره العالمية سواء كان ذلك بتصريف منتجاتها او للحصول على جانب كبير من الموارد العربية خاصة البترول الذى كانت تستورده عن طريق طرف ثالث او بالحصول عليه مباشرة من الناقلات العالمية التى تفرغ حمولتها في ناقلات اسرائيلية في عرض البحرين المتوسط والاحمر .

كذلك استطاعت اسرائيل ان تحصل على جانب من الاموال العربية بطريقة غير مباشرة بواسطة المصارف الدولية خاصة المصارف الامريكية التى يتحكم فيها اليهود في ادارة القسم الاكبر منها والتى تمثل في نفس الوقت احد اهم اوعية استثمار الاموال العربية النفطية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

غير الموظفة فى استثمارات محلية ، وفى اعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ اصبحت تـ تخدم لبنان كمركز عربى لتجارة الترانزيت فى تصريف جانب من بضائعها .

وفى الآونة الاخيره كشفت مكاتب المقاطعة فى السعودية والامارات العربية وغيرهما من دول الخليج عن تزايد نسبة البضائع الاسرائيلية التى تتسرب الى الاسواق المحلية عن طريق لبنان والضفة ، والى جانب

السلع الاسرائيلية فان عناصر التسرب تتضمن ايضا مكونات ولوازم انتاج معظم البضائع التى تصنع فى الاراضى الفلسطينية المحتلة ويتم تصديرها الى الدول العربية تحت شعار « صنع فى الضفة » فهذه البضائع ترتفع فيها نسبة المكون الاسرائيلى الى مايقرب من ٩٠٪ .

اذا بتوقيع اتفاق الحكم الذاتى تصبح عملية المقاطعة العربية حبرا على الورق ولا تتلاءم مع متغيرات العصر مما يستدعى إعادة النظر فى الاقتصاد العربى ككل من خلال منطلقات جديدة واسس جديدة وقيادات ايضا جديدة تواكب هذه التطورات

مبادىء أساسية

عموما يجب ان يتم التعامل من خلال محاور اساسية .

١ ـ التزامات وقعت عليها مصر وتعود عليها بفائدة

٢ ـ مشروعات تمثل انتقاصات من مصر وهذه يجب رفضها مطلقا .

٣ ـ ومشروعات وسط بين الاتجاهين وتسير وفق الاتى : ـ

ا ـ يجب الاتحقق ضررا للاقتصاد المصرى

ب ـ لاسماح خاص لاسرائيل

وهذه المشروعات يجب ان نضع فيها الاعتبارات التالية :

ـ الاتزيد من فرقة الدول العربية

ـ الاتؤثر على الاقتصاد والامن القومى المصرى .

ـ استبعاد المشروعات التى تستلزم استيراد قطع غيار لمدة طويلة .

ـ استبعاد اى عمليات ثلاثية او دخول سماسره

ـ البعد عن الصناعات الاستراتيجية المصرية .

ـ عدم التمكين من تكوين طبقة مصلحية بين البلدين والتى بدات تظهر فى الآونة الاخيرة .

مكامن الضعف فى اتفاق غزه ـ أريحا

فى ظل التوقعات المنتظرة من اتفاق غزه اريحا وما يمثله هذا الكيان بحكم كونه احد الجوار الجغرافى فى الاتجاه المالى الشرقى يمكن بلورة اثاره السلبية على الاقتصاد المصرى

ـ ما تمثله الحدود الشرقية لمصر كأحد المنافذ لهذا الكيان الفلسطينى وما يتطلبه ذلك من اجراءات امنية سوف تضيف مزيدا من الاعباء على اجهزة الامن المصرية مما يستدعى زيادة المعونة الامريكية لمصر لمواجهة تلك الاعباء .

ـ احتمالات قيام بعض العناصر الفلسطينية المتطرفة بتنفيذ بعض العمليات ضد المناطق الاسرائيلية المتاخمة للحدود المصرية مستغلين فى ذلك حركة الدخول والخروج عبر تلك الحدود الامر الذى قد يسبب حرجا للموقف المصرى

ـ توفر المناخ والظروف الملائمة لاعمال التهريب سواء المواد المخدرة والخمور عبر اسرائيل الى مصر والمنتجات المصرية خاصة السلع الغذائية والاستهلاكية من مصر لاسرائيل وهو ما يؤثر سلبا على الاقتصاد المصرى .

ـ احتمالات قيام الكيان الفلسطينى المنتظر بطلب امدادات كميات من مياه النيل لاراضى الزراعة والرى خاصة فى ظل الزيادة المتوقعة لسكان القطاع ومحدودية موارده المائية وهذا الامر قد يدفع اسرائيل بالمطالبة بالمثل باحياء مطالبها السابقة فى هذا المجال مما قد يعرض الموقف المصرى لمشاكل مع دول حوض النيل .

ـ تنامى التيار الدينى بين القطاعات المختلفة فى قطاع غزه وما ينتظر من كم الدعم لتلك التيارات فى ظل الحكم الذاتى وانعكاس ذلك على العناصر المتطرفة داخل مصر مما يشكل تهديد للجبهة الداخلية .

المصدر : الأهرام الاقتصادى

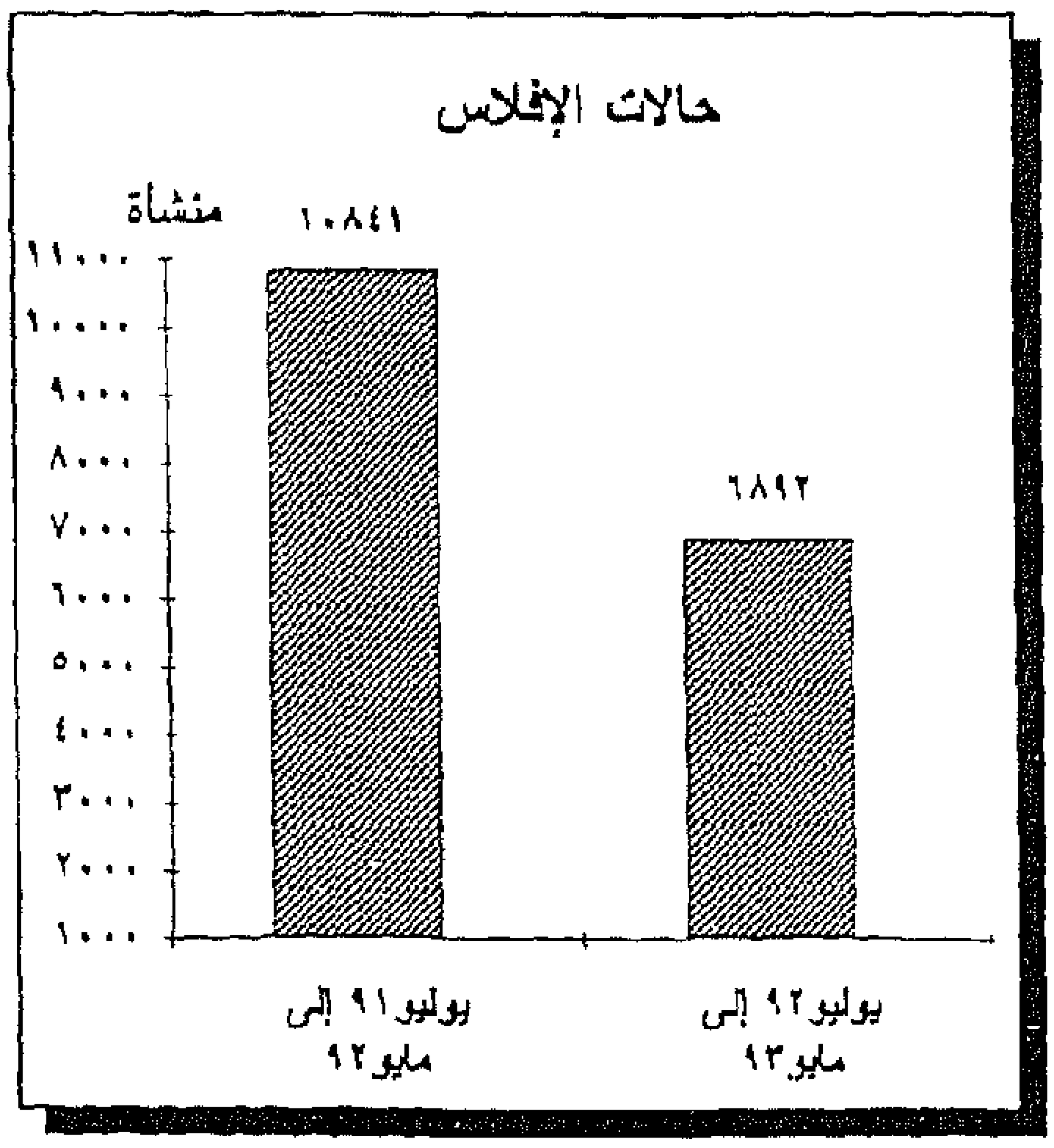
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار

مؤشرات عامة عن السوق :

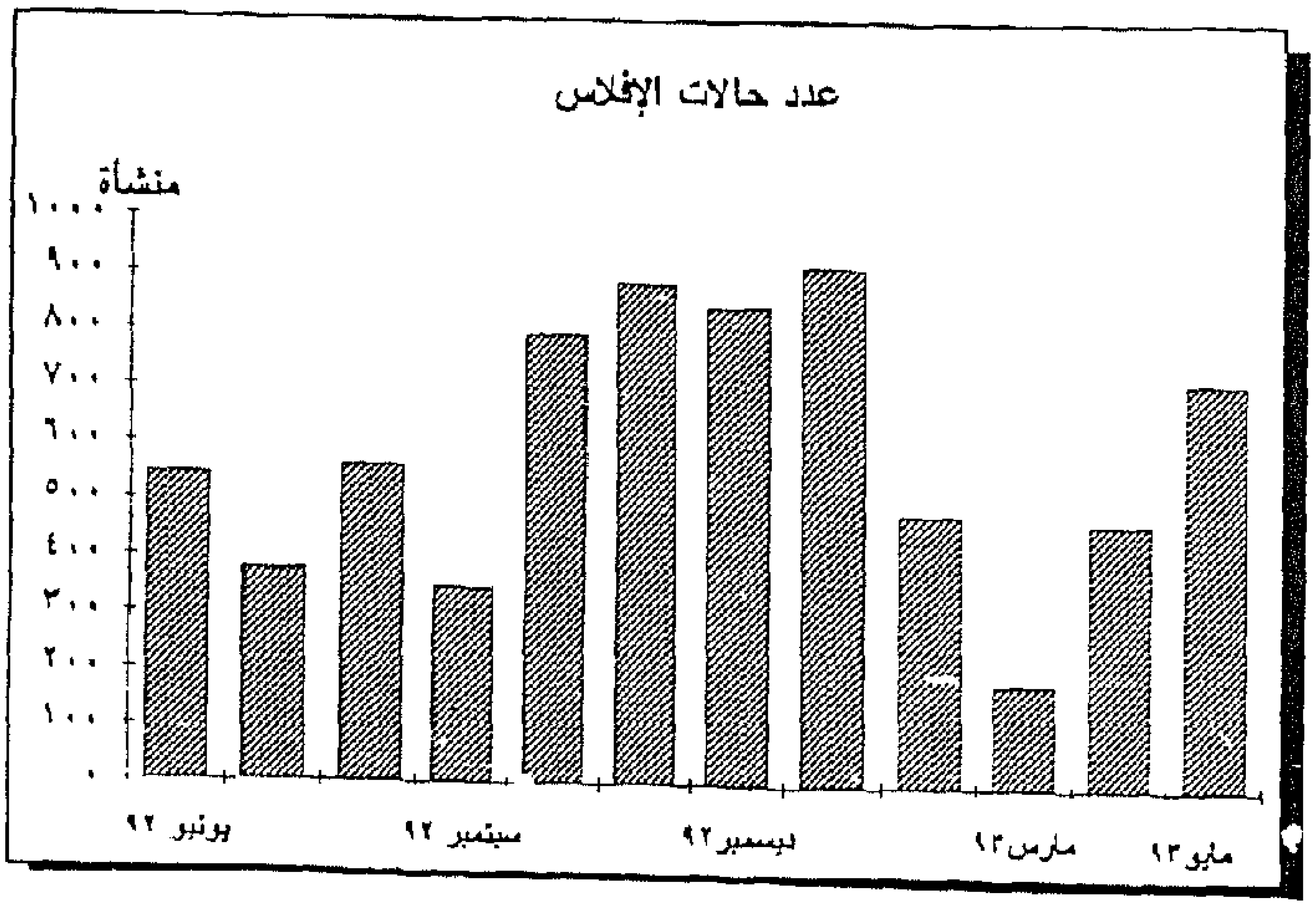
حالات الإفلاس فى ميدان الأعمال



المصدر : وزارة العدل

منشأة

بيان	مايو ٩٢	إبريل ٩٣	مايو ٩٣
عدد حالات الإفلاس	٩٣١	٤٦٩	٧١٦



المصدر : العربي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

د. سامي منصور يتوقع..

في المستقبل القريب: المنظمة عراب السوق الشرق أوسطية

حوار: أماني الطويل

حذر الدكتور سامي منصور مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة «الأهرام» من استعمار جديد للعالم العربي لم يتشهده من قبل وذلك عقب اتفاق غزة - اريحا والاعتراف بإسرائيل وقال في حواره الى «العربي» ان العرب حاليا غير قادرين على مقاومة هذا الاستعمار، وأكد ان المشروع الصهيوني ماض في توسعه بالمنطقة.

● «العربي».. ما تقييمك لاتفاق غزة - أريحا على المستوى الفلسطيني.. وما هي انعكاساته العربية حاليا؟

□ الاتفاق والاعتراف بإسرائيل تعبير عن حالة التردي العربي، واستمرار حالة الانهيارات المتوالية التي بدأت بكامب ديفيد، ثم أزمة الخليج، وضرب العراق على المستوى الفلسطيني حدث نوع من التسوية لصالح إسرائيل يقدمه ما بقي من جيل القيادات ممثلا في أبوعمار وغيره، وقد لعب سوء الحظ مرة والتآمر مرة أخرى ادوارا متباينة في ان يفقد هذا الجيل اسمى ما فيه وتبقى منه عناصره البرجماتية.

والاتفاق ايضا لم يحقق شيئا على الاطلاق فهو لم يتوصل الى مكسب واحد لصالح الشعب الفلسطيني ولا يفوتني هنا أن اذكر أن رابين في معرض رده على المعارضين للاتفاق من الاسرائيليين قال ان اريحا ليست يهودا والسامرة وأن استيطانها محرم في التوراة على اليهودي.

وهذا التصريح يعني ببساطة عدم تنازل اسرائيل عن أي جزء من مشروعها الصهيوني التوسعي، ولكنها تنازلت عما هو خارج هذا المشروع.

كما انه يحقق اهدافا سياسية بضرب منظمة حماس التي تتواجد قواعدها في غزة وتقود العمل الحقيقي في الداخل الفلسطيني ويخلص د. منصور الى ان ما قام به عرفات مناورة سياسية حزبية على حساب اهداف قومية والاخطر من ذلك ان تصبح منظمة التحرير هي أداة تطويع العلاقات العربية الاسرائيلية وعراب لسوق الشرق الأوسط في المستقبل القريب؟

● المروجون للاتفاق يقولون ان موازين القوى في المنطقة وهيمنة امريكا فرضت هذه التسوية التي قيل انها «تسوية متعين»؟

□ التيار الصانع للتسوية يكذب بزعمه ان موازين القوى هي التي فرضت الاتفاق، لأني اعلم يقينا ان صناع اتفاق غزة أريحا كانوا يتحركون في قطار التسوية قبل ان تختل هذه الموازين الى غير صالح العرب بهذا الشكل الكبير

● هناك من يقول أنه لا بدائل عربية او فلسطينية عن اتفاق من هذا النوع ما رأيك خاصة ان الاولويات القطرية لكل بلد عربي قد خذلت الفلسطينيين؟

□ هذه أقاويل جيل المتخاذلين، فيجب ألا ننسى درس جنوب افريقية، فقد كان المناضلون هناك يشكون من نسيان افريقيا لهم، ومع ذلك لم ييأس المقاتلون وظلوا يقاتلون حتى استسلم لهم البيض الشعوب لا تساوم ولكنها تستمر في تصعيد عملها النضالي بكافة الاساليب سواء العسكرية او العصيان المدني حتى تتغير الظروف، الشعوب لا تبيع لان البيع يعني توقف مسيرة العمل الوطني، اما المنطق السائد حاليا فهو منطق المتخاذلين الذين لا يؤمنون بالعمل الشعبي.

التقرير الاقتصادى

حكايات اقتصادية

عالم الأعمال

ودخلنا أخطر المعارك : معركة السلام

عصام رفعت

دعونا لحظة واحدة ننظر فيها الى الماضى ثم ننظر اين نحنالآن لنحاول ان نخرج منها بنظرة على المستقبل . غير اننا عندما ننظر الى الماضى فإننا لا نقصد سنة او عشرة ولكن سنوات طويلة منذ بدات الاطماع الصهيونيه فى فلسطين فى نهاوه القرن الماضى .

تحقق لها بعد خمسين عاما إنشاء وطن قومى يهودى على ارض فلسطين وإعلان دولة اسرائيل فى عام ٤٨ ومنذ تلك اللحظة بدا الصراع العربى الاسرائيلى ياخذ دور الصراع العسكرى فى حروب متتالية بلغ عددها خمسا اسفرت عن توسع اسرائيلى وتوغل فى اراضى دول عربية مجاورة لها ،واستقرار هذا التوسع فيما عدا ماإستردته مصر بمقتضى اتفاقية كامب ديفيد .

خلال تلك السنوات كلها استمر الصراع المسلح بين اسرائيل والدول العربية وابناء فلسطين الذين تحملوا الضياع والشتات والهجرة والطرد من اراضيهم وعندما نتوقف لحظة لننظر الى كل هذا الماضى سوف نرى فيه الحروب وومضه سلام بين مصر واسرائيل ثم اخيرا الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى الموقع مؤخراً وما اعقبه بهدوء شديد د باتفاق المبادىء بين اسرائيل والاردن

المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

هل سيكون هذا بداية لمرحلة سلام ، وعصر سلام ؟

بالتاكيد الاجابه المرئية الآن نعم . في بداية سلام طويل وعميق بين العرب واسرائيل ليس لانه ما محبه إلا بعد عداوة . ولأن هناك عشرات من التبريرات التى يمكن أن تقال فى هذا الصدد منها على سبيل المثال أن

اليهود عاشوا بين شعوب الدول العربية سنوات طويلة سابقة وأن منهم من وصل الى منصب وزير فى بعض الحكومات وقد يرى البعض ان السلام القادم على المنطقة هو نهاية المطاف لصراع عسكرى غير مجدى .

غير أنه مهما كانت التبريرات عميقه أو سطحية وسواء كانت مباشرة أو غير مباشرة وأيضا سواء كانت مقنعه أو غير مقنعه فإن هذا كله لم يعد محلا لجدال أو نقاش عقيم حول ضرورة السلام من عدمه .

إننا الآن إمام مرحلة سلام أداها بكفاءة رؤساء ووزراء خارجية ودبلوماسيين وانتقل الصراع من صراع مسلح الى صراع حضارى بكل إبعاده ولهذا نحن نقول :

اننا قد دخلنا أخطر المعارك وهى معركة السلام

وما دمنا قد سلمنا بذلك فإن عدة أسئلة تطرح نفسها هل قمنا بالاستعداد لمرحلة السلام ؟

كيف ندخل معركة السلام كقوة متكافئة وليس مجرد أسواق أو موارد ؟

لقد شدنى فى التليفزيون المصرى بالقناه الأولى مساء الخميس الماضى حديثا أجرته المذيعة التليفزيونية صفاء حجازى مع الأمين العام للجامعة العربية حول السلام . وبالمناسبة هى ذات المذيعة التى أجرت حوارا مع ياسر عرفات قبلها بأيام عندما جاء الى مصر ليقدم الشكر الى الرئيس مبارك ولمصر ولشعبها على ما أبدته سراً أو علناً من أجل القضية الفلسطينية وفى ختام حديثه قال عرفات للمذيعة . سنصلى فى القدس ....

إن شاء الله سوف نصلى معا فى القدس يا فلانه .

ولا أعرف هل جاء هذا من باب التبسيط والألفة فى التعامل أم من باب أن الاحلام . أحلام السلام تدق الابواب بعنف وسوف تصل الى الصلاة فى القدس .

على اية حال نعود الى حديث الدكتور عصمت عبد المجيد فقد اشار الى نقطتين فى غاية الخطورة والأهمية .

أولاهما فيما يتعلق بالمقاطعة العربية لاسرائيل وثانيتها وهى ما نتوقف عندها تتعلق باقتصاديات السلام فى المنطقة أو تاثيرات السلام على المنطقة أو ما يقال عن سوق شرق أوسطيه . قال الدكتور عبد المجيد أن جامعة هارفرد قامت منذ أربعة شهور بأعداد دراسة حول السوق الشرق أوسطية اشترك فيها خبراء اسرائيليون وفلسطينيون بالاضافة الى خبراء

المصدر : الأهرام الاقتصادى
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

● ان دول العجز مكبلة بالمشاكل الاقتصادية كما انها تفتح أبوابها للاستيراد

● أن هناك دولا قد نجحت فى تحقيق بنية أساسية وصناعات متعددة .

● أن الوطن العربى مستورد بالدرجة الأولى سواء كان غذاء أو سلعا مصنوعة .

● أن الوطن العربى ممتلىء برأس المال الذى يتم تدويره فى الغرب .

● أن الوطن العربى ممتلىء بمشاكل البيئه ونقص المياه .

أن العالم العربى على مدى ٤٥ عاما فشل فى تحقيق أي تعاون اقتصادى سواء ما جرى منه تحت مظلة الجامعة العربية أو خارجها على النطاق الثنائى او الثلاثى فضلا عن فشل كل صيغ الوحدة إبتداء من الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا عام ٥٨ الى أى اتحادات أخرى باستثناء مجلس التعاون الخليجى .

● أن العالم العربى تعرض لاكبر خسارة مادية فى تاريخه بدأت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت وتمثلت الخسائر فى تكلفه الحرب واعادة التعمير فضلا عن الخسائر الاستثمارات العربية فى الخارج وتصفية الوجود المصرفى العربى فى أوروبا .

ورغم هذا كله لا ينبغى أن نقلل من قدر أنفسنا فالمنطقة العربية تملك اموالا وخبرات وكفاءات كما استطاعت إنشاء البنيه الاساسية وجبهة عريضة من الصناعات .

ونعود الى السؤال الاساسى لماذا الهدف الاسرائيلى وانشاء سوق شرق أوسطية .

الاجابه ببساطة أن تجربة السلام مع مصر لم تكن ناجحة اقتصاديا بالنسبة لاسرائيل ولم تحقق هدفها . فقد كان سلاما باردا والتطبيع باردا ولهذا فان الفكر الاسرائيلى قد اتجه الى تحقيق التعاون الاقتصادى بشكل جماعى ملزم مع العرب أولا قبل الوصول الى السلام ثانيا .

فالهدف وهو السلام الطريق اليه هو التعاون الاقتصادى المؤسس مع العرب .

وقد يقول البعض ان السلام خطر اقتصادى على العرب ولكن علينا أن نراجع أنفسنا وأوضاعنا .

علينا أن نبحث وندرس ما يتم تسويقه لنا من أفكار اقتصادية . علينا أن لا نفرح بالمساعدات التى سوف تنهال على الضحايا العرب وفى مقدمتهم الفلسطينيون .

علينا أن نفكر فى مستقبل المنطقة بعد السلام وتأثيره على الاستثمارات والسياحة والصناعة والتبادل التجارى والانفاق العسكرى والتعليم والثقافة .

السؤال الاساسى : ماذا نريد لمستقبلنا ؟

نحن الذين يجب أن نصنعه لا ان يصنعه احد لنا .

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أسبوعيات

التطبيع وضرورات الربط بين عناصر «عملية» السلام!

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جامعة هارفارد وهكذا هم يستعدون وكان يجب علينا إعداد مثل هذه الدراسات .

وثمة سؤال يدور حول السوق الشرق اوسطية .

ونحن نقول إنها ليست فكرة جديدة ولكنها فكرة مطروحة منذ أكثر من عامين وعقدت لها مؤتمرات دولية عديدة وتروج لها اسرائيل والقوى الأوربية المعاونة لها . فمثلا عقد مؤتمر فى أثنيا فى ابريل ١٩٩٢ أى منذ اكثر من عام ونصف عام حيث تم إقحام هذه الفكرة على المؤتمر لتكون موضوعه الرئيسى وقد حضر الدكتور عصمت عبد المجيد والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد واللذان قاما على الفور بتعديل خطابيهما لما يتناسب مع هذا الطرح وليحددا بوضوح قاطع أنه لا حديث عن تعاون إقليمى قبل السلام الشامل والعادل وإعادة حقوق الشعب الفلسطينى .

ومنذ ذلك التاريخ وقبله وبعده فإن اسرائيل تحاول تسويق هذه الفكرة حتى أننا فى العالم العربى أصبحنا نرددها سواء بالاتفاق أو بالاختلاف معها وننسى ان اصطلاح العالم العربى والوطن العربى سوف يندثر تحت المسمى الجديد للمنطقه .

ماذا نحن فاعلون ؟

هذا هوالسؤال :

هل نحن جادون ؟

هل نرى حقيقة المستقبل وما يحيط به وما يحيط بنا ؟

إن العالم العربى ٩٣ ليس هو ما كان فى ١٩٤٨ أو ٥٦ أو ٦٧ فقد طرأ العديد من التغيرات عليه وإذا كانت الحروب والصراع المسلح لم يحقق الوحدة العربية او التضامن أو التعاون الاقتصادى العربى .

فهل معركة السلام سوف تساعد على تحقيق الحد الأدنى من هذا التعاون ؟

تعالوا نرى معالم الخريطة الاقتصادية للعالم العربى .

● هناك اكثر من ١٥ دولة تحاول تحقيق اصلاح اقتصادى بالتحرير التخصيصى وهى فى أغلب الاحوال دول العجز بالاضافه طبعا الى ان هناك مجموعة دول الفائض .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

لا

لم يعد مفهوم السلام في عالم اليوم يعنى انتهاء حالة الحرب فحسب ولكنه اصبح يعني الدخول في شبكة واسعة من العلاقات مع اعداء الأمس.. فالمدافع قد تصمت في حالة الهدنة المؤقتة من اجل الرغبة في التقاط الانفاس وتجديد القوى وحشد السلاح والرجال بهدف استئناف الحرب من جديد.. والهدنة المؤقتة اسلوب من اساليب ادارة الصراع عسكريا.. وقد تصمت المدافع ايضا في حالة اخرى عرفناها نحن هنا جيدا في الشرق الاوسط وهي حالة اللاحرب واللاسلم.. حالة يظل فيها الصراع العسكرى قائما، ويظل الوجه العسكرئ للصراع هو الوجه القائم والغالب ولكن احد الطرفين او كليهما يكون مع ذلك غير قادر على تحمل اعباء الحرب الساخنة، ورغم ان المدافع تصمت ايضا في حالة السلام الا ان السلام له مفهوم آخر يختلف عن الهدنة المؤقتة وحالة اللاحرب واللاسلم.

التطبيع ومفهوم السلام

السلام هو مفهوم ذو جانبين احدهما سلبي والآخر ايجابي.. والجانب السلبى للسلام يعني صمت المدافع وتوقف الصراع العسكرى بشكل كامل ونهائي.. اما الجانب الايجابى المكمل لهذا الجانب السلبى فهو الدخول مع اعداء الامس في شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية تشمل جميع جوانب الحياة وهو الامر الذى اصطلحنا على تسميته بالتطبيع.. والسلام بهذا المعنى يعنى انتهاء الصراع ولكنه لا يعنى انتفاء المنافسة المشروعة.. وهو لا يتحقق فعلا الا اذا كان سلاما عادلاً وشاملاً.. وهو لا يكون سلاما عادلا وشاملا الا اذا ضمن لكل من طرفي الصراع الحد الادنى من حقوقه الوطنية والقومية الشرعية.

نموذج الشرق الوسط

وهذا الكلام يصدق على كل نماذج الصراعات العسكرية في التاريخ مثلما يصدق على نموذج الصراع العسكرى في الشرق الاوسط بين العرب واسرائيل.. فعملية السلام التى بدأناها في المنطقة عقب حرب اكتوبر المجيدة لم يكن هدفها هو الوصول الى هدنة مؤقتة او الاستمرار في حالة من اللاسلم واللاحرب وانما كان هدفها هو الوصول الى السلام الكامل

يكتبها اليوم:



عبد اللطيف الحنفى

والحقيقى بين الطرفين اى ان تصمت المدافع ويتحقق تطبيع العلاقات مع جيراننا الالداء في اسرائيل، ولكي يحدث ذلك دون مضاعفات تضع المنطقة على شفير الحرب من جديد كان لابد ان يتحقق للعرب شرطان.

اولهما: هو الانسحاب الاسرائيلى الكامل من كافة الاراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧.

وثانيهما: هو الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

عملية لامجرد حالة

ولما كان السلام عملية PRcess تحتاج الى التفاعل بين الاطراف وتستغرق وقتا بالضرورة وليس مجرد حالة تتحقق بشكل فورى او بقرار منفرد من هذا الطرف او ذاك فان علينا كعرب ان نربط بين كل عناصر السلام برباط متين لا ينفصم.

ولا شك أن صمت المدافع هو اسهل عناصر السلام وهو الشيء الوحيد الذى يمكن ان يتم بقرار فورى ويتحقق في غضون ساعات اما الحصول على كافة الحقوق الشرعية العربية والتطبيع فانهما يستغرقان وقتا قد يطول او يقصر حسب تطورات الظروف وإرادات الاطراف.

وفي النموذج المصرى - الاسرائيلى على سبيل المثال استغرق استكمال الانسحاب الاسرائيلي من سيناء عقب توقيع معاهدة السلام في مارس ١٩٧٩ قرابة ثلاث سنوات حتى ٢٥ ابريل عام ١٩٨٢ ثم بضع سنوات اخرى حتى امكن تحرير طابا من خلال التحكيم الدولى.

المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

وفى النموذج الفلسطينى المتفق عليه حتى الآن فى اعلان المبادىء الموقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير تستغرق المرحلة الانتقالية خمس سنوات قبل الوصول الى مرحلة الحل النهائى.

اما فى المسارين السورى واللبنانى فالامر لايزال بعد موضع تفاوض نأمل ان ينتهى قريبا ويتحدد مداه الزمنى هو الآخر.

ولاشك ان الربط الذكى والموضوعى بين خطوات استرداد الحقوق العربية وبين عملية التطبيع هو احد الاسلحة التى ينبغى ان يعتمد عليها العرب من اجل الوصول بعملية السلام كلها الى شاطىء الامان المأمول.

الفرق بين الرفض والربط

والتطبيع كما قلنا مسالة لا يمكن رفضها لاننا نريد السلام ولا نريد هدنة مؤقتة بل ان التطبيع ضرورة من ضرورات خلق نوع من المصالح المشتركة بيننا وبين الطرف الاسرائيلى لأن هذه المصالح بعينها فى ظل التطور الدولى الراهن يمكن ان تشكل عنصر ضغط على اسرائيل يدفعها الى التانى ويكسر شوكة العدوان فى تكوينها.

ومن هنا فاننى كمصرى وعربى اقف بوضوح ضد رفض التطبيع ولكنى فى نفس الوقت اؤيد بشدة الربط بين التطبيع وبين استرداد الارض والحقوق الضائعة.. كلما تقدمت اسرائيل خطوة على طريق الجلاء عن بقية الاراضى العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين تقدمنا نحن العرب خطوة مماثلة على طريق تطبيع العلاقات فى مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وهذا هو الفرق بين الرفض والربط.. فنحن لا نرفض التطبيع فى حد ذاته ولكننا فقط نريد ان نربط خطواته بخطوات استرداد الحقوق العربية كما اننا نريد ان يكون التطبيع عملية طبيعية بين الشعوب ذاتها وليس مجرد خطوات فوقية بين الحكومات وذلك لاننا فى الحقيقة نريد سلاما عادلاً وشاملاً ودائماً.

تقرير جامعة هارفارد

وفى هذا الاطار اتيح لى ان اقرأ اخيرا ملخصا صحفيا وافيا لتقرير اعده معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية لشئون الشرق الاوسط التابع لجامعة هارفارد وكان التقرير تحت عنوان «تحقيق السلام فى الشرق الاوسط: مشروع التحول الاقتصادى» وهذا التقرير نتاج جهد مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينيين والاردنيين والاسرائيليين عملوا معا بالتعاون مع اقتصاديين من جامعة هارفارد.. وهو يتحدث عن اوجه التكامل الممكنة بين اقتصاديات كل من اسرائيل والاردن والضفة الغربية وغزة التى من المفترض ان تشكل ارض دولة فلسطين القادمة.

والنتيجة الرئيسية التى توصل اليها هذا التقرير هى ان الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين يمكنهم جميعا الاستفادة من اتفاق للتطبيع الاقتصادى يتضمن العناصر التالية:

اولا: ان يسيطر الفلسطينيون على اقتصاد الضفة وغزة.

ثانيا: ان تحدث تطورات ملموسة نحو التجارة الحرة بين الاقتصاديات الثلاثة

ثالثا:ان تقام مشروعات اقليمية لتنمية اوجه التكامل بين الاقتصاديات الثلاثة وان تحظى بأولوية عالية.

ويعمد التقرير الى التأكيد على ضرورة ان يكون كل من الاقتصاديات الثلاثة قائما على قواعد الاقتصاد الحر، معتمدا على القطاع الخاص وقوى السوق لكى تلعب الدور الرئيسى فى تخصيص الموارد، وان يعتمدوا معا على القطاع الخاص اساساً فى تنمية العلاقات التجارية فيما بينهم.

ويقترح التقرير إقامة بنك دولى يسمى بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية يعمل فى هذه الاقتصاديات الثلاثة ويمكن ان ينضم اليها فيما بعد كل من مصر وسوريا ولبنان.

وخلاصة القول ان التقرير يمهد الطريق للتطبيع الاقتصادى فى المنطقة بدءا من اقتصاديات مثلث الازمة الاسرائيلى والاردنى والفلسطينى.. ومثل هذه التقارير ينبغى ان تكون بالنسبة لنا مؤشرا يوضح اتجاهات التفكير السائدة فى الدوائر الامريكية ويكشف امامنا بعض جوانب الطريق الذى يتعين علينا ان نسلكه لكى نستثمر عنصر الزمن الذى سوف تستغرقه عملية السلام لصالح استرداد كافة حقوقنا العربية عن طريق الربط على كافة المستويات الحكومية والشعبية بين عناصر التطبيع المؤثرة وبين خطوات عودة الارض والحقوق العربية. وهذا يقتضى فى واقع الامر ان تكون لدينا نحن العرب خطط عربية من اجل التكامل السياسى والاقتصادى فى المستقبل حتى لا تكون مواقفنا مجرد عناد غير مقبول ينهار عند اول دفعة ضاغطة علينا من جانب الآخرين..

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الرواج الاقتصادى المزعوم:

صندوق النقد والبنك الدولى يتحكمان فى موارد المنطقة لصالح إسرائيل!

لايتوقع المراقبون أن تكون مناقشات يومى ٢١،٢٠ سبتمبر الجارى مع البنك الدولى حول «مشروعات التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط» مثيرة للتفاؤل بالقدر الذى صاحب احتفالات التوقيعات الأسبوع الماضى بين العرب وإسرائيل. وتهدف المنظمة الاقتصادية الدولية إلى فرض سياسة محددة سلفاً بضرورة أن تمر كل المعونات والمساعدات والمساهمات المالية الخارجية فى مشروعات التنمية الشرق أوسطية من خلال البنك وصندوق النقد الدولى، مما يسمح للمؤسستين اللتين تسيطر عليهما أمريكا بتحديد استخدام تلك الموارد المزعومة الموعودة بشكل صارم، وبما يهدف فى النهاية لخدمة أهداف أمريكا وإسرائيل.

وهكذا بدأ وهم الرواج الاقتصادى المزعوم- المصاحب للاستسلام العربى التام- يتبدد حتى قبل أن يصبح هناك شىء ملموس. ويبقى أن البنك الدولى وصندوق النقد سيتوليان جمع «التبرعات» المالية تحت دعوة تنمية الشرق الاوسط.. والمتوقع أن يكون النصيب الأكبر من هذه التبرعات من الدول العربية النفطية، ثم يقوم الصندوق بتحديد أوجه صرفها، وغالباً ماتكون شروط الصندوق أكثر انطباقاً على إسرائيل من أى دولة أخرى، رغم تراجع الاقتصاد الإسرائيلى وبداية شكواه من روشتة «التكيف الاقتصادى» التى يفرضها عليه الصندوق فعلاً.

وقد بدأ الفلسطينيون والعرب يعربون عن قلقهم من عدم السماح لهم بتلقى التمويل مباشرة، أما الإسرائيليون فهم واثقون من أن كل الدوائر تصب عندهم!!

مشروعات الوهم جاهزة

الصهاينة جاهزون، وكأنهم كانوا على علم بتفاصيل الاتفاقات النهائية، حتى قبل المفاوضات السرية «الشاقة». وقد جهزوا المشروعات الوهمية التى سيمكنهم بها الحصول على نصيب كبير من أموال الخليج بشكل مباشر. والبندان الرابع والخامس من الفقرة (ب) من الملحق الرابع لإتفاق إعلان المبادىء هما عن مشروعات تنمية المياه ونزع الملوحة والتنمية الزراعية ومنع التصحر.

وسوف يبدأ الإسرائيليون على الفور فى طرح مشروعاتهم الجاهزة لبيع الوهم لدول الخليج. وأول هذه المشروعات، هو تحلية مياه البحر و«المطر الصناعى»!!

وجدير بالذكر أن دولة خليجية كبيرة قامت منذ سنوات بحساب تكلفة تحلية مياه البحر، فوجدت أن تكلفة تحلية المتر المكعب من ماء البحر (معدات وإنشاءات) يفوق تكلفة نقله

أحمد مصطفى

من تركيا. ومن هنا بدأ التفكير وقتها في مشروع «نهر السلام»، إلا أن جهاز الموساد حذر بعض دول الخليج من أن مرور النهر الصناعي (مواسير ضخمة) من جنوب تركيا إليها لابد وأن يكون عبر سوريا، وأن دمشق لايمكن الوثوق بها، وستطلب أموالا باستمرار بشكل ابتزازي وإلا قطعت المياه عنكم، وبالتالي توقف المشروع وعملت دول الخليج بنصيحة الصهاينة حتى لايضعوا روحهم في يد «الشقيقة» سوريا ويحافظوا على هذه الروح الغالية، لمن يستحقها: إسرائيل!

المشروع الإسرائيلي لتحلية مياه البحر يستند لدعوى أن إسرائيل هي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة، ومن ثم فخبراتها في هذا المجال تؤهلها للتعاقد مع الدول الخليجية في مشروعات مياه. ويجرى بالفعل منذ فترة التشاور حول أنسب المولدات النووية للطاقة المطلوبة لتحلية مياه البحر (وهي تحتاج مفاعلات عالية الحرارة يتراوح ناتج الوحدة مابين ٢٠٠ و١٠٠٠ (م.د.)

وحسب ماسربته أجهزة استخبارات غربية، فإن الدراسات الإسرائيلية حول هذا المشروع تعود إلى الستينات، وأن هذا النوع من المفاعلات تم تصميمه بالفعل في ألمانيا. وتدعى إسرائيل أن ٢٤ مفاعلاً من هذا النوع، مع وحدات التحلية، كفيلة بانتاج مياه تعادل مياه النيل والفرات.

من المشروعات الجاهزة كذلك، مشروع «تنمية السياحة». ويذكر أنه منذ عامين أو أكثر طرح مشروع مشترك مصري- إسرائيلي- أردني لتطوير مناطق سياحية بخبرة إسرائيلية، وتردد الأردن في ذلك الوقت في المشاركة بفعالية. الآن تطرح إسرائيل مشروعات عملاقة لاستخدام الإمكانات السياحية لمصر والأردن و(لبنان وسوريا بعد الاتفاق)، على أن تكون إسرائيل هي مركز وقائد هذا النشاط، وبالطبع المستفيد الأول. والمتضرر الأكبر من هذا هو مصر بالطبع، ولكن للأسف فمصر سلمت منذ فترة للصهاينة، وأصبحنا نستجدي أن يضمن تجار السياحة الإسرائيلية برامج أفواجهم يوما أو يومين في مصر.

أما البند الثامن من الفقرة (ب) من الملحق الرابع فتتحدث -إلى جانب السياحة- عن المواصلات، والاتصالات. وهناك مشروع جاهز بالفعل- كما يقول دان جيلرمان، رئيس اتحاد الغرف التجارية في إسرائيل- لربط بلدان المنطقة بالسكك الحديدية. وسيقوم الفرنسيون بدور هام، حسب اتفاق مع الإسرائيليين، في إعادة تشغيل خط السكك الحديد الموجودة بقاياه منذ الحرب العالمية الأولى، ويصل من أدنا في تركيا إلى دمشق ثم إلى عمان ثم إلى حيفا، بينما بقيته من العقبة إلى المدينة المنورة. والمشروع الإسرائيلي الجاهز يعد لمد هذه الشبكة لربط مصر وسوريا ولبنان بهذا الخط، ثم مده من الناحية الأخرى في دول الخليج.

وتعول إسرائيل أهمية كبرى على هذا الخط لأنه سيصبح طريقا تقليديا للحجاج من هذه البلدان إلى مكة المكرمة في السعودية، والذين سيمرون (ترانزيت) في إسرائيل مما يساهم في رواج الإستفادة من الحج (وتحويله

لتجارة سياحة موسمية!!)..

والمشروعات كثيرة، وهذا نذر يسير منها. لكن هل كانت إسرائيل تنتظر حقا هذا التوقيع ليبدأ المشروع الكبير لإخضاع المنطقة كاملة؟ بالطبع لا، فإرساء الأسس والمقدمات يمضي على قدم وساق منذ فترة، وقد توفرت معلومات في العاصمة الأمريكية (من مصادر إسرائيلية وعربية) قبل نحو شهرين عن حجم التعامل الإسرائيلي مع الدول العربية.

من لم يفرط؟

تكشف هذه المعلومات عن ان النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، خاصة في الدول الخليجية، قد بدأ ينشط منذ نحو أكثر من أربعة أعوام (أي للأسف مع بدء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في الأراضي المحتلة). وقد وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ودولتين صغيرتين على الخليج مباشرة إلى أكثر من ٥٠٠ مليون دولار سنويا قبل عامين.

وكان مصطفى خليل، رئيس وزراء مصر الأسبق والمعروف بعلاقاته الإسرائيلية الوثيقة، قد أكد في لقاء خاص مع عدد من الاجانب العام الماضي، أنه شاهد بنفسه المنتجات الإسرائيلية وهي تعد لطرحها في أسواق الخليج. ولم تعد إسرائيل الآن بحاجة إلى وضع اسم شركة برازيلية أو يونانية على هذه المنتجات بعد الآن.

وفي العام قبل الماضي، أي في أعقاب حرب الخليج، لم تعد المبيعات الإسرائيلية للدول العربية (خاصة الخليجية) تقتصر على السلع الاستهلاكية البسيطة، بل شملت الآلات الزراعية، ومعدات الري، ومنتوجات الغذاء وغيرها. وفي هذا العام أعلن أن دولتين خليجيتين إتفقتا على شراء أنظمة تنقية وتطهير مياه من شركة إسرائيلية- تشيكية مشتركة. فيما اتفق وفد رسمي من دولة عربية بشمال أفريقيا -زار معرض زراعي إسرائيلي- على شراء معدات إسرائيلية تستخدم في زراعة الصحراء.

في الوقت نفسه يقوم فريق من الزراعيين الإسرائيليين ببناء مزارع نموذجية في المغرب في مشروع مغربي- إسرائيلي- امريكي مشترك.

وتتحدث هذه المعلومات عن الدور الذي لعبه جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) طوال الفترة الماضية في تسهيل كل هذه العمليات وغيرها مما لم يكشف عنه النقاب. فإلى جانب اللقاءات السرية بين عدد من المسئولين العرب وكبار القادة الإسرائيليين، استخدمت الموساد اتصالاتها واختراقاتها في تسهيل مهام رجال الاعمال الاجانب الذين يمارسون نشاطهم لصالح إسرائيل طوال الوقت في الدول العربية.

ومن بين هذه المعلومات أن من بين من تلقوا رشاوى مباشرة من الإسرائيليين (الموساد) الملك الحسن الثاني، الذي حصل على نحو ٢٥ مليون دولار في الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٧.

إنقاذ إسرائيل

وحتى لانقع في شرك التوهم بأن إسرائيل خططت بالقدر الذي جعلها مسيطرة فعلاً وليست في حاجة للاتفاقات الخطيرة، ولكي ندرك كذلك حجم ما فرط حكامنا فيه ويفرطون، يجب الإشارة إلى ان إسرائيل بحاجة لتلك الاتفاقات وخاصة الاقتصادية منها، ربما أكثر من حاجة العرب إليها.

فالاقتصاد الإسرائيلي في تراجع حاد منذ بداية الثمانينات، وتكفي بعض الأرقام الرسمية للدلالة على ذلك. فقد وصل الدين الخارجي الإسرائيلي إلى أكثر من ٢٥ مليار دولار أمريكي (السكان ٥ ملايين نسمة)، ووصلت البطالة لأكثر من ١٥٪، بينما كان القطاع الزراعي والصناعي والمصرفي الإسرائيلي يعاني مشكلات مستعصية، ويبلغ العجز في الموازنة الحالية ٢,٤ مليار دولار. كل ذلك رغم تلقي إسرائيل معونات سنوية من الولايات المتحدة تتراوح مابين ٤ - ٥ مليارات دولار (أي مايعادل٦٪ من الناتج القومي الإجمالي)!!

وقد ازداد التخوف في إسرائيل مؤخراً بعد التأكد من ان المشاكل الداخلية (خاصة الاقتصادية) الامريكية ستؤدي حتماً إلى تراجع الدعم المادي والعسكري الامريكي لإسرائيل.

ومن ثم أصبح الإسرائيليون، الذين بدأوا يتعرضون لضغوط صندوق النقد الدولي (شأنهم شأن غيرهم) من أجل إنفاذ سياسات قاسية تكاد تنسف التكوين الاجتماعي الهش في الدولة العبرية.. اصبحوا في حاجة ماسة إلى مايساعدهم على إنقاذ إقتصادهم، وبعد فشل محاولة الإرتباط بالسوق الاوروبية كحل؛ فليس هناك أسهل من العرب؛ سوق واسع لرواج المنتجات، وأموال نفطية للاستثمار وسماسرة ووسطاء وتجار تنشط في أوساطهم الموساد!!

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٣

لا للهيمنة الصهيونية

هذا السوق مع إسرائيل مفروض على العرب ولايحترم مصالحهم

د. جلال أمين:

عقدت جريدة «الحياة» ندوة حول ما يسمي ســوق الشرق الاوسـط والتى تـدافع الكلام حـولها بعـد الاتفاقيـات الاخيرة، ادار النـــدوة د. عمـــرو عبـــدالسميـع ونشرت فى الحيـــاة على حلقات. وننقل هنا ما جاء فى هذه الندوة على لسان المفكر والاقتصادى الكبير د. جلال أحمد أمين.

جلال أمين: الاقتراح المتعلـق بسوق «شرق أوسطيـة» هـو مثل التخصيص، واريد أن اسأل الـداعين إلى سوق شرق اوسطيـة، هل هـذه أجندة إسرائيليـة أم أجندة عـربية؟ أعتقد أن هـذا مهم جدا، بمعنى من يطـرح الموضـــوع هل هم العرب أم الإسرائيليون؟ شخصيا:اشك أن إسرائيل هـى التى وضعتهـــا على جدول الأعمال وليس نحن ولهذا الشك على الأقل سببـان: أولا أن الذين حملـوا لواءه فى مصر بينهم أشخاص كانت لهم مواقف معينة تجاه إسرائيل فى مسائل أخرى لا علاقـة لها بالإقتصاد، قبل أن يطرح الموضـوع. ثانيـا. توقيت إثارة الموضوع فى منـاسبة اتفـاقية السـلام، وعنـدى اسبـاب تـدفع لـلاعتقـاد بأن الإسرائيليين هـم الذين طرحوا الموضوع، وهـذا مهم لانـه ممكن جـدا أن يطـرح الموضـــوع إسرائيليـون ويكـون فى مصلحتنا ولا يوجد ما يمنع هذا منطقيا، إنما على الأقل يجعلنا فى حـذر مضاعف لأن المسألـة لم تطرح من جـانبنـا. والنقطـة الثـانيـة التى أريـد أن اسأل الداعين إلى ســوق شرق اوسطية عنهـا، هى: هل دعـــوتهم هـــذه منطلقـــة من أساس مفيد للعرب أم أنها خيار لا مفر من قبوله لتجنب شر أعظم؟ ففي الجدل القـائم نجد أن الحجتين ملتبستـان. إذ نجـــد أحـــد الـــداعين إلى «الشرق الأوسطيـة»، يبـدأ الكـلام وكأنها شـىء عظيم للعرب، لكن عنـدما يحاصرون فى الجدل يلجأون إلى القـــول بــأن هـــذه مسألة لا مفر منها، وأننا سنقبلها رغما عنا. من المهم جدا التمييز بين النقطتين، فإذا كنا سنقبل المسألة عنوة، فلا داعى للنقاش، أمـا إذا كانت لابـد منها، حتى ولـــو كـانت مضرة لنـــا فإن قبـولها ضرورى فى مقابل قبـول إسرائيل بنوع من التسويـة المقبولة للفلسطينيين. إذا كان هـذا هو المعنى المقصود فـالمسألة تصبح أشبـــه بشروط الصلـح الـــذى يفـرض على دولة منهـزمة فى حـرب لا حول لها ولا قوة.

أما الزعم بأن السوق الشرق أوسطية مفيدة للعـرب، فتتراوح الحجج حولها، إذ يقـــول رأى إننـــا نعيش فى عصر التكتـلات ومن المفيـد ان نتكتل، واخـر يتحدث عن مزايا حرية التجارة وتقسيم العمل، ومنهم من يتطلع إلى تكنولـوجيا ومهـارات إسرائيليـة ليست مـوجـودة لـدينـا، او استخدام مـوارد طبيعيـة لا نحسن استغـــلالها، أو ايجاد فـــرص مجزيـة، لـرؤوس الأموال العـربيـة فى إسرائيل، والبعض يضيـف أنها تـــدعم السلام، ومن الواضـح ان المسألة أكثر من تطبيع، وكلمة سـوق توحي بسوق مشتركة أو منطقة تجارة حـرة. لكن ما [illegible] فى الضرر من سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة؟ البعض يقـول: إن إسرائيل هى المستفيـــد الأول، والعـــرب لن يستفيدوا كثيرا، اجد هـذا صحيحا لكن يـــرد اخـر بتســاؤل عن المانع من أن نستفيـــد نحن وهم، حتـى إذا كـــانت فائدتهم أكبر.

وأثير هنـــا نقطـــة مهمـــة تتعلق بالمقارنات التي تقول طالما اننا نسمح لايطـاليـا والمانيـا، مثـلا لماذا لا نسمح لإسرائيل؟ أعتقد بوجـود فارق جوهرى جدا بين العلاقـة المحتملة أو الممكنة مع إسرائيــــل وبين أن نسمـــح لسلـــع واستثمارات إيطالية أو المانية، وهو أنه، بـاختصـار، إسرائيل كـان لها مشروع ومازال، وتحقيقه يؤدى إلى ضرر محقق بالمشروع العربي، أو بـالامال العربية. وإذا كنت تعتقـد صـوابـا أو خطأ أن إسرائيل لها مشروع يتعـــارض مـع طموحاتك، فمن الضرورى ليس فقط أن تقلق عندمـا تراهـا تحقق نفعا أكبر من السوق، ولكن أيضـا إذا حققت أى نفع على الإطـلاق، يعني أنـت تـرفض أن تحقـق لها اى نفع لأن مشروعهـــــا يتعـــارض مع مشروعك ويعنى مثـلا يمكن أن تطـرح إسرائيل الدخـول معها فى مشروع لاستخدام الميـاه، وغرضهـا تهجير اثنين او ثلاثة ملايين يهودى من روسيـا أو من منطقـــة اخـرى، فكيف تقيس هـــذا الكـلام بمـزايـــا نسبيـــة واقتصـــاديـــة ومن سيستفيـد؟ هـــذا يتعارض مع وجودك اصلا.

والنقطـة الثانيـة هى لماذا التكتل مع إسرائيل بـــالـــذات؟ ولماذا لم يتحقق التكامل العـربى لمجرد فشلنـا عمليا فى تطبيقه، لاسبـاب لها علاقة بطمـوحات [illegible]ائيل نفسها، ثم اصبـح التعاون مع [illegible]ل هـو الشىء المحبب؟ وعلى ذلك

فلنتناول الموضوع من منظور اقتصادي بحت، وعن مزايا حرية التجارة واتساع السوق وتقسيم العمل. فالانفتاح الاقتصادي على بلد متفوق تكنولوجيا واقتصاديا، له اخطار نعرفها مثل العلاقة بين الدولة المستعمرة والدولة المستعمرة، كما ان له منافع، فإذا كان الطموح استيراد السلع والموارد الغذائية البخسة، فلندخل مع إسرائيل في انفتاح، لا نهاية له، وإذا كانت المسالة أن يرجع عمال العريش من إسرائيل ليقولوا ان الإسرائيليين عاملوهم معاملة طيبة فلا مجال عندها للحديث عن نهضة عربية، فالبريطانيون أيام الاستعمار في مصر نظموا المالية العامة والضرائب وبنوا خزان أسوان، وزودونا بترتيبات الزراعة، إنما السؤال هو الاتي: لو نجحت ثورة عرابي هل كنا بعد سبعين سنة أفضل أم لا؟ طموحات عرابي أم ما فعله الانجليز؟ وبعد سبعين سنة على الاحتلال الانجليزي هل كانت صورة الاقتصاد المصري أفضل لو أن ثورة عرابي نجحت أم لا؟

هذا السؤال يجب أن يحكم تفكيرنا لأنه من الممكن أن ندخل في وحدة اقتصادية مع إسرائيل تؤدي إلى بعض التقدم الاقتصادي وأقول ان بعض التخلف مع بعض من النهضة، يعني معدل نمو أقل نسبيا مع نهضة يعتبر أفضل بالنسبة إلينا. لان المسالة أكبر من طموحات اقتصادية، وليس صحيحاً أن الاقتصاد هو كل شيء وأن الامور الأخرى غير مهمة لأنه لو كان الامر كذلك فلماذا نزعج أنفسنا أصلاً؟

وإذا كان الفلسطينيون يأكلون ويشربون في ظل الدولة الإسرائيلية فما وجه الانزعاج من الاحتلال وإذا كان مستوى معيشتهم احسن مما يمكن أن يتوافر في دولة فلسطينية فما لزوم المقاومة؟ يعني إذا كان الاعتبار اقتصادياً فقط، فلننس، إذن الموضوع بأكمله لكن المسالة قطعياً أكبر من الاقتصاد. وأنا ازعم ايضاً أن الدولة المتفوقة تكنولوجياً واقتصاديا تؤثر على تطورك الثقافي والحضاري لمدة ٧٠ سنة، فإذا دخلت مع إسرائيل في علاقات إقتصادية وهي متفوقة تكنولوجياً واقتصاديا عليك، ستكون محكوماً في تطورك الثقافي بنمط الحياة الإسرائيلي والمطامع الإسرائيلية، وهناك كلام كثير لن أقوله الان رداً على السؤال لماذا تخافون من إسرائيل إلى هذا الحد فهي خمسة ملايين والعرب أكثر من مائة مليون وأنا أعتقد أن الخوف من إسرائيل أكثر من الخوف من الانفتاح على أمريكا.

سعيد النجار: عندي سؤال لجلال أمين وهو أنه بافتراض تحقق سلام شامل وعادل من غير مؤسسات ومن غير منطقة تجارية حرة، فهل ترى أن السلع الإسرائيلية لا تدخل السوق العربية حتى بفرض إجراءات تمييزية ضدها، وعلى رغم أنك تسمح بدخول السلع الأمريكية، لقد خلط جلال أمين بين التبادل الاقتصادي مع إسرائيل في حالة قيام سلام شامل عادل، أي التبادل الاقتصادي الذي لا يحكمنا بأي شيء، وإنما يحدث من تلقاء نفسه، وبين إقامة ترتيب آخر اسمه سوق أو منطقة تجارة حرة، أي ترتيب مؤسسي، الأول قلت إنه يحدث من تلقاء نفسه وليس هناك خطر منه لأن إسرائيل كما تدخل على قدم المساواة مع الأمريكيين والانجليز السوق العربية، ليس هناك أي ضرر، أما المسالة الثانية فهي اعطاء مزايا تفضيلية للسلع الإسرائيلية وهذا موضوع آخر.

جلال أمين: انا فهمت النقطة لكن حتى في المجال الذي أنت وافقت عليه، أنا متخوف جداً.

سعيد النجار: لماذا؟

جلال أمين: عندما تقول إسرائيل إن لديها مشاريع استثمار مشتركة في سيناء، ويتقدم ايطاليون وهولنديون، عندها أخاف من المشروع الإسرائيلي أكثر مئة مرة من المشروع الهولندي والايطالي، أليس هذا هو منطق التجارة الحرة؟

سعيد النجار: المسالة باختصار انك على رغم قيام سلام لابد أنك تصر على التمييز ضد السلع الإسرائيلية والاستثمارات الإسرائيلية.

جلال أمين: نعم.

سعيد النجار: إذن فلتقل هذا، أنا أريد أن أفهم.

عن «الحياة» اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٩ [illegible] ٢٠٠٢

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الازمة «٥»

التنسيق الضريبى مطلوب بين اسرائيل والاردن والضفة والقطاع

نحن نفترض ونوصى بأنه فى اطار الاتفاق الذى تم التفاوض بشانه فإن سلطة الحكم الذاتى المؤقتة يجب أن تمنح سلطة تشريعية فعالة فيما يخص الشئون الاقتصادية المحلية وهذا يجب أن يشمل ليس فقط سلطة اصدار قوانين وقواعد جديدة ولكن ايضا سلطة تعديل واصلاح القوانين الموجودة بالفعل والموضوعة من قبل السلطات السابقة «العثمانية - البريطانية - الاردنية والاسرائيلية».

فى بداية مرحلة الحكم الذاتى، سوف يكون على الفلسطينيين ان يضعوا هيكلا اداريا يديرون من خلاله كلا من اقتصاد الضفة الغربية وغزة، ويتيح تنسيق السياسات بين الفلسطينيين وشركائهم الاقتصاديين: الاسرائيليين والاردنيين.

واهم توصية لنا فى هذا المجال هى ان الفلسطينيين يجب أن يتسلموا قيادة وحق استخدام المؤسسات الموجودة والتابعة لإدارة اسرائيل المدنية للضفة الغربية وغزة ويجب أن يحل الفلسطينيون مكان الضباط الاسرائيليين على قمة هذه المؤسسات لكن البيروقراطيات والاجراءات الموجودة يجب أن تترك لكى توفر نقطة انطلاق منظمة للإدارة الجديدة وعلى هذا الاساس، فإن الفلسطينيين سيطورون مؤسسات الإدارة الاقتصادية فى الاتجاهات التى يعتبرونها الافضل لدفع النمو الاقتصادى.

وبينما لاتحدد تفاصيل الانتقال بين الهيكل الاصلى وذلك الذى سيكون موجودا عند نهاية فترة الحكومة الذاتية المؤقتة، نعتقد ان التغيير يجب أن يكون تدريجيا وقائما على الدراسات الدقيقة المتانية لاحتياجات سلطة الحكم الذاتى الجديدة.

نحن نوصى بهيكل جديد يتكون من اربعة اقسام إدارية اقتصادية اساسية قسم المالية وقسم الصناعة والتجارة والسياحة، وقسم التنمية الاقتصادية وقسم الموارد البشرية.

وسوف يكون قسم المالية «أو الادارة» هو مركز العمل الاقتصادي، على أن تكون مسئولياته الرئيسية اعداد وتقديم الميزانية السنوية وبالتالى سوف يحتاج إلى تحديد وتنسيق الأولويات للانفاق الحكومي، وتوفير العائد لتمويل نشاطات الحكومة. وسوف يطور القسم خدمة للعائد الداخلى، و نظام الحماية الاجتماعية الفلسطينية تكون من ضمن مسئولياته البدء فى بحث السياسة الضريبية ولهذا الغرض، قد يحتاج هذا القسم لإنشاء مكتب للسياسة والتخطيط.

وعلى ضوء الاهمية المحتملة للمساعدات الاجنبية للاقتصاد الفلسطينى فى السنوات الاولى، نوصى بأن تكون إدارة المساعدات الخارجية منوطة بوكالة خاصة فى قسم «إدارة» المالية وسوف تدير هذه الوكالة جميع عمليات المساعدات الخارجية والتفاوض مع المانحين، والتنسيق مع مكتب تخطيط الميزانية.

وسوف تكون إدارة الصناعة والتجارة والسياحة مسئولة عن دفع وتنظيم التجارة الدولية وفى اطار هذا المفهوم ستضع هذه الإدارة القواعد التجارية ويجب ان يتضمن ذلك انعاش الصادرات من الضفة الغربية وغزة وقد تضطلع الادارة ايضا بتحصيل الرسوم الجمركية ومثل هذه الادارات عادة ما تتحول إلى قوى لايستهان بهاللحماية.

ومن المفترض ان تشرف الإدارة على المشروعات المشتركة والانشطة الاقتصادية الاخرى مع الدول الاجنبية. وسوف تضع وتنظم مقاييس الانتاج. وقد تشجع على تطوير المناطق الصناعية ومناطق التجارة الحرة وتنسق اعمالها مع الغرف التجارية وفى النهاية يجب أن تسيطر إدارة المالية وتنظيم استخدام الارض والبيئة.

اما إدارة التنمية الاقتصادية، فسوق توجه سياسات التنمية الاقتصادية واصلاح البنية التحتية فى اطار الاقتصاد الفلسطينى المتجه نحو السوق والذى تسوده مشروعات القطاع الخاص وسيكون ضروريا لهذا الادارة ان تنسق عن قرب مع ادارتي المالية والصناعة والتجارة والسياحة ومن المفترض ان تضم هذه الادارة– إلى جانب مكتب تخطيط التنمية – عدة مكاتب اخرى للنقل والاتصالات والطاقة والزراعة.

وهناك تنظيم بديل نطرحه ايضا ويقوم على دمج هذه الادارات الثلاث فى اثنتين فقط وذلك عن طريق ضم مكتب التخطيط إلى ادارة المالية.

وسوف تدير إدارة الموارد البشرية عدة نشاطات اساسية لقوة العمالة الفلسطينية داخل وخارج منطقة الحكم الذاتى بالاضافة إلى إدارة شئون اللاجئين العائدين، كما هو متفق عليه فى المفاوضات السياسية التى سبقت الاتفاق – وسوف تضم مكاتب الادارة التعليم والتدريب والاستيعاب والتسجيل ومقاييس العمل.

اتحاد جمركى بين الكيانات الثلاثة للتغلب على التحايل

وبالاضافة إلى الادارات الاربع السالفة الذكر، نتصور انه سوف يكون هناك عدد من الوكالات المستقلة من ضمنها المكتب المركزى للاحصاء وإدارة الخدمة المدنية، ومجلس للابحاث العلمية والتكنولوجيا اما هيئة النقد الفلسطينية المسئولة عن النظام النقدى، فستتم إدارتها بشكل منفصل.

وبما ان اقتصاديات اسرائيل والاردن والفلسطينيين ستتداخل بصورة أو باخرى مع بعضها البعض، فيجب أن تتعاون ايضا على افضل صورة ممكنة. وتأسيسا على ذلك يجب ان تتساوى القواعد التجارية والرسوم الجمركية والعناصر الاخرى فى الجوانب الثلاثة ويمكن تشكيل مجلس اعلى للتنسيق يتكون من ممثلين للفلسطينيين والاردن واسرائيل.

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣٠٠ مليون دولار سنويا للاستثمار فى تطوير البنية الأساسية

السياسة المالية

يدفع الفلسطينيون حاليا حوالى ١٨٪ من اجمالى الناتج المحلى فى صورة ضرائب، نصف هذا المبلغ يكون من حق الادارة المدنية، والباقى يدفع للحكومة الاسرائيلية فى صورة ضريبة القيمة المضافة ورسوم الواردات الا أن هذه النسبة من الضرائب اقل من معدلاتها فى الدول، على اساس معدلات الدخل فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ورغم ذلك فإننا نستطيع أن نقول إن سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى المنتظرة يمكنها الاستعانة بالنظام الضريبى الموجود حاليا، والذى يتضمن الدخل وضريبة القيمة المضافة، وذلك فى مطلع سنوات إدارتها للمناطق الخاصة لها دون الحاجة إلى ادخال أصلاح جوهرى على هذا النظام الضريبى.

اما فيما يتعلق بانفاق الإدارة المدنية والمحليات فإنها تبلغ حوالى ١٥٪ من اجمالى الناتج المحلى، وهى نسبة اقل إذا ما قورنت بمثيلاتها فى اى مكان.

كما ان الانفاق الراسمالى والانفاق على برامج التنمية من جانب الحكومة على الاراضى المحتلة يعتبر ايضا ضئيلا جدا.

ومن ثم فإن الاستنتاج العام لهذا التقرير أن هناك رغبة فى التحرك نحو سياسة التجارة الحرة بين النظم الاقتصادية المجاورة وفرض قيود على السياسات الضريبية والجمركية بينها ويمكن القول إن النوعين الرئيسيين من قضايا الضرائب التى تحتاج لدراستها يمكن وصفها ببساطة تعبير «التنسيق الضريبى وزيادة العائدات».

و بالنسبة للتنسيق الضريبى فإن هذا الأمر يعد فى غاية الاهمية نظرا لاستحالة تصور وجود خلافات جوهرية بين النظم الضريبية فى اقليم صغير مثل اسرائيل والكيان الفلسطينى، بدون تحول المستهلكين بأعداد ضخمة من المكان المرتفع الضرائب إلى المكان الاخر المنخفض الضرائب فضلا عن ذلك فإن الاختلافات بين النظم الضريبية فى كل من اسرائيل والكيان الفلسطينى لا تمثل فقط اهدارا لوقت المستهلك وانما قد تؤدى إلى ما يمكن ان نطلق عليه تنافسا ضريبيا بين النظم الاقتصادية فى هذه المنطقة ولهذا فإن التنسيق الضريبى يبدو ضروريا بين كل من اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة والاردن مع تطور العلاقات التجارية بينها.

اما بالنسبة لموضوع زيادة العائدات فإنه يمكن شرحه فى ضوء المبلغ الذى يتم دفعه حاليا من جانب الفلسطينيين لسلطات الضرائب الاسرائيلية فى صورة ضريبة القيمة المضافة والتى تبلغ ١٠٠ مليون دولار على صافى الواردات الفلسطينية من اسرائيل ونتيجة لذلك فإن المستهلك الفلسطينى يدفع ضريبة القيمة المضافة للسلطات المالية الاسرائيلية اكثر مما تدفعه السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين، وإذا ما تم تحويل ضريبة القيمة المضافة إلى ضريبة على الاستهلاك فإن اسرائيل ستفرض ضرائب على الاستهلاك الفلسطينى اكثر مما تفرضه الضفة الغربية وقطاع غزة على الاستهلاك الاسرائيلى.

بالاضافة إلى ذلك فإن الفلسطينيين عندما يشترون بضائع اسرائيلية مستوردة من الخارج فإن رسوم الاستيراد التى ستجمعها اسرائيل سيتم تحميلها على الفلسطينى الذى يعتبر المشترى النهائى لهذه البضائع وعلى هذا فإن كلا من ضريبة القيمة المضافة ورسوم الواردات التى دفعها الفلسطينيون تدعم صافى العائدات لدى اسرائيل وهو ما يستدعى ضرورة البحث عن صيغة متكاملة لتدعيم هذه العائدات، يتم التوصل إليها من خلال التفاوض.

ومن الضرورى ايضا ايجاد صيغة لتنسيق الرسوم الجمركية ذلك أن وجود تفاوت ولوضئيلا فى هذه الرسوم بين اسرائيل وسلطة الحكم الذاتى سيقود إلى عملية تحايل على المناطق ذات الرسوم الاعلى والدخول من المناطق ذات الرسوم الاقل، ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال اتحاد جمركى يمكن من خلاله تحديد الرسوم الجمركية الخارجية بعناية ويتم الاتفاق فيما بين اعضاء هذا الاتحاد على تقاسم عائدات هذه الرسوم ويتعاظم خطر هذه المشكلة فى منطقة تنتهج سياسة التجارة الحرة لكن سيكون بالتأكيد امرا اكثر سهولة ويسرا على اسرائيل والفلسطينيين الحفاظ على التجارة الحرة فيما بينهما كما هو الان، مع وجود صيغة عامة للتعريفات الجمركية الخارجية، ومن المتوقع أن تنجح اسرائيل فى تشكيل اتحاد جمركى أكثر جاذبية لكل من الفلسطينيين والاردن ايضا إذا استطاعت وضع قاعدة ثابتة يتم على اساسها تقاسم عائدات هذه الرسوم الجمركية.

ويمكن القول إن هناك حاجة اقل للتنسيق فى مجال الضرائب على الدخل، مع ان هناك خطرا دائما من ان يقدم الكيان الفلسطينى الوليد ملاذا ضريبيا للشركات الاردنية والاسرائيلية العاملة فى الاراضى التى يديرها الحكم الذاتى، والعكس بالعكس ويمكن حل هذه المشكلة من خلال اتفاقات يتم التوصل إليها بالتفاوض بين الاطراف المعنية ويتم خلالها حساب الضريبة على دخل الشركات المملوكة للاردن وأسرائيل والمسجلة فى أراضى الحكم الذاتى فى كل من الاردن واسرائيل وبالمثل فيما يتعلق بالضرائب على دخل الافراد فإن الضرورة تحتم التوصل إلى اتفاق يمنع الازدواج الضريبى وكذلك التهرب من الضرائب.

المصدر : الرأي الأسبوعي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٣

ومن هـذا المنطلق الخاص بـالضرائب فإن السـؤال الـذى يفرض نفسه هو.

– مـا نوع نظـام الضمان الاجتماعي المقترح خـلال الفترة الانتقالية وما هو الهدف النهائي؟

= والجواب هو ان هـذا النظام سيكـون بسيطا للغـاية مع اللاخذ في الاعتبار ان متوسط دخل الفرد في الكيان الفلسطيني سيكون اقل من مثيله في اسرائيل لعدة سنـوات وربما لعقود عديدة.

اما عن احتياجات بنـاء البنية التحتية الاساسية في الكيان الفلسطيني الوليد، فإن الاحصائيات المتوافرة في هذا المجال لا تتضمن علامات واضحة عن المشروعات ومدى حاجتها الماسة وأولويات الاتفاق عليها وهـي اشياء تعتبر ضرورية للحكومة الفلسطينية الانتقالية تساعدها على تقدير حجم الاعباء المالية ورغم ذلك فإن المعلومات الاولية المتوافرة في هذا المجال تشير إلى ان حجم الاستثمارات المطلوبة في البنية الاساسية ستزيد على ٣ مليارات دولار خلال عشرسنـوات، اوما يساوى ٣٠٠ مليـون دولار سنويـا اعتبارا من العـام الحالى ١٩٩٢ ومن الضرورى وضـع اطـار مـالى لتنظيم هـذه الاستثمارات مع مراعاة جوانب المساعدات الخارجية خلال العقود القادمة.

ومن المعروف أن مشروعات البنية الاسـاسية تعد من أهم المشروعات التى تجذب المساعدة الخارجية.

الترتيبات المالية والنقدية

ان أهم الحقائق التى يجب معرفتها في النظام المالى بالضفة وغزة أن العـلاقاتـا لمتبادلـة بين المقترضين والدائنين صغيرة جدا رغـم أن حجم الارصدة لـدى المواطنين كبير جدا، كما أن معدل الادخار في المنـاطق الفلسطينية متردد ومتقلب وان كان مـرتفعـا بشكل عـام: فضـلا عـن ذلك فإن حجم المدخرات المكـدسة في صـورة ارصدة مـاليـة وعقارات ولكن عمليـات الاقراض الرسمي صغيرة جدا. ومن ثـم فإنه مع وجود هذه المدخرات الضخمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها تحتاج فقط إلى وجود مناخ صحى لاستثمارهـا بالاضافة إلى تطوير النظام المالى.

والجدير بـالذكـر أن الترتيبات الماليـة والنقديـة الموجودة حاليا في الضفة والقطـاع هى نتاج السياسة الاسرائيليـة منذ عام ١٩٦٧ وقبل حـرب عام ١٩٦٧ كان الدينـار الاردني هو عملة التداول الرسميـة في الضفة الغربية، في حين كان الجنيه المصرى هو عملة التداول الرسميـة في قطاع غزة اما الان فإن كلا من الشيكل الاسرائيلي والدينار الاردنى عملتان متداولتان في الضفة الغربية في حين يعتبر الشيكل الاسرائيلي هـو العملة الوحيدة المتداولة في غزة – كما ان الدينـار يستعمل – ايضا – على نطاق واسـع في القطاع اما بالنسبة للبنـوك فقد كان هناك ٣١ فرعا لبنوك مختلفة في الضفة الغربية والقدس الشرقية في مايو ١٩٦٧ الا أن هذه البنوك اغلقت ابوابها بعد حرب ١٩٦٧ وفتحت البنـوك الاسرائيليـة ابوابها هنـاك وفي سبتمبر عام ١٩٨٦ اعاد بنك القاهرة – عمان فتح ابوابه في الضفة الغربية بعد اتفـاق وقع بين البنك المركزى في كل من اسرائيل والاردن ولهذا البنك فـروع في نـابلسى وفي رام اللـه «فـرعـان» وجنين والخليل وبيت لحم وفي عام ١٩٨١ فتح بنك فلسطيني ابوابه في غزة. ولـه الان فروع في غزة وخان يونس وجباليا.

وبالاضـافة لهذه البنـوك التجاريـة فإن هناك عـدة مؤسسات مـالية تقدم خدماتها المالية للسكان في الضفة وغـزة مثل شركات الصرافـة والبنـوك التجـاريـة في الاردن واسرائيل. ومن المؤكـد ان اجـراء بعض الاجراءات التنظيمية في بنك القاهرة – عمان يمكن أن يقـدم خدمـات مفيدة خـلال الفترة الانتقـاليـة ومن المعـروف أن المواطنين الاردنيين في الضفة الغربيـة فقط هم الذين يستطيعون فتح حسـابات أو الحصول على قروض سـواء بالـدينار أو الشيكل مـن هذا البنك حيث لايسمح لـلاسرائيليين بالتعامل مع البنـوك الاردنيـة كما أن هـذا البنك «القـاهـرة – عمان» يخضع لمراقبـة ثنائيـة وان كـانت مستقلـة من كل من البنك المركزى الاردنى والمركزى الاسرائيلي.

توقعات المستقبل

مع الاخذ في الاعتبار تطـور النظم المالية والنقديـة خلال الفترة الانتقالية في الضفة وغـزة، فإننا نستطيع وضع بعض التـوقعـات ان كلا من الشكيل الاسرائيلي والـدينـار الاردني سيظـلان العملتين الـرسميتين القـابلتين للتـداول في الضفـة الغربية في حين يظل الشيكل هو العملة الـرسمية في غزة خلال هـذه الفترة الانتقـاليـة وهـذا يعنى استبعـاد اصـدار عملـة فلسطينية جديدة خلال السنوات المبكرة من السلطة الانتقالية الفلسطينيـة ومن ثم تظل البنـوك المركـزيـة الاسرائيليـة والاردنية تشرف على البنوك الموجودة في هذه المناطق فضلا عن صياغة السياسات التمويلية فيها.

ونحن نوصى بأن يصبح الدينـار عملة رسمية للتداول في غـزة بهدف تـوسيع عمليـات التبـادل الماليـة وخـلال الفترة الانتقـاليـة حيث يظل الشيكل والـدينـار هما العملتين اللتين تمثلان واسطة التداول، فإن التحكم في حركة راس المال في كل من اسرائيل والاردن سيكـون من الضرورى تطبيقهـا على عمليات انتقال العملات المعنية «الدينار والشيكل».

وإذا كانت الاجـراءات الخاصة بحرية حـركة راس المال في اسرائيل – حاليا – اكثـر صرامة عنها في الاردن فإن المطلوب هو تخفيفها – تدريجيا– في اسرائيل حتى تصل إلى النقطة التي لا تكون عندها مختلفة إلى حد كبير مع الاردن.

ومن هذا المنطلق فإن اقتصـاديات الـدول الثلاث – الاردن واسرائيل والكيـان الفلسطيني يمكن ان تستفيـد من حـريـة حركة راس المال.

المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ - ٢ سبتمبر ١٩٩٣

المنطقة العربية والنظام الاقتصادى الدولى الجديد

د. إكرام عبد النبى
استاذ مساعد باكاديمية السادات

بعد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلى كيف ستكون الاهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الاوسط فى نهاية القرن العشرين وهل هناك عوامل او عناصر جديدة ساهمت فى تحريك الاطراف المختلفة ؟ وماهي مصالح هذه الاطراف فى هذا الاتفاق ؟

علينا حصر الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المنطقة على المستوى الدولى وفى اطار اوضاع جديدة تسعى اليها الدول الكبرى من خلال نظام اقتصادى دولى. جديد يعمل على تعبئة الموارد البشرية والفنية والمادية على المستوى الدولى مع اعادة تقسيم العمل والاختصاصات على اساس الميزة التنافسية التى تتمتع بها كل مجموعة من الدول او التكتلات وباسلوب اخر تدويل الانشطة الاقتصادية والزراعية والخدمية.

الاوضاع فى كثير من دول العالم تشير الى زيادة حدة الكساد والتضخم وزيادة معدلات البطالة والفقر والجوع وانخفاض مستوى المعيشة في معظم دول العالم مع انخفاض معدلات النمو الاقتصادى فى هذه الدول والتى اصبحت تعانى كذلك من تلوث البيئة وكل هذه المشاكل تدرج تحت بند زيادة المخاطر الاقتصادية على المستوى العالمى.

وللخروج من هذه المرحلة الصعبة . اصبح من الضرورى اعادة تقييم الاوضاع الاقتصادية السياسية المختلفة واعادة تنظيم المواقف التفاوضية من خلال التكتلات المختلفة والتى تساعد على تعبئة الموارد وتوحيد المواقف والقرارات فى مواجهة مخاطر التكتلات الاخرى.

غير ان الشركات متعددة الجنسيات لم تقف مكتوفة الايدى فى مواجهة هذه التكتلات ومخاطر اغلاق معظم هذه الاسواق في وجهها: وفى محاولة لاختراق هذه الاسواق لجأت الى مجموعة من الاساليب المباشرة وغير المباشرة والى المشروعات المشتركة والاندماجات وشراء المصانع الجاهزة والكاملة كما انها دخلت هذه الاسواق من خلال اتفاقيات الخدمات الفنية والادارية والتكنولوجية ونقل المعلومات والاتصالات ..... ومن خلال دعم مالى وفنى فى بعض الاحيان.

كما جذبت الدول الصناعية الكبرى استثمارات الشركات الدولية وتركزت فى ثلاثة اتجاهات الاولى فى اتجاه المجموعة الاوروبية (اوروبا الغربية والشرقية) الثاني مجموعة اسيا وتشمل (اليابان والنمور الستة) والاتجاه الثالث امريكا (ويشمل الامريكتين الشمالية والجنوبية) اما بالنسبة للصين فان الاوضاع لم تتضح بعد.

ولقد بلغت استثمارات اوروبا فى المراكز المختلفة ٨ ملايين دولار حتى عام ١٩٨٩ واستثمارات امريكا ١٥٢ بليونا واليابان ١٣١ بليونا ودول اسيا ١٣ بليونا .

وتتمتع كل مجموعة من هذه المجموعات بميزة تنافسية حيث ان اسيا تتميز بالتكنولوجيا المتقدمة والرخيصة والسوق الواسعة وبقوة شرائية كبيرة.

وبالنسبة للمجموعة الاوروبية فهى تتميز بطاقات فنية وتسويقية كبيرة ومتنوعة بالاضافة الى سوق استهلاكية لايمكن اغفالها اما المجموعة الامريكية فلها ميزة تنافسية فى التكنولوجيا والادارة والتنظيم وتعتبر سوقا استهلاكية كبيرة.

وفى ضوء هذه الاوضاع نجد ان منطقة الشرق الاوسط لم تظهر على الخريطة الدولية وتجذب الشركات الاستثمارية الكبرى وذلك لعدم وضوح ميزتها التنافسية حتى الآن ، وان كان هناك من يحاول تاكيد وضعها الجغرافى والاستراتيجى فى مجال تقديم الخدمات للتجارة الدولية (التجارة غير المنظورة) عبر القارات والتى سوف تصل الى حوالى ٤ «تريليون» دولار فى نهاية هذا القرن غير ان المنطقة تعانى من مشاكل سياسية واقتصادية والاستفادة من ميزة المنطقة التنافسية غير ممكن فى وجود مثل هذه المخاطر السياسية المرتفعة (حالة الحرب بين العرب واسرائيل) غير ان الوصول لحل لهذه المشكلة سوف يساهم فى تسيير النظام الاقتصادى الدولى الجديد وان ضغوط الدول الكبرى من خلال شركاتها الدولية والمتعددة الجنسية للوصول الى اتفاق شامل فى الصراع العربى الاسرائيلى يقضى على المخاطر فى المنطقة وبالتالى تستطيع التجارة الدولية ان تزدهر مرة اخرى وباقل التكاليف كما ان خلق مركز تجارى دولى فى منطقة الشرق الاوسط يحتاج الى استثمارات كبيرة من الشركات الدولية فى مجال النقل والشحن والاتصالات والمواصلات والتامين والبنوك والسياحة والتعليم والتدريب والمعلومات .

ولن تجذب المنطقة كل هذه الاستثمارات الا من خلال استقرار الاوضاع الاقتصادية والسياسية فى المنطقة . وهو ما سوف توفره اتفاقية غزة . اريحا اليوم واتفاقية السلام الشامل فى المستقبل القريب ان شاء الله.

واخيرا هل تستطيع مصر ان تستفيد من هذه الاوضاع والمتغيرات الدولية الجديدة.

هل تستطيع جذب هذه الاستثمارات الدولية فى مجال الخدمات المختلفة او ترك منافسين مثل اسرائيل ـ تركيا ـ اليونان ـ وفلسطين للسيطرة على هذه الخدمات الدولية.

ان الوضع التنافسى فى المنطقة اصبح فى غاية الدقة ويتطلب رؤية مستقبلية وتخطيطا استراتيجيا وتصورا لسيناريو يتحدد من خلال اوضاع الاطراف المختلفة في منطقة الشرق الاوسط ... حيث يتوقف عليه مستقبل مصر ومكانتها العالمية.

ان الدلائل تشير الى احتمالات انتعاش اقتصادى عالمى قادم ولبعض شعوب المنطقة وعلى وجه التحديد لصالح الثلاثي الفلسطينى الاسرائيلى الاردنى وهناك من يرى ان ذلك سيكون على حساب الطرف المصرى لكن ذلك ليس صحيحا اذا استطعنا استيعاب الموقف والتحرك السريع لرسم دور مصر فى المنطقة فى اطار النظام الاقتصادى والسياسى الدولى الجديد.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

تقرير «هارفارد» عن اقتصاد السلام فى مثلث الأزمة (٦)

أربع وظائف للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية

شركات التأمين وصناديق المعاشات لها دور فى الكيان الفلسطينى

التعاون ضرورى مع المركزى الإسرائيلى والمركزى الأردنى

ستكون المهمة الأولى للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية هى المساعدة على تطوير النظام المالى فى الكيان الفلسطينى والمساهمة فى تنمية هذا الكيان اقتصاديا.

ويجب هنا التأكيد على أهمية أن تكون تلك السلطة بمثابة هيئة مستقلة، نظرا لطبيعة الدور الذى ستقوم به وما يتطلبه ذلك من أنشطة تتعلق بالاشراف على البنوك، كما أن أهمية أن تكون المسئولية فى أيدى هيئة واحدة ليست خافية.

وبالنسبة للمسئوليات الأولية للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة، فإنها ستعتمد على التقدم الذى تشهده العملية الانتقالية برمتها حيث يمكن أن تبدأ السلطة المالية المؤقتة فى ممارسة أدوارها المختلفة حسب سير العملية الانتقالية، والوظيفتان الأولى والثانى لهذه السلطة ستتمان بالتعاون مع البنكين المركزيين فى كل من إسرائيل والأردن.

وباستعراض هذه الوظائف والأدوار باختصار يمكننا القول بأن السلطة المالية والنقدية المؤقتة أو الانتقالية ستتولى الاشراف على البنوك التى ترغب فى افتتاح فروع لها فى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنح التراخيص لها.

كما يتعين على تلك السلطة أن تشرف على البنوك العاملة فى الضفة وغزة والتى ستتولى فتح الباب أمام الودائع بالشيكل الإسرائيلى أو الدينار الأردنى، ويجب أن يشارك البنك المركزى الأردنى والبنك المركزى الإسرائيلى أيضا فى الاشراف على تلك البنوك، ويمكن فى تلك الفترة نقل الخبرات التنظيمية والإشرافية الموجودة لدى البنك المركزى الإسرائيلى والبنك المركزى الأردنى إلى فريق العمل بالسلطة المالية الانتقالية.

ومن المعروف أن دولا عديدة لديها مؤسسات خاصة ومتخصصة تتولى تمويل أوجه نشاط معينة، فعلى سبيل المثال تتولى بعض جمعيات الاسكان تمويل عمليات شراء المنازل، وفى دول أخرى تسيطر بنوك عالمية - تتولى تقديم جميع الخدمات المالية - على النظام المالى بأسره، وبالأخذ فى الاعتبار «صغر» حجم الاقتصاد فى الكيان الفلسطينى فإن نظاما يعمل من خلال البنوك العالمية ويقدم مجموعة كبيرة من الخدمات المالية يصبح أكثر ملاءمة.

ولكن وحتى فى وجود البنوك العالمية فإن المؤسسات المالية الأخرى مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات سيكون لها دور أيضا داخل الكيان الفلسطينى.

ويجب أن تكون السلطة المالية الانتقالية هى الجهة التى تتولى الجانب التنظيمى وتمنح التراخيص لمثل هذه المؤسسات، ومن ثم يجب أيضا أن يكون ممثلو السلطات التنظيمية فى الأردن وإسرائيل أعضاء فى اللجنة التنظيمية بالسلطة المالية الانتقالية الفلسطينية.

الوظيفة الثالثة: جمع ونشر المعلومات حول النظام النقدى المشتق من الدور التنظيمى للسلطة المالية والنقدية الفلسطينية الانتقالية. ومدى هذه المعلومات يطابق ما ينشر فى الدول الصناعية والتى يمكن الحصول عليها من نشرات البنوك المركزية الكبرى مثل البوندسبنك الألمانى وبنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى وبنك أوف انجلاند ولابد أن تمتلك السلطة المالية والنقدية الانتقالية مجموعة أبحاث تقدم النصائح الاقتصادية إلى سلطة الحكم الذاتى حول سياسة الاقتصاد الشامل.

ونحن هنا نذكر الوظيفة الرابعة بالرغم من أننا غير متأكدين من أن سلطة الحكم الذاتى سوف تقوم بإنشاء مؤسسات مالية عامة.

وقد أنشأ عديد من الدول النامية بنوك تنمية تابعة للقطاع العام لتمويل إما مشروعات التنمية أو قطاعات خاصة فى الاقتصاد، وعلى سبيل المثال فإن بنك التنمية يمكن أن يوفر تمويلا خاصا لاستثمارات قطاع الزراعة أو ربما يمول مشروعات البنية الأساسية بمساعدة من الخارج.

إن السجل الشامل لهذه البنوك ليس ناجحا وبالنظر إلى إمكانات التمويل الخاص فى الضفة الغربية وغزة فإننا ننصح بعدم إنشاء مثل هذه البنوك ولكن إذا تم إنشاء أى مؤسسة نقدية فإن السلطة المالية والنقدية الانتقالية لابد وأن تتقاسم مسئولية الإدارة.

وكان العديد من الدول قد قامت فيما مضى بتشغيل

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

السيطرة الفلسطينية على النظام البريدى.. مهمة فى الفترة الانتقالية

أنظمة الادخار والتوفير البريدية، ومازال العديد من البلدان يفعل ذلك، وفى إطار هذه الأنظمة، يصبح لدى الأفراد حسابات فى بنوك الادخار المقامة داخل المكاتب البريدية. ويقوم بطريقة بنك المدخرات البريدية طريقة نموذجية باستثمار ما لديه من أرصدة فى السندات الحكومية، ثم يتولى تحويل الفائدة إلى المودعين، وحيث إنه تتم تغطية ودائعه كلها بالسندات الحكومية، فإنها تصبح مؤمنة بالفعل. ولايزال نظام المدخرات البريدية فى اليابان يمثل أكبر مؤسسة للودائع فى البلاد، حيث يتولى نشر أرصدته فى اتجاهات تفضلها الحكومة، كما أن أنظمة المدخرات البريدية فى أوروبا وأماكن أخرى تعكف على إدارة وتشغيل نظام للمدفوعات، على درجة عالية من الفعالية والكفاءة، يعمل على نطاق واسع شأنه شأن النظام البريدى.

ويبدو أن سلطة الحكم الذاتى ستكون لها السيطرة على النظام البريدى إبان الفترة الانتقالية وسوف يتعين عليها بعدئذ أن تقرر إذا ما كانت ستقيم نظاما للمدخرات البريدية، وتتمثل مزايا إقامة مثل هذا النظام للمدخرات البريدية فى أنه يوفر أداة مريحة ويمكن أن تكون متاحة ويسهل الوصول إليها على نطاق واسع بالنسبة لعملية الادخار الفردى، وأنه قد يوفر تدفقا كبيرا للموارد إلى الحكومة، وكذلك فى أنه سيجعل بالإمكان إقامة نظام مدفوعات محلى فعال. أما العيوب والمساوىء فتتلخص فى أن هذا النظام غالبا ما يتنافس، وبصورة غير عادلة، مع مؤسسات تلقى الودائع بالقطاع الخاص، وكذلك فى أنه شأن بنوك التنمية يحتمل أن يكون مرتبطا بعمليات فساد.

تنظيم السلطة المالية والنقدية

إن السلطة المالية والنقدية الفلسطينية المؤقتة سوف تكون محكومة عن طريق مجلس مديرين يقودهم رئيس تعينه الحكومة الانتقالية وتضم ممثلين عن البنك المركزى الإسرائيلى والمركزى الأردنى. ولابد أن يضم مجلس المديرين ممثلين عن القطاع الخاص فى الأراضى لكن لابد أن يسيطر عليه المصرفيون المتخصصون.

وداخليا فإن السلطة المالية والنقدية سوف تدار عن طريق مجلس تنفيذى يتألف من رئيس ومعه رؤساء الإدارات الرئيسية. وهذه الإدارات ستضم الإدارة المصرفية وهى المسئولة عن رسم سياسة البنوك والاشراف عليها وإدارة المؤسسات المالية غير البنكية وإدارة العلاقات الاقتصادية الخارجية المسئولة عن العلاقات مع البنوك المركزية فى الدول المجاورة وكذلك عن العمليات التى تقوم بها البنوك غير الفلسطينية فى الاراضى الفلسطينية وإدارة البحوث.

إن العملية الانتقالية فى حد ذاتها هى فترة تغير محتمل لان السلطة المالية النقدية ستستفيد من الخبرة والمساعدة عن طريق خبراء فنيين من الوكالات الدولية. وسوف تضطلع بمسئوليات أكبر وأكبر وإذا نظرنا إلى ما بعد الفترة الانتقالية فإن المؤسسة التى ستخلف السلطة المالية والنقدية سوف ترغب فى إصدار عملة مستقلة وسوف يكون من السهل عندئذ الانتقال من ترتيبات السلطة المالية والنقدية إلى هيئة إصدار العملة وإداراتها حيث ستكون العملة مدعومة تماما بالأصول الأجنبية ثم فى النهاية ستصبح أكثر قدرة على إصدار البنكنوت.

إدارة المساعدة الأجنبية

بالنسبة للمستقبل العاجل، فإن المساعدات المالية من المحتمل أن تكون المصدر الأساسى لتمويل الاستثمارات العامة فى الاقتصاد الفلسطينى وربما أيضا مصدر تمويل الاستثمار الخاص والانفاق العام الجارى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساعدة الفنية الأجنبية يمكن أن تشكل مساهمة مهمة فى إنشاء المؤسسات الاقتصادية وإدارة الاقتصاد خلال الفترة الانتقالية وفيما بعد.

ومن ثم، فإن المساعدة الأجنبية تملك إمكانية لعب دور مركزى فى التنمية الاقتصادية لقطاع غزة والضفة الغربية.

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣
ناشرون
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حول السوق الشرق أوسطية

قفزت مشكلة « السوق الشرق اوسطية » مرة اخرى الى مقدمة المسرح .. ولكن في سياق اقليمي يختلف نوعيا عما كان عليه من قبل ..

وقد سبق ان كان لى رأى فيما كان يقال عن ضرورة ادانة فكرة « السوق الشرق اوسطية » .. قلت انه يصعب توجيه حملة ضد فكرة « السوق الشرق اوسطية » في نفس الوقت الذى نقول فيه اننا لا نرفض السلام .. فان السلام سوف يعنى بالضرورة اقامة علاقات اقتصادية وتجارية على اتساع المنطقة وان ذلك سوف يشمل اسرائيل ..

بقلم محمد سيد احمد

وكنت ايضا اقول وقتذاك انه اجدى لنا - بدلا من رفض « السوق الشرق اوسطية » ابتداء - ان نطرحها كـ « مقابل » لتسوية القضية الفلسطينية ، وكعنصر ضغط من اجل تسويتها .. اى على نحو يكفل حل القضية الفلسطينية ، بدلا من ان تكون سببا في اجهاضها ..

ولكن منذ ان ابرم بالبيت الابيض يوم ١٣ سبتمبر الحالى ، اتفاق غزة اريحا ، وجرت عملية « اعتراف متبادل » بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير .. ووقع الطرفان « إعلانا للمبادىء » .. فلقد تغيرت معطيات القضية الفلسطينية تغييرا جذريا .. واصبح الحصول على دعم اقتصادى كثيف للكيان الفلسطيني الناشىء عنصرا اساسيا من عناصر تنفيذ الاتفاق .. اى ان تنفيذ الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني اصبح رهنا بنشاط اقتصادى جسيم ، ذى ابعاد دولية متشعبة ، وسوف يصفه الكثيرون - شئنا ام ابينا - بانه بذرة « السوق الشرق اوسطية المشتركة » ..

ان تعزيز الاتفاق - وليس فقط تنفيذه - انما بات يتوقف على النهوض بغزة ، وحل كثير من مشاكلها الاقتصادية المستعصية المتفاقمة ، وان امتداد عملية « الحكم الذاتى » الى قطاعات من الضفة ليست مقصورة على اريحا وحدها . انما هو رهن بنجاح ما يجرى في غزة .. فما هو الموقف مما سوف يوصف بـ « السوق الشرق اوسطية » ، في هذا السياق المختلف نوعيا ؟

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

ان الكثيرمن الآن يقولون بان التحدى الصهيوني ، بدلا من بروزه فى صورة « توسع اقليمى » ، بمعنى التمادى فى إحتلال الارض العربية ، من المنتظر له ـ فى إطار السياق الجديد ـ ان يتحول الى « توسع إقتصادى » ، بمعنى ان تصبح اسرائيل القوة الاقتصادية المهيمنة على المنطقة برمتها .. ومن هنا ينبغى التحذير من « السوق الشرق اوسطية » ..

ويتداعي من هذا المنطق ان صورة المقاومة الاكثر بروزا ـ التى تشكل تحدى المستقبل ، حتى مع إفتراض حلول حالة « سلام » ـ هى صورة المقاومة التى ينبغى ان تتخذ شكل مناهضة هيمنة اسرائيل اقتصاديا على المنطقة ، مما لابد ان يعني مناهضة « السوق الشرق اوسطية » .

ولكن المعضلة هي وجوب ان نميز ما بين خطر هيمنة اسرائيل اقتصاديا على المنطقة . وما بين تجنيب انفسنا ان يكون تصدينا لهذه الهيمنة سببا فى تخريب الفرصة المتاحة للحصول على معونات جسيمة للنهوض بالاوضاع المتردية بالاراضى المحتلة ، وبدء عملية تعمير واسعة النطاق .. فحتى حركة « حماس » لم تكن حاسمة فى رفض الاتفاق ، لادراكها ان جماهير غزة ـ التي عانت الامرين من الاحتلال الاسرائيلي ـ لن تغتفر اية محاولة لتخريب فرصة ، مهما كانت ضئيلة ، لانتشالها من ماسيها .. وان « الشعارات » لم تعد عوضا إزاء فرصة جلب معونات ، اذا ما اتيحت ..

وجدير بنا فى هذا الصدد ان نلفت النظر الى ان الاوضاع الاقتصادية ظلت على الدوام سببا فى تفاقم التناقضات العربية / العربية ، وربما حتى اكسابها طابعا خطيرا .. طابع التناقضات التى اصبحت لها اسبقية حتى على التناقضات مع اسرائيل ! ..

وجدير بنا ان نتذكر ان اغتناء الدول الخليجية العربية بفضل دور حرب اكتوبر فى رفع اسعار البترول ، بينما تحمل الجيش المصرى وزر الحرب . وتعرضت مصر لانتفاضات جوع من جراء ما اصابها من استنزاف اقتصادى ، دفاعا عن القضية الفلسطينية ، قضية العرب الاولى .. هو أحد الاسباب التى برر السادات لنفسه به زيارته للقدس ..

ثم كانت التباينات فى انصبة الدول العربية من الثروة العربية ـ رغم تمسكها جميعا بانتمائها الى « امة واحدة » ـ سببا من اسباب اندلاع ازمة الخليج .. او على الاقل سببا فى ان كثيرين بالشارع العربى وقفوا مع العراق ضد الدول الخليجية ، دون ما نظر الى ان النظام العراقى قد ارتكب جرما لا يغتفر هو اعتداؤه على دولة عربية شقيقة ، وازالتها من الوجود ! ..

ان المشاكل الاقتصادية مازالت سببا فى تمزق الصف العربى . فهل من سبيل لحل المشاكل الاقتصادية على إتساع المنطقة فى إطار عملية سلامية مع اسرائيل ؟ هل بوسع اسرائيل ان تسهم فى حل هذه المشاكل ، بدلا من ان تزيدها تفاقما . وان تستثمر الخلافات العربية / العربية من اجل مزيد من الهيمنة على المنطقة ؟ .. ام هل وارد ان يشكل التحدى الاسرائيلي فى هذا الصدد حافزا لرأب صدع الصفوف العربية ، واحتواء التناقضات العربية / العربية ، بدلا من زيادتها استشراء ؟ ..

ثم لمنظمة التحرير حجة فى مطالبتها المجتمع الدولى بدعم اقتصادى كثيف ، هى انها لا تملك الا ان تجرى انتخابات ، وان الانتخابات سوف تاتى باعداء عملية السلام مالم يثبت للجماهير الفلسطينية ان عملية السلام قد نهضت بدور فى رفع معاناتها ، وتحسين ظروفها الحياتية .. فهل تجوز لنا « المراهنة على إفشال العملية » ؟

تلك مشاكل جادة سوف نواجهها فى المرحلة القادمة ، ولن تحل بمجرد ان يقال ان المعونات الا ولية الوارد ان يحصل عليها الفلسطينيون انما هى بالضرورة جزء من مخطط « السوق الشرق اوسطية » ، وانها بهذه الصفة واجبة الشجب والادانة ابتداء ! ..

ذلك دون إغفال حقيقة ان اسرائيل تسعى فعلا الى الهيمنة على المنطقة اقتصاديا ، وان تحديد الخطوط الفاصلة ما بين ما ينبغى تشجيعه وما ينبغى الصمود له فى تقرير ملامح خريطة الشرق الاوسط اقتصاديا فى المستقبل ، هو من اهم التحديات التى سوف تواجه الجماهير العربية .. بل وقد يصبح عنصرا حاسما فى تقرير مصير الانظمة العربية .. فى المرحلة القريبة المقبلة ..

خبراء السياسة والاقتصاد والاستراتيجية..وحوار الجمهورية الاسبوعى حول:

الشرق الأوسط فى ظل السلام : قواه - علاقاته - تحالفاته (٢)

مصر..وقيادة الشرق الأوسط الجديد

د. عصام جلال. **نحن فى مرحلة استكشافية للتوازنات ولا يجب القفز فوق التاريخ**

السياسة الامريكية فاقدة الاتجاه وعلينا التعامل مع هذا الخلل

د. ابراهيم حلمى عبد الرحمن : **اتفاق غزه ـ أريحا كسر الحاجز النفسى**

التعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين يتم اسرع مما يتصور احد

لواء أحمد فخر: **لا احتمال لقيام نظام شرق اوسطى جديد**

امريكا ليست فاقدة الاتجاه..بل تتحرك وفق أولويات

د. مفيد شهاب: **غزة ـ اريحا له دلالاته السياسية والقانونية**

أتوقع دفعة قوية جدا للمفاوضات على باقى المسارات العربية

هذا هو الجزء الثانى من حوار « الجمهورية » الاسبوعى الكبير . حول : « الشرق الأوسط فى ظل السلام .. قواه علاقاته - تحالفاته » والذى دار مع أربعة من مفكرى مصر السياسيين والاقتصاديين والاستراتيجيين والقانونيين ، هم - وفقا للترتيب الابجدى :

- د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن
- لواء احمد فخر .
- د. عصام جلال .
- د. مفيد شهاب .

كان الجزء الاول من الحوار ، والذى نشرناه على هذه الصفحة فى عدد الخميس الماضى ، يدور حول تقييم عام وشامل لاتفاق غزة - أريحا بين الاسرائيليين والفلسطينيين ، وما يمثله من بداية حقبة جديدة للسلام فى الشرق الاوسط ، وما هى القوى المؤهلة لقيادة الشرق الاوسط الجديد فى ظل السلام .

أما الجزء الذى ننشره اليوم ، فإنه يناقش نقطتين جوهريتين :

- الاولى : الاحتمالات المتوقعة لفترة مابعد السلام . على المدى القريب - على الاقل ..
- الثانية : مصر .. اين موقعها من الشرق الاوسط الجديد .. وما الذى تحتاجه لتدعيم دورها وموقعها فى قيادته .

ونشهد أن الحوار فى النقطتين كان بالغ الثراء .. وأن المتحاورين لم يحجبوا رأياً أو يلتقوا حول وجهة نظر ، وأننا - إدراكاًمنا لقيمة الرأى وأصحابه ، إلتز منا أمانة النقل والنشر . ليستفيد القارىء وصانع القرار معا .

الجمهورية .. اذا كنا نتكلم عن شرق اوسط سواء فى تعاونه او تنافسه .. ومادمنا نتكلم عن شرق اوسط بلا حرب.. فمن المؤهل اقتصاديا وسياسيا لقيادة هذا الشرق الاوسط الجديد، من بين القوى والاطراف الموجودة فيه ؟!

●● الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

أعتبر أن المطلوب إقامة نظام يحاول حل المشاكل أو التفاوض بشأنها ، كما أقاموا الجامعة العربية لحل المشاكل .. وأقاموا الامم المتحدة بمنظماتها لحل المشاكل بين الدول ..

لقد اوضح الدكتور مفيد أن هناك مشاكل من المنتظر أن تقوم، وعلينا أن نسأل : ما هو المطلوب ؟

أنا لا اعتقد ان المطلوب أن نرسم خريطة، ونضع ايران عليها ونرفع تركيا أو العكس، ولكن المطلوب قيام تنظيم أو قوة بين هذه المجموعة من الدول لحل المشكلات .

ونحن ، حتى الان ، لم نتكلم عن القوى الخارجية عن المنطقة وتأثيرها على المنطقة ، والقوى الخارجية هى الولايات المتحدة اساسا، وقد بدأ الحديث عن الاموال الامريكية واليابانية التى ستدخل المنطقة ..

ستحدث خلافات .. والمطلوب نظام جديد بين دول الشرق الاوسط ، يتجاوز الدول العربية الى دول اخرى ويعمل على حل المشكلات، وايجاد صيغ للتعاون.. وهذا التجمع سيعمل مع إدراك أهمية التعامل مع العالم الخارجى عسكرياً وسياسياً ..

حتى الآن ليس فى المنطقة قوة تعمل على تجميع الدول والتفاوض بينها ، هل توجد قوة جديدة او تشكيل جديد ؟! لا .. لذلك هناك فراغ ..

كذلك هناك المؤثرات الخارجية المالية يجب ان نتوقف عند اهدافها .. وكيفية تحركها ..

لابد من إقرار أن هناك مركز تجمع اقليميا ولا نقول قيادة . وان النفوذ الخارجى له دور كبير ..

(أمانى .. لا حقائق)

●● د. عصام جلال : لقد حدث تحول تاريخى له كثير من الابعاد ويجب ان نعرف شكل التحول ، حتى نعرف شكل السلام واحتمالاته، وأنا أرى أن هناك مبالغة كبيرة جداً فى تفسير الاحداث ، بحيث تحولت الامانى الى حقائق ..

وهذا امر فى منتهى الخطورة ، ما حدث حتى الان ان هناك اتفاقاً على مناقشة المشاكل .. لكن المشاكل موجودة ولم يحدث اى حل لاى مشكلة ، وهذا لايحول الاحلام الى حقائق ..

هناك اشياء كثيرة اجهضت التخلف الذى كان يمثله الفكر الصهيونى، كان الفكر الصهيونى يرتكز على ثلاث ركائز : افراغ الارض، والاستحواذ على الارض، وفرض السيطرة العسكرية .

ولم يتم إفراغ الارض بأى شكل . الارض لايزال بها ابناؤها ومازالوا يكافحون والمقاومة الفلسطينية من امجد الصور فى التاريخ، وقد تحقق لاسرائيل التفوق العسكرى بشكل غير مسبوق، وفى تقديرى ان الحد الادنى للرؤوس النووية فى اسرائيل ٢٢٥ رأسا نوويا .. فمن سيضربون بهذه الرؤوس ؟!

لقد اثبتت حرب الخليج ان استخدامات التفوق العسكرى محدودة ..

إفلاس الفكر الصهيونى

لقد كانت جولدا مائير تقول : لايوجد شىء اسمه الشعب الفلسطينى وشامير قال : لايوجد شىء اسمه ارض فى مقابل سلام ، هناك سلام فى مقابل سلام ..

لقد اجهضت هذه المرحلة المتخلفة فى الفكر الصهيونى، تطور ليس من صنع اسرائيل، ولا من صنع العرب، وكان لابد ان ينبعث الفكر الصهيونى من منطلق جديد، ومن الخطورة بمكان ان نزيد من التفاؤل بتوقعاتنا منه، لقد افلس الفكر الصهيونى، وهناك محاولة لايجاد منطلق جديد ، لكنه لايتخلص من الركيزة العسكرية، او يتخلى عن الارض ..

لذلك اطالب بألا نحول الاحلام الى حقائق، ونتحدث عن مرحلة السلام والتعاون والتفاعل ..

وما اخشاه من طرح فكرة الشرق الاوسط هى انها محاولة للتمويه وللاتفاف حول الوضوح ، والمقصود هو التعمية، بأن نسبق الواقع وتطور الاحداث، ونحجب الواقع عن الرأى العام .

لقد اصرت اسرائيل على مفاوضات متعددة الجنسية .. فهل كانت متوقعة حل المشاكل قبل الاتفاق على السلام ؟ لا بالطبع لكن الهدف كان البعد عن التركيز على القضية الفلسطينية وإدخال معميات كثيرة حتى تتجنب اسرائيل ان يحاصرها أحد بالمتطلبات العاجلة الخاصة بتحرير الارض والاستقلال ..

نحن فى مرحلة استكشافية للتوازنات ، ومن الخطر ان نأخذ أول مؤشر لاستجابة الصهيونية لمنطق التحول التاريخى، على ان المشاكل قد حلت والمعوقات ازيلت ، هذا غير صحيح، ومن المصلحة ان احتفظ بكل اوراقى، والا نندفع وراء سراب اطروحات لاتعبر عن واقع ملموس .

لابد من التفاعل مع ايران وغيرها، لكن هناك فرقا بين التفاعل، والدخول مع احدى الدول فى نظام .. هناك مصالح وخلافات بين دول الجوار، لكن عندما نتحدث عن اننا وصلنا للاندماج فى نظام له اهداف مشتركة واتفاق على آليات مختلفة، فهذه نقلة ضخمة جداً ، طرحها يعنى مناورة سياسية ، اخشى ان تصيب الرأى العام ببلبلة ..

الامور الواضحة اننا على ابواب تغيير، ولكن لانستطيع ان نحدد مداه، او نحدد مدى استجابته لمطالبنا الاساسية، لا احد يستطيع الجزم بأن هناك دولة فلسطينية ستقام ، أو أن التفوق العسكرى الاسرائيلى سيزال ، أو أن الدور الاسرائيلى كأداة للسيطرة الاجنبية سينتهى مازال هناك احتمال ان اسرائيل ستبقى كأداة لغرض السيطرة ، وستظهر اشياء اقليمية جديدة ستجعل ادوار اسرائيل المكملة ذات اهمية ، وقد نجابه بهذا الخطر ..

أما أن نجد آليات للتعامل مع الجيران ومع التحدى الايرانى، والتعايش السلمى، وأما أن نتكلم عن نظام واحد فهذا سابق لأوانه ، وهو مبالغة تمثل خطراً على الرأى العام ، وأولى خطوات الاستعداد لمجابهة المستقبل ، أن يبدأ الطرف العربى من ركيزة اساسية ، تتعلق بالاجابة عن سؤال : من هى القوة السائدة فى اى ترتيب ؟

مصر لابد ان تكون هى القوة السائدة ، وأولى خطوات الاستعداد أن تكون هناك ركيزة عربية ذات وزن، أما التفوق التكنولوجى الاسرائيلى فهو اكذوبة تم الترويج لها ، ومع ذلك لنا مصلحة فى ان تكون لنا علاقة طبيعية مع اسرائيل مثل غيرها من الدول ، ولكنها ليست علاقة متميزة .

فالنظام الشرق اوسطى هو علاقة متميزة ، وأنا أقول إنه ليس هناك مبرر سياسى أو إقتصادى أو أمنى حالياً ، لان نتحدث عن علاقة متميزة .

اتوقع أن تكون العلاقات اكثر تفاعلا بين هذه الدول ، ولابد أن الخلافات تستدعى حلولاً اكثر حسماً ، وانا اعترف بالدور القيادى الامريكى انما امريكا فاقدة الاتجاه السياسى فى السياسة الخارجية ، بشكل لم يسبق له مثيل، وفقدان الاتجاه، ينعكس علينا .. وعلينا ان نتعامل مع هذا الخلل وفقدان الاتجاه ..

هناك ضرورة لتدعيم العلاقات بين الدول العربية كركيزة تؤدى الى فاعلية التفاعل مع المتغيرات الجديدة ، وتدعيم المرتكز العربى ليس بالضرورة ان يتم على مستوى ٢٢ دولة .

●● د. ابراهيم حلمى عبدالرحمن :

الذين يتحدثون عن نظام شرق اوسطى ، يقصدون الحديث عن سلطة جديدة ، والنظام معناه آليات والتزامات ، ومحاولة لايجاد قوة غير قوة الاتصال المباشر بين الاطراف .. اوروبا اخذت فكرة الوحدة الاوروبية وتقدمت، وامريكا تدخل مع كندا والمكسيك فى نظام جديد ، ودول شرق اسيا ايضا ، اى ان جميع الدول تبحث عن حل مشاكلها معا ، بدلا من ان تحلها منفردة ومتضادة، هذا هو المقصود (بالشرق اوسطى) . وتشكيله القانونى سيأتى اذا كانت الدول تسعى لذلك . رغم تباين الاهداف ..

لقد حدث تغير نفسى كبير نتيجة الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى ، وهذا ما اسماه الرئيس السادات بكسر الحاجز النفسى .

والاتفاق مفيد ..وان كان ليس كافيا ، وقد بدأ التفكير نتيجة كسر الحاجز النفسى – فى المستقبل ، وقد ينتج هذا التفكير نظاماً محكماً .. أو غير محكم ..

والواضح ان هناك قوة خارجية بدأت تنظر نظرة جديدة للمنطقة ستؤثر على المنطقة وعلى مصر .. والواضح ان اثر الجامعة العربية كان محدودا فى حل مشكلات الدول العربية، ولذلك لن نستطيع ان نكتفى بالجامعة العربية .

وأتخيل أن الفلسطينيين والاسرائيليين ستعاونون معاً اسرع من اى اطراف اخرى، وسيستفيدون من الموارد المالية القادمة .

والخطر على مصر ان تكتفى بالحديث فقط .

●● اللواء فخر : لقد اتفقنا على وجود صياغة جديدة لخريطة الشرق الاوسط ، وانا اتفق على انه ليس هناك احتمال فى المستقبل المنظور لقيام نظام شرق اوسطى جديد .

اى نظام جديد يعتمد على محورين :

● اقتصادى : كما طرحت فكرة السوق الشرق اوسطية .

● نظام امنى ..

سوق شرق اوسطية يعنى ان الدول

ستغير من قوانينها ولوائحها وسارينياتها الاقتصادية . وهذا لايمكن ان يحدث فى المنطقة فى المستقبل المنظور . المنطقة غير جاهزة لسوق شرق اوسطية بمعنى السوق على الاطلاق ..

الاخطر من هذا ، عملية النظام الامنى ، وهو يعنى ان مجموعة من الدول عندما تواجه بتهديد بصرف النظر عن الطرف المهدد فانها تواجه الطرف مصدر التهديد ولايمكن ان يحدث فى المستقبل المنظور ، مع اختلافات الاهداف القومية وضعف الجناح العسكرى للمجموعة العربية ان يحدث نظام امنى شرق اوسطى.

ونحن ندخل مرحلة ترتيبات شرق اوسطية فى التجارة وحرية انتقال الافراد، والترتيبات الامنية تنحصر فى تقليل فرص استخدام القوات المسلحة فى حل المشاكل الاساسية ، ومنع قيام حروب فى المنطقة .

ويجب ان ندرك ان العالم ليس منطقة الشرق الاوسط فقط ، والدرس الخطير الذى استوعبته امريكا ، ان الذين هزموا فى الحرب العالمية الثانية كسبوا الحرب الباردة وهما اليابان والمانيا ، لانهما لم تتحملا اعباء عسكرية ..

ويجب ان ندرك ان الشرق الاوسط اصبح يمثل صداعا لامريكا ، والولايات المتحدة جادة فى حل مشاكل المنطقة لان لديها الاهم عسكريا : دول الكومنولث، واقتصاديا : اليابان واوروبا إذا توحدت ..

واختلف فى ان التوجه الخارجى الامريكى فاقد الاتزان .. ، امريكا تعلم ان اوروبا الموحدة خطر عليها، وحل مشكلة البوسنة والهرسك ليس من مصلحتها ..

الادارة الامريكية القديمة استطاعت ان ترث العالم عسكريا ، والادارة الجديدة تسعى لان ترثه سياسيا واقتصاديا .

اسرائيل تعلن انها لن تستخدم القدرة النووية إلا إذا هدد بقاؤها وفى وقت ما كانت اسرائيل تعتبر قاعدة متقدمة فى وجود الاتحاد السوفيتى .

امريكا لن تسمح بأن يكون اولادها الموجودون بالخليج والمنطقة العربية تحت سيطرة تهديد نووى اسرائيلى ، حتى الغرب لن يسمح باستمرار هذه الترسانة النووية ، ونحن فى مصلحتنا العسكرية ان يحدث السلام ، لان هناك هجمة على المنطقة فى جميع انواع الاسلحة ..

وأقرر أن الدور العسكرى الاسرائيلى سيتراجع كثيرا وسيكون هذا فى مصلحة العرب ..

قدراتنا مبعثرة

اما عن التفوق التكنولوجى ، متابعة هذا الموضوع توضح أن هناك تفوقا على جميع الدول العربية ..

صحيح هناك قدرات تكنولوجية عربية لكنها مبعثرة، فنحن لانتكامل وانما نتنافس، والقلق من التفوق العسكرى الاسرائيلى بعد ترتيبات السلام ليس له مبرر، وان كان علينا دور، اين الدور العربى فى التكامل التكنولوجى ؟

دعونا نبدأ بالتكامل التكنولوجى ، بدلا من ان نضع اللوم على الاطراف الاخرى ..

اما فكرة أن التهديدات الامنية ستزداد فى المنطقة وهى الاحتمالات التى طرحها الدكتور مفيد ، فأقرر أن العسكريين ينفذون قرارات سياسية ، بدليل انه لم يحدث اى خرق للاتفاقية العسكرية بين سوريا واسرائيل ، ولم يحدث خرق للاتفاقية مع مصر .. والقيادات السياسية هى التى تدبر عملية السلام اليوم .. وقد تتواجد احتمالات التوتر العسكرى لكن التهديد المباشر لن يحدث، لان أحد ترتيبات الشرق الاوسط الجديد ، تجنب تصاعد الأزمات وتحولها الى حروب ..

الفلسطينيون سعداء

●● د. مفيد شهاب : اهم انعكاس للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى هو كسر الحاجز النفسى ، وهناك دلالة سياسية قانونية لما تم، فالمسألة ليست شكلية فقط ، ولكنها اكثر من هذا دلالتها ان اسرائيل اقرت رسميا ان هناك شعبا فلسطينيا وله من يمثله قانونيا وهو المنظمة، وان لهذا الشعب حق تقرير المصير، وعلى الجانب الاسرائيلى ايضا اعتراف المنظمة صراحة باسرائيل كدولة من حقها أن تعيش فى المنطقة وتتعايش مع جيرانها ويتم التعامل معها على هذا الاساس ، الامر الذى يعنى أن احتمالات التعاون والتعامل بعد انكسار الحاجز النفسى امر قائم ومحتمل جداً ..

من هنا أرى أن التعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين سيتم بأسرع مما يخطر على بال انسان ، واتوقع ايضاً دفعة قوية جداً لتسوية على باقى المسارات السورية والاردنية واللبنانية ، واعتقد انه لا خوف من وقوع انقسام حاد يؤدى الى ضرب المنظمات الفلسطينية، فهذا احتمال غير وارد، والفلسطينيون فى مجموعهم سعداء بالتسوية وحريصون عليها، وسيدفعونها اكثر من ذلك .

واذا كان الامر كذلك واطراف الصراع على وشك اتخاذ خطوات سريعة فى اتجاه التعاون .. ما هو التأثير بالنسبة لمصر .. وما هو الدور المنتظر ؟

لابد أن نعترف بان مصر ستواجه تحديا اقتصاديا فى المقام الاول، وذلك نتيجة لفتح العلاقات الاقتصادية بين الجيران العرب واسرائيل .. واسرائيل تتمتع ببنية اساسية اقتصادية اكبر من غيرها، والدول العربية تشكل سوقاً مفتوحا للمنتجات الاجنبية بصفة عامة ..وتستورد كثيرا جدا ..

وفى ظل هذا التحدى على مصر ان تسرع بعملية التنمية الاقتصادية بتهيئة المناخ المناسب لجذب رؤوس الاموال ، ودعم الانتاج ..

ومن المتوقع ان تحدث صياغة جديدة للعلاقات الاقتصادية .. وهذا تحد لايجب ان نستهين به ، ويجب على مصر ان تحرص على دعم علاقاتها الاقتصادية مع العرب وافريقيا ..

مصر ستواجه ايضاً تحدياً حضارياً ، فإذا كان الاقتتال سيتوقف والنزاع سينتهى، فإن الصراع الحضارى لن يتوقف، بل سيبدأ نتيجة الانفتاح السياسى والاقتصادى لكل دول المنطقة ..

ورغم الموارد الضخمة للدول النفطية ، ففى تقديرى ان التركيز سيكون على ضرب مصر واضعاف مصر ، وهذا يتطلب اصلاحاً شاملاً ، دستورياً وفى مجالات التعليم والثقافة والاحوال الاجتماعية ، وبعث الروح الوطنية والهوية الوطنية التى ضعفت لدى الاجيال الحاضرة، وغياب الروح القومية ..

البقية ص١٢

يعتذر د.فتحى عبد الفتاح عن عدم كتابة مقاله الاسبوعى لسفره للخارج

حوار الجمهورية الاسبوعى

والسؤال .. كيف نعيد الروح الوطنية والقومية للشباب ؟

كما أن تداعيات المستقبل ستجعل الدول العربية تواجه عددا من الاشكاليات، الانقسام .. دور الجامعة العربية .. التقارب مع العرب او جزء منهم مع اسرائيل .. علينا ان نفكر فى كل هذه الامور ..

واعتقد ان اسرائيل ترتب لهذا منذ زمن استعدادا لتحدى السلام ، واخشى ان تفرض علينا انظمة ويكون موقفنا رد فعل لاقتراحات قادمة من الخارج ، ولابد ان يكون عنصر المبادرة من جانبنا ..

ويرتكز الدور المصرى على الاتى ..

● دور مصر الدولى المتنامى مرتبط بدورها الاقليمى ، ومصر المنكفئة على نفسها لن يكون لها دور دولى ..

● على مصر ان تعيد النظر فى دورها فى العملية السلمية .. فالدور فى ظل السلام يختلف عن الدور فى الصراع بالحرب والسياسة ..

● لن يكون الدور المصرى فعالا مالم تبدأ مصر من الداخل، إصلاحاً سياسيا واقتصادياً وامنياً وديمقراطياً واحتراما لحقوق الانسان .

بدون ذلك واعتماداً على التاريخ والحضارة فقط لن يكون لنا دور .

● الدور المصرى يرتبط بالتنسيق العربى فى حده الادنى، ويكمله حرص مصر على ان تكون فى وسط تجمع عربى ما .. او تجمع محدود .. او نظام شرق اوسطى ، وان تحرص على ان التجمع العربى يظل موجوداً

سياسة مصرية جديدة

●● د. ابراهيم حلمى : قال ياسر عرفات فى تصريح اخير له : ان فلسطين ستكون سنغافورة جديدة ، وهذا يعكس التطلع لنهضة تكنولوجية كبيرة ..

لقد تعلم الفلسطينيون اكثر من اى شعب عربى آخر، ولديهم حنكة وقدرة تنظيمية، وسيبحثون بالقطع عن مصالحهم ، وسيحاولون النمو والمنافسة ، وهذا يمثل تحدياً بالنسبة لمصر ، ومصر لن تعترف بذلك ، وعدم الاعتراف اول صعوبة تواجهنا .

الصعوبة الثانية تنتج عن ان السياسة المصرية تحتاج للكثير لكى تصبح قادرة على مواجهة التحدى، بحيث يتحقق فيها التوازن بين الحرص على استقرار الحكم، واستقرار المحكومين وبين القرار الامنى والرؤية السياسية التى تتمسك بالديمقراطية وحقوق الانسان .

لقد اعطت الحكومات المصرية اهمية كبيرة لما يسمى بارضاء الجماهير وذلك منذ ايام النحاس باشا ، وهذه هى سياسة الاسترضاء، ونعطى وعوداً لاننفذها، وعملية الاسترضاء توقف قوة الدفع .. ومنذ عام ١٩٥٠ تمثل التنمية الاقتصادية آخر اولوياتنا ..

والسؤال .. كيف يمكن ان نواجه هذا التحدى ؟

لكل دولة اولويات، وإعطاء الاولوية للامن لايعنى إهمال الاقتصاد .. وهكذا ..

وأنا أرى أن الجيل الحاضر ، غير قادر على ايجاد الحل، لانه جيل فقد قدرته على الانجاز، وكل عام يدخل سوق العمل عدد كبير، ولايجد فرص العمل سوى عدد قليل، وتصادم الاجيال القادمة مع الاوضاع القائمة يحل المشكلة .

وسياسة تجنب الصدام وتفاديه هى الاسلوب المتبع حاليا، واعتقد انه خلال سنوات قليلة سيحدث تصادم يؤدى الى تغيير التفكير المصرى .

ومن المتناقضات .. اننا نريد ان نعمل تخصيصاً للقطاع العام ونحافظ فى الوقت نفسه على العمالة ضمن سياسة الاسترضاء ولايمكن ان نحمى صناعة كسيحة مهما بذلنا من جهد ..

لقد نهضت مصر خلال سنوات قليلة فى عهد محمد على ، والآن الفلاح لايعمل .. ولا العامل او الموظف، والقطاع الخاص يريد ان ينهب ويجرى، وهو ليس قطاعا خاصاً بالمعنى الحقيقى ..

وأنا لا أوافق على التقليل من أهمية التكنولوجيا الاسرائيلية ، وسيستغل الاسرائيليون كل فرصة للتعامل مع الفلسطينيين والاردنيين والسوريين، ولايهمهم التعامل مع المصريين، والاصلاح الاقتصادى قام على علاقتنا الاقليمية والدولية ، وليس على قوتنا الاقتصادية ..

ولابد من الاعتماد على انتاجنا اكثر من اعتمادنا على الدور الاقليمى والدولى .

مافيا المنتفعين

●● د. عصام جلال : لا أريد أن أستخدم التحليلات التاريخية بالنسبة لمصر ، ولكن مصر منذ خمسين سنة حكمتها إستراتيجية ذات توجهين ..

● الاول .. لا صوت يعلو فوق صوت المعركة ، سواء كانت المعركة مع الاقطاع، او مع اسرائيل او الارهاب ..

● الثانى .. خاص بسياسة إطفاء الحرائق ، أى لانتحرك إلا بعد أن يشتعل

الحريق . أما ما قبل الحريق أو ما يؤدى إليه . فلا يدخل فى الحسبان . وهذا ليس إنحرافا فكريا او سياسيا . وإنما هو نتاج منظومة خاصة من الاساس .

والقضية التى ستواجهنا : هل من الممكن تفادى ضرورة إعادة تشكيل المنظومة ؟

إن كل الظروف أصبحت ناضجة لمجابهة متطلبات التحول والتغيير ، والعقبة الرئيسية وضع منظومة لمواجهة التحدى، ويحول دون ذلك ما اسميه بمافيا المنتفعين. فهى التى تحول دون ولادة منظومة التعامل ما قبل اشتعال الحرائق ، ومشكلة المشاكل ان مافيا المنتفعين نظام ثابت فى جميع انظمة الحكم ، فى العالم .. فالذين عينهم الرئيس كلينتون مثلا فى المواقع المهمة بادارته الجديدة، هم مستشاروه وحواريوه خلال حملته الانتخابية ولابد من هزة لضرب قبضة هذه المافيا ، لتولد منظومة تقوم بالتغيير ..

وخطورة مافيا المنتفعين عندنا ، إن كل نظام فى العالم يعمل على استخدام هذه المافياكأداة لتحقيق اهدافه، اما عندنا فقد تضخمت للدرجة التى تحاول فيها ابتلاع النظام ذاته .

اتفق .. واختلف

●● اللواء احمد فخر :

اتفق مع الآراء التى قيلت واختلف ايضا ..

مصر ستواجه تحديا اقتصاديا صعباً ، اتفق مع هذا الرأى ، ولكنى أقول إنه تحدٍ مرحلى ..

الزملاء قالوا .. إن الدول العربية سوق هام مستورد، وأن غنائم السلام ستعطى للفلسطينيين والاسرائيليين، وان رؤوس الاموال ستأتى الى هذا السوق من المتنافسين، امريكا واليابان، واوروبا ..

ولكن هل يمكن ان تتبنى هذه الدول عنصراً منافساً فى المنطقة هو اسرائيل ؟!

وإذا استطعنا مع الدول التى توفر رأس المال ان نفكر فى مناطق انتاج حرة مشتركة، استطيع ان اجعل المنتج المصرى اليابانى، أو المصرى الامريكى ينافس اسرائيل ..

الدور علينا نحن ، اذا استطعنا ان نلعب ببراعة ونحد من قدرات اسرائيل ..

لدينا « تحدى حضارى » وهذا صحيح .. وهو اكبر مشكلة تواجهنا ، والمطلوب ألا نزداد تخلفاً عن العالم .. علينا ان نطور التعليم ، واذا لم يحدث سنتأخر ، وعلينا ألا نتأثر بتقاليد وعادات القادم من الخارج، لا اتصور ان مصر فاتحة الابواب لكل واحد يناقش الشرعية والدولة وحقوق الانسان بأموال مستوردة من الخارج لماذا لاتناقش هذه الامور فى البلد الممول ؟! لابد من عودة مصر الى ريادتها الثقافية ..

قيل إن هناك ضعفاً حدث فى الروح الوطنية والهوية القومية ، واقول ان هذه الهوية تظهر عند الشدائد، كما حدث فى حرب اكتوبر .. وعند احداث الزلزال ، وهذا لايمنع من تنمية الدور السياسى للمواطن .

أما عن دور مصر الاقليمى والدولى، فلقد نجحنا فى المجال الدولى. ولكن الدور الاقليمى يقلقنى ..

يزعجنى موقف بعض الدول العربية التى تنظر للمصريين القادمين اليها إما على أنهم فقراء .. أو أنهم جاءوا ليسودوهم .

علينا ان نسعى ان تأتى إلينا دول المنطقة ، وأن ندرك ان نمط العلاقات فى المنطقة بعد السلام سيترتب عليه مشاكل كبيرة، وعلينا ان نصل بها بحيث لاتصل الى الحرب ..

نحن نحتاج الى وضع مؤسسى .. كيف ندير ازمة، علينا ان نعد انفسنا علميا فى كل المجالات .

لابد من إعادة نظر مؤسسية فى مصر .

طرح بعض الزملاء قضية التغيير.. والتغيير سمة للحياة، وهو امر مطلوب، لكن التوقيت الذى يحدث فيه التغيير امر مهم ..

لابد من مشاركة شعبية اوسع ، والسؤال .. كيف ننشىء المنظومة التى تحدث عنها الدكتور عصام ، ونعيد الروح الوطنية التى تحدث عنها الدكتور مفيد ونقيم علاقة بين الشعب والسلطة بعيدا عن الاسترضاء كما يطالب الدكتور ابراهيم حلمى . .

الهزة المطلوبة اساسها تنشيط العمل السياسى الداخلى، وان يفهم المواطن ان صوته لهم، وان عليه دورا فى مواجهة التحديات .

أنا من جيل سبق أن واجه هزائم عسكرية، وأخشى أننى لو أخذت احد القرارات ان يؤدى الى هزائم جديدة، ولكن الجيل الحالى رأى الضابط والجندى الاسرائيلى يؤدى التحية للضابط المصرى فى حرب اكتوبر وما بعدها.. وهو جيل لم يشهد ولم يشارك فى هزيمة عسكرية .. جيل عاش انجازات، وله طموحات .

أدار الحوار

محفوظ الأنصارى

أعده للنشر

رياض سيف النصر

اشترك فيه

محمد أبو الحديد

جلال السيد

أمينة أبوالنصر

بدوى محمود

محمود نافع

زينات ابراهيم

سلوى محيى الدين

بسبب الافتقار إلى سياسات إصلاحية جريئة

الشرق الأوسط يتأخر فى جنى الثمار الاقتصادية للسلام

□ لندن- مارل نيكلسون:

فى أقل من شهر تغير شكل السياسات فى الشرق الأوسط فقد أدى توقيع اتفاق المبادىء بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى ١٣ سبتمبر ــ وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره قبل ذلك بأسابيع قليلة ـ إلى كسر الجمود فى محادثات السلام وحقق الخطوة الأولى الضرورية لاقامة سلام اقليمى شامل، ولاشك أن هناك الكثير الذى يتعين التفاوض حوله قبل أن يتحول الحلم إلى حقيقة فلابد من أن تحذو سوريا ولبنان حذو الأردن من التوقيع على إعلان مبادىء كنتيجة متوقعة لمحادثاتهم الجارية مع إسرائيل ورغم ذلك فإن ما تحقق حتى الآن بالفعل يكفى لاثارة العديد من التساؤلات المهمة حول المستقبل الاقتصادى للمنطقة فهل يؤدى السلام الوليد إلى تشجيع التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة بصورة أفضل مما هو عليه اليوم وهل يؤدى ذلك فى المقابل إلى زيادة حركة التجارة والاستثمار مع الكتل التجارية الأخرى وبصفة خاصة أوروبا ويشير التاريخ إلى أن التقدم فى كلتا الحالتين سيكون بارد وبطىء ولاشك أن العقبة الأولى هى الإدارة السياسية والتى لم تظهر خلال المحاولات القليلة التى تمت حتى الآن الرغبة فى الدخول فى تجمعات اقتصادية حقيقية.

وعلى سبيل المثال فإن السلام البارد بين مصر وإسرائيل الذى أكمل مايزيد على عقد كامل يؤكد أن السلام بمفرده غير كاف لتدعيم التكامل الاقتصادى، فحركة التجارة والاستثمار بين مصر وإسرائيل التى تشكل اقتصادياتها أهم اقتصاديات المنطقة مازال ضعيفا وتدريجي ويكفى أن نقول أن ٣٠٠ مصرى فقط سافروا إلى إسرائيل طوال ١٤ عاما منذ توقيع اتفاقية السلام بين البلدين، وبالاضافة إلى ذلك فهناك عقبة أخرى تتمثل فى المعوقات التى تواجه عمليات التحرر الاقتصادى، كما يشير تقرير أعده مؤخرا شمس الدين طارق ومحمد العديان وكلاهما من الخبراء الاقتصاديين العاملين بصندوق النقد الدولى فإنه لاتوجد دولة واحدة من دول المنطقة يمكنها اعتبار أنها طبقت برنامج شامل لبيع مشروعات القطاع العام بصورة كاملة وهو عكس ما انتهت إليه التجارب المماثلة فى أسيا ووسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويوضح التقرير السابق ذكره أن أغلب اقتصاديات دول المنطقة تتميز بسياسات الإحلال محل الواردات والتصنيع والاعتماد المكثف على القطاع العام والقيود المفروضة على الممارسات التجارية ويقوم القطاع الخاص فى هذه الدول بلعب دور متزايد الأهمية فى عدد من القطاعات الاقتصادية والمالية، وفى نفس الوقت فإن النظم التجارية فى هذه الدول تتسم بالإفراط الشديد فى القيود الكمية والرسوم الجمركية الاسمية والإجراءات الإدارية الروتينية المعقدة، ومن ثم فإن الإصلاحات الداخلية الجذرية والشاملة ستكون بمثابة شرط مسبق لأية محاولات لاحداث التكامل الاقتصادى حتى ولو توافرت الإرادة السياسية، ولكن النجاح فى تحقيق ذلك حتى الآن يبدو مؤقتا وغير نهائى على أحسن الفروض، وبين دول المنطقة ــ باستثناء شمال افريقيا ـ قامت مصر والأردن فقط بتطبيق برامج رسمية للإصلاح تحت اشراف صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ولاتوحى مسيرة برنامج الإصلاح المصرى بالكثير من الأمل فمنذ استئناف العلاقات المتوترة بين مصر والصندوق فى عام ١٩٩١ نجحت القاهرة فى تنفيذ اتفاق واحد مع الصندوق وبدأت هذا الشهر فى تنفيذ اتفاق ثان. وفيما يتعلق بالجانب المالى ومن الاقتصاد فإن النتائج كانت باهرة فقد انخفض عجز الميزانية من ٢٠٪ من اجمالى الناتج المحلى إلى أقل من ٣٪ وانخفضت نسبة التضخم بمقدار النصف لتهبط إلى ١٢٪ وينعم سعر الصرف بدرجة كبيرة من الاستقرار منذ عامين وتعكس أسعار الفائدة الآن بصورة ما نوع من تكلفة الاقتراض السوقية فضلا عن أنها تتجه للانخفاض بصورة تدريجية كما أن الاحتياطات تراكمت حتى وصلت إلى ١٦ مليار دولار وتم إلغاء معظم القيود على الواردات وخفضت الرسوم الجمركية بصورة ملحوظة وأخيرا فقد تم إقرار العديد من التشريعات الخاصة بالبنوك والأسواق المالية وهذه المكاسب التى حققتها مصر على مستوى الاقتصاد الكلى ستكون الأرضية التى يتم البناء عليها خلال الثلاث سنوات القادمة للبرنامج الجديد إلا أن إجراء تغيرات هيكلية عميقة من جوانب الاقتصاد تواجه صعوبات كبيرة ولم تحقق سوى نجاح محدود، وعلى سبيل المثال فإن برنامج التحول إلى القطاع الخاص الذى توصلت إليه مصر مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير بعد مفاوضات طويلة وشاقة مازال متأخرا عن الجدول الزمنى لتنفيذه ومازال غارقا فى العقبات البيروقراطية وغير قادر على الوصول إلى الصناعات الأساسية التى تشكل نسبة ٧٠٪ على الأقل من اجمالى الناتج الصناعى ويؤكد رودنى ويلسون وهو خبير متخصص فى اقتصاديات الشرق الأوسط فى جامعة «درهام» أن الجانب المالى للإصلاحات يسير على نحو جيد أما الجزء الخاص بإصلاح جوانب الاقتصاد ذاته فإنه يواجه بعض الصعوبات، والسبب وراء هذا التناقض فى إجراء الإصلاح معقد ويضرب بجذوره فى التاريخ فمن ناحية التركة المصرية الثقيلة من البيروقراطية وضعف أجور القطاع العام وغياب المهارات الإدارية العليا القادرة على تنفيذ الإصلاحات المعقدة بالاضافة إلى ذلك هناك الحرص الحكومى على التدرج فى تطبيق هذه الإصلاحات التى ستؤدى على المدى القصير إلى زيادة البطالة فى اقتصاد يعانى بالفعل من عدم مقدرته على توفير ٥٠٠ الف فرصة عمل جديدة سنويا، ولذلك فإن مصر ليس من المتوقع أن تكون القاطرة لانتعاش اقتصادى اقليمى على المدى القصير وشهية الإصلاح فى بقية الدول تبدو ايضا محدودة فطبقا لمسئولى صندوق النقد الدولى فقد ألح لبنان إلى رغبته فى الحصول على بعض مساعدات الصندوق ولم تبد سوريا حماسا لمثل هذا التعاون حتى الآن رغم أن الرئيس السورى حافظ الأسد بدأ خلال العام الماضى وبصورة تدريجية فى إزالة بعض القيود التى فرضتها سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادى اتساقا مع أيديولوجية حزب البعث الحاكم الاشتراكية؟ ومهما كانت المعوقات السياسية والاجتماعية والهيكلية فهناك حاجة ملحة لتغيير طريقة التفكير الاقتصادى.

أحلام إسرائيل فى السيطرة على العرب اقتصاديا

كان الإعلام الغربى محايداً وهو ينقل وقائع الحدث الكبير من حديقة البيت الابيض ويحدد من الذى مد يده أولاً ومن الذى مدها بتردد، أو الدور الذى قام به كلينتون للتقريب بين الذراعين حتى تتصافح اليدان . وقبل ذلك كان الإعلام الغربى محايداً وهو ينقل مراسم الاعتراف المتبادل وينتقل من تونس إلى تل أبيب . ولو اكتفى الإعلام الغربى بالنقل المباشر أو غير المباشر.

كان اعلاماً صادقاً محايداً لا ينحاز إلى جانب ولا يلون الحوادث ولا يغير من الحقيقة لصالح طرف من الأطراف.

ولكن لأن هذه الأحداث الكبيرة المتلاحقة كان لابد لها من احياء ذكرى أحداث كثيرة تمت فى الماضى القريب او فى الماضى البعيد كان لابد من تقديم الخلفية التاريخية والتادى فيها إلى اصل القضية وسببها، وهنا كان الغش والكذب والخداع وتغير الحقيقة والعبث بالتاريخ.

واشتركت فى ارتكاب هذه الجرائم جميعها كل أجهزة الإعلام الغربى من صحافة واذاعة وتليفزيون فمثلا جميع الحروب التى وقعت بين اسرائيل والعرب كان المبادرون بالاعتداء على الدولة الآمنة هم العرب . هم دائما وفى جميع الحروب الذين يهاجمون اسرائيل التى تعيش فى سلام ولكن العرب يرفضون لها هذا السلام ويشنون عليها الحرب الشعواء وعندما رفض العرب قرار الامم المتحدة فى ١٩٤٨ بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود لم تذكر صحيفة واحدة أو جهازاعلامى واحد أن العرب فى ذلك الوقت كانوا ضعف الاسرائيليين والأمم المتحدة منحت اسرائيل ضعف الأرض التى خصصتها للعرب .

ولم تقل صحيفة واحدة سبب المشكلة ولم تتحدث عن وعد بلفور ولم تذكر شيئاً عن الارهاب الاسرائيلى والعصابات التى قتلت الانجليز والعرب وكان يقودها قادة دولة اسرائيل من بعد، ولم تذكر صحيفة واحدة حرب العصابات التى فرضت على السكان الامنين ولم يصور صحفى واحد كيف يعيش اللاجئون فى الخيام فى لبنان والاردن وغزة.. ضاعت الحقيقة فى لحظات بل استطاع رابين أن يقلب الصوت عدما أثار شفقة المحتفلين معه فى حديقة البيت الأبيض عندما تحدث عن ضحايا الحرب وعن الذى دفن أولاده طبعا .

الذين قتلهم العرب ولم يكن رابين فى حاجة إلى أن يوضح أن اسرائيل رغم كل هذه المحن الا أنها دولة متسامحة تجلس وتوقع مع الذين قتلوا شبابها ويتموا أطفالها دفعوا الآباء دفعاً لدفن أولادهم بايديهم أما نحن فعندما أتيح لنا أن نتحدث إلى العالم وإلى التاريخ نسينا كل ما وقع لنا وأزجينا فقط الشكر مضاعفا للقتلة ولحلفائهم من الامريكان ..أمجاد يا عرب أمجاد

قال رابين بشجاعة لا يحسد عليها (ساتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية لأن الوفد 'الفلسطينى غير قادر على تقديم شىء ولاأخفى أننى أفعل ذلك بتقزز ...) أما نحن فلم نشعر باى تقزز ولكن على العكس تماما شعرنا بالحب يغمرنا فى لحظة واحدة ولولا أنهم حذرونا

لا ندفعنا مع عواطفنا نقبل الجميع بل نقبل جدران البيت الأبيض ورحم الله شاعرنا العربى الذى طاف يقبل ذا الجدارا وذا الجدارا...

سأل كبير معلقى الاذاعة البريطانية الموضوعية المحايدة سأل سفير اسرائيل فى لندن:

ـ هل تثقون فى عرفات؟

لم يسأل صحفى أو اذاعى واحد عربيا واحدا أبو عمار أو أى عربى

ـ هل تثقون برابين؟

لماذا .. لأن عرفات هو المشكوك فيه أما رابين فهو كالجنيه الذهب لا يكذب ولا يتجمل .

ونترك هذه المقدمات او بالأحرى هذه النغصات وندخل فى الموضوع .

القراءة الهادفة لاتفاقية اعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل توضح فارقا كبيراً بين الجزء السياسى والجزء الاقتصادى فى الاتفاقية، ففى الوقت الذى جاء فيه الجزء السياسى غير محدد وقد أرجا اهم الموضوعات إلى وقت آخر تجرى فيه المباحثات بعد سنين على الأقل مثل موضوع القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود جاء الجزء الاقتصادى واضحاً ومحدداً وشاملاً بل وضع عدة مشروعات مشتركة فى صلب الاتفاقية أو فى ملاحقها بشكل أدق فالملحق رقم ٣ يقول فى أهم ما جاء فيه :

برتوكول حول التعاون الاسرائيلى ـ الفلسطينى فى البرامج الاقتصادية والتنموية اتفق الجانبان على اقامة لجنة فلسطينية ـ اسرائيلية دائمة للتعاون الاقتصادى تركزت بين امور أخرى على النحو التالى :

١ ـ التعاون فى مجال المياه بما فى ذلك مشروع تطوير المياه فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

٢ ـ التعاون فى مجال الكهرباء بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية

٣ ـ التعاون فى مجال الطاقة بما فى ذلك برنامج لتطوير الطاقة لياخذ فى الاعتبار استغلال البترول والغاز لاغراض صناعية خاصة قطاع غزة والنقل وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الاخرى وسياخذ هذا البرنامج فى الاعتبار أيضاً بناء مجمع صناعات بتروكيماوية فى قطاع غزة وكذلك تعديد أنابيب لنقل البترول والغاز .

٤ ـ التعاون فى مجال التمويل بما فى ذلك برنامج تطوير وعمل مالى لتشجيع الاستثمار الدولى فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى اسرائيل وكذلك اقامة بنك فلسطينى للتنمية

٥ ـ التعاون فى مجال النقل والاتصالات بما فى ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لانشاء منطقة ميناء بحرى فى غزة .

٦ ـ التعاون فى مجال التجارة وكذلك اعداد دراسة جدوى اقامة مناطق حرة فى قطاع غزة وفى اسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق .

٧ ـ التعاون فى مجال الصناعة بما فى ذلك برامج التنمية الصناعية الذى سيوفر مراكز البحث

بريشة: محمد سليمة

والتنمية الصناعية الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة التي ستشجع المشروعات الفلسطينية - الاسرائيلية المشتركة وتضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والادوية والالكترونيات والالماس والصناعات المتعلقة بالكمبيوتر والعلوم .

الملحق رقم ٤ يقول : بروتوكول حول التعاون الاسرائيلي - الفلسطيني حول برامج التنمية الاقليمية ...

١ - سوف يتعاون الجانبان في اطار جهود المفاوضات المتعددة الاطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبار ستطلب الاطراف من السبع الكبار السعي لاشراك دول أخرى مهتمة في هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية اقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص .

٢ - سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة .

ب - برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي .

جـ - يمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الاقليمي من العناصر التالية :

١ - اقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية

٢ - تطوير خطة اسرائيلية - فلسطينية - أردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ - قناة البحر المتوسط (غزة) - البحر الميت

تتحدث الملاحق (الاقتصادية) عن تعاون في المجالات المختلفة ولا شك أن الموضوع يتجاوز (التعاون) إلى ما يشبه (الاندماج)

فالتعاون لا يقوم الا بين انداد أو بين طرفين هما على قدم المساواه من حيث القوة والسيادة ومنذ توقيع الاتفاق وفي كل المناسبات لا يكل بيريز مهندس الاتفاقية عن الحديث عن الجانب الاقتصادي وهو ينبه في حديثه إلى أن الجانب الاقتصادي هو أساس الجانب السياسي وأنه لا يمكن للجانب السياسي ان يقوم الا اذا أقام الجانب الاقتصادي وتتحقق بقوة وبسرعة .

وتحدث شيمون شتريت وزير الاقتصاد الاسرائيلي عن أهمية الناحية الاقتصادية في الاتفاقية وعاد بيريز يتحدث عن احتمال إنشاء سوق شرق أوسطية وعن احتمال القيام بمشروعات مشتركة وهو اول من حول فكرة

(التعاون) الواردة في الملاحق إلي (الدمج) وتحدث مطولا عن مشاريع دمج اقليمية ولم يصمت اسحق رابين بل طالب الدول الغنية بتقديم الدعم الاقتصادي للكيان الجديد حتى تنجح الاتفاقية ويعم السلام منطقة الشرق الاوسط .

ومن الواضح اننا أمام رغبة اسرائيلية واضحة لايجاد جسر اقتصادي تعبر عليه المصالح الاقتصادية إلى المنطقة العربية وقد تعلمت اسرائيل درساً هاماً من فشلها في التطبيع الاقتصادي والثقافي مع مصر أو ادركت انها لا يمكن أن تدخل المنطقة العربية سافرة وباسم اسرائيل ولابد لها من غطاء عربي تدخل به العالم العربي وتواجه المواطن العربي الذي يرفض حتى اليوم التعامل مع الاسرائيلي . أن اسرائيل تطمع في أن تتحول إلى (هونج كونج) الشرق الاوسط تحصل على العمالة الرخيصة من غزة والضفة وتحصل على الاستثمارات الهائلة من دول الخليج العربي وتمتع بالسوق العربية ذات القوة الكبيرة بشرياً وشرائياً .

عندما تم توقيع الاتفاقية اعلن في سرعة غريبة أن (المال) ليس عقبة على الاطلاق فهو موجود وبوفره غير محدودة . يا سبحان الله .. فجاة اتضح أن المال الذي يتطلع اللاجئون طوال نصف قرن لفتات منه يقتاتون به حتي يواصلوا الحياة اتضح انه ليس عقبة على الاطلاق .

تحدث القادة في العالم بدءا من كلينتون نفسه مطالبا بتوفير المال لاسرائيل والفلسطينين واجتمعت المجموعة الاوربية وعلى سبيل المساعدة العاجلة أعتمدت ٦٠٠ مليون دولار في خمس سنوات ثم وبعد يوم أو يومين اتضح أن هناك ثلاثة مشروعات جاهزة للتنمية الاقتصادية في غزة والضفة الغربية بدءا من اريحا واسرائيل . والمشاريع الثلاثة اعدتها جهات دولية أو علمية لا تتحرك اعتباطا وتحتاج إلى وقت طويل للدراسة حتى تصل إلى ما تعتبره مشروعا متكاملاً . الدراسة الاولى أعدت في جامعة هارفارد الامريكية وقامت بها مجموعة من الاقتصاديين الفلسطينين والاردنيين والاسرائيليين وانضم اليهم بعض الخبراء المصريين والدراسة تتكون من بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية حول المرحلة الانتقالية لاقتصاد فلسطين واقتصاد الشرق الاوسط في مرحلة السلام والدراسة الثانية اعدها البنك الدولي للانشاء والتعمير وقد اذيعت بعض تفاصيلها وتطالب بمبلغ يصل إلى ٤,٣ مليار دولار كمساعدات عاجلة في مدة ١٠ سنوات لاقتصاد فلسطيني في مرحلة الحكم الذاتي في غزة والضفة الغربية المحتلة اما المشروع الثالث فمشروع فلسطيني اشترك فيه اكثر من ٨٠ اقتصاديا يقودهم الاقتصادي الفلسطيني الدكتور يوسف صايغ ويقدر هذا المشروع احتياجات فلسطين باحد عشر مليارا من الدولارات.

وتلتقي المشاريع الثلاثة في التاكيد على الانعاش الاقتصادي وفي التاكيد على اتفاقات السلام في المنطقة وخاصة الضفة الغربية وغزة بينما يركز مشروع البنك الدولي ومشروع هارفارد على رؤية متكاملا للانعاش

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادى من خلال اطار اقليمى يشمل اسرائيل والضفة وغزة والاردن ويمتد إلى مصر وسوريا ولبنان ثم منطقة الشرق الاوسط كلها ومن المتوقع أن تركز الدراسة التى يقوم بها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة على العلاقة بين الاقتصادين الفلسطينى والاردنى والدول العربية .

ويشير تقرير البنك الدولى وهارفارد إلى إنشاء «بنك شرق أوسطى إقليمى» للتعمير على غرار البنوك الاقليمية فى المناطق الاخرى من العالم .

ولم يتوقف الاهتمام بالمؤسسات الدولية أو الاقليمية فقط بل أن الدول الاوربية فرق عمل لبحث قطاعات معينة اقتصادية فى الاقتصاد الفلسطينى فقد نشرت الفاينشال تايمز البريطانية أن بريطانيا ستدرس الخدمات المالية والانظمة المصرفية وتدرس المانيا ازالة الحواجز التجارية بين دول المنطقة وتدرس اسبانيا قطاع الزراعة وتدرس إيطاليا موارد المياه الجوفية بينما تعمل فرنسا على دراسة جدوى اقتصادية لمشروعات اقليمية فى مجال المواصلات ومنها طريق برى يربط الاسكندرية فى مصر باسرائيل وسوريا وتركيا بما يمكن عربات النقل لنقل البضائع برا من الشرق الاوسط إلى أوروبا .

أما البيت الابيض فقد خطط لتقديم دعم مالى فورى لغزة . إن الاتجاه الواضح الآن فى جميع المشروعات المطروحة لتحقيق ماورد فى الملاحق الاقتصادية هو إيجاد منطقة تجارة حرة بين اسرائيل والفلسطنيين والاردن فى المرحلة الاولى بين اسرائيل والضفة وغزة وفى المرحلة الثانية تنضم الاردن وإنشاء بنك الشرق الاوسط للتعاون والتنمية لتقديم المساعدات وتمويل المشروعات لأعضاء المنطقة التجارية الحرة وسوف تخلق المنطقة الحرة كياناً اقتصادياً يضم أكثر من ١١ مليون نسمة ويزيد ناتجه القومى عن ٦٥ مليار دولار سنوياً ويمكن للمشروع أن يضم فى وقت لاحق مصر وسوريا ولبنان .

ان جميع هذه المشروعات وما سوف يظهر فى القريب العاجل تهدف إلى إنعاش اسرائيل وكسر الحواجز التى كبلتها السنوات الماضية وفتح الاسواق العربية أمام أنتاجها وجذب رؤوس الاموال العربية إلى الاستثمار فيها ومن اجل ذلك لا مانع من بعض التنازلات الشكلية ولا باس من تدخلات أمريكية وزيارات كلينتونية بعضها للاحراج وبعضها للضغط وبعضها للتخويف والانذار كل ذلك كى تهيمن اسرائيل على اقتصاديات العالم العربى وتصبح فى الحقيقة والواقع وليس فقط فى السياسة والفكر مرفأ السياسة الامريكية فى الشرق الاوسط بعد أن يكون قد قضى تماماً على المقاومة العربية بل على فكرة العروبة نفسها وبعد ان تكون المنطقة قد تحولت وتغيرت ففقدت انتماءها القومى واكتسبت انتماء جغرافيا هو الشرق الاوسط .

من مفكرة:

سعد الدين وهبة

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣

رؤية

إقتصاد الحرب.. واقتصاد السلام!!

يخلق اتفاق السلام المبدئي بين الفلسطينيين والاسرائيليين واقعا جديدا يفسد التعامل معه وفهمه وادراكه كلا من منطق التهويل ومنطق التهوين.. كما يفسد الاقتراب الصحيح منه كافة شعارات واقوال الرفض المطلق والبات والقاطع وكذلك كافة شعارات وأقوال القبول غير المشروط والفرص الغامرة غير المحدودة.. لان الواقع الجديد ـ كأي واقع جديد ـ يفترض تقييمات العقل البارد ويستوجب تدقيق النظر وامعان الفكر في الايجابيات والسلبيات بنفس القدر الذي يستنكر فيه جموح العاطفة «نشوة أو يأسا».. وهو يفترض ايضا ان الاحلام لاتموت ولاتذبل ولاتذوي مع الزمن ولكن أساليب السعي الى تحقيقها تتغير وتتبدل مع الزمن وتتواءم مع الظروف حتى تبقى تتحين الفرصة للتحول الى واقع وحقيقة حياة ووجود.

وهناك تأثيرات عميقة ومتشابكة ومتداخلة لاتفاق غزة اريحا يبرز في مقدمتها أحاديث الاقتصاد وتوقعاته وحساباته ودورها البارز في تخليق الواقع الجديد بل ان البعض ـ وهم على حق الى حد بعيد ـ يعتبرونها حجر الزاوية في تحريك عجلة السلام وتحفيز مسيرة الاتفاق وفي نفس الوقت فانهم يعتبرونها الهاجس الكبير الذي يستحق أن تقلق له الأمة العربية من المحيط الى الخليج.. قلقا يقظا وثابا يفكر في اتجاه التخطيط للاستفادة من واقع السلام باعتباره حقيقة قائمة تفرض نفسها على كافة الاطراف ولايحتكر ونتائجها وثمارها طرف دون طرف آخر وهي أمور لا تصلح ولا تصح فيها الاحكام والتقييمات الجاهزة والمعلنة ولايتسق معها القوالب الجامدة المعدة مسبقا لان الزمن كفيل بالحكم على ان غالبيتها فقاعات هواء وبالونات للاختبار والتأثير النفسي تفقد كل فعاليتها باكتشاف اهدافها ومراميها الظاهرة والخفية.

وتحتاج كافة الأطراف المباشرة وغير المباشرة في عملية السلام لان تدرك حاجة السلام الى الفكر الهادئ والتقييم العاقل الموضوعي لحسابات المكسب والخسارة على كل جانب لأن حجم الرفض والقبول سيحدده في النهاية وفي الأجل المتوسط والطويل حسابات دقيقة للمنافع والمصالح.. واذا تيقن طرف من الأطراف أن كفة موازينه ضعيفة وباهتة وأن كفة موازين الطرف الآخر ثقيلة بالمكاسب فان السلام يصبح طبلا أجوف يخفي خلف الأقنعة مالا يحمد عقباه ولايرجى الخير من مسيرته وطريقه.

ويتناول البعض أحاديث الواقع الجديد للسلام في مجال الاقتصاد بطريقة فكاهية لاتختلف كثيرا عن البرامج الالكترونية لألعاب الأطفال وألعاب الحظ والتسلية يتحول فيها الفلسطينيون الى سماسرة كل دورهم ونصيبهم يقتصر على اسباغ الشرعية ومواصفات الحلال على الدور الاسرائيلي الاقتصادي في المنطقة العربية وفي العالم الاسلامي وفي منطقة الشرق الأوسط. وهو منطق عجيب لانه ينظر الى الأمة العربية وكأنها كم مهمل لايملك قدرة الفعل ويملك فقط قدر المفعول به المساق الى مصير محتوم لافكاك منه ولامهرب من مصيدته ولانجاة من تقديراته وحساباته ومخططاته.

ويجب أن يكون مفهوما ومعلوما لكافة الأطراف المباشرة في عمليات السلام أن الفهم البديهي للسلام يعني أول مايعني الحرية في الاختيار والحرية في تقدير المصالح والمنافع.. وهي امور لايمكن تجاوزها بعقلية السماسرة ولايمكن القفز عليها وتخطي عقباتها بمجرد توهم أن دور الوسطاء قد تم توفيره وتدبيره.. وبالتالي فان كل طرف سيكون حريصا على تمثيل نفسه وعلى الحضور بذاته لتقدير حدود مشاركته الاقتصادية في واقع السلام الجديد مشاركة لابد أن تتطلب الاقرار بالنضج والاهلية لكل طرف وامتلاكه حق الرفض وحق القبول لان المعاملات الاقتصادية في ظل السلام تتحرر من هواجس ومخاوف الحرب ومناخها واساليبها ووسائلها، التي لاتعترف الا بمنطق القوة القاهرة وحق المنتصر في املاء شروطه واقرار اشتراطاته وفرض وجهة نظره.

ويجب أن يتخلص كافة الأطراف من وهم أن الواقع الجديد للسلام سيفرض واقعا اقتصاديا جديدا بين عشية وضحاها يخلق نمورا هنا وذئابا هناك.. ويخلق في غمضة عين مراكز جذابة للاستثمارات والتجارة ومعابر للتعامل مع العالم الخارجي وفي نفس الوقت يحرم مناطق ودولا ومدنا من عناصر جاذبيتها الاقتصادية وعناصر تفوقها وتميزها التي خلقتها عبر سنوات وعقود زمنية تواصلت وتوالت خاصة أن السلام يحتاج الى فترة زمنية لالتقاط الأنفاس وخلق ثقة تبدأ من أولى درجات السلم وخلق لغة حوار للتعامل العادي والمنتظم بديلا عن لغة صراع ترسباته شائكة وغائرة لدى كافة الأطراف وعلى جميع الجبهات والجوانب.

وخلق الواقع الاقتصادي الجديد لصالح كافة الأطراف يتطلب قناعة وجرأة وشجاعة في الاسراع باقرار قواعد «سلام السلام» القائم على العدل واحترام الحقوق المشروعة لكافة الأطراف في حياة لائقة كريمة ونبذ مفهوم «سلام الحرب» القائم على منطق المنتصر ورغبته في فرض شروطه واملاء أهوائه وفرض عقده لأن تجربة العالم الحديث وأقربها تجربة معاهدة فرساي لانهاء الحرب العالمية الأولى ومافرضته من ذل ومهانة على الشعب الالماني بما تضمنته من شروط مجحفة وما ادت اليه من سيطرة الروح العسكرية على المانيا ووقوعها فريسة للقوى المبشرة بالحرب ومانتج عن ذلك من قيام الحرب العالمية الثانية وشبه تدمير للقارة الأوروبية .. والنتائج النهائية والتي افقدت دول القارة جميعا دورها القائد للنظام العالمي وحولتها الى دول من الدرجة الثانية. بمعايير القوة السياسية والاقتصادية لسنوات طويلة.

وبمعايير الاقتصاد فان تحدي السلام أكثر ضراوة من تحديات الحروب ومخاطرها مما يستلزم الا يعلو صوت على صوت التنمية والتقدم والتحديث والتطوير العلمي والتكنولوجي والاعلان للكافة بأن جهاد الامس في ساحات القتال امتد اليوم وغدا في ساحات المصانع والمزارع والحقول والمدارس والجامعات حتى يمتلك العالم العربي قدرات المنافسة وامكانيات التفوق في ساحات الانتاج والتصدير بالسلعة الاجود والارخص وبالانسان الاكثر مهارة وكفاءة والأكثر استيعابا للعلوم والمعارف.. لأن الصراع سمة الحياة.. وصراع السلام هو صراع حضارات عماده القدرة على التفوق والتميز الاقتصادي وبغير ذلك تضيع الحضارة وتنمحي الهوية ويذوب الأضعف في بوتقة الأقوى.. وهو صراع لايحسب فيه قدر الأمم بالكم والعدد بل بالكيف والجودة!!

قضايا وآراء

الاقتصاد الإسرائيلى فى ظل الحرب والسلام 1

د. محمود وهبة
رئيس جمعية رجال الأعمال
المصريين فى أمريكا

فى ندوة لمجموعة من كبار رجال سوق المال الأمريكية مؤخرا، وقبل ان يتم التوقيع على الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، قال أحد الحاضرين: «إن الاتفاق المتوقع هو آخر الحواجز قبل أن تصبح اسرائيل هونج كونج الجديدة فى الشرق الأوسط». فساله مدير الندوة «وكيف يتحقق ذلك؟» فرد بأن اسرائيل «ستكون الباب الخلفى لأموال واقتصاديات العالم العربى، وستقود السوق الشرق أوسطية، وتنشأ منطقة تجارة على المستوى العالمى كما فعلت سنغافورة». ولم يكن كلام الرجل كله من صنع الأحلام، فإنه خلال ساعات من تسرب أنباء الاتفاق ارتفعت اسعار الأسهم ببورصة اسرائيل ٩.٥٪، وازدادت قيمة اسهم الشركات الإسرائيلية المقيدة بالوول ستريت الأمريكية وعددها ٥٤ شركة بحوالي ٧.٥٪. وايضا ازداد نشاط التعامل والعائد لصندوق الاستثمار الإسرائيلى الأول بنيويورك First Israeli Fund، وفى نفس الوقت انخفضت الأسهم بالبورصة الأردنية.

المصدر : الأهـرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

ورغم اهمية الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل من الناحية السياسية، إلا أن نتائجه وأبعاده من الناحية الاقتصادية لا تقل اهمية، بل وان نجاح الاتفاق نفسه - فى الأجل الطويل - يتوقف على نجاح برنامجه الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية خاصة والشرق الأوسط عامة. والآن بعد توقيع الاتفاق فإن جميع أنظار العالم، وبعض أمواله تتجه الآن إلى اقتصاديات المنطقة وكيفية انعاشها. وسيؤدى الاتفاق إلى متغيرات اقتصادية جديدة، ستكون لها آثار بالغة على اقتصاديات الشرق الأوسط بأكمله، وأمثلة ذلك:

- زيادة التدفقات المالية للاستثمار بالمنطقة، سواء من أسواق المال العالمية، أو المنظمات الدولية أو صورة رأس المال الوطني للمنطقة، نظرا للاستقرار السياسى المتوقع.

- انخفاض تكلفة الدفاع والتسليح فى المنطقة، بما يحقق عائدا ماليا للسلام يمكن استخدامه لأغراض التنمية الاقتصادية.

- التحول من الحرب والمواجهات العسكرية إلى المنافسات والتكتلات المالية والأسواق المشتركة على عدة محاور فى الشرق الأوسط ومثلها مصر، اسرائيل، الدول النفطية العربية، لبنان، تركيا، ومستقبلا إيران

- تقلص دور «الحلفاء» العسكريين لأمريكا فى منطقة الشرق الأوسط، وازدياد أهمية «الشركاء» فى التجارة والاقتصاد، بما يعنيه ذلك من خفض أو إعادة توزيع المعونة الأمريكية بالمنطقة

- خطط اسرائيل وانصارها فى الغرب للاستفادة من انهاء المقاطعة الاقتصادية العربية بعد الاتفاق مع الأردن وسوريا ولبنان، وانشاء سوق حرة دولية على الحدود الإسرائيلية، والمشاركة فى تكوين السوق شرق أوسطية، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة الإسرائيلية لاختراق الأسواق العربية، والاستفادة من الأموال والعمالة العربية.

والخلاصة ان تحدى السلام هو الاقتصاد، وان الاقتصاد سيكون هو الشاغل الأول للشرق الأوسط لفترة طويلة مقبلة. وان اسرائيل بدأت تأخذ المبادرة، وليس امام البلاد العربية - ومنها مصر - سوى ان تقبل هذا التحدى وتأخذ المبادرة مثل اسرائيل والا انتهت بدور هامشى فى المجال الاقتصادى وتحديات المستقبل. ولذلك فمن الضرورى أن ندرس الاقتصاد الإسرائيلى والتغيرات الاقتصادية المقبلة على المنطقة. وفهمنا للاقتصاد الإسرائيلى سيمكننا من تحديد درجة التعارض أو التكامل معه، ثم نختار السياسات الاقتصادية التى تحقق لنا اقصى فائدة وتمكننا من مواجهة تحديات السلام.

وفى تقديرى فإن السلام المتوقع يحمل فى طواياه فرصة نادرة لإنعاش الاقتصاد المصرى، بل قد يتيح فرصة لو استغلت لتخرج مصر من دائرة العالم الثالث. ومصر قد بدأت تتهيأ للاستفادة من مثل هذه الفرصة وخاصة وهى تقوم بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى وبدرجة مشهودة من النجاح، وليست هذه دعوة للتعاون - أو عدم التعاون - مع اسرائيل، فإن هذا قرار سياسي بالدرجة الأولى، ولكنه محاولة موضوعية لفهم الاقتصاد الإسرائيلى حاليا وفى المستقبل فى ظل السلام، حتى تتخذ القرارات التى تحقق امثل عائد لمصر والمصريين. وليست هذه دعوة «عاجلة» يلزم تنفيذها خلال أيام، فإن اتفاق السلام لا يعنى حلول السلام، لأن ذلك يقاس بالسنوات ولاشك انه ستواجهه صعوبات وانتصارات، ولكننا لو أهملنا المستقبل، فإن المستقبل نفسه قد يهملنا، ولن نستطيع أن نعود إلى نقطة البداية من جديد، ونقطة البداية قد بدأت فعلا وليس هناك رجعة

وسنطرح الموضوع فى عدة مقالات، وسنبدأ بالتوصيف قبل التحليل، ونخصص المقال الأول لعرض أهم الملامح الحالية للاقتصاد الإسرائيلى مع بعض المقارنات مع الاقتصاد المصرى، ونخصص المقالات التالية لتحليل اقتصاديات مصر والشرق الأوسط فى ظل السلام.

والآن إلى بعض التعريفات، فإن اسرائيل تعرف هنا باستثناء الأرض العربية المحتلة وهى غزة، الضفة الغربية، الجولان وجنوب لبنان، وسنعتمد فى الأرقام والمؤشرات التى سنعرضها على التقارير الاقتصادية للسفارات الأمريكية باسرائيل ومصر، وكذا دراسات من جامعة هارفارد ومجموعة من بيوت المال الأمريكية، وسنستخدم الدولار الأمريكى - ولو اننا لن نستخدم أرقاما قياسية لعدم توافرها، من المناسب ان تحث القارئ ان يتمعن فى الأرقام - رغم مللها - لأنها تعطى صورة أكثر دقة.

ثم ننتقل إلى الملامح الأساسية للاقتصاد الإسرائيلى، ولنبدأ بالسكان لأن عددهم هو المعيار الأول لفهم كثير من الأرقام الاقتصادية وتحديد مستوى المعيشة ودخل الفرد. ولقد ازداد عدد سكان اسرائيل إلى ٥,٢ مليون نسمة عام ١٩٩١، وذلك نتيجة للهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتى السابق. ومازالت الهجرة مستمرة، ويتوقع الخبراء ان يصل اسرائيل ٦٠٠ ألف مهاجر جديد قبل عام ١٩٩٥ ومعنى ذلك أن عدد سكان اسرائيل قد ازداد بحوالى ٢٠٪ بين عامى ١٩٨٧ و١٩٩١، وبالمقارنة فإن عدد سكان مصر كان ٧ ٥٤ مليون نسمة عام ١٩٩١، ونجحت مصر فى خفض معدل المواليد من ٨ ٣٩ فى الألف عام ١٩٨٥ إلى ٩ ٢٩ فى الألف عام ١٩٩١. أما الناتج القومى الإسرائيلى السنوى فإنه يقدر بمبلغ ٩ ٥٧ مليار دولار عام ١٩٩١، ويقدر بمبلغ ٦ ٦٦ مليار عام ١٩٩٢. بينما بلغ الرقم فى مصر ٦ ٢٩ مليار دولار عام ١٩٩١ وبلغ ٨ ٣٢ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبسبب الفرق بين عدد السكان بين البلدين فإن دخل الفرد الإسرائيلى سنويا بلغ ١١٤٦٠ دولارا عام ١٩٩١، وبلغ ١٢٨٣٢ دولارا عام ١٩٩٢، بينما الرقم المقارن فى مصر بلغ ٦٤٠ دولارا عام ١٩٩١، ولم يتغير كثيرا عام ١٩٩٢. ولقد بلغ معدل النمو الاقتصادى فى اسرائيل ٩ ٥٪ عام ١٩٩١ و٦٪ عام ١٩٩٢، أما مصر فإن هذا المعدل كان ٦ ٢٪ عام ١٩٩١ و ٨ ٢٪ عام ١٩٩٢. وساهم القطاع الخاص الإسرائيلى بنسبة ثلثى الناتج القومى، وساهم القطاع العام الإسرائيلى بالثلث الباقى. أما مصر فلقد ساهم القطاع الخاص للناتج القومى بحوالى ٣٠٪ وساهم القطاع العام بحوالى ٧٠٪ ويوزع الناتج القومى الإسرائيلى - حسب الأولوية - بين القطاعات التالية. قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع المواصلات والاتصالات، قطاع التشييد والبناء ثم قطاع الزراعة ويعتمد قطاع الصناعة على ما يسمى بالتكنولوجيا

بالمحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٢

العالية مثل الكمبيوتر والالكترونيات، ويعنى ذلك ان الاقتصاد الإسرائيلى قد بدأ يدخل مرحلة اقتصاد خدمات وتكنولوجيا عالية. أما مصر فرغم ان قطاع الصناعة يساهم بأكثر نسبة فى الناتج القومى ثم يليه الزراعة ثم تليه الخدمات الحكومية، فمازال طابع الصناعة معتمدا على تكنولوجيا بسيطة او متوسطة، وسنقوم بمناقشة هذا الموضوع بتفصيل فى المستقبل لانه يحمل تناقضا واضحا بين الاقتصادين.

ولقد عانت اسرائيل من نسبة مرتفعة للغلاء لم تعرفها مصر فى تاريخها، حيث بلغت نسبة الغلاء السنوية فى اسرائيل ٤٤٩٪ عام ١٩٨٤، و١٨٥٪ عام ١٩٨٥. ولذلك أعلنت الحكومة الإسرائيلية برنامجا «للثبات الاقتصادى» قام بتنفيذه بنك اسرائيل (البنك المركزى). واعتمد البرنامج على تخفيض العملة الإسرائيلية واسمها «الشيكل». واستمرت الحكومة فى تخفيض العملة كركيزة اساسية ووحيدة لبرنامج محاربة الغلاء حتى الآن، ويتوقع ان تستمر فى المستقبل، والنتيجة ان انخفضت نسبة الغلاء إلى ١٨٪ عام ١٩٩١، وبلغت ٩٪ عام ١٩٩٢.

ومن الجدير بالذكر ان اسرائيل لم تلتزم ببرنامج شامل للإصلاح الاقتصادى كما فعلت مصر وعديد من دول العالم، وان كانت بدأت عام ١٩٩٢ تستخدم الميزانية كأداة للإصلاح، وقد يكون ذلك لأن المنظمات الدولية لا تتدخل كثيرا فى شئون الاقتصاد الإسرائيلى، ولم ينجح الكونجرس الأمريكى فى حث اسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للإصلاح الاقتصادى. أما مصر فلقد اتبعت سياسات لتحرير النقد، والصرف، والتجارة الخارجية أدت إلى انخفاض نسبة الغلاء من ٨ ١٩٪ عام ١٩٩١ إلى ١ ٩٪ عام ١٩٩٢. وبدأت مصر دخول مرحلة ثانية من التكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاديات السوق الحرة. ونتيجة لذلك فإن الحكومة الإسرائيلية مازالت تحصل على نصيب الأسد من استخدامات الدخل القومى، إذ تخصص ٢٢٪ لنفقات الدفاع و١٢٪ اضافية للنفقات الحكومية. ومازال عجز الميزانية الحكومية الإسرائيلية ٨.٧٪ لعام ١٩٩٢، بينما انخفض فى مصر إلى ٣٪.

أما عن البطالة فى اسرائيل فلقد بلغت ٩.٦٪ عام ١٩٩٠ و٦ ١٠٪ عام ١٩٩١ و١١٪ عام ١٩٩٢، وذلك لازدياد البطالة بين المهاجرين السوفيت. ويقال ان البطالة بين المهاجرين تكاد تكون ضعف هذه الأرقام او اكثر. فضلا عن البطالة المقنعة حيث يعمل كثير من المهاجرين خارج مؤهلاتهم. ويتوقع ان تستمر البطالة فى الزيادة مادامت الهجرة مستمرة وفى غياب برنامج للإصلاح الاقتصادى. وبالمقارنة فإن الارقام الرسمية فى مصر تقدر البطالة بحوالى ٦ ٨٪ عام ١٩٩١، وكانت البطالة قد قدرت بحوالى ٢٠٪ عام ١٩٩٠ وان لم تشمل هذه الارقام تقديرات البطالة المقنعة. ويتوقع أن تنخفض نسبة البطالة فى مصر عندما يتحسن مستوى نمو الدخل القومى ويخلق نصف مليون وظيفة كل عام لمواجهة طالبى التوظف.

اما عن الميزان التجارى الإسرائيلى فإنه يعانى من عجز قدره ٢ ٦ مليار دولار، إذ ان واردات اسرائيل من السلع بلغت عام ١٩٩١ ١٨ مليار دولار، وبلغت صادراتها ٨ ١١ مليار دولار. ولكن ميزان المدفوعات كان فى صالح اسرائيل عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠، لزيادة المعونة الخارجية، وابدى عجزا صغيرا عام ١٩٩١، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات وزيادة الصادرات هذا العام.

أما مصر فكان العجز فى الميزان التجارى قدره ٦ مليارات دولار عام ١٩٩١، إذ بلغت الواردات ٩.٨ مليار دولار، والصادرات ٨ ٣ مليار دولار. وتحسن عام ١٩٩٢ بشكل ملحوظ نتيجة لقرارات الإصلاح الاقتصادى، إذ ازدادت الصادرات إلى ٧ ٤ مليار دولار وانخفضت الواردات الي ٩ مليارات دولار وبذلك نقص العجز الي ٣ ٤ مليار دولار وتحسن ميزان المدفوعات بشكل واضح اذا ازداد لصالح مصر من ٩ ١ مليار دولار عام ١٩٩١ الي ٣ ٤ مليار دولار عام ١٩٩٢، مع انه كان به عجز قدره ٦٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٠. ويرجع هذا التحسن إلى انخفاض أعباء الديون الخارجية والشريك الأول لإسرائيل فى وارداتها وصادراتها هو أمريكا. إذ بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا ٢ ٣ مليار دولار عام ١٩٩١ ووصلت الواردات من أمريكا (بدون الواردات العسكرية) إلى حوالى ٥ ٣ مليار دولار. أما مصر فإن شريكها الأول فى الواردات هو أمريكا، إذ بلغت الواردات الامريكية إلى مصر ٢.٣ مليار دولار عام ١٩٩١، ولكن هناك عدم توازن واضح فى الميزان التجارى لصالح أمريكا بين البلدين، فلم تزد الصادرات المصرية لامريكا على ٢١٠ ملايين دولار (بما فيها البترول)، وبذلك انخفضت من ٣٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٠.

وسنترك مكونات الصادرات والواردات الإسرائيلية والمصرية للمقالات التالية ونناقش القيود على حرية التجارة فى البلدين. ويكفى أن نذكر أن القيود على التجارة الخارجية الإسرائيلية مازالت متشددة، بعكس ما حدث فى مصر فى الشهور الاخيرة بتحرير التجارة الخارجية من القيود. وسيؤدى ذلك إلى تعارض واضح بين مصالح البلدين.

أما عن الديون الخارجية، فإن ديون اسرائيل للعالم بلغت عام ١٩٩١ ٤ ٢٤ مليار دولار، وانخفضت عام ١٩٩٢ إلى ٩ ٢٣ مليار دولار، ولكن حوالى ١٧ مليار دولار هى ديون لأصدقاء اسرائيل من أفراد ومؤسسات فى شكل سندات اسرائيل وبشروط ميسرة. أما مصر فلقد انجزت نجاحا واضحا فى تخفيض ديونها من ٢ ٤٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩١ وتأمل أن تخفض هذا المبلغ بنسبة ١٥٪ بمجرد التوقيع على الاتفاق مع البنك الدولى هذا العام.

ومازالت الديون الخارجية المصرية - حتى بعد تخفيضها - مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. ومازالت مصر تدين للحكومة الامريكية بمبلغ ٥ ٦ مليار دولار بشروط أقل تيسيرا من شروط الأسواق المالية العالمية الحالية

ولعل أضعف ملامح الاقتصاد الإسرائيلى هو اعتماده على المعونة الخارجية والتعويضات ولقد ذكرت صحيفة «الوول ستريت جورنال» ان هناك فرقا واضحا بين أرقام المعونة الأمريكية المعلنة والأرقام الحقيقية، فما هو معلن ان المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية هو ٣ مليارات دولار، بينما تصل الأرقام الفعلية إلى أكثر من خمسة مليارات دولار. ولقد ناقش الكاتب هذا الموضوع فى مقال سابق بتفاصيل كاملة. وتحصل اسرائيل أيضا على نصف مليار دولار معونة من أفراد من انصارها، وكذلك تحصل على نصف مليار دولار كتعويضات من المانيا ولاشك أن الاقتصاد الإسرائيلى يقع تحت مخاطر توقف او انخفاض هذه المعونات، وبدونها فإن مستوى المعيشة ودخل الفرد سيتأثر عكسيا وبشكل واضح. أما المعونة الامريكية لمصر فإنها ايضا تصل إلى حوالى ١ ٢ مليار دولار، وتمثل نسبة عالية من الدخل القومى أيضا، ويحسن ان تدرس الآثار الناتجة عن توقفها أو انخفاضها خاصة وان الكونجرس الأمريكى يثير شكوكا حول فاعليتها.

وحتى تكتمل الصورة، فمن المناسب ان نذكر أن عدد سكان الضفة الغربية وغزة الفلسطينيين عام ١٩٩١ يصل إلى ١.٧ مليون نسمة، ويصل الناتج القومى إلى ٢.٢ مليار دولار، بينما يصل دخل الفرد السنوى إلى مبلغ ١٨٠٠ دولار.

ولكن هناك حاجة ماسة لإعادة بناء البنية الاساسية من مرافق وخدمات ومؤسسات مدنية وأجهزة تعليمية قبل أن يتدهور الموقف. ومن هنا جاءت مطالبة البنك الدولى مؤخرا بمبلغ ٣ مليارات دولار لإعادة بناء المنطقة ولضمان نجاح الاتفاق السياسى.

[المقال الثانى الأحد القادم]

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

اقتصاديات جديدة.. لشرق أوسط جديد «١ ـ ٣»

هـــذه الســـوق المشتركـــة: لنـــا. أوعلينـــا؟

بعد «مهرجان» الاحتفال بإعلان المبادئ الفلسطيني ـ الاسرائيلى والاعتراف السياسى المتبادل.. ثم إعلان المبادئ الأردنى، ومايتلوه من إعلانات مبادئ مثيلة مع كل من سوريا ولبنان، ستكون فى مجملها مثل شدة القوس التى تدفع سهم السلام الى غايته النهائية.. ينفض الاشتباك المسلح بين العرب وإسرائيل، ليبدأ التنافس الحضارى.. ويفسح صراع الموت مكانه على مسرح الشرق الأوسط، لصراع الحياة!

والبادى أننا مقبلون على اقتصاديات جديدة؟ لشرق أوسط جديد.. استثمارات بمليارات الدولارات. حركة انتقال نشيطة لرؤوس الأموال والاشخاص والتكنولوجيا المتقدمة. تطبيع للعلاقات. ووشائج اقتصادية جديدة تتنافس وقد تتكامل. وكل هذه التفاعلات الجديدة تتطلب فكرا مستنيرا ومحلقا، يختلف عن أسلوب التفكير إبان أحقاب الماضي.. لانه من الضلال وخبل الرؤية ان ندير تحديات السلام بعقلية صراع الحرب! ولعل أذكى تحذير هو ذلك الذى أطلقه ياسر عرفات قبل أيام: «إنه مالم تشكل للسلام جبهة مصرية سورية لبنانية فلسطينية اردنية.. سوف نقتلع اقتصاديا».

ورياح التغيير الاقتصادى سوف تهب على المنطقة بدءا من يناير ١٩٩٤، عندما يصب فى الشرق الاوسط أول غيث دولى لإعادة بنائه، فى صورة مليارين من الدولارات ـ كدفعة أولى ـ لإحياء البنية الاساسية فى غزة والضفة، وإقامة عدد من المشروعات الصناعية والسياحية الطموحة تكون نواة لمنطقة تجارة حرة. فضلا عن معونات لدول المنطقة لم يتحدد مقدارها، ترسى أسس الاستقرار فيها.

ونحن العرب، مادمنا مع السلام، فإنه يتعذر علينا ان نكون ضد فكرة قيام خريطة اقتصادية جديدة للشرق الاوسط. إنما يتوجب علينا ان نأخذ فى الاعتبار كل المحاذير التى تكتنف فكرة تكوين تلك الخريطة، وتوقيتات خطوات التكوين، وغاياتها كل المطلوب شىء من الرشد والحذر، حتى لاتتخذ إسرائيل من الفلسطينيين «طعما» لاجتذاب رأس المال العربى والعالمى، ليصبح «طبرياء» التنمية الإسرائيلية.. وتتجسد التغييرات الاقتصادية الدرامية المقبلة فى النهاية فى صورة بقرة كل ضروعها فى الفم الإسرائيلى.. باللبن والعسل!

يقتضى الامر من العرب كذلك ألا يبخلوا وهم يمدون للفلسطينيين حبلا سريا يربطهم بأسباب الحياة، وتدفع حركة النمو على ارضهم المحررة.. لكن على العرب أيضا، وفى ذات الوقت، ألا يفتحوا حدودهم لإسرائيل، ويتم التطبيع معها بأوسع

■ عبد التواب عبد الحى ■

صورة، إلا بعد ان يتحقق السلام الشامل بالكامل ويتم نزع السلاح النووى الإسرائيلى حتى لانقع جميعا فى أسر قيوده المسمومة!

والاوراق فى ايدينا كثيرة لإدارة الصراع الحضارى المقبل، كما سيجىء تفصيلا واحتياج إسرائيل الى العرب - أموالا. وأسواقا - أشد من احتياج العرب لإسرائيل. كما ان منطق الاشياء يوجب حل كل مشاكل الماضى المعقد والكريه مع «العدو السابق» قبل ان نخطو سويا على طريق التطبيع.. وبدون مداواة تقيحات الماضي، لن يكون للشرق الأوسط مستقبلا!

وقبل ان نحدد لاقدامنا قبل الخطو موضعها، علينا ان نستشف عناصر الضعف والقوة فى الموقفين العربى والإسرائيلى إزاء المعادلة الاقتصادية الجديدة الداهمة.. وقبلها علينا ان نعرف من اين تهب رياح التغيير، ومن هو نافخ الكير!؟

إن صاحب التوجه الاساسى لبناء شرق أوسط جديد على مدماك من التعاون الإقليمى هو شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى وقد تتبعت فلسفته الكامنة وراء الفكرة، فى جملة أصول: لقاءاتى الصحفية المتعددة معه كتاباته خطابه المطول امام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أول أكتوبر العام الماضى، وحواره مع رجال الفكر وقادة الجيش المصرى السابقين بالقاهرة ١٥ نوفمبر من نفس العام.

كيف يطرح شيمون بيريز المسالة؟.. وماهى جذورها التى أنبتت ساقها؟

بدلا من «إسرائيل الكبرى» شعار الليكود وخياره، يوقن بيريز ان «إسرائيل الغنية» بالاستثمارات العربية والاجنبية والاسواق الواسعة لتصريف منتجاتها، هى الخيار المستقبلى الافضل، وقد اعتنق حزب العمل هذا الخيار، واتخذ منه محورا لسياسته منذ وصوله للحكم، ١٣ يوليو العام الماضى.

ويعترف شيمون بيريز بان إسرائيل وصلت الى وضع يصعب عليها الاحتفاظ بجيش عصرى.. بل ان الاحتفاظ بهذا الجيش قد يكون خطرا على اقتصاد الدولة أشد من هجوم جيش اجنبى عليها! وان اقامة علاقات حسنة مع الشعوب العربية أنجح اقتصاديا من بناء جيش باهظ التكاليف ولهذا تتجه اسرائيل الآن الى التحول من «مجتمع عسكرى» الى «مجتمع مدنى» لكنه كاشفنى بانها مهمة صعبة.. «أصعب كثيرا من تحويل مجتمع مدنى، الى

مجتمع عسكرى»!

ويؤكد بيريز ان اسرائيل لاتنوى ان تسود فى المنطقة.. «وإنما هى ترغب فى ايجاد شرق أوسط مفتوح.. فأنت تستطيع ان تبيع كل شىء، دون ان تسود.. واليابان مثل»! ويتعهد وزير الخارجية الإسرائيلى بأن إسرائيل لن تشن حربا أخرى على أحد.. «مساحة إسرائيل ٢١ مليون دونما، وهى تكفينا، ولدينا وفرة من الأراضى القابلة للزراعة.. النقب خال»!

ويضع شيمون بيريز إصبعه على الموارد المهدرة فى الشرق الأوسط: حرب الخليج الثانية كلفت ٦٢٠ مليار دولار، كان من الممكن ان تغير وجه الحياة فى المنطقة. فى السنوات الـ ١٠ الماضية أنفقت دول الشرق الأوسط ٧٠٠ مليار دولار،على البناء و التشييد، أغلب هذا المبلغ تدفق الى خزائن شركات اجنبية، بدلا من شركات محلية تخفف بتشغيلها من حدة مشكلة البطالة! تستورد دول المنطقة سنويا أغذية طازجة بمبلغ ٣٢ مليار دولار، يمكن انتاجها محليا! كما تستورد سنويا ماقيمته ٥٠ مليار دولار سلاحا، يتقادم ويتآكل، أوتستهلكه حروب لاينتصر فيها أحد!

ويفهم بيريز السلام على أنه: «هندسة معمارية ضخمة لبناء شرق أوسط جديد، متحرر من صراعات الماضى، ويقيم هندسة البناء على أعمدة ثلاثة: تحقيق الازدهار الزراعى، وسد فجوة الغذاء، إدخال الكومبيوتر الى المدارس والصناعة والخدمات وتوزيع الثروات بشكل أفضل. وفى هذا الاتجاه يقترح إنشاء صندوق يمول حركة التطوير، تخصص له الدول المنتجة والمستهلكة للبترول دولارا واحدا عن كل برميل، وبهذه المساهمة الدولية المتواضعة تصل حصيلة ال صندوق الى ٨ مليارات دولار سنويا. «إنه برنامج مارشال ذاتى لإنقاذ مستقبل الشرق الأوسط»!

ثم يصل شيمون بيريز الى هدفه: «على الشرق الأوسط ان يسير على درب النمور السبعة فى اسيا، و السوق الاوروبية المشتركة، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، هؤلاء هم غرماؤنا.. وعلينا ان تسارع ببناء اقتصاد إقليمى مفتوح.. علينا ان ننشىء سوقا مشتركة فى الشرق الأوسط»!

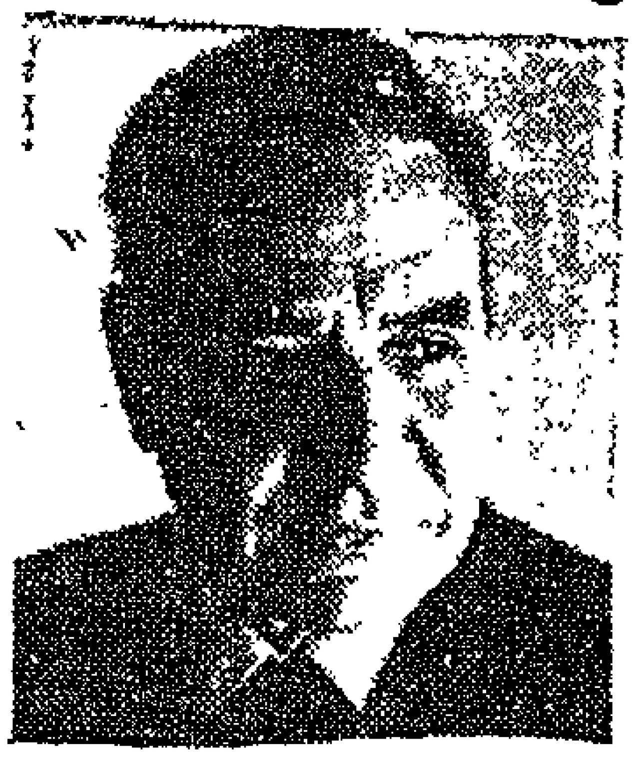
....

إن السوق قادمة ووشيكة،

..... وعلينا ان نتدارس من الآن: كيف نجعلها لحسابنا.. وليس على حسابنا؟!

خواطر اقتصادية

الكيان الاسرائيلى واقتصاد السلام



سيدخل الشرق الاوسط بعد اتفاق اريحا - غزة مرحلة غير مسبوقة فى التاريخ وبخاصة بعد ان تستكمل الاتفاقات مع الاردن ولبنان وسوريا ، وبعد ان بدات تتساقط الحواجز بين اسرائيل وبين البلاد العربية الاخرى ، مما سوف تزول معه رسميا مايسمى بالمقاطعة الاسرائيلية وليس فى التاريخ الاقتصادى مايضارع ماوقع فى الشرق الاوسط وما سوف ينتظر وقوعه سوى الدوى الضخم الذى احدثه سقوط سور برلين فى اثر تفكك ماكان يعرف بالاتحاد السوفيتى . ومركز الاهتمام سوف تكون مصر ولاريب فهى سوق استهلاكية لمايزيد على ٥٠ مليون فم قابلة لزيادة كبيرة والانظار سوف تتجه اليها بهذه المثابة وهو اخطر مايمكن ان يحدث لمصر فى العقود الاربعة القادمة . ان مصر مازالت تجتاز ماقبل دور النقاهة فى مراحل الاصلاح الاقتصادى فيما يعنى ان تشكيل هذه العناصر بما يتلاءم مع ماتستهدفه اسرائيل بصفة خاصة ، سهل وميسور . ومن هنا تجىء ضرورة الحرص فى معالجة القضية الاقتصادية والقضية الاجتماعية على حد سواء .

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : وطني

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٣

بقلم،

د. صليب بطرس

ولنكن صرحاء مع انفسنا ونتساءل عن مستقبل الزراعة في مصر مثلا في السنوات القليلة القادمة مع الاخذ في الاعتبار حالة التدهور التي يمر بها هذا القطاع في الوقت الراهن . توحي بل تؤكد الارقام والبيانات ان صادرات هذا القطاع من النحالة بما لايشكل سوى معدل تافه من صادرات مصر الاجمالية والموقف يزداد تدهورا مع زيادة السكان وتناقص الرقعة الزراعية لانسبيا بل بالمقاييس المجردة .

والمستهدف النهائي لاسرائيل - كما ذكرت في الاسبوع الماضي - هو التعامل مع البلاد العربية بل وبلاد الشرق الاوسط ، بشكل جماعي كلما كان ذلك ممكنا والاداة التي تحقق ذلك هو قيام سوق شرق اوسطية مشتركة ليس هناك من ريب - بل من المؤكد - ان تكون اسرائيل من بين اعضائها وقد يقال انه لاضير من ذلك وهذا قول صحيح ولكنه مشروط بان يكون قيام السوق سواء كانت عربية ام شرق اوسطية مصحوبا بكفاءة اقتصادية تستند الى معايير سليمة انتاجية ، وتسويقية ، وتنافسية ، وادارية في معظم المجالات وحتى الاجتماعية منها شاملة العمالة بما فيها عناصر الانتقال البينية . والمعروف ان الطرف الاضعف في مثل هذه التجمعات انما هو الخاسر دائما .

ان اسرائيل لابد من انها سوف تنتهز ماتهيؤه لها ظروف المستقبل الذي تنتمي الى المدى القصير مقيسة بعمر الشعوب وحتى الافراد لكي تحكم قبضتها الاقتصادية على المنطقة . وهذا غرض استراتيجي مستمد من الكيان الاسرائيلي نفسه ويشكل عنصرا اساسيا منه . ومن ثم فلن تتوانى اسرائيل ولو للحظة واحدة في تنفيذه وهل يمكن ان يتصور ان يفرط المرء في كيانه الذي دفع الكثير للوصول به الى بداية مايبتغيه ؟

ولا اعتقد ان هناك دراسات مضادة تضارع مايكون من المؤكد جاهزا للتنفيذ لدى اسرائيل منذ سنين عديدة ويحدث كل عام دون توان . انني لست انهزاميا ولكني اذكر فقط. والذكرى تنفع المؤمنين . اليس كذلك ؟ نعم بلا ريب

لدينا اجهزة عربية قامت معاصرة للاجهزة الدولية وبعضها كان قيامه قبل مثيله فمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مثلا جاء التفكير فيه قبل قيام الجماعة الاقتصادية الاوربية ومرت به فترة ازدهرت فيها مجهوداته وكادت ان تثمر لولا ان عمدت قوى سياسية شريرة الى تدميرها ودفعت الدول العربية الثمن وضاعت ثروة علمية كان من الممكن ان تجني الامة العربية لا اقول ثمارها ، ولكن جانبا منه في الاقل القليل ان العناصر البشرية التي اشتركت في هذه المجهودات انما تفرقت ايدي سبا ، ولم تقف مكتوفة الايدي بل اتجهت اليها مؤسسات دولية جنت ثمارا منها . واذا كنت قد اخترت هذا المجلس كمثل فلان فترة من حياتي العملية كنت فيها عن كثب منه .

معذرة لقارىء هذه الخواطر اذ قد يعتقد البعض انني اسرفت في معالجة بعضا من الجوانب لاتفاق المبادىء ولكن القضية اكبر من ان يتسع لها هذا القدر المحدود من المساحة ومن الزمن وهذا بجانب طبيعة الكتابة في جريدة اسبوعية وليس امامنا الا ان نطلب من القارىء الصبر والمثابرة .

المصدر : العربي

التاريخ : ٢٢ صفر ١٩٩٤

بعد اتفاق غزة-أريحا

تطبيع حكومي بلا خجل!

كتبت نادية امين وعمرو عمر

اتفاق غزة ـ اريحا الذى تم التوقيع فى واشنطن على اعلان مبادئه فى منتصف الشهر الجارى اعتبرته العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية المصرية، بمثابة اشارة البدء لاعادة احياء خطط التطبيع المؤجلة والمجمدة مع العدو الاسرائيلى.

وفى هذا السياق عقد مجلس اكاديمية البحث العلمى اجتماعاً رأسه الدكتور عادل عز وزير البحث العلمى، تمت خلاله مناقشة مشروعات التعاون العلمى بين مصر و«اسرائيل» فى ظل الاوضاع الجديدة وفى الاتجاه نفسه قام المركز القومى بالبدء فى تنفيذ مشروع بحثى مشترك مع اسرائيل لمكافحة نبات «الهالوك» المتطفل، ويشترك فى هذا المشروع ١١ باحثا مصرياً يراسهم الدكتور عصمت حسن الاستاذ بالمركز.

وعلى صعيد اخر تشير مؤشرات عديدة الى ان الفترة المقبلة سوف تشهد تزايداً ملحوظا فى حجم التبادل التجارى بين مصر و«اسرائيل»، اذ توكد التقارير الاخيرة الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ان هذا التبادل قد شهد بالفعل نموا كبيرا خلال السنوات الاخيرة، حيث قفزت قيمة الصادرات المصرية الى اسرائيل من ٢١٠ ملايين جنيه عام ١٩٨٧ الى ٤٥٣ مليونا عام ١٩٩٠ ثم قفز الرقم من جديد ليصل الى ما يقارب المليار جنيه (٩٦٧ مليون جنيه) عام ١٩٩٢.

كذلك ارتفعت قيمة الواردات المصرية من السلع «الاسرائيلية» من ٤٠ مليون عام ١٩٨٧ الى ١٠٩ ملايين جنيه.

وتتركز الصادرات المصرية فى البترول الخام، الذى بلغت قيمة المصدر منه للعدو فى العام الماضى ٩٠٤ ملايين جنيه، تأتى بعده خيوط القطن بانواعها المختلفة، وتبلغ قيمة المصدر منها ١٤ مليون جنيه، اما الواردات من «اسرائيل» فتتركز فى السولار الذى بلغت قيمة ما تم استيراده منه خلال عام ١٩٩٢ (٢٩ مليون جنيه) كما تحتل زيوت الثمار ونوى النخيل المرتبة الثالثة فى قائمة الواردات المصرية من «اسرائيل» اذ بلغت قيمتها فى العام نفسه ٩ ملايين جنيه اضافة الى الشتلات والطعوم والامصال المختلفة.

الدكتور محمد محمود الامام وزير التخطيط الاسبق ورئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الناصرى يعلق على دلالة التطور فى ارقام التجارة مع «اسرائيل» بان ذلك يعنى اقتراب السوق الشرق اوسطية التى يروج لها وزير الزراعة المصرى، وان التزايد الملحوظ فى حجم تصدير البترول المصرى «لاسرائيل» يعنى ان الاقتصاد المصرى يدعم اقتصاد الكيان الصهيونى والغريب كما يقول د. الامام ـ ان مصر تصدر البترول خاما «لاسرائيل» وبأسعار تفضيلية خاصة ثم تعود لتستورد منتجاته منها باسعار عالمية، مما ينشئ علاقة تبعية غريبة فى بلد يفترض انه قادر على تصنيع بتروله الخام بنفسه وتصدير منتجاته اما المنتجات التى لا تتوافر فى البترول المصرى بسبب اختلاف نوعيته فيمكن استيرادها من اماكن اخرى تعزز موقفنا التصديرى.

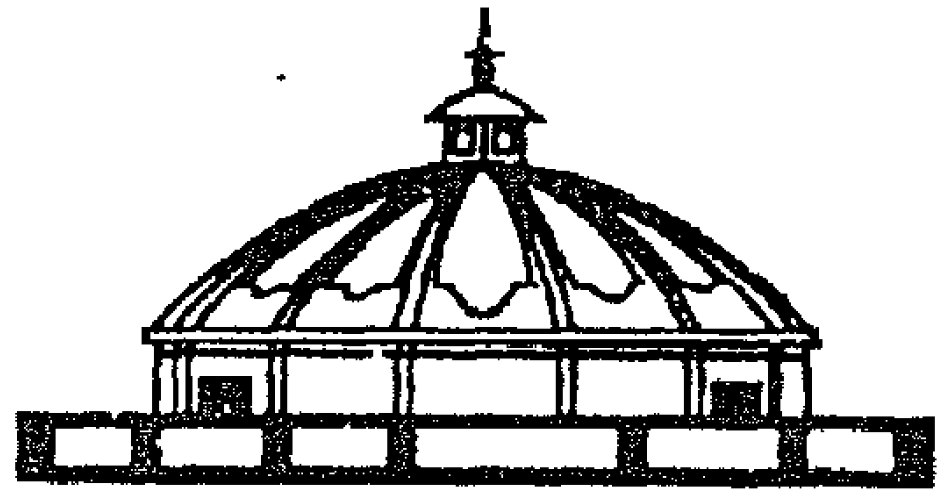
وفيما عداذلك ـ والحديث للدكتور الامام ـ وبقراءة نوعية الواردات من اسرائيل نجدها تتركز فى بيض التفريخ وبعض الزيوت والشتلات وكلها يسهل استيرادها من مختلف دول العالم، ولا تمثل مواد متخصصة تتميز بها «اسرائيل» أو مقصور انتاجها عليها، وهو ما يهدم الفكرة التى يروج لها العدو من انه يمتلك تكنولوجيا متقدمة تجعله فى وضع افضلية بين الدول العربية، فقد تكون اسرائيل قد سرقت بعض المعارف التكنولوجية عن طريق التجسس وهو امر ثابت بالنسبة لكثير من الاسرار العسكرية والصناعية خاصة الامريكية وقد تكون ادخلت بعض التطويرات عليها لتلائم ظروفها، إلا انها تظل نظرا لحجمها وامكاناتها غير قادرة على امتلاك تكنولوجيا بالمعنى الحقيقى للكلمة وهو ما يهدم واحدا من اهم اسس الدعاية التى يروج لها ابواق الصهاينة فقد اجرت اسرائيل بحوثا حول كيفية تطوير الزراعة فى المناطق الجافة وفى اعادة استخدام المياه، إلا انها لا تمثل تكنولوجيا شديدة التعقيد بل ان فى سيناء نماذج لمشاريع بداتها اسرائيل وظهر انها بدائية بالنسبة لما امكن لبعض الشباب المصرى ان يطوره، ففى شرم الشيخ اقامت «اسرائيل» مشروعا لتكرير مياه الصرف الصحى والاستفادة منها فى عمليات الزراعة، وبعد ان ثبت انها بدائية قام شاب مصرى يدعى «عدلى المستكاوى» باقامة مزرعة كاملة وطور مشروع المجارى واصبح فى الامكان توسيع الزراعة فى شرم الشيخ اعتمادا على مشروعه، واليوم يأتى الصهاينة الى الفنادق التى اقامها هذا الشاب ورفاقه ليتعلموا منهم كيفية الاستفادة من مواد البيئة فى بناء مدن وفنادق سياحية وبتكلفة لا يمكن ان يفكر فيها السيد فؤاد سلطان الذى يبيع السياحة للاجانب.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

حدث فى البرلمان



يقدمها هذا الاسبوع
هشام طنطاوى

السوق شرق أوسطية لصالح اسرائيل .. أم ضد العرب؟

"رياح التغيير تهب على منطقة الشرق الأوسط" مقولة اعلنها احد خبراء الشرق الاوسط بوزارة الخارجية الأمريكية .فالتغيرات الجوهرية التي بدأت ارهاصاتها على مسار الصراع العربي – الاسرائيلي ككل ستؤدي الى تحولات تاريخية في المنطقة .فاسرائيل عندما بدأت بانهاء حالة الحرب مع الفلسطينيين وتوقيع اتفاق الحكم الذاتي في غزة واريحا كان من منطلق ان القضية الفلسطينية هي اساس تفجر الصراع العربي – الاسرائيلي في الوقت الذي تسعى فيه اسرائيل الى انهاءحالة الحرب مع الدول العربية لاسباب سياسية واقتصادية مما جعل بعض الخبراء السياسيين يؤكدون حدوث تحولات تاريخية في المنطقة خلال الفترة القادمة !ويأتي انشاء السوق شرق اوسطية في مقدمة مظاهر التحولات الهامة المتوقعة في الفترة المقبلة .فمشروع السوق الذي بدأ منذ سنوات واعيد طرحه خلال الاشهر القليلة الماضية يعتبره بعض الخبراء انه نتيجة "حتمية" للمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية.فالمجموعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية تسعى في وقت واحد لخروج السوق شرق اوسطية الى النور للتعامل مع كيان اقتصادي يضم دول المنطقة .الدول العربية واسرائيل والاستفادة من الثروات الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة بالاضافة الى كثافة السوق شرق اوسطية واهميتها للكيانات الاقتصادية الاوربية والامريكية لتوزيع منتجاتها من خلال هذا السوق .وتسعى اسرائيل اكثر الدول المستفيدة من السوق الى الغاء المقاطعة العربية المفروضة على اسرائيل والتعجل باقامة السوق الشرق اوسطية الذي يوفر لاسرائيل امتيازات اقتصادية وتجارية عديدة فالشركات الامريكية والاوربية الكبرى سوف تمنح اسرائيل امتيازات تجارية وتسويقية للقيام بدور نشط بين دول المنطقة وفي نفس الوقت تكتسب اسرائيل اهمية اقتصادية في المنطقة وخاصة انها تتبع سياسات السوق الحر وتقيم علاقات اقتصادية وتجارية مع عشرات الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على ثلثي التجارة العالمية .فاسرائيل كما يرى الخبراء مؤهلة اكثر من اى دولة في المنطقة للاضطلاع بدور اكثر تاثيرا في السوق شرق اوسطية وهو الامر الذي يخيف معظم الدول العربية التي ترى ان قيام هذا السوق في الوقت الحالي يسبب اضرارا اقتصادية للدول العربية على حساب مكاسب عديدة لصالح اسرائيل بينما يرى البعض ان السوق المقترحة يرتبط قيامها بامر واقع تشكله مجموعة التحولات والمتغيرات وسياسات التعاملات التجارية والاقتصادية الاقليمية والدولية وليس بحسن النوايا ..او حتى موافقة البعض واعتراض البعض الاخر !!

المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣

اقتصاد ما بعد السلام

انطلاقا من اهمية المرحلة الحالية للاقتصاد العربى عامة والمصرى بصفة خاصة والتى بدات تتبلور ملامحها عقب توقيع اتفاق غزة - اريحا بين منظمة التحرير الفلسطينى واسرائيل منذ اسبوعين ... نظم الاهرام الاقتصادى بالاتفاق مع نقابة التجاريين ببورسعيد ندوة لاستشراف هذا المستقبل القريب وتاثير السلام على الاقتصاد المصرى والذى وضعت لبناته الاساسية فى ملاحق الاتفاق الاخير .

والندوة فى حد ذاتها هى محاولة لرؤية هذا المستقبل القريب لاقتصاد مصر - صورة العلاقات العربية - الاسرائيلية من الناحية الاقتصادية .. والندوة لم تهدف الى الصعود بهذه العلاقات الى اعلى وانما على اساس ان المستقبل بوجوده بصورة جنينية فى الحاضر .

وضمت الندوة التى استغرقت ٤ ساعات فى محافظة بورسعيد كبار المسئولين والخبراء والمفكرين الاقتصاديين :

اللواء فخر الدين خالد محافظ بورسعيد

- الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى ورئيس الوزراء السابق
- الدكتور سعيد النجار استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة
- الدكتور مصطفى السعيد رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس الشعب .
- الاستاذ عصام رفعت رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى وادار الندوة عصام عبد الفتاح رئيس نقابة التجاريين ببورسعيد .

والذى هدفت اليه الندوة منذ البداية هو ان معظم الدراسات العربية قد امتنعت طوال عقود الصراع ومنذ قيام اسرائيل حتى الآن عن محاولة استهداف البحث فى المستقبل وهو مايمثل احد عناصر الخلل فى التعامل مع المتغيرات الدولية .. اى انها تدخل فى اطار علم المستقبل .. فعن طريق علم المستقبل ان يزودنا بمثل هذا السياق الآن .. وذلك بان يهيىء لنا موقع ممتازنصطعه لانفسنا .. لذلك كان على الندوة ان تدرس تلك القضايا من خلال هذا المنظور حيث انها تبدو مختلفة تماما ومن ثم يمكن فهمها على نحو افضل .

وابرزت الندوة ان هناك خطين متوازيين فى ادارة العلاقات الاقتصادية . الاول يتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية او مايسمى بالسوق العربية المشتركة والثانى يتعلق بالسوق الشرق اوسطية مع عدم اغفال الدوائر الاخرى فى التعامل .

كما ان النقطة الهام التى نركز عليها تنحصر فى ان اقامة العلاقات فى حد ذاتها لاتؤدى الى حصول طرف مامن اطراف العلاقة على كل مايريد الا اذا كان الطرف الآخر فى غفلة من امره .

إما اذا استطاع الطرف الآخر ان يتوصل الى تحديد عناصر رؤية مقابلة وان يتغلب على نواحى ضعفه ومراكز القصور داخله فان ذلك يساعده على تغيير نتائج المباراة ان لم تكن فى صالحه فعلى الاقل ان يتعرض لادنى حد ممكن من الاضرار .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

نعمان الزياتي

● مجلس أعلى لاقتصاديات السلام

● بورسعيد ستمثل انطلاقة جديدة لأن مصادر النمو القادم من الجوار

● صعوبة قيام بنك شرق أوسطي

د . علي لطفي

● الحروب كلفتنا نحو ١٠٠ ألف مليون جنيه

● الإسراع ببرنامج الإصلاح

د . مصطفى السعيد

● الخوف من تهميش دور مصر

اللواء فخر الدين خالد

● تحديات السلام أكثر من تحديات الحرب

تاثير الاتفاق

وفي بداية اللقاء تحدث عصام عبد الفتاح موضحا ان التطورات السريعة المتلاحقة التي اعقبت توقيع الاتفاق وملاحقه وماسوف يتبعها من اتفاقات مع باقي الدول العربية واسرائيل سوف يؤثر على مستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا . ومن قراءة سريعة لملاحق الاتفاق سوف يتعين على المخطط الاقتصادي المصري دراستهما دراسة مستفيضة لما سوف يكون لهما من تاثيرات على اقتصاديات المنطقة واقتصاديات منطقة قناة السويس وخصوصا ماتضمنه الملحق الثالث من الاتفاق علي انشاء ميناء بحري في غزة واعداد دراسة جدوى اقامة مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وبناء مجمع صناعات بتروكيماويات وتحديد انابيب لنقل البترول والغاز كما تضمن الملحق الرابع والخاص بالتعاون في التنمية الاقليمية الى جانب انشاء بنك تنمية الشرق الاوسط لانشاء قناة البحر المتوسط « غزة » البحر الميت .

ومن خلال هذه القراءة للملاحق فان المستقبل القريب سوف يحمل تطورات خطيرة وسريعة للمستقبل الاقتصادي لمنطقتنا العربية عامة ولمصرنا خاصة لما تحويه المشروعات المقترحة والممولة من الدول السبع الكبار من منافسة قوية لأهم مرافقنا الاقتصادية «قناة السويس » منا سرعة دراستها واعداد مشروعات لتطوير قناة السويس للحفاظ على القدرة التنافسية حيث اصبح لزاما ان نخصص جزءا من حصيلة قناة السويس من الآن وحتى نهاية القرن تستخدم بالكامل في تطوير منطقة قناة السويس خاصة ميناني بورسعيد والسويس للاستفادة من موقعهما على طرفي القناة في تجارة الترانزيت مع ربطها بشبكة طرق وسكك حديدية مع اعداد دراسة للاستفادة من المنطقة الحرة لمدينة بورسعيد .

تحديات السلام

واوضح اللواء فخر الدين خالد ان تحديات السلام قد تكون اصعب من تحديات الحرب ، لقد عاشت مصر في الفترات الماضية العديد من الازمات ومصر قادرة على ان تواجه تحديات السلام مثلما واجهت تحديات الحرب وان السلام يحمل معه الخير لكل المنطقة .. واليهود عاشوا في مصر وقد كان من بين اعضاء الحكومة المصرية وزير يهودي للمالية .. المهم الآن كيف نستثمر هذا السلام لصالح مصر ؟

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

مصر التى تعرضت لازمات كبيرة قادرة على التطور الاقتصادى بما تملكه من كوادر على مستوى عال تاتى فى مصاف الدول المتقدمة . وطالب المحافظ رجال الاعمال ايضا بان يدلوا بدلوهم فى هذا الموضوع .

كلفة الحروب

. واكد الدكتور على لطفى على ان مصر كانت ومازالت وستظل دولة داعية للسلام فنحن رعاة سلام .. دخلنا فى عدة حروب لكنها فرضت علينا لاسترداد الارض

. الحروب كلفت مصر الكثير .. ففى دراسة لمعهد التخطيط القومى اوضحت ان الحروب كلفت مصر مايقرب من ١٠٠ الف مليون جنيه بخلاف الشهداء الذين لايقدرون بمال .

. مصر كانت سباقة للسلام وكنت ضمن الوفد الرسمى لواشنطن عام ١٩٧٨ وكانت المظاهرات على اشدها ونحن هناك يصفون مصر بالخونة .. لقد تحملت مصر الكثير من المتاعب فى سبيل السلام وليس ادل على ذلك من تصريح ياسر عرفات من انه تعمد ان تكون مصر اول بلد يزورها بعد توقيع الاتفاق .

. اتفاق السلام هو بداية وليس اتفاقا كاملا فهو اطار للسلام ومازالت هناك عقبات ومشاكل ستعترضه لكنها خطوة موفقة للامام .

واوضح الدكتور على لطفى ان السلام فى الاصل ان يكون له التأثير الايجابى على الاقتصاد فالسلام يعنى الاستقرار - التنمية ولكن ماهو تاثيره علينا او مايسمى بالسوق الشرق اوسطية - بدون حساسية نحن ناقشنا الموضوع قبل توقيع الاتفاق من حيث بوادر اقامة السوق الشرق اوسطية هل ستضم ايران وتركيا واسرائيل ، لقد وافقنا على دخول اسرائيل بشرط بعد توقيع اتفاق السلام وتوقعنا ان هذه السوق قادمة لكن كيف نستفيد منها . وكاى سوق هناك اخذ وعطاء . تبادل خبرات . سلع لابد ان نستعد لها . علينا ان ناخذ فى اعتبارنا جميع المتغيرات العالمية والاقليمية : معظم دول العالم تتكتل او تتوحد فهناك السوق الاوربية المشتركة ، الولايات المتحدة وتكتلها مع كندا والمكسيك الصين تجاوز نموها ١٤ ٪ ..

النمور الاربعة والتقدم السريع وانضمام تايلاند وماليزيا .. علينا ان نسرع الخطى لان تتكامل دول المنطقة للاسف السوق العربية كانت حبرا على ورق .. السوق الشرق اوسطية لانخاف منها .. علينا ان نتدارس وننمى ونطور مدن القناة فهناك قروض ومنح ستاتى من الخارج بعد الاتفاق .رؤوس الاموال العربية التى بالخارج تتجاوز الـ ٦٠٠ بليون دولار وهى تخسر الكثير ... نحن متفائلون بهذا السلام حيث انه سيؤدى الى مزيد من التنمية وفى مصر بالدرجة الاولى ولكن علينا ان نتحرك والا نكون تابعين .

تاثيراته

وحول تاثيرات السلام الاخيرة اوضح د . على لطفى ان هناك ملاحق وهى قد لاتكون معروفة للجميع . وسوف تكون هناك نهضة متوقعة فى فى غزة واريحا بعد مستوى المعيشة المنخفضة فاتفاق السلام سيزيد من المنح والقروض ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٤

كلينتون بدأ يدعو لمؤتمر لانشاء صندوق لدعم التعاون الاقتصادى بين اسرائيل وفلسطين وللمنطقة ككل ..

- هناك تعاون فلسطينى / اسرائيلى سيتم طبقا لما هو منصوص عليه فى الاتفاقية كما ان هناك تفكيرا وتخطيطا لانشاء قناة فماذا يجب علينا ان نفعل ؟

(١) ان نسرع الخطى فى تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى والتى بدأت مرحلته الثانية وبدونه ستحدث ردة فى النشاط الاقتصادى

(٢) مزيد من التنمية الاجتماعية الشاملة (التعليم - الصحة)

قناة السويس

ووضع الدكتور مهندس فاروق ابوطالب نائب رئيس الهيئة النقط فوق الحروف بان الهيئة تعمل جاهدة وباستمرار على تطوير القناة وان القناة اصبحت تستوعب كافة السفن ونسبة كبيرة من الناقلات العملاقة .. لكن القناة تواجة طرقا بديلة ليس فقط مع اتفاق السلام بل المنافسة مستمرة منذ القدم وخاصة مانسمع عنه موضوع القطب الشمالى كان ذا خيال الآن يدرس جيدا والذى سيربط الشرق بالغرب ، خط حديد سيبيريا .. الشركات الاوربية و الامريكية دخلت فى هذا الخط كذلك تطوير ميناء روسيا فى الشرق والخط سيربط بين الصين وروسيا ثم اوربا .. هناك تاثيرات على قناة السويس ستنجم من جراء السلام بلاشك فاى خط انابيب يصب فى البحر الاحمر او المتوسط يعتبر منافسا لقناة السويس هناك خطوط متوقفة عن العمل اذا حل سلام فانها ستعاود العمل .. كما ان هناك تحولا فى التجارة العالمية وخاصة اليابان حيث اصبحت بمثابة رؤوس اموال ونقل معظم تكنولوجياتها . وصناعاتها الى سنغافورة والصين وهذه ايجابية لقناة السويس والمعروف ان حركة نقل التجارة - كانت فى الشمال اليوم انتقلت حركة النقل للجنوب اى زيادة اهمية قناة السويس .. واليوم يتم مضاعفة طاقة استيعاب ميناء سنغافورة وهذا سيؤثر على قناة السويس لذلك يجب ان نستعد له . والقناة فى تطور مستمر ونسبة الزيادة السنوية تصل الى ١٥ ٪ . لذلك اصبحت رسومنا رسوما مرنة وتم اجراء دراسات اخرى لمحاولة اجتذاب السفن التى لاتاتى لقناة السويس

السلام و[illegible] قناة

- واوضح د . فاروق انه لاشك ان هناك طرقا برية من ايلات على البحر الاحمر الى البحر المتوسط وان هذه الطرق ستتوسع ويمكن ان تستوعب بعضا من تجارة الحاويات .. و خطوط الانابيب لنقل البترول عبر خط الانابيب الاسرائيلى سيقلل هو الاخر من اهمية قناة السويس لكن مازال النقل البحرى هو الارخص .

- قناة بين ايلات والبحر الميت .. هناك بيوت خبرة وشركات تدرس هذه القناة لكن فرق المنسوب سيكون العائق الاكبر امام تنفيذ هذا المشروع اذ يحتاج كم من الهاويس مما سيرفع تكلفة الانشاء وتكلفة الرسوم فيها الي مبالغ خيالية ، بالاضافة الى تسرب الاملاح الى التربة الزراعية .. انهم ينظرون للقناة كسياحة ومصدر لتوليد الكهرباء .

السيناريو [illegible]

وابرز الدكتور مصطفى السعيد المزايا المتعددة للسلام حيث مزيد من الاستقرار والانتاج والاستهلاك والبعد عن الانفاق فى مستلزمات الحرب ، السلام سيخلق ديناميكية داخل المنطقة . اى تفكير جديد لمعالجة قضايا المنطقة السلام له ايضا مخاطره وتحدياته وعلينا ان نستعد له ، وكثير من هذه المتغيرات في نطاق المجهول ، وعلى متخذى القرار ان يدرسوا وان يطرحوا البدائل المختلفة .. تحديات السلام تتمثل في ان اسرائيل تعمل قناة بديلة لقناة السويس وهو امر وارد لكن ليس هذا هو التحدى الحقيقى وليست قناة السويس هى القضية الوحيدة ، بل التحدى يمتد الى قطاعات اخرى ، وعلينا ان نستدل على ذلك فى هذه الارقام :

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فاتفاقية السلام هي نقطة البداية والانطلاق . وان قوة الدفع التي ولدتها الاتفاقية كفيلة بان تضمن للمنطقة سلاما شاملا عادلا خلال السنوات القادمة . ولابد ان نهيىء انفسنا لهذه المرحلة الجديدة - الخريطة الاقتصادية للمنطقة ستتغير تغيرا كبيرا وستتطلب عددا من السياسات والمفاهيم واهمها تدور من خلال ثلاثة تحديات رئيسية :

١ - مصر باعتبارها الدولة العربية الكبرى كيف تستطيع ان تمديد المساعدة للدولة الوليدة .. على مصر مسئولية كبيرة في هذا المجال . واعتقد ان الدولة الفلسطينية الوليدة المزدهرة اقتصاديا سوف تكون ركيزة للسلام .

٢ - التحدى الثانى ان السلام سوف يطرح العديد من المسائل والقضايا التى سوف أتناولها .. التحدى كيف تستطيع ان تلعب مصر الدور الذى تنتظره المنطقة والعالم .

٣ - كيف تستطيع مصر فى اطار التحديين السابقين ان تعظم مصلحتها القومية الوطنية بنظرة مستنيرة للقضايا المتعددة ولا يجوز أن نقف عند الملاحق للاتفاقية رغم اهميتها لأن هذا جزء بسيط من الخريطة الاقتصادية التى ستواجهنا فى الشرق الأوسط ولا نقف عند الآثار السلبية لقناة تحفر هنا وهناك لأن الخريطة سوف تكون أكبر بكثير من أى أثر سلبى لتوليد مشروع معين .

المخاوف

وابرز الدكتور سعيد ثلاثة مخاوف يتناولها الباحثون بانواع مختلفة :

١ - الخفوق الإسائيلي واكتساح إسرائيل للمنطقة اذا كنا نتكلم عن دخول البضائع الاسرائيلية للسوق العربية والإستثمارات الإسرائيلية على نفس الشروط والقواعد التى تطبق على البضائع الأجنبية . لا اعتقد ان هناك مجالا للخوف ليس هناك قيد خاص يفرض عليهم ولا ميزة خاصة تعطيها لهم لانهم سيقفون على قدم المساواة مع غيرهم

٢ - بعض المشروعات سوف تاخذ جزءا من التمويل وتحوله لبلد اخر ، يجب ان ننظر إلى عملية السلام على انها عملية ديناميكية سوف تؤدى إلى تغير كبير فى المنطقة طالما اننا نتكلم عن سلام شامل وفى تصورى أن النمو

الإقتصادى سوف يكون بالقوة ، بحيث ما نفقده من ناحية سنعوضه فى ناحية اخرى اى أن حجم الكعكة فى الشرق الأوسط سيتزايد ونصيبنا سيكبر معه .

٣ - التعاون فى الشرق الاوسطى تكون إسرائيل احد اطرافه سيكون على حساب التعاون العربى .. هذا كله كلام غير صحيح ، التعاون العربى يجب ان يسير فى طريقين وأن نعمل على تدعيم الدائرة العربية والدوائر الاخرى مثل الدائرة الاسلامية والافريقية وهذه قد وائر قد تكون اسرائيل احد اطرافها بل ان دائرة البحر المتوسط اصبحت هناك اتفاقيات تتعلق بالبيئة ، كذلك دائرة التعاون الاسلامى تتزايد ولم يقل احد ان دائرة التعاون الاسلامى على حساب دائرة التعاون العربى .

لذلك يجب ان يسير الخطان متوازيين اى خط التعاون العربى والتعاون الشرق اوسطى .

واوضح الدكتور النجار ان هناك خمسة مجالات سيتناولها السلام فى الشرق الأوسط :

١ - مجال نمط التجارة الدولية فى المنطقة لانه سيترتب على السلام الغاء المقاطعة العربية اى ان السلع الاسرائيلية والاستثمارات الإسرائيلية سوف تتدفق إلى البلاد العربية كذلك

مجلس قومي

واخيراً طرح الدكتور النجار فكرة إنشاء مجلس قومي لاقتصاديات السلام تابعا لرئيس الجمهورية يتمتع باختصاصات وبلورة كل ما يتعلق بالشرق الأوسط .

اعباء السلام

وطرح الاستاذ عصام رفعت تصوره للمرحلة القادمة فقال ان بلادنا لم تشهد سلاما منذ عام ١٩٤٨ حيث مرت بحروب طاحنة كبدتها المليارات من الجنيهات والالف من الشهداء من ابناء مصر ولم تعش ظروفا طبيعية منذ ١٩٤٨ وأن هذا الاتفاق سيفتح الباب لسلام شامل .ولقد تم طرح موضوع السوق الشرق أوسطية منذ اكثر من سنتين ولم نع لما جاء في تقرير جامعة هارفارد والذي يعتبر مسودة إتفاقية السلام الأخيرة .. للاسف لم نهتم حتى الآن وبرغم اشكال التعاون

التي ضمنتها ملاحق الإتفاقية في مجالات عديدة (البترول - الغاز - الطاقة الكهربائية - البتروكيماويات)

وليس ادل على ذلك من تلاحق الاحداث وتسارع رجال المال إلى إسرائيل ولقد دبت الحياة في بورصة تل أبيب وبدأت التحويلات من الشركات الأجنبية تتجه صوب إسرائيل حتى قيل أن المستثمرين الاجانب حولوا نحو مليار دولار في غضون الأيام القليلة الماضية وبدأ السماسرة اليهود يجوبون البلاد العربية والأوربية لدراسة تلك الأسواق المالية فيها ..كل هذا يفرض علينا اعباء جديدة ويجب علينا ان نستيقظ ونعمل بسرعة حتى لا يفوتنا قطار السلام الذي يعكس التنمية الإقتصادية في طياته لذلك يجب أن نحدد دورنا بكل دقة وأن نبحث في مزايانا النسبية ونعمقها من خلال الاهتمام بالنشاط التصديري ومن خلال العمل على إنجاح برنامج الاصلاح الإقتصادي والتنمية البشرية باعتبار ان مصر تملك اكبر قوة بشرية .

ثم دار نقاش بين أعضاء المنصة والحضور من مختلف التوجهات السياسية والاقتصادية حيث اثرى الحوار ووضح ضرورة الاسراع بتنفيذ الخطوط العريضة التي جاءت في الندوة مثل إنشاء مجلس قومي لاقتصاديات السلام حيث طالب محمد سالم من حزب الوفد بسرعة إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه ، وعبر الدكتور مصطفى السعيد عن رغبته في أن تكون الحكومة على مستوى التحدى ، كما أوضح بدر فرغلي من حزب التجمع ضرورة دراسة الموضوع خاصة تاثير ذلك على قناة السويس

ورد الدكتور على لطفي على غيرة البعض على الصناعة المصرية باستعراض لاهم الاجراءات التي اتخذت لحماية الصناعة وخاصة في مجال التعريفة الجمركية ، واكد حسن احمد حسن على اهمية التعلم من التاريخ ثم عرج على بورسعيد حيث طالب بضرورة إعادة النظر في ميناء بور سعيد وكيفية استثماره ليواكب المتغيرات والتطورات الدولية وخاصة في المنطقة العربية وعلى ضرورة استثمار جانب القناة .

واخيرا ابرز سمير معوض ٦ محاور لكيفية التعامل مع الاحداث من خلال دراسة تركيبة وطبيعة القوى العاملة في مصر ، ورؤوس الأموال والتكنولوجيا وكيفية استثمارها ، والركائز الهيكلية والموارد الطبيعية ونظم الادارة ودراسة الموقع الجيواستراتيجي .

السلع العربية
والاستثمارات
العربية تتجه
إلى إسـرائيل

ودرجة التنافسية سوف تتعارض فى السوق الشرق اوسطية اى نعمل على زيادة قدرتنا التنافسية فى كل المجالات ودعم برنامج الاصلاح الاقتصادى

٢- إنهاء ما يسمى بالمقاطعة الثانوية وهى مقاطعة الدول العربية للشركات التى تتعامل مع إسـرائيل ، وهناك ضـغط من امـريكا والدول الاوربية لانهاء تلك المقاطعة الثانوية مما سيترتب عليه إنهاء المقاطعة للشركات متعددة الجنسيات وسوف يكون لها الخيار اى تختار قاعدتها فى إسرائيل - مصر - فلسطين - الأردن .

اى استخدام السوق الشرق اوسطية دون ايه قيود ، ومعنى ذلك ان سياستنا فى مصر مترددة ومتعثرة بالنسبة لهذه الشركات متعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية مازال هناك قدر من الخوف والاختراع المحاذير .

البلاد النامية اصبحت تنافس على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات فماذا نريد نحن وما هو موقفنا من راس المال الأجنبى ؟ - لا اقول افتح الباب على مصراعيه . لابد ان نزيل العراقيل لكى نجتذب الاستثمارات الأجنبية .

٣ - السوق الشرق اوسطية مقصود بها أن السلع الإسرائيلية والاستثمارات الإسرائيلية تدخل البلاد العربية بناء على مزايا تفضيلية اى معفاة من الرسوم الجمركية او برسوم مخفضة (إقامة منطقة تجارة بين البلاد العربية) أن نقطة البداية فى هذه السوق سوف تكون أولابين إسرائيل وفلسطين لأن الوضع القائم الآن لا يوجد ايه قيود بين البلدين وبالتدريج ستنشا بين فلسطين والأردن ثم تشمل البلاد الثلاثة وقيام هذه المنطقة بين هذه الدول لا يمثل خطرا علينا بينما الخطر فى ضم بلاد عربية اخرى إلى هذه البذرة فماذا نحن فاعلون ؟

المصلحة

لا مصلحة لنا فى الوقت الحاضر ان ندخل فى اتفاق منطقة حرة مع إسرائيل ، فمناطق التجارة الحرة فى الدول النامية كانت فاشلة .

مجال السياحة :

منطقة الشرق الاوسط رغم اهمية الدخل السياحى الا ان ذلك لا يمثل الا قطرة لما يمكن تحقيقه . منطقة الشرق الاوسط هى المنطقة الأولى السياحية - حرمان المنطقة من الميزة النسبيه سوف يترتب عليه تأثير سلبى

لقد قطعنا شوطا كبيرا من أجل جعل السياحة مركزا رئيسيا للدخل ورغم هذا التقدم مازال امامنا الكثير .

- المجال الثالث وهو مجال المنطقة العربية وهو يختلف عن المناطق الأخرى من العالم حيث انها تضم بلادا ذات فائض رأسمالى (الخليج) ورغم التردى سوف تعود اسعار البترول وتعود الفوائض بقوة مرة أخرى إلى المنطقة - إسرائيل ستكون وسيطاً فى استثمار رؤوس الاموال وستكون هناك منافسه بين القاهرة وتل ابيب وبيروت ، ذلك يستدعى تطوير سوق رأس المال عندنا وان نجعل له جاذبية لنحصل على عائد

اكبر - ومصر عندها امكانيات تتجاوز الإمكانيات التى بها تتمتع الدول الأخرى من حيث السوق الكبير .. عندنا عبقرية فى أن نضيع ميزاتنا النسبية .

- المجال الرابع وهومجال إنشاء مؤسسات مالية جديدة فى المنطقة واهمها ما يدور البحث عنه فى الوقت الحاضر وهو ما يسمى «بنك الشرق الأوسط للتعاون والتنمية» ، فقد حدث بعد الحرب العالمية ان يكون بكل منطقة بنك للتنمية مثل البنك الاسيوى والأفريقى والأوربى - منطقة الشرق الأوسط لا يوجد بها بنك - الآن بعد السلام بدأ التفكير فى إنشاء بنك شرق أوسطى ليقوم بنفس الدور وسوف يبدأ البنك بالتعاون بين الدول الثلاث فلسطين إسرائيل الاردن وسيطرح سريعا لاشراك البلاد العربية الاخرى وهذا غير قابل للتطبيق لانه سيثير عددا من القضايا :

١ - هل بنك الشرق اوسطى سيضم إسرائيل والعرب فقط ام تركيا وإيران ؟

٢ - هل تدخل فيه الدول الكبرى السبع لانه بعضها داخل فى بنوك اخرى - كيف ستوزع الحصص بين الدول العربية وغير العربية ودور مصر ؟ وكيفية التصويت ونوع المشروعات التى سيمولها .

٣ - وما هى العلاقة بين هذا البنك ومؤسسات التمويل العربية وصندوق النقد العربى وهل سيكون بديلاً عنهما .

المجال الخامس :

وهى المشروعات المتعددة مثل النقل والمواصلات والكهرباء ولابد أن يكون لمصر تصورفيها .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ايراد قناة السويس نحو ٢ مليار دولار سنويا في افضل الحالات .. كوريا صدرت احذية للعالم بنحو ٣ مليارات دولار في العالم الماضي ، مثل هذا التحدي يخلق عندي رد فعل بان اتجاوز هذا التحدي .. انجلترا واجهت ايضا مثل هذا التحدي في صناعة الملابس والمنسوجات .. ومع اخذ كل التحفظات والاهتمام بتطوير القناة وموانيها الا نغفل اهمية التحرك على جبهات اخرى (ايلات - غزة) خط حديد سيبيريا .. من حق كل دولة ان تطور وتاخذ ماتشاء من مشروعات .. لكن علينا ان نواجه هذه الحقائق .

تحد اخر وهو مايتم ترديده في الآونة الاخيرة في ان اسرائيل تتمتع بميزه نسبية في التكنولوجيا وقدرات ايضا تمويلية ومع السلام هذه المزايا ستؤدي الى اكتساح المنطقة ، وزيادة نفوذها سيؤثر على الصناعات العربية .. هذا كله مبالغة . فاسرائيل ليست اكثر تطورا من دول غرب اوربا وامريكا .

لكن الاحتمال والذي يمثل تحديا حقيقيا هو ان يؤدي السلام الى عزل مصر كدولة لها انتماء قومي عربي داخل المنطقة . فمصر لها ثقل وحساب كبير من حيث الحجم السكاني ولها دور قيادي .. يخشى ان يحدث سيناريو معين يؤدي الى تهميش دورها وهي مسالة يجب ان نعيها .. هذا الخطر يجب ان نحتاط له .

وهناك سيناريو ينشر في الصحف وهو يخدم اهداف اسرائيل حيث ان لها تصورا معينا لتطور المنطقة ، انها تبدا باندماج كامل بين فلسطين وشرق الاردن اي تركز وجودها وتفوقها على المنطقة الفلسطينية وشرق الاردن من خلال مشروعات ومعونات من خلال اسرائيل مع فلسطين والاردن .. لاجدال ان الغلبة لاسرائيل من خلال هذه الفترة الاولى - سيتم تدعيم الكيان الاسرائيلي داخل هذه المنطقة التي تنافسها فيها دولة شرق الاردن ، وما ان تتاكد القيادة لها تبدا تتحدث مع دول المنطقة الاخرى لاقامة السوق الشرق اوسطية . واسرائيل مع هذه المجموعة يصبح لها تواجد وقوة اكبر داخل المنطقة العربية وفي هذه الحالة اي داخل السوق الشرق اوسطية تكون لاسرائيل القيادة وليس بالضرورة خطر علينا بل يجب ان نعيه .

كيف نواجه هذا الاحتمال لعزل مصر ؟

يجيب الدكتور مصطفى السعيد بان تكون نقطة الانطلاق ان ادعم وجودي العربي ازاء اسرائيل حتى لاتفقد مصر ثقلها وخاصة مع فلسطين والاردن لمنع هذا المخطط .

واذا كانت السوق الشرق اوسطية اساسها السوق العربية وان نهمش دور اسرائيل فهذا يحتاج الى تطورات كثيرة في الفكر وفي كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان نبدا بالصناعة . فالصناعة مازالت لاتمثل الاولوية الواجبة لها ، نحن نتحدث عن تنمية سياحية ، وتجارية وزراعية وكل هذا خير . لكن التحدي الحقيقي يكمن في الصناعة ، لاتوجد دولة متقدمة الا وكانت الصناعة لها الاولوية . كما انه لابد من تنظيم سياسي جديد يشارك فيه الجميع .

قضية مصر الاولى

واوضح الدكتور سعيد النجار ان القضية الاولى التي ستواجه مصر خلال العشرين سنة القادمة والتي تتمثل في تحديات السلام ، ومصر والمنطقة العربية بصفة عامة تقف على اعتاب مرحلة جديدة تختلف كل الاختلاف عن المرحلة السابقة التي عهدناها منذ الحرب العالمية الثانية

المصدر : الكفاح العربي
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اقتصاد

اقتصاد الحكم الذاتي المحدود طموح الوصول للعالم الثالث

■ تتدافع منظمة الأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي الاوروبي والجامعات والمؤسسات الاميركية الكبيرة باتجاه منطقة الحكم الذاتي المحدود. ويعرض كل منها بصفة «الغراب الاقتصادي» إسداء النصائح المفيدة، واكثرها كرماً يعرض مساعدته مالياً.

بعد اكثر من ربع قرن من الإحتلال الاسرائيلي كل شيء بحاجة للبناء حاليا. ففي الضفة والقطاع البنى التحتية غير موجودة او غير كافية، والاستثمارات التي قامت بها اسرائيل، تم إقرارها تبعا لاعتبارات عسكرية (إعادة ربط وادي نهر الاردن باسرائيل) او سياسية (الالتفاف حول مناطق التعمير العربية).

شبكة الطرقات رديئة، ولا يملك الفلسطينيون اي مرفا تجاري وهم مرغمون على استخدام مرفاي اشدود وحيفا والتبعية ذاتها بالنسبة للمطارات حيث لا يوجد سوى مطار القدس وقلما تهتم اسرائيل بتحديثه وقد خصصته لرحلات الطيران الداخلية. اما شركات الطيران الاجنبية فلا تستخدمه.

ويوازي مستوى اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة مستوى البنى التحتية فيها في واقع الخراب. فمن عام ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ لم يتوقف اجمالي الناتج الداخلي عن التفتت، بعدما وقع ضحية غير مباشرة للانتفاضة، واضيف الى ذلك نتائج حرب الخليج وتفاقم الازمة الاقتصادية دفعة واحدة، في حين ان النمو الديموغرافي المرتفع جدا استمر صعودا (٤،٦٪ سنويا). انها بنية بلد يسعى للحاق بالعالم الثالث.

خلافا لقطاع البناء يحتل القطاع الزراعي مرتبة متواضعة – في حين انه قبل عام ١٩٤٨ كانت المنطقة زراعية بشكل خاص – وينال قطاع الخدمات الحصة الكبرى (انظر الرسم البياني). اما الصناعة فشبه معدومة. ففي قطاع غزة حيث يزدحم حوالى ٨٠٠ الف فلسطيني، لا يزيد عدد العاملين في أهم مؤسسة (مختصة بتعبئة القناني) على ١٠٠ شخص، وليس هناك اي مؤسسة تزيد مبيعاتها عن مليون دولار.

انه اقتصاد مريض يعيش على الحقن المتواصلة. ويعتمد الى حد كبير على المال الذي يأتي من الخارج: اجور الفلسطينيين الذين يعملون في اسرائيل، الاموال المرسلة من الفلسطينيين المهاجرين الى دول الخليج او سواها، المساعدات الاجتماعية من المنظمات الدولية ودون هذه الهبة، التي انخفضت في السنوات الاخيرة يبدو الوضع كارثة حقيقية. يزيد في اخفائها الاحصاءات غير الصحيحة التي تصدر عن السلطات الاسرائيلية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣

● اسرائيل قــامت بــاقتطــاع اقتصــاد الاراضي المحتلــة وجعلتــه تــابعــاً لها بــدلاً مـن تنميتــه

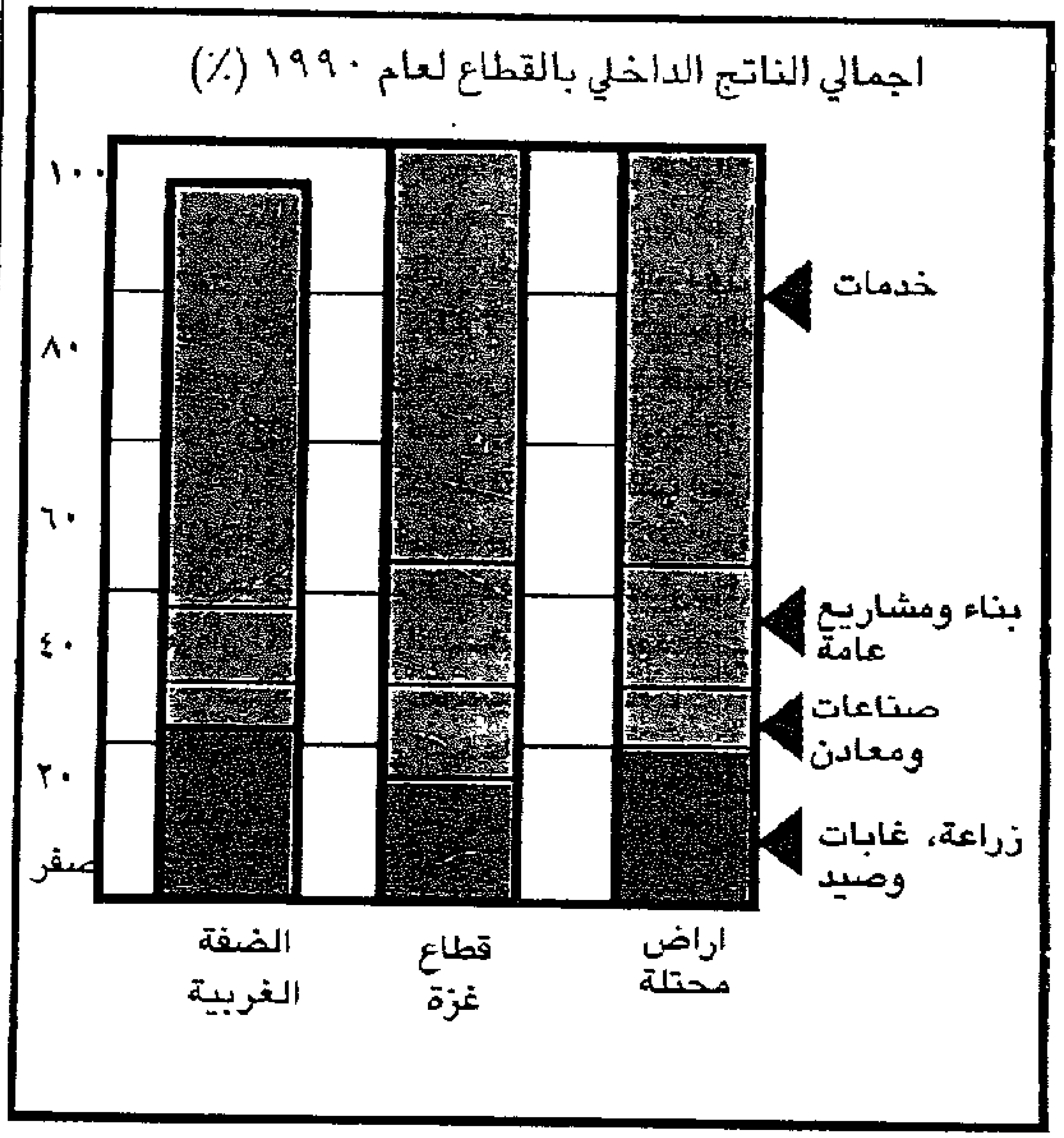
سواء فيما يتعلق بتقدير عدد سكان الاراضي المحتلة او الامدادات الاقتصادية، يضاف الى ذلك حذر الفلسطينيين حيال المحتل حيث يعمل عدد من الحرفيين دون تصريح، ونادرا ما تستخدم الفواتير (استنتج أحد الاقتصاديين مثلا ان اجمالي الناتج الداخلي في الاراضي المحتلة اعلى على الأقل بنسبة ٥٠٪ على الأرجح من الارقام التي تنشرها المكتب المركزي للاحصاءات في اسرائيل).

الا ان هذا الاقتصاد الخفي لن يغير شيئا في المعطيات الاساسية اذا اضيف الى الاحصاءات. فالاراضي المحتلة في وضع رديء. لقد قامت اسرائيل باقتطاع اقتصاد الاراضي المحتلة وجعلته تابعا لها بدلا من تنميته، وصادرت منذ عام ١٩٦٧ نصف مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة. فاستفادت المستوطنات الاسرائيلية بذلك من «الحق بالماء» — وهو نفيس ونادر — اكثر ٦ مرات من حق الفلسطينيين الذين سُعر لهم الماء أغلى بكثير من الاسرائيليين.

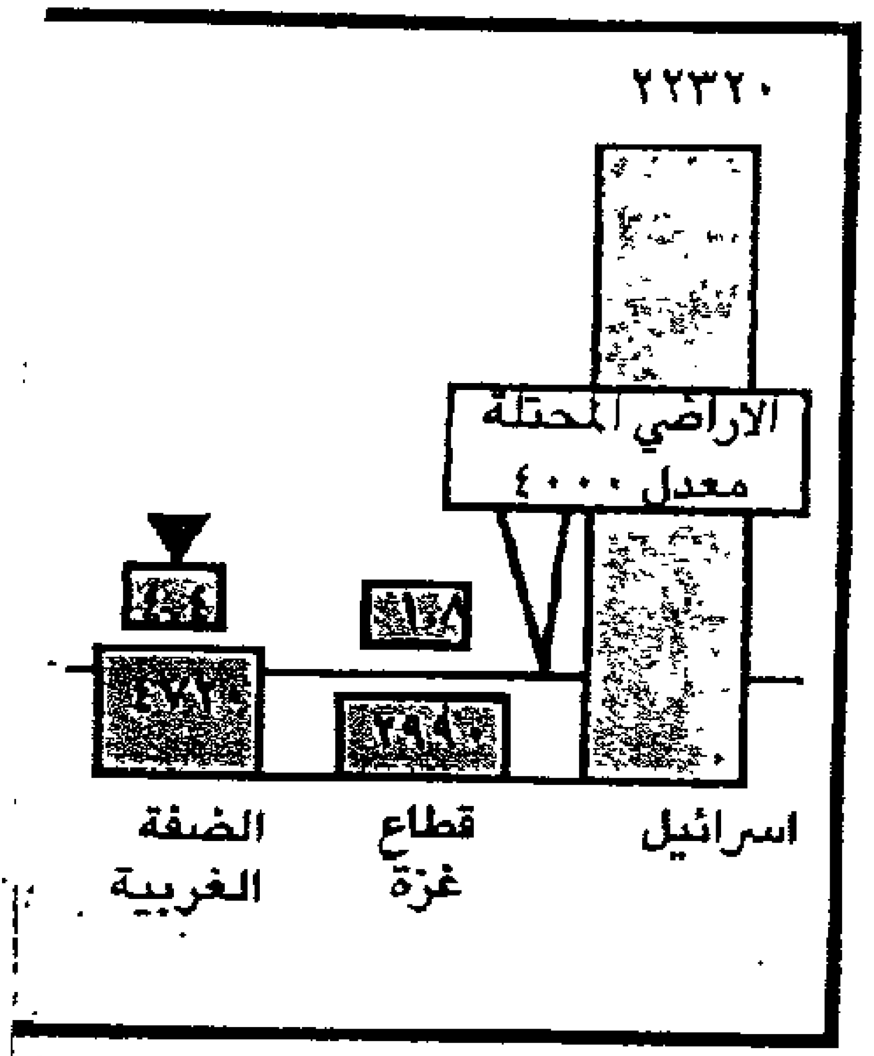
اما ابرز التحديات الاقتصادية فهي: اقامة البنى التحتية الأساسية، توزيع المياه والطاقة، الطرقات، المرفأ، المطار، وبرنامج ضخم لبناء المساكن (٢٥ الف مسكن خلال السنوات العشر المقبلة) للاستغناء عن بعض مخيمات اللاجئين واستقبال فلسطينيي الشتات المرشحين للعودة (؟) وتوفير بضع عشرات الآلاف من مؤسسات الاعمال. ويتحدث تقرير للبنك الدولي ان «الكيان الوليد» بحاجة الى ٤،٣ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة. يأمل البعض ان تاتي من اليابان والدول السكاندينافية مرورا بالولايات المتحدة، بعد ان قدم «مجلس بروكسيل» منحة بـ٥٠٠ مليون «اكو» (وحدة اوروبية) أي حوالى ٦٠٠ مليون دولار في اطار «خطة خمسية لمساعدة الاراضي المحتلة». لكن تصريحات النوايا الحسنة كثيرة والمهم الفعل في الوقت الذي ينتظر الاتحاد السوفياتي (سابقا)، ودول عديدة اخرى مليارات الدولارات الموعودة بها من الدول الصناعية السبع الكبرى. ولذلك يشك بعض المصادر في امكانية انطلاق المال بغزارة نحو الاراضي المحتلة طالما ان دول الخليج (وهي على علاقة صعبة بمنظمة التحرير حسب تعبير هذه المصادر) توجه استثماراتها نحو الدول الصناعية، ولا يستطيع الغرب نسبيا تحمل توجيهها الى مكان آخر.

يبقى مال الفلسطينيين الذين يعيشون في الاراضي المحتلة وهو حوالى مليار و١،٧ مليار دولارا الى جانب مال الشتات الفلسطيني، حيث يعيش ٦ فلسطينيين من اصل كل ١٠ فلسطينيين خارج فلسطين. وقبل حرب الخليج تجاوزت ايداعات الفلسطينيين في المصارف الكويتية ٩ مليارات دولار. ويتجاوز عدد الفلسطينيين الذين يملكون ملايين الدولارات المائة شخص في الولايات المتحدة وحدها. وهناك معلومات غير مؤكدة ان هناك حوالى مائة فلسطيني في المملكة العربية السعودية يملك اكثر من ١٠٠ مليون دولار. لكن كل هذه الامكانات تتوقف على النتائج السياسية والاجتماعية والامنية التي في ضوئها يمكن النظر الى المستقبل الاقتصادي القريب والبعيد لـ«الكيان المحدود».■■

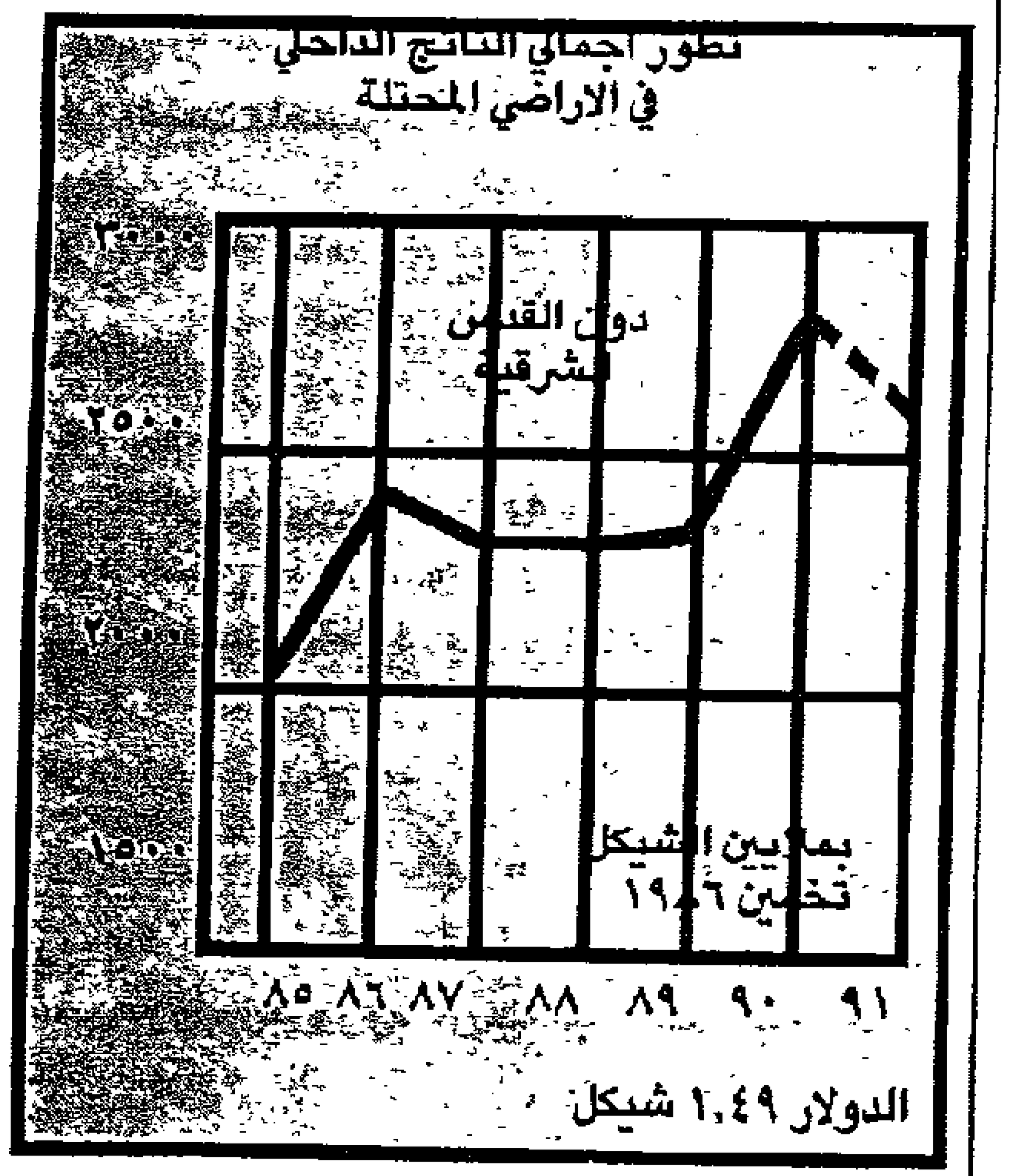
اعداد: ابتسام خير الدين

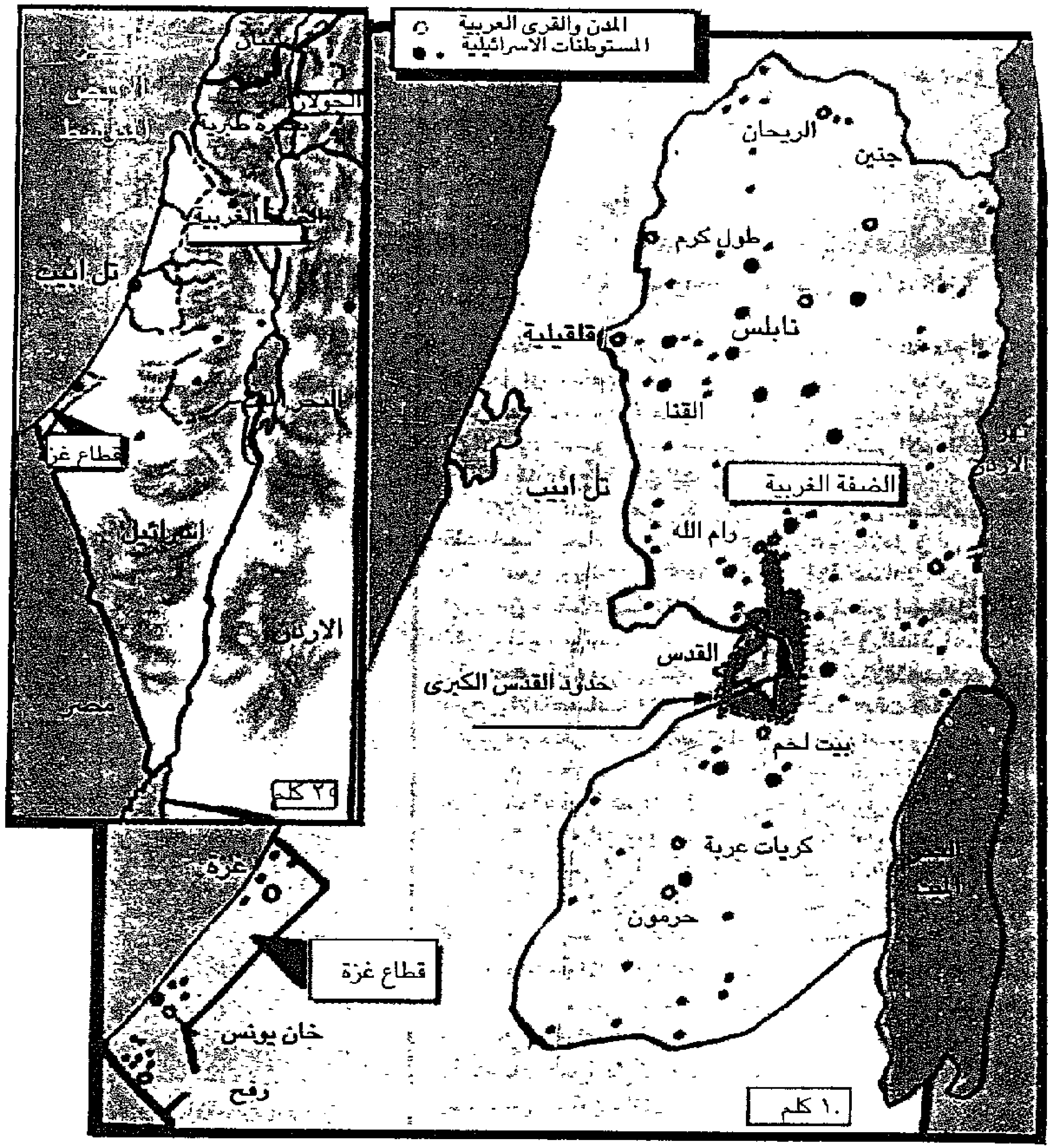


● قطاع البناء والقطاع الزراعي يحتلان مرتبة متواضعة .. والصناعة شبه معدومة .



اجمالي الناتج الوطني عام ١٩٩٠ بالشيكل/سنة





اتفاق الحكم الذاتي في غزة واريحا

■ اتفاق الحكم الذاتي في غزة واريحا لم يقرب مشاكل المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة التي تعتبر المشكلة الاساسية في المرحلة الاخيرة من المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية.

فعدا القدس الشرقية حيث يعيش ١٥٥ الف يهودي مقابل ١٥٣ الف فلسطيني، هناك ١٤٤ مستوطنة اسرائيلية في الاراضي المحتلة التي تضم ١٥٠ الف مواطن.

والمستوطنات الاكثر اكتظاظا هي في الضفة الغربية: مع الادومين (١٥ الف نسمة)، اريبل (١١ الفا)، شيقات زييف (٦٥٠٠)، كريات عربة (٥٠٠٠)، كرناي شمرون (٤٥٠٠)، ايمانويل (٤٥٠٠)، القاي ميناشي (٣٠٠٠)، اورانيت (٢٥٠٠)، القفا (٢٥٠٠) وقدومين (٢٣٠٠ نسمة).

الى هذه المستوطنات يضاف ما يسمى «غوش اتزيون» عند الجنوب الغربي لبيت لحم وتضم ١٧ الف «بلدية» الواحدة تلو الاخرى بمجموع سكاني لا يتعدى ١٠ آلاف نسمة اكبرها عفرات (٢٥٠٠ نسمة).

غزة تضم ١٧ مستوطنة (٤٠٠٠ نسمة) اكثرها يمتد على طول الساحل الجنوب الغربي مشكلا ما يسمى «غوش قطيف» واكبرها مساحة وسكاناً «نيف ديكاليم» (١٠٠٠ نسمة).■■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

الخبير الاقتصادي [illegible] يوسف شبل

«غزة - أريحا»
كيان بلا اقتصاد

● تصور تل ابيب للكونفدرالية هو نوع من [illegible] بين الاقتصادين الاسرائيلي والفلسطيني

● حلم اليهود منذ عام ١٩٤٨ أن يأخذوا دور لبنان

■ الدكتور يوسف شبل، قطب الاقتصاد في الجامعة الاميركية ، الخبير الاقتصادي العربي، والباحث في الاقتصاد الاسرائيلي وتأثيره على الوطن العربي ، صاحب دراسات وآراء في هذا المجال طرحها في ندوات ومحاضرات طوال ربع قرن. تخرج في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا، وله هوايات عرف بها في اوساط الجامعة اهمها الموسيقى الشرقية القديمة التي يحتفظ لها بمكتبه خاصة غنية. الحوار املاه الحدث الاخير واقتصر على الاقتصاد:

□ هل اقتصاد غزة وأريحا، اذا ترك دون مساعدات تكتب له الحياة؟ والى اي مدى؟

■ إقتصاد غزة واريحا هو جزء من اقتصاديات الضفة الغربية بكاملها وقطاع غزة معها. ومعروف ان الضفة الغربية وقطاع غزة «كوحدة» لم تكن تملك مقومات الحياة الاقتصادية، بل كانت تعيش على مدخول اليد العاملة العربية التي كانت تعمل في الاراضي المحتلة، اي في اسرائيل، وتحديداً في قطاعات الزراعة والبناء والصناعات الخفيفة.

لذلك، عندما قرر اسحاق رابين قطع الجسور بين الضفة وقطاع غزة كجزاء لموقفهما المؤيد للانتفاضة، تأثرت الحياة الاقتصادية بشكل كبير. من هذا المنطلق «غزة واريحا» ككيان ليس لها مقومات الوجود الاقتصادي، ولسبب آخر ايضاً يتمثل بالكثافة السكانية في قطاع غزة حيث هي الاعلى في العالم كله. كما انه لا توجد موارد طبيعية لها قيمة باستثناء صيد الاسماك، وبعض المزارع التي لا يمكن ان توفر العيش الكريم لهذا العدد الكبير من السكان.

□ في حال قيام «كونفدرالية» اسرائيلية وفلسطينية كيف يكون وضعها الاقتصادي؟ وكيف يكون هذا الوضع اذا انضم له الاردن؟

■ التصور الاسرائيلي للكونفدرالية، هو نوع من التكامل بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني.

الاقتصاد الاسرائيلي يملك التكنولوجيا المتطورة والمهارات العالية. لكن مشكلته الاساسية منذ عام ١٩٤٨ هو غياب الاسواق الطبيعية التي نسميها نحن «المجال الحيوي» للسلع الاسرائيلية. لذلك، اضطرت اسرائيل في ذلك الوقت الى دخول السوق الاوروبية المشتركة، كشريك، وحصلت على بعض التسهيلات، وقلّدت صناعاتها بشكل تنافس فيه السوق الاوروبية المشتركة.

الآن، تغير الوضع تماماً. لقد جاءت الفرصة الذهبية لاسرائيل لأن «المجال الحيوي» الذي هو طبعاً الاسواق الملاصقة، انفتح أمامها او سينفتح!

اما بالنسبة لنظرتهم الى الاقتصاد الفلسطيني – وهم يقولون بأنهم سيطبقون «الكونفدرالية» مع الفلسطينيين – فهي اللجوء الى «خزان» بشري لا ينضب، اي اليد العاملة الرخيصة، والى الاسواق المضمونة.

ولكي نفصل اكثر، عندما كانت الضفة والقطاع في وضع ما قبل الاتفاقية الاخيرة، كانت اسرائيل تحاول الحاق هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي لأنها مصدر لليد العاملة الرخيصة. كما انها، واقصد طبعاً الضفة والقطاع، سوق لتصريف المنتجات الاسرائيلية على اعتبار ان وجود مليون ونصف المليون من السكان في هذه المناطق، يوفر سوقاً إستهلاكية كبيرة، بدليل ان صادرات اسرائيل للضفة وغزة عام ١٩٩٢ بلغت ٧٠٠ مليون دولار، اي ما يساوي ٤ اضعاف الصادرات اللبنانية – مجتمعة – الى الخارج، مما يعني ان الضفة وقطاع غزة، كانت منفذاً فسيحاً للاقتصاد الاسرائيلي الذي وجد بذلك اسواقاً مرتاحة لا منافس له فيها.

اما اذا انضم الاردن لهذه «الكونفدرالية» – وقد بدأ الحديث حالياً حول ذلك – فهناك الآن دراسة لمجموعة من الخبراء الاسرائيليين والاردنيين والاميركيين وبعض الفلسطينيين المقيمين في الخارج، كانت نتيجتها ما يسمى «وثيقة هارفرد» (باشراف جامعة «هارفرد») حيث تم تصور عدة سيناريوهات بما سيحدث في حال وقوع هذا التقارب.

وتضم هذه السيناريوهات معلومات تقول إن مشاريع كثيرة مشتركة ومتكاملة ستنفذ، اضافة الى ان احد المجمعات الاسرائيلية الصناعية الكبيرة واسمها «كور» اشتقاقاً من «كورهستدروت» قررت إنشاء مصنع للاسمنت في الضفة الغربية. وهذا يعني ان اسرائيل بدأت فعلاً ومن الآن بالتطبيع.. على اساس ان التطبيع اذا سبق السلام يرسخ هذا السلام، ويجعل العودة عنه عملية صعبة، بل مستحيلة.

□ هناك تقرير عن تأثير الصلح مع اسرائيل على اقتصاد لبنان، ويقال ان اسرائيل تستطيع المنافسة في المجالات التالية: أ – انتاج السلاح. وهذه ليست في الاقتصاد اللبناني، وسيخف شأنها لدينا بعد الصلح، ب – المنتجات الزراعية، ج – المنتجات الكيميائية والادوية، د – صياغة المجوهرات، فقط بالنسبة للماس.

■ العلاقة بين لبنان واسرائيل لا يمكن ان تختصر بكلمات، لأنه منذ العام ١٩٤٨ عندما ظهرت اسرائيل الى الوجود، وفرضت المقاطعة العربية بعد سقوط البديل العسكري في حرب ١٩٤٨ أيقنت اسرائيل ان لبنان قد أخذ من «طريقها» دوراً كانت هي مهيأة له، وهذا الدور هو ان تكون اسرائيل ممولة للخدمات في المنطقة، من سياحية الى طبية الى زراعية الى اعطاء تكنولوجيات متقدمة، فوجدت ان ميناء بيروت، اخذ دور ميناء حيفا، ومصفاة طرابلس اخذت مكان مصفاة حيفا، ووجود اعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني في لبنان، خلق نوعاً من التفاعل في النهضة الاقتصادية التي حدثت في لبنان، والمنطقة العربية.

فاليهود منذ سنة ١٩٤٨ الى ان وُقّعت الاتفاقية الاخيرة وحلمهم الوحيد ان يأخذوا دور لبنان، وفي اسوأ الحالات، ان ينافسوه، لذلك، ارى انه ستحصل مواجهة بين الاقتصاد اللبناني والاسرائيلي، لأن الاثنين مؤهلان لتقديم الخدمات، والخدمات الراقية المستوى. صحيح ان لبنان دخل حرباً وأن هذه الحرب أدت الى تدمير الكثير من البنى التحتية لكن المواطن اللبناني متمرس بحقل الخدمات وقادر على التكيف، وهذا أمر لا يريح اسرائيل أبداً.

برأيي، ستحصل الامور التالية:

أولاً: القطاع الزراعي في اسرائيل متميز بانتاجه الوفير، وقرب الجليل الاعلى من جنوب لبنان، وقرب المنطقة الصناعية في حيفا – شمال فلسطين – للبنان ايضاً، سيجعل السوق اللبناني مستهدفاً على صعيد الزراعة والصناعة الاسرائيلية، وسيحاولون الوصول الى اليد العاملة الرخيصة في الجنوب، وسيقومون بطرح السلع الزراعية بأسعار متدنية ليست بالضرورة – إغراقية – بل متدنية فقط.

□ هذا الوضع موجود الآن في الجنوب اللبناني ولكن بخجل!

■ نعم، على انه سيكون بكميات اكبر. فإذا كان المواطن اللبناني يمر الآن في حالة من التردي في مستوى المعيشة، والغلاء المستشري، فمقاومته بعد الآن ستكون محدودة. وحتى لو اخذ المواطن اللبناني قرارا بالمقاطعة على المستوى الفردي كما حدث في فلسطين في الاربعينات عندما اتخذت القيادة الفلسطينية قراراً بمقاطعة السلع اليهودية، ثم التنفيذ على مستوى عال من

الدقة. مع ذلك، وفي هذه الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، اذا أقدم المواطن اللبناني على رفض هذه الاغراءات الاقتصادية، فإنه يضحي بالكثير الكثير خصوصا اذا جاءت نوعية السلع بمواصفات عالية وبسعر معتدل. وعليه اقول بأنه من واجب السلطة السياسية في لبنان ضمن برامج الاعمار ان لا تستبعد التساؤل عن «ماذا سيحدث بعد السلام» وتنتقي المشاريع التي ستنفذها بدقة.

وانتقاء المشاريع يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ان الزراعة اللبنانية بدأت تتعرض للمنافسة الشديدة. أصلاً، ان الزراعة اللبنانية بحالة شبه معدومة. واقول بصراحة، هناك اهمال كبير ومتماد من السلطة حول امور الزراعة. اعني ان اقتصادنا حر واقتصادنا خدمات، وكأن الزراعة لم يعد لها دور فيه.

واذا اطلعنا على وضع العالم كله وليس فقط على وضع اسرائيل، نجد ان كل القطاعات الزراعية حتى في الولايات المتحدة التي هي «قلعة الرأسمالية» مدعومة من الدولة، خصوصا ان اغلبية الشعوب تعيش على هذا المورد. لذلك، علينا في لبنان ان ننظر نظرة جديدة تكون على مستوى التخطيط في البلد، من اجل ان يأخذ القطاع الزراعي اهتماما اكبر على الصعيد الرسمي والشعبي.

ثانيا: الصناعة اللبنانية، صناعة جيدة اثبتت كفاءتها. لكنها ستتعرض ايضاً للمنافسة من اسرائيل.

ثالثا: المنتجات الكيميائية والادوية الاسرائيلية لن نستطيع منافستها مطلقا.

رابعا بالنسبة لل «الماس» ان القيمة المضافة للماس - اي السعر - منخفضة في اسرائيل لأنهم يستوردونه من جنوب افريقيا، ويصدرونه. والماس يعطي اسرائيل عائدات سنوية بحدود مليار و٤٠٠ مليون دولار من اصل صادرات تبلغ ٨ مليارات دولار.

هناك رأي عند بعض الصناعيين اللبنانيين يقول ان مجال التنافس اللبناني الاسرائيلي ليس كبيراً، لأن لبنان يصدر نوعية من البضائع والسلع تختلف عما تصدره اسرائيل. هذا الرأي على المدى القصير يمكن ان يكون صحيحا. ولكن على المدى الطويل ليس صحيحا، لأن اسرائيل حين تنفتح الاسواق العربية أمامها، واليد العاملة تصبح في متناولها، ستغير من نمط صادراتها وستصدر السلع التي لم تكن تتعاطى قبلا بتصديرها.

□ هل تتوقعون بعد الوعود بتدفق هبات ومساعدات وقروض على الكيان الجديد - غزة واريحا - حرمان لبنان مما سبق ان وعد به، خصوصاً بعد المعلومات القائلة ان هناك ضغوطاً على الدول الخليجية لتمويل جزء كبير من المشروع؟

■ في رأيي لن يؤثر ذلك على ما وعد به لبنان، لأن المساعدات التي ستذهب الى أريحا وغزة مقررة منذ زمن بعيد.

□ افهم من قولك ان الاتفاق الاخير كان مبرماً منذ زمن؟

■ نعم. القضية كانت قضية توقيت. وعليه ارى ان المساعدات مقررة من قبل، ولبنان لن يتأثر في رأيي على هذا الصعيد. اصلاً ان المساعدات للبنان تأتيه ضئيلة، ورؤوس الاموال اللبنانية التي هي في الخارج لم تعد بعد. في حين، ومن الناحية الموازية، نرى ان اسرائيل تقوم حاليا بمشاريع مشتركة مع الاردن وغزة.

□ هناك قلق متزايد حول مستقبل الاقتصاد اللبناني بعد الاتفاق الاخير في واشنطن. هل لهذا القلق مبرر في رأيك؟

■ نعم هناك مبرر. فكما ذكرنا ان اسرائيل دخلت اسواقنا. واكثر بلد عربي تضرر من ذلك هو لبنان، بسبب التشابه في الادوار التي يمكن ان يلغيها كل من الاقتصادين، وهي الخدمات المصرفية، خدمات شركات التأمين، خدمات الترانزيت، الخدمات الطبية الخ.

نحن نعرف بأن لدى اسرائيل جسماً طبياً متطوراً مالياً. هم مرتبطون بالبيوتات العالمية، وان كان القطاع المصرفي في لبنان رغم مشاكله الكثيرة هو اكثر صحة من القطاع المصرفي في اسرائيل، لأن هذا الاخير عاش دائما تحت حماية الدولة الاسرائيلية، وحدث فيه اختلاسات كثيرة وكبيرة. هناك قطاعات يمكن ان يظل الاقتصاد اللبناني متفوقاً فيها. مثل قطاع الاصطياف في جبال لبنان. فمن الصعب ان نلاقي لها بديلاً في فلسطين. ايضاً هناك تجارة الترانزيت وسوريا وشمال العراق. ولا بد من بقاء دور اقتصادي للبنان، لكن هذا الدور سيجد صعوبة في ان يرسخ خصوصا ان الاقتصاد في لبنان مرهق وعانى الكثير خلال الحرب اللبنانية، وليس لديه بنى تحتية، والضغط على المرافق وصل الى اقصى حد، كما الطرق والمجاري او المياه والكهرباء. وعليه لن يستطيع لبنان ان يخوض معركة مع اقتصاد يتمتع بعافية كاملة مثل الاقتصاد الاسرائيلي.

□ بعض المطلعين ينتقدون الرئيس الحريري، لأنه كان يرسم مشاريع كبيرة على الورق، ويستدرج القروض بمليارات الدولارات، دون ان يعي التفاعلات السياسية الدولية في المنطقة. وهذا ربما سببه اندفاع اقتصادي وقصور سياسي، خصوصاً بعد الحدث الاخير. كيف نستطيع ان نسدد الديون التي هي بالمليارات، الا يعني ذلك ضرورة اعادة النظر بكل الاولويات وبكل البرامج، مع ان رئيس الوزراء.. صامت؟

■ هذا اكثر من سؤال. لنتكلم في البداية عن قدرة الاقتصاد اللبناني على سداد الديون. هناك مبدأ اقتصادي واضح يقول: اذا كانت الاموال المقترضة من اجل مشاريع انمائية تعطي مردودا اقتصاديا واجتماعيا. فلا خوف من عدم القدرة على السداد، لأن هذه المشاريع سيكون لها المردود الكافي لايفاء الدين.

□ واذا كانت المشاريع التي استدانت الدولة من اجل تنفيذها، كمشروع المدينة الرياضية والتجميل والتزيين والديكور؟

■ أعود فأقول بأن الامر يتوقف على نوعية المشاريع التي ستنفذ. وهنا اود ان اقول بأن المؤسسات الدولية لا يمكن ان تعطي قروضا الا بعد دراسة «جدوى اقتصادية» اي ان المشروع يعطي مردودا يغطي الدين. مثل البنك الدولي او الصندوق الكويتي او الصندوق العربي او البنك الاسلامي الخ. فهذه ضمانة بأن لا تأتي القروض من أجل مشاريع اعتباطية. فإذا نحن فرطنا هنا.. فالممول لن يسمح بذلك حفاظا على ماله.

الفرع الآخر من السؤال يدور حول المشاريع الورقية. هنا اود ان اقول إن المشاريع عادة تمر بمراحل عديدة قبل

المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

التنفيذ، ويلزمها دراسات هندسية ودراسات اقتصادية. في رأيي حصل خطأ عند مجيء هذه الحكومة. فبعض اصدقائها أوهم الناس بأن التحسين والتحسن، سيتم بسرعة، وهذا خطأ كبير.

□ المواطن العادي يعاني النقص الكبير في الخدمات على كل صعيد. فالبلاد في حالة شبه تخلف كامل؟

■ لا شك بأن الحكومة في مجال تحسين الادارة بطيئة جداً، فلم يزل رجل الادارة حتى اليوم، سواء كان في مستوى وظيفي عال او منخفض، لا يعطي الانتاجية التي يجب ان يعطيها، خصوصاً لناحية ساعات العمل او السرعة في توفير المتطلبات اليومية. لكن هناك نقطة ثانية، سواء جاء رفيق الحريري او جاء غيره، فكلفة الحرب يـ ـ ان ندفعها.

□ الى متى؟

■ نحن الآن ندفع كلفة الحرب التي من ذيولها هذا الركود الاقتصادي.

□ لكن، بدل ان تنفق ملايين الدولارات من اجل اعادة بناء المدينة الرياضية التي ذهب ركامها كله الى البحر في محيط النورماندي، لنوجه هذا المال من اجل ضروريات الحياة مثل الكهرباء والماء والهاتف و... قد نقول بأن هذه الحكومة خفضت سعر الدولار ولجمته. بالنسبة للشعب ليتها لم تفعل. لان اسعار البضائع لم تنخفض بتاتاً بانخفاض الدولار، بل انها ترتفع يوماً بعد يوم. ما رأيك؟

■ اعود فأقول بأن الخطأ، انهم اوهموا الناس بقدرتهم على تغيير الامور بسرعة، وأنهم يملكون يداً سحرية. «ما في يد سحرية» تاريخ الشعوب يؤكد ذلك. المانيا بعد الحرب حدث بها ما يحدث الآن في لبنان. في اليابان كذلك. هناك فترة زمنية صعبة يجب ان نعيشها. لكن مشكلة لبنان اولاً ان الادارة الحكومية غير فعالة وغير منتجة، وليست لديها حوافز للتحسين. والدليل نراه حين نذهب لادارات الوزارات من اجل اتمام معاملة، فإذا بنا نرى ان نسبة حضور الموظفين ضئيلة والموجود لا يخدم، واذا خدم..

□ لا بد من رشوة..

■ يجوز. ثم نرى ان الموظفين، ولأن دخلهم لا يكفيهم، يفتشون عن مورد اخر خارج الوزارة، فيتركون مكاتبهم ويخرجون. وهذا قيد من القيود التي تمنع انطلاقة الاعمار من المسير..

□ من المسؤول؟

■ ...

□ اذاً من اين سيكون في رأيك مصدر الدخل القومي اللبناني؟

■ اكرر. هناك تجارة الترانزيت والاصطياف والخدمات المصرفية، والسياحية اذا لم تؤثر علينا سلباً المنافسة الاسرائيلية.

□ هل سنتأثر بهذه المنافسة؟

■ نعم، اعتقد بأنها ستؤثر علينا سلباً لسببين. اولاً ان اسرائيل تملك مرافق سياحية قوية ومتطورة من رأس الناقورة لجنوب يافا، وهي من ارقى المنتجعات. ثانياً، ان اسرائيل حلت مشكلة التلوث. فالسائح اصبح يهتم جداً بأن يكون البحر مثلاً غير ملوث، بالاضافة الى وجود شبكة من الطرق السريعة و«الباصات» المريحة.

انني ارى بأن لبنان في النهاية سيضطر الى الاقدام على اجراءات جماعية مع المنطقة كلها كي يستطيع الحفاظ على جزء من كيانه. فلبنان، وهذه احدى التحديات الواقعة على عاتق المثقفين، عليه ان يحدد مستقبله الاقتصادي في ضوء الخدمات التي خسرها الى الابد، والخدمات التي خسرها مؤقتاً، وبالامكان استعادتها في ضوء دخول الجانب الاسرائيلي على الساحة الاقتصادية. إن العربي لم يأخذ من لبنان دوره الخدماتي لكن اسرائيل تأخذ وستأخذ. ■■

حاورته: غادة سلهب

تصوير: عدنان برجي

محافظ بنك اسرائيل المركزى يجتمع مع نظيره السعودى

القدس - وكالات الأنباء - اجتمع محافظ بنك اسرائيل ياكوفرينكل فى واشنطن أمس الأول مع محافظ البنك المركزى السعودى حيث بحث معه احتمال مساهمة السعودية فى الاقتصاد الفلسطينى. وأعرب محافظ البنك المركزى السعودى فى حديث مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية عن ارتياحه لموافقة الكنيست على اتفاق اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى وقال ان أهم شيء فى العلاقات بين اسرائيل والدول العربية هو عدم توقف الدفع المستمر لمسيرة السلام.وكان محافظ بنك اسرائيل قد اجتمع قبل ذلك مع نائب رئيس البنك المركزى الأردنى

هل تترك «كعكة السلام».. للئام؟!

اقتصاديات جديدة.. لشرق أوسط جديد (٢ - ٣)

المصدر : الوطن اليوم ١١

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

إن إسرائيل «رابين ـ بيريز» لم تجنح للسلم إلا لأسباب اقتصادية، أولا.. وثانيا: ذلك الاحباط الذى اصاب الجميع ـ عسكريين، ومدنيين ـ لانعدام جدوى مواصلة الحرب!

والاقتصاد الإسرائيلى اقتصاد محدود ومخنوق. يعاني من ندرة المواد الأولية. والأسواق العربية من حوله مغلقة، لابيع ولا شراء! والموارد المائية شحيحة، إذا انخفض منسوب المياه فى بحيرة طبريا سنتيمترا واحدا، يعاني من العطش الف دونم من أرض إسرائيل المزروعة! وتعانى اسرائيل أزمة فى الكهرباء وتستورد ٩٧٪ من الطاقة المحركة، فليس على أرضها بترول سوى كمية بالغة الضآلة ولا أمل فى زيادتها فى المستقبل، مثلها مثل اليابان! بينما ينهش الانفاق العسكرى ٣٢٪ من ميزانية الدولة العبرية! حتي المعونة الأمريكية لاسرائيل ـ ٣ مليارات دولار ـ باتت يتهددها الانقطاع.. فى يونيو الماضى أبلغ جين بريان المدير الجديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كلا من تل أبيب والقاهرة بأن .. «المعونة الأمريكية لن تستمر إلى الأبد».. وأن كانت مصادر البيت الأبيض قد عادت فاكدت عكس ذلك!.. بينما يقول شيمون بيريز على استحياء: «إننا نعيش فى عصر لم تعد فيه المساعدة المالية، فى حد ذاتها، هى الحل المنشود للاحتياجات الاقتصادية فى الشرق الأوسط»!

ما الحل إذن؟

الحل عنده : خفض احتياج دول المنطقة إلى السلاح بتكاليفه الباهظة. تصحيح الهياكل الاقتصادية. فتح الحدود أمام التجارة. وبالجملة: انشاء سوق مشتركة تضم كل دول المنطقة!

ولإسرائيل فى السوق المشتركة مصالح خفية، واخرى معلنة. فالسوق تتسع لأراضي الحكم الذاتي الفلسطيني، ومصر وسوريا والاردن ودول المنطقة، بالاضافة الى تركيا، وربما إيران. وتبلغ مساحة السوق، بهذا التكوين، حوالى ١٦ مليون كيلومتر مربع. يسكنها ٣٥٠ مليون انسان ينتج ويستهلك. ويمتلك أهل السوق: موارد مائية غير محدودة. ٢٥٪ من الانتاج العالمى للبترول، و٦٢٪ من احتياطياته. رؤوس أموال بمئات المليارات من الدولارات، حائرة تبحث عن استثمارات آمنة.. وكلها اصول وكنوز تفوق كنز سليمان، تبحث عن توظيف امثل! واسرائيل تود أن تحقق حلم مناحم بيجن فى مزج العبقرية اليهودية، بالمال العربي، والعمالة المصرية.. ليتحول الشرق الاوسط إلى قوة اقتصادية متعملقة. لكن: لحساب من؟ وعلى حساب من؟ هذا هو جوهر القضية!

وإسرائيل تتحرك من الآن لتمويل اقتصاديات السوق، واستثمار مرحلة السلام.

فى محادثاته الاخيرة مع المجموعة الأوروبية، طالبها شيمون بيريز بتوفير مبلغ ١,٧ مليار دولار لاعادة تاهيل البنية الاساسية فى قطاع غزة والضفة.. كما طالبها بالمشاركة فى توفير ٣٠ مليار دولار، فى السنوات العشر المقبلة، لتمويل المشروعات القومية والمشروعات الاستثمارية المشتركة فى المنطقة. وتقود الولايات المتحدة حملة تمويل

المصدر : الأهرام اليوم
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣

■ عبد التواب عبد الحى ■

عالمية أخرى موازية بينما تستعد وزارة الاسكان الاسرائيلية لتنفيذ شبكة من الطرق السريعة تربط الضفة وقطاع غزة بموانيها فى حيفا واشدود، بتكلفة تصل إلى مليار دولار.

ويفصح شيمون بيريز عن سر هذا الاهتمام المفاجىء بالبنية الاساسية للضفة والقطاع، فى لقائه باعضاء اللجنة المالية فى الكنيست: «هذه الاراضى الفلسطينية، فى ظل السلام، سوف تصبح الجسر بين إسرائيل والدول العربية»!

انتهت وزارة المواصلات الاسرائيلية من مد شبكة لاسلكية تربط اسرائيل بالعواصم العربية، وتدرس الآن انشاء شبكة من الخطوط الجوية والطرق البرية تربطها بتلك العواصم بينما تبحث وزارة السياحة الاسرائيلية انشاء مشروع سياحى ضخم يربط العقبة الاردنية بايلات الاسرائيلية وطابا المصرية!

ويؤكد ابراهام شوحاط، وزير المالية الاسرائيلى، أن الدولة العبرية مقبلة على مرحلة ازدهار لم يسبق لها مثيل..: «سوف يرتفع دخل السياحة، ويتسع نطاق النشاط الاقتصادى، وترتفع اسعار البورصة فى تل أبيب ارتفاعا قياسيا»! ويرى يعقوب فرنكل، رئيس بنك اسرائيل، ان السلام سيقدم الكثير للاقتصاد الاسرائيلى، بفضل الاستثمارات الصناعية والسياحة.. كما أنه سنخفض النفقات الأمنية فى الأراضى المحتلة والتى تصل إلى ٢٩٤ ليون دولار سنويا فى حين يؤكد وان جيلرمان، رئيس الغرفة التجارية الاسرائيلية، أن اتصالات رجال المال والأعمال الاجانب واستفساراتهم لاتنقطع.. والشركات الأجنبية تتسابق للحصول على قطعة من كعكة السلام.. «وكانوا قبل ذلك يتجاهلون دعواتنا للاستثمار فى اسرائيل»!

ضمن بروتوكل التعاون الفلسطينى الاسرائيلى بندا ينص على «التعاون الاقليمى فيما يتعلق بنقل وتوزيع وتصنيع واستغلال الغاز والبترول وغيرهما من موارد الطاقة».. ولاسرائيل خط انابيب يمتد بين إيلات وأسدود، نفذته فى اعقاب هزيمة يونيو، وظل يعمل ٩ سنين فى نقل البترول الايرانى.. لكنه عندما بدأ تشغيل خط السوميد المصرى العربي، بين السويس وسيدى كرير، ديسمبر ١٩٧٦، اختنق الخط الاسرائيلى وتم إغلاقه!

الآن تحيى إسرائيل خطها، وتتعاقد مع شركات البترول العالمية لنقل بترولا لمنطقة الى اسواق استهلاكية فى أوروبا! كما اعتمدت، قبل شهور، مبلغ ١٢٠٠ مليون دولار لتطوير ٣ طرق برية لنقل البترول عبر أراضيها.. وفوق ذلك تطالب بتقنين هذا الحق فى المفاوضات المتعددة الأطراف!

....

نحن العرب.. غرسنا بذور السلام.. وإسرائيل اليوم ــ تحت اعيننا ــ تحصد ثمارها!

ماذا نحن فاعلون؟

وهل نترك كعكة السلام .. للئام؟!

فى ملتقى علمى هام: الأمريكان والصهاينة حاصروا مصر عسكريا واقتصاديا لفرض السوق الشرق أوسطية

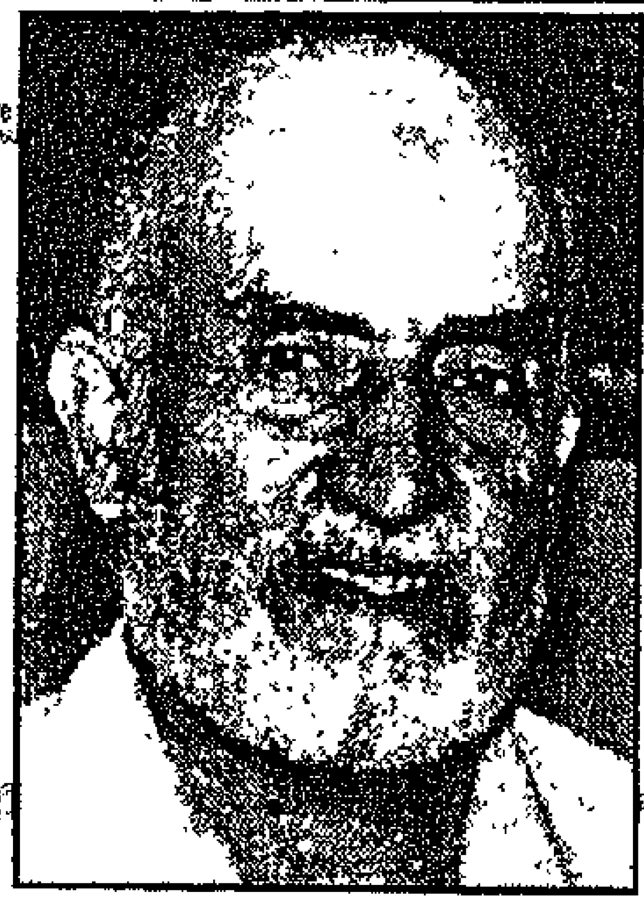
كتب صلاح بديوى:

عقد مركز دراسات الشرق الاوسط التابع لجامعة عين شمس الأسبوع الماضى ندوة حول السوق الشرق أوسطية والتعاون الاقتصادى مع العدو الصهيونى على ضوء اتفاق غزة أريحا أولاً، عكس خلالهاعدد من الخبراء ما حذرت منه «الشعب» من قبل، أكد د. مصطفى الفقى مستشار الرئيس مبارك السابق للمعلومات أن غياب قوى مساندة للفلسطينيين وتحطيم قوة العراق العسكرية، أتاح للصهاينة فرض إرادتهم فى هذا الاتفاق. واتهم أ.د. عبد العزيز نوار الصهاينة وحلفاءهم انهم يحاولون تصدير العلمانية للعالم العربى والإسلامى بحجة انهم علمانيون، بينما هم ليسوا علمانيين وإنما لهم فكر دينى ويحاولون تحطيم الفكرة القومية الإسلامية.

ورفض أ.د. محمد عامر منطق المروجين للسوق الشرق اوسطية مؤكداً أنه بداية هزيمة المشروع الحضارى العربى، وقال إن المنطقة حالياً يعيد الصهاينة والامريكان تشكيلها بقوة السلاح، وذلك ما تعكسه الاعتداءات الأمريكية والصهيونية على العراق وجنوب لبنان، وإنتقاص السيادة المصرية على سيناء.

واضاف: فهناك خلل بين العرب لصالح الصهاينة وذلك أدى لغياب المواجهه العسكرية، ولا اجد طريقا ينقذ مصر من الفكرة الشرق أوسطية التى يحاولون فرضها عليها سوى أن تطرح مصر مشروعا تضع فى اعتبارها أنه سوف يضرب بقوة السلاح وتعد نفسها للدفاع عنه.

غزة وأريحا.. والسوق الشرق أوسطية



بقلم: مصطفى مشهور

«ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الاعلون إن كنتم مؤمنين إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس»، كان اتفاق غزة وأريحا مدخلا ضروريا لهدف أعظم شرا وأشد خطراً الا وهو السوق الشرق أوسطية، ظاهرها خير وباطنها شر مستطير، فهذه السوق مرحلة لهيمنة الكيان الصهيوني اقتصاديا وسياسيا على دول المنطقة بمعاونة وإشراف دول الغرب، وعلى رأسها امريكا وذلك تمهيدا للهيمنة العسكرية وإقامة الدولة الكبرى للعدو من النيل الى الفرات. إنها خطة بعيدة المدى ينفذونها على مراحل.

لم يكن مقبولا شكلا ولا موضوعا أن يتم الاتفاق بين العدو الصهيوني ودول الطوق قبل أن يتم الاتفاق مع الفلسطينيين الذين يعتبرونهم أصحاب القضية، وتعثرت وتعسرت المفاوضات فى جولاتها الإحدى عشرة لان العدو لا يريد أن يتنازل عن شيء من ارض فلسطين ولا عن أى حق من حقوق الشعب الفلسطينى، فكانت اللقاءات السرية ثم هذا الاعلان الممسوخ للمبادىء وما صاحبه من ضجة اعلامية كبيرة لاخفاء زيفه وبطلانه، وتصويره وكأنه نصر كبير تاريخى، ومكاسب عظيمة للفلسطينيين، وقد كشفنا فى مقال سابق عن ستر هذا الاتفاق وما وراء الكواليس من شروط فى غاية الاجحاف. وأشرنا إلى ما تبع اعلان الاتفاق من تهافت بعض الدول العربية لاقامة علاقات دبلوماسية مع العدو الصهيونى ليتم التطبيع معه، ثم اقامة تلك السوق النكدة.

ومنذ فترة كانت تتم مفاوضات متعددة الاطراف حول البيئة والمياه والتنمية وغيرها، كدراسة تمهيدية لازمة قبل اقامة تلك السوق. وكانت عناصر الدراسة كما ذكرها بيريز تدور حول النفط العربى والمياه التركية والكثافة السكانية والسوق المصرية ثم الخبرة والمهارة الاسرائيلية، فيكون بذلك العالم العربى مجرد خامات ومواد طبيعية وسوقا استهلاكية، اما العقل المفكر والمدبر والمبدع فهو اسرائيلى، ولذلك فسيظل هو المهيمن صاحب اليد العليا والكلمة الاخيرة.

ونرى فى بنود اتفاق غزة واريحا ان الفلسطينيين لن ينالوا هذا الجزء اليسير جدا من حقوق، إلا على مدى سنوات ثلاث او خمس، فى حين ان التطبيع سيبدأ فوراً آلة السوق الشرق اوسطية ستدور على الفور إن لم تكن قد دارت بالفعل.

كما أن اتفاق غزة وأريحا اشترط أن تقوم الادارة الفلسطينية بوقف الانتفاضة ومنع أى مقاومة للعدو، في حين أن مقاومة العدو المحتل حق شرعى لا يحق لاحد ان يمنعه.

ونجد اجتماع وزراء خارجية الدول العربية وافق مبدئيا على الاتفاق، وربما يسارع العدو ويطلب منهم ايقاف المقاطعة ونرجو الا يوافقوا.

وهكذا نجد العدو ياخذ متطلباته فورا ويماطل فيما وعد به الفلسطينيين خلال سنوات، غالبا ما يحدث خلالها تغييرات يتعلل بها.. العدو وتكون هذه الوعود «كسراب بقيعه يحسبه الظمان ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئا».

التطبيع

لقد جربت مصر التطبيع مع العدو الصهيونى ورغم عدم تجاوب الشعب المصرى معه وظلت كراهيته للعدو، ولكن المسئولين اتخذوا خطوات فى هذا التطبيع فى بعض المجالات كالزراعة والتعليم وغيرها، وعاد ذلك باضرار جسيمة كإفساد التربة الزراعية على المدى البعيد بما نستجلبه من مبيدات وكيماويات، بالاضافة إلى ما يجلبه الصهاينة إلى مصر من فساد وإفساد كالعملات الزائفة والمخدرات والايدز وما يقومون به من اثارة الفتن والقيام ببعض الحوادث لإحداث حالة من عدم الاستقرار.

فماذا تريد الدول العربية التى ترغب فى اقامة علاقات دبلوماسية مع العدو الصهيونى إلا أن يجلبوا لشعوبهم الرزايا والمصائب؟ وهل أخذت تلك الدول موافقة شعوبهم فى ذلك أم أنها لا تعير راى شعوبها أى اهتمام، اعلموا أيها الحكام العرب أن قضية فلسطين هى قضية كل الشعوب الإسلامية، فلا يحق لاحد أن يتصرف فيها منفردا، فلا تخونوا الله ورسوله وشعوبكم بالموافقة للعدو على احتلاله لفلسطين والقدس والمسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين، فى حين أن الإسلام لا يقر العدو على اغتصاب اى شبر من أرض فلسطين. وقد أكد رابين أن القدس عاصمة الشعب اليهودى القديمة الدائمة فى كلمته فى الاحتفال العالمى فى أمريكا.

إننا عارضنا هذا الاتفاق الذى لم يشارك فيه إلا قلة قليلة من الفلسطينيين، ونبهنا إلى النقطة الخطيرة فى الاتفاق وهى المطالبة بإيقاف الانتفاضة، وما قد يترتب على ذلك من صدام بين الفلسطينيين يسعد به العدو كثيرا، فى حين أن مقاومة العدو المحتل حق مشروع لكل فلسطينى بل لكل مسلم، وعندما زارنا السيد ياسر عرفات -رئيس المنظمة- اكدنا معه ضرورة تفادى هذا الصدام، والا تتعرض الشرطة الفلسطينية للمقاومة وأطفال الحجارة، وقد أصدرنا بيانا حول هذه الزيارة يؤكد هذاالمعني، ولكن اذاعة العدو الصهيونى أرادت أن تشوه الصورة، فقالت: إننا فى هذه الزيارة تواصينا أن نطلب من حماس ترك العنف، وهذا كذب وافتراء، لأنه يعني ايقاف الانتفاضة وهذا مالا يمكن أن نطلبه من أحد.

أيها العرب، انظروا إلى المعارضة ضد رابين فى الشعب اليهودى، رغم هذا الظلم الواضح الواقع على الفلسطينيين فى هذا الاتفاق، فهذا إنما يدل على ما يجرى فى دم الصهاينة من اصرار على الاستيلاء على كل فلسطين والمسجد الاقصى بل اقامة دولتهم الكبرى من النيل إلى الفرات، إن العدو بهذا الاتفاق أخذ كل شيء ولم يعط شيئا فعلام هذا التأييد والتهليل، إننا لا نريد لسياسة الشعور بالضعف والهزيمة والتبعية التى تعيشها معظم حكومات بلادنا العربية والإسلامية التى تفرض علينا هذا الحل المسوخ للقضية الفلسطينية، ولكن نريد من حكوماتنا أن تتجاوب مع شعوبها وتواجه هذه القضية وتتحمل مسئولية تحريرها مهما طال الوقت وكثرت التضحيات فهذا واجبنا الدينى «ولا تهنوا فى ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله مالا يرجون».

لقد عارضنا سابقا اعتبار منظمة تحرير فلسطين هى الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين حتى لا يعتبر أى اتفاق تبرمه مع أى جهة هو الاتفاق النهائى، وقد حدث ما كنا نتخوف منه، واعترفت المنظمة أو بعض رجالها بتملك العدو لأرض فلسطينية، وما سيتبع ذلك من بلاء على الدول العربية فى المنطقة، كما أوضحنا سابقا. وللأسف نجد من يهاجم المعارضين لهذا الاتفاق مدعين أنها قضية فلسطين وليس لاحد وصاية على الفلسطينيين، فى الوقت الذى لم يشارك فيه كثير من الفلسطينيين فى هذا الاتفاق، ورغم أن القضية ليست قضيتهم وحدهم، ولكنها قضية المسلمين جميعا حكاما ومحكومين، وعلى كل شعب ان يتحسب ما قد يصيبه من بلاء إذا تعرض لتطبيع العلاقات مع العدو.

وإننا نتوقع أن تنفيذ هذا الاتفاق لن يكون يسيرا وستعترضه عقبات كثيرة سيتضح للكثيرين ممن وافقوا عليه زيفه وبطلانه.

ومن واجبنا أن نوصى المسلمين جميعا أن يواجهوا هذه التحديات بكل الثقة والاطمئنان والعزة والقوة، وألا يهنوا ولا يضعفوا أو يستكينوا، وأن يبعثوا الأمل فى النفوس بأن الغلبة فى النهاية للحق مهما كانت قوة الباطل، فالباطل زهوق والحق أحق أن يتبع إذا وجد الحق رجالا يناصرونه، «بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق».

أيها المسلمون، هذا قدر هذه الأجيال من المسلمين، فليكونوا عند اختيار الله لهم ليقوموا بهذا الواجب الإسلامي، ولنعلم جميعا أننا إذا صدقنا مع الله، فإن الله سينصرنا ولن يخذلنا ولن نضيع الدماء التى أريقت على ارض فلسطين سدى، ولن تستمر سيطرة قوة المال والسلاح طويلا. وصدق الله العظيم «إن الذين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة ثم يغلبون والذين كفروا إلى جهنم يحشرون»، «والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون»، «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الارض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين». صدق الله العظيم.

اقتصاديات جديدة.. لشرق أوسط جديد (٣ــ٣)

طريق النجاة.. من الهيمنة الاسرائيلية!

كان طوفان نوح فيض ماء.. لكن الطوفان القادم الى أرض الشرق الأوسط العطشى سيكون فيض مال.. استثمارات ومنح بمليارات الدولارات، مصحوبة بآخر الطرز من التكنولوجيا المتقدمة. تتكاتف وراء هذا الطوفان المالى والاستثمارى جبهة عريضة من المانحين والمستثمرين: الحملة الأمريكية العالمية للتمويل، دول المجموعة الاوروبية، اليابان البنك وصندوق النقد الدوليين، المستثمرون العرب والفلسطينيون، دول الخليج تتقدمها المملكة العربية السعودية.. وفى أول تصريح من نوعه نقلته وكالات الأنباء عن سفيرها فى واشنطن، الأمير بندر بن سلطان أدلى به لصحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية قال الرجل بعبارته: «ان كل شيء أصبح ممكنا، بعد توقيع الاتفاق الفلسطينى.. ودورنا سيأتى».

والقراءة الاقتصادية المتمعنة للتطورات الدرامية المقبلة، تؤكد ان إعمار الأرض الفلسطينية فى غزة وأريحا سوف يتشابك مع المصالح الاقتصادية الاسرائيلية، ويصنع «رأس جسر» للسوق المشتركة على أرض دول الجوار العربى، الأردن، مصر، سوريا ولبنان. سوف يختلط الدينار بالشيكل بالليرة بالدولار، وتتوحد في منتجات «فلسطينية ــ اسرائيلية» تعبر الجسور والبحار الى الأسواق العربية! الأكثر من ذلك ان الشراكة الفلسطينية الاسرائيلية، ستظل تحكمها خواص «الأوانى المستطرقة» وأحكام النفع المتبادل لسنوات تطول فى الأمد المنظور!

مصر الرسمية ترى على لسان د. أسامة الباز مدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية ــ العربى ٥ يوليو ١٩٩٣ ــ ان..: «السوق المشتركة ينبغى ان تكون محل ترحيب عربى، على أن تشمل جميع دول المنطقة بما فيها اسرائيل.. وبشرط أن نتحرك نحو تحقيقها بواقعية وبالتدريج، مثل النموذج الأوروبى». بينما يقول د. يوسف والى، نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة المصرى: «ستكون مصر الريادة فى هذه السوق، لانها الدولة المحورية.. ولا خوف من احتمال الهيمنة الاسرائيلية على السوق، لأنه احتمال بعيد المنال»!

اما الأردن الرسمية فتقول على لسان رئيس وزرائها عبدالسلام المجالى ــ الأهرام ١٥ سبتمبر ١٩٩٣ ــ: «مستعدون لتطبيع العلاقات مع اسرائيل، انما على مراحل، إذا اتفق الجانبان على مبادىء التسوية الشاملة للسلام فى الشرق

عبد التواب عبد الحى

الأوسط، وقبل أن يتم التوقيع على اتفاق السلام النهائى».. والمعنى المفهوم ان مملكة الأردن جاهزة للتطبيع مع اسرائيل، وإقامة علاقات تجارية تقوم على حرية تنقل الأشخاص والاموال والمنتجات.. فقط على مراحل!

لكن للسوق المشتركة معارضين.. أبرزهم أمين هويدى، وزير الحربية المصرى ورئيس المخابرات العامة الأسبق. انه يتساءل ـ الأهرام ٣٠ مايو ١٩٩٣ ـ : «هل من الحكمة، فى ظل هذه الظروف، أن تكون نواة السوق الشرق أوسطية مكونة من مصر واسرائيل.. أم تكون نواتها بداية عربية خالصة صلدة، حتى تكون عامل جذب، بدلا من أن تظل هشة يسهل ضمها وبلعها وهضمها؟ هل من الحكمة أن نقتحم سوقا غريبة عنا، ومازلنا عاجزين عن بناء سوقنا العربية وتدعيمها؟!..

ثم ينهى تساؤلاته بإجابة باترة: «ان أردنا الصراحة، فإنها ستكون سوقا مشتركة.. بين الصياد، والفريسة»!.

وهو نظر سليم.. يستدعى ضرورة البحث عن صيغة لحماية المصلحة العربية فى السوق التى تقتحمنا، قبل أن نقتحمها.. حتى لا تكون على حسابنا، وان كان ميزان المصالح وتداعى الأحداث ينبىء بأنها لن تكون لحسابنا تماما.. إلا بشروط سوف يجىء ذكرها!

....

اسرائيل جاهزة، منذ أعوام، بدراسات وبحوث حول السوق المشتركة، وخطوات مجدولة تترجم أشواقها الى قيادة السوق وريادته. وفى الخارجية المصرية أيضا ملف كامل يضم دراسات وبحوث عن السوق المرتقبة، ودور مصر الاقتصادى فيها.. ويلخص مسئول بالخارجية المصرية هذا الدور بأنه..: «النسق الأول للدفاع عن المصلحة العربية.. وتقنين لحدود المصلحة المشتركة لكل أطراف السوق»! ولمنظمة التحرير أيضا بحوث حول السوق وآلياته، لكنها فى مجملها تعطي الأولوية لإحياء الموات الاقتصادى الذى يرين على الضفة وقطاع غزة، ولا تتطلع لأبعد من ذلك!

تنقصنا الاستراتيجية العربية الموحدة إزاء السوق المشتركة الداهمة، والتى تربط مشاركتنا فيها بأهداف حيوية ثلاثة:

١ ـ تحرير الأرض، وتحقيق السلام الشامل بالكامل. ٢ ـ الاتفاق التعاقدى والتعاهدى على نزع ترسانة اسرائيل النووية، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الذرى والبيولوجى والكيماوى. ٣ ـ ان ندخل السوق بكيان اقتصادى عربي مشترك له كتلة ووزن.

وتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، يقتضى اتخاذ خطوات تكتيكية عربية موحدة.. منها:

اولا : وزراء الاقتصاد العرب مطالبون بعقد اجتماع وزارى، تحت مظلة الجامعة العربية، لإحياء البنود التنفيذية لقرار إنشاء السوق العربية المشتركة الصادر عام ١٩٦٤، وكذلك قرار إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الصادر عام ١٩٥٧. وبحث سبل حماية الثروات العربية، المالية والمائية والنفطية، من كل الآثار الجانبية التى قد تنجم عن إنشاء السوق المشتركة للشرق الأوسط.. وإيجاد صيغة عربية متوازنة لحماية المصالح المشتركة لكل أطراف تلك السوق.. واضعين فى الاعتبار ثقل الكيان الاقتصادى العربى الذى تفوق صادراته ١٠ أضعاف الصادرات الاسرائيلية.. وان الوطن العربي يشغل مساحة ٨٨٪ من مساحة السوق المشتركة المقترحة.. وتعداد سكانه ـ ٢٣٠ مليون إنسان ـ يشكل ٦٦٪ من تعداد البشر فى دول السوق.. منتجين، ومستهلكين!

ومطلوب كذلك حلقة دراسة موازية يعقدها المصرفيون ورجال الأعمال العرب.. لوضع خطة عمل، وتوزيع الأدوار، وتقنين آلية السوق.

ثانيا : اذا كانت اسرائيل ـ بحكم احتلالها للأرض العربية ـ تملك ناصية المفاوضات الثنائية، فإنها تقبض فقط على «الماضى» بينما يهيمن العرب على «المستقبل» فى المفاوضات المتعددة الأطراف. خاصة فى لجان: المياه. العلاقات الاقتصادية. والأمن الاقليمي والحد من التسلح. وعلينا أن نقايض على «الماضى» بأوراق «المستقبل».. قدما بقدم، وتقدما بتقدم.. حتى يتحقق السلام الشامل بالكامل، ويتم الاتفاق التعاقدى على إزالة ترسانة اسرائيل النووية، وانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار النووى، والتعاهد المتبادل على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

ثالثا : على العرب أن يتمسكوا بسلاح المقاطعة الاسرائيلية، ورقة مسلطة من أوراق التفاوض، تساند الموقف العربى داخل لجان المفاوضات المتعددة الأطراف.. لجان صنع المستقبل!

....

وبغير هذا التحضير العربي الواعي، والخطوات التكتيكية الذكية.. لن تنجو السوق المشتركة وأهلها من الهيمنة الاسرائيلية، ويصبح من اليسير اقتلاع العرب اقتصاديا!

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠-٩-١٩٩٣

مجالات التعاون الاقتصادي بعد الاتفاق الفلسطيني

تفتح اتفاقية اعلان المباديء لترتيبات الحكم الذاتي في غزه واريحا ، والاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل ابوابا واسعة للتعاون الاقتصادي في ظل اجواء السلام في منطقة الشرق الاوسط - وبالطبع نحن نقدر هذه البداية المتواضعة باعطاء الفلسطينيين سلطة الادارة الذاتية في مناطق صغيرة وفقيرة قد لاتعني الكثير من ناحية القدرة الاقتصادية ولكنها تفتح الباب للحديث عن اقتصاد نام جديد يديره الفلسطينيون في الضفة والقطاع - وهي خطوة تمحي اجراءات الدمج القسري لهذه المناطق في اطار الاقتصاد الاسرائيلي ، وتسمح له بالنمو المستقل ككيان قادر علي الانطلاق ، بدلا من اعتباره ملحقا للاقتصاد الاسرائيلي ومستودعا للقوي العاملة الرخيصة - وهي كذلك تسمح بالحديث عن ترتيبات اقتصادية جديده علي المستوي الاقليمي .

د .علي عبدالعزيز سليمان
رئيس البحوث بوزارة الاقتصاد

ويمكن ان ندرس انعكاسات هذه الاتفاقيات علي الدور الاقتصادي المصري في المنطقة في ثلاثة محاور :

اولا : مصر ومناطق الحكم الذاتي :

يتوقع لمصر د ور كبير في دعم الحكومة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي علي القيام بواجباتها وبالذات في تقديم الخدمات البلدية وخدمات التعليم والصحة - هذا الي جانب الحفاظ علي الأمن - وتقوم مصر حاليا بتدريب الكوادر الفلسطينية اللازمة للادارة واجهزة الامن والشرطة .

ولقد قامت مصر باعداد الاف الاطباء والمهندسين ورجال الادارة - وسوف تستمر في ذلك - وقد تقوم مصر في المرحلة الاولي بتوفير البعثات التعليمية والطبية لمساعدة اهالي غزه واريحا في المرحلة الاولي من الحكم الذاتي وبالذات مع تدني مستوي الخدمات في غزه بالذات تحت الاحتلال .والي جانب المعونة الاقتصادية التي يتوقع من مصر ان تقدمها لأهالي الضفة والقطاع ، فأن هناك الكثير من الفرص التجارية امام شركات المقاولات المصرية في عمليات تحسين البنية الاساسية - حيث ان مستوي الطرق والاسكان وشبكات المياه والمجاري في القطاع والضفة قد وصلت الي حد حرج بعد سنوات طويلة من الاهمال - كذلك فان قيام كيان اقتصادي جديد يحتاج الي اعادة ربطه بشبكات الطرق والمواصلات في كل من مصر والاردن - وعلي ذلك فأن عودة السلام يعني أحياء خط سكك حديد فلسطين القديم الذي يربط مصر بغزه وقد يمتد شمالا ليصل الي الشام ، بعد التوصل الي اتفاقيات سلام بين اسرائيل وسوريا ولبنان .

كذلك قد يكون لمصر دور مرتقب في تقوية الطرق بين الضفة والاردن بتوسعة وتقوية الجسور علي نهر الاردن والمشاركة في دعم شبكات المواصلات التي تربط الضفة والاردن بباقي دول المنطقة .

ولما كانت غزه هي المنفذ الوحيد علي البحرللكيان الفلسطيني الجديد - فأن توسعة وتعميق ميناء غزه البحري يكتسب اهمية كبيرة ، ويمكن للشركات المصرية ان تساهم في هذا العمل الذي سيتم تدبير التمويل له من معونات عالمية .

كذلك يمكن لمصر ان تساهم في اعمال حفر القناة التي تربط البحر الميت بالبحر المتوسط عند غزه ، وان تساهم ايضا في مشروعات تحلية مياه البحر وتوليد الكهرباء .

ومن المتصور أن برامج التنمية في الضفة والقطاع سوف تمكنها من تطوير صادراتها الي مصر ، في الوقت الذي تستعد فيه مصر لتصدير مواد البناء وغيرها من السلع الصناعية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني .

ثانيا : العلاقات الاقتصادية بين مصر واسرائيل :

لعله غير المعروف للكافة ان حجم التبادل التجاري بين مصر واسرائيل يفوق حجم التجارة مع اي دولة اسيوية أخرى ، بما في ذلك اليابان .اذ بلغ حجم تجارة مصر مع اسرائيل عام ١٩٩١ مايريو علي ١٢٠٠ مليون جنيه بزيادة حوالي مائة مليون جنيه عن حجم تجارتنا مع اليابان في ذلك العام .

وتمتاز التجارة مع اسرائيل بوجود فائض كبير لصالح مصر - حيث تمثل الصادرات المصرية وبالذات من البترول حوالي ٩٨٪ من حجم التجارة الاجمالي - ومن المتوقع ان تتنوع العلاقة الاقتصادية مع اسرائيل في ظل اجواء السلام - ومن المنطقي ان تتوسع قاعدة هذه العلاقة بالتناسب مع استعداد الحكومة الاسرائيلية لتقديم التنازلات المشروعة للشعب الفلسطيني ، والتوصل الي اتفاقيات سلام نهائية مع باقي دول المنطقة .

ثالثا : العلاقات الاقتصادية الاقليمية في ظل السلام :

تحت مظلة السلام الدائم في المنطقة ينطلق الخيال ليرسم كافة صور التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة - وبصفة اولية نطرح مانعتقد انه وجهة النظر المصرية في ثلاثة مجالات وهي ربط شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات مع باقي دول المنطقة ، وتشجيع انتقال رءوس الأموال واخيرا اجراءات تحرير التجارة .

١- أعدت دراسات لربط شبكة الكهرباء بين مصر والاردن ، وقيل ان هذه الشبكة يمكن ان تمتد لتشمل سوريا وتركيا .والآن مع الترتيبات الجديدة للسلام يمكن ان تشمل الشبكة الجديدة اسرائيل وتصل بصورة اكثر اقتصاديه الي باقي دول الشام ثم تركيا .

ولعل اول قطوف السلام علي أرض فلسطين ومع الاردن هو امكانية سرعة استعادة مصر للمنافذ البرية الي دول الشرق الادني - ذلك ان الخط البري الذي يربط مصر بالجزيرة العربية من جانب ودول الشام من جانب آخر قد انقطع مع خلق دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ .

ولقد نجحت مصر والاردن في فتح محور بحري للانتقال عبر العقبة نويبع - مع ذلك فإن هذا المحور قد اثبت ضعفه الشديد في اوقات الازمات (مثل أزمة الخليج) وكذلك في اوقات الذروة مثل الاجازات والاعياد - ويؤدي فتح طريق بري بين طابا المصرية والعقبة عبر النقب الي اختصار الرحلة بعدة ساعات ويمنع الازدحام والتكدس في كل من العقبة ونويبع - ويوفر بذلك ملايين الجنيهات علي المسافرين واصحاب البضائع .

كذلك فان توافر ربط بري بين مصر والاردن ودول الشام يكفل توسعا كبيرا في حجم التجارة والسياحة بين هذه الدول .

٢- اما الصورة الثانية من صور التعاون الاقليمي فهي في مجال الاستثمار والمشروعات المشتركة - ولقد نجحت الدول العربية في القيام ببعض المشروعات المشتركة علي المستوي الاقليمي - ولقد ذكرنا مشروع الجسر البحري بين العقبة ونويبع ، ومشروع ربط شبكات الكهرباء ، وكذلك بعض المشروعات الصناعية المشتركة مثل الشركة العربية للصناعات الدوائية ومشروعات استغلال الفوسفات ومعادن البحر الميت .. مع ذلك مازالت هذه المشروعات اقل بكثير من طموحات وامكانيات التعاون بين دول المنطقة

كذلك هناك قدر محدود من انتقال رءوس الاموال تم بين دول المنطقة ومن ذلك الاستثمارات الفلسطينية والاردنية في مصر - ومن المتوقع مع عودة السلام الي المنطقة ان تتفتح صور التعاون وتتعدد - وان يتسع نطاقها ليشمل باقي دول الشرق الاوسط ، وان يدعم هذا التعاون تدفق الاموال والمعونات العالمية.

٣- اما الصورة الاخيرة للتعاون ، ولعلها اهمها ، فهي خلق كيان اقتصادي مشترك لدي دول المنطقة .والاتفاقية الجديدة لاعطاء الحكم الذاتي لاهالي غزه والضفة تفتح الباب في نفس الوقت لتعميق مجهودات التكامل الاقتصادي علي مستوي دول الشرق الاوسط ، وتؤكد حقيقة جدلية رأيناها تتكرر في أوروبا وكثير من مناطق العالم ، الا وهي ان اثبات الذات والاعتراف بالتباين والتفرد الثقافي والحضاري لايتناقض مع التعاون الاقتصادي ، بل قد يقويه .

وعلينا في مصر ، ان نستفيد من الفرص الجديدة التي تطرحها اتفاقيات السلام ، وان نضع استراتيجية للعمل الاقتصادي الاقليمي الذي يحقق مصالح الجميع .

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

المنظمة تطالب بـ6 مليارات دولار للسنوات الثلاث الأولى

المجموعة الأوروبية تقدم تصوراً لسوق موحدة في الشرق الأوسط

القاهرة - ر: اعلنت المجموعة الاوروبية امس عن تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الاوسط تربط بين اجزائها شبكة من الطرق السريعة وشبكات الكهرباء وخط انابيب نفط عملاق من الخليج الى البحر المتوسط.

وفي الوقت الذي تستعد فيه دول مانحة للمعونة للاجتماع غدا في واشنطن لتنسيق الدعم المالي لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني مع اسرائيل، نشر مسؤولون في المجموعة الاوروبية نص وثيقة تقترح اقامة مشاريع اقليمية تجعل من نشوب حرب اخرى في الشرق الاوسط امرا شبه مستحيل. وقال السفير البلجيكي في القاهرة بنوا كاردون في مؤتمر صحافي نيابة عن رئاسة المجموعة الاوروبية «من المهم ان نشدد على الاطار الاقتصادي للاتفاق السياسي». واضاف «اننا مقتنعون بأن التعاون الاقليمي عنصر حيوي في جعل الجيران يعيشون في سلام». وقد ضاعفت بروكسل بالفعل مساعداتها للاراضي التي تحتلها اسرائيل الى نحو 170 مليون دولار سنويا على مدى السنوات الخمس المقبلة، اخذة بذلك زمام المبادرة قبل انعقاد مؤتمر واشنطن.

وتحدد وثيقة المجموعة الاوروبية جدول اعمال لكيفية تمكين دول الشرق الاوسط من الربط بين مستقبلها الاقتصادي بقوة حتى ليستحيل التفكير في خوض حروب اخرى، تماما كما فعلت المجموعة الاوروبية نفسها عقب الحرب العالمية الثانية.

ومن بين المشروعات المدرجة على جدول الاعمال كمشروعات مرشحة لدراسة جدواها:

- احياء مشروع خط انابيب التابلاين لربط نفط الخليج بميناء حيفا الاسرائيلي على البحر المتوسط. ويستطيع الخط الذي تم تمديده اصلا في الثلاثينات نقل ما يصل الى خمسة ملايين برميل من النفط يوميا.
- مد شبكة طرق سريعة تربط بين عواصم الشرق الاوسط وتصل المنطقة باوروبا عبر تركيا.
- اقامة محطة طاقة كهرومائية بقدرة 800 ميجاوات بين اسرائيل والاردن والاراضي المحتلة باستغلال انخفاض منسوب البحر الميت عن البحر المتوسط بنحو 400 متر.
- انشاء مؤسسة مياه فلسطينية - اسرائيلية مشتركة تدار على اسس تجارية.
- اقامة سوق تجارية وعمالية حرة بحلول عام 2010.

وقال كاردون ان المجموعة الاوروبية خصصت 24 مليون دولار اضافية للاراضي المحتلة بعد ان وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل اتفاقهما في 13 سبتمبر (ايلول) وذلك بغرض استكمال مشروعات يجري العمل فيها بالفعل وبدء دراسة جدوى مشروعات اخرى. واستطرد قائلا «هناك بالتاكيد الحاح على التحرك. من الواضح ان السلطة الفلسطينية المؤقتة ستكون في حاجة لان تظهر للاهالي نتائج سريعة جدا جدا. وسوف نحاول مساعدتهم في ذلك».

وللمجموعة الاوروبية مصلحة كبرى في استقرار الشرق الاوسط الذي يعد بمثابة تخومها الجنوبية، وهي مصلحة من المرجح ان تزداد اهميتها مع تزايد ضغوط الموارد والنمو السكاني مما يؤدي الى المزيد من الهجرة الى الدول الاوروبية الاكثر غنى.

وزادت بعض دول المجموعة الاوروبية بقرارات منفردة من معوناتها الثنائية منذ توقيع الاتفاق. وعلى سبيل المثال ستزيد الدنمارك من مساعداتها السنوية للاراضي المحتلة الى اربعة امثالها لتصل الى 12 مليون دولار بعد ان كانت لا تجاوز 3 ملايين دولار.

من جهة اخرى قال رئيس وفد المنظمة الى مؤتمر الدول المانحة في واشنطن ان الفلسطينيين سيسعون الى الحصول على 6 مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي.

وقال ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة انه يتوقع ان يوافق المؤتمر الذي سيضم وزراء خارجية ومالية من اوروبا والشرق الاوسط وآسيا فضلا عن ممثلين لاسرائيل والبنك الدولي على برنامج المساعدات اثناء اجتماعهم غدا بدعوة من الولايات المتحدة. وقال عبد ربه لوكالة رويتر في مقابلة امس قبل مغادرته تونس متوجها الى واشنطن «نحن نتوقع أن يوافق على الاقتراحات الفلسطينية الخاصة بزيادة الدعم الى ما يوازي ستة مليارات دولار خلال الثلاث سنوات المقبلة». وقال ان البنك الدولي الذي سبق وان قدر

حجم برنامج للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة بنحو ثلاثة مليارات دولار على مدى عشر سنوات ان يعدل من تقديراته الى خمسة مليارات. واستطرد قائلا ان منظمة التحرير تقدر احتياجات خطة السنوات العشر

بنحو 11 مليار دولار منها ستة مليارات خلال السنوات الثلاث الاولى. وقال عبد ربه ان المليارات الستة تمثل الاستثمارات العامة في اقامة البنية الاساسية ولا تشمل تكاليف الاسكان اللازم اساسا لعودة ما يقدر بنحو 900 الف لاجئ من حرب 1967 وهو ما يحتاج الى صندوق خاص آخر.

واضاف المسؤول الفلسطيني قوله ان «مساعدات طارئة وعاجلة» لم يحددها ستكون لازمة ايضا من اجل بناء اجهزة السلطة الفلسطينية في الاراضي المحتلة.

وقال «ان اهمية اجتماع واشنطن هو انه يعطي مصداقية والتزاما دوليا عمليا تجاه اتفاق السلام لأن هذا الاتفاق يقوم على ركيزتين هما الانسحاب والتنمية حتى يمكن ان تصبح عملية السلام ذات مستقبل وان تكون راسخة».

واكد ان السياسة الاقتصادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ستقوم على اساس الاقتصاد الحر مع مراعاة التوازن بين اهداف خطة التنمية وبين العدالة الاجتماعية. وقال «ان المهمة الاساسية التي سيتولاها القطاع العام خلال الفترة الاولى ستكون اقامة البنية الاساسية التحتية لان هذه ليست من مهام القطاع الخاص».

وقال ان صندوق الاسكان سيعزز الاقتصاد ومن ثم سيكون له تاثير ايجابي على تنمية القطاع الخاص. وتابع عبد ربه القول ان منظمة التحرير الفلسطينية قررت انشاء «سلطة فلسطينية للتنمية والاعمار» لتتولى «التنسيق مع الجهات الدولية المعنية من اجل توجيه وانفاق اموال الدعم». وقال ان هذه

السلطة سيشرف عليها عدد كبير من الكفاءات الاقتصادية الفلسطينية في الداخل والخارج.

ويضم وفد منظمة التحرير الى واشنطن ايضا كل من نبيل شعث المستشار السياسي للزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وفايز الصايغ الخبير البارز بالدائرة الاقتصادية للمنظمة والعديد من المتخصصين الاقتصاديين والماليين.

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٧

مصنع عربى - إسرائيلى لإنتاج أنابيب المياه

اعلن شيمون شتريت وزير الاقتصاد الاسرائيلى امس. قرب انشاء مصنع عربى اسرائيلى لانتاج انابيب المياه فى حاجز اريزر باسرائيل يمول المشروع يعقوب نمرودى رجل الأعمال الاسرائيلى وعدنان خاشقجى رجل الاعمال العربى، ويتكلف ١٠٠ مليون دولار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

الاختراق الاقتصادي

بقلم : د. صلاح العقاد

كثيرون ممن لم يقتنعوا بمزايا الاتفاق الاسرائيلي ـ الفلسطيني ولم يشأوا مع ذلك ان يعرقلوه، أكتفوا بالقول تعليقا علي الاتفاق انه شأن فلسطيني ولابد من الموافقة علي مارتضاه الفلسطينيون لانفسهم. والواقع ان الاتفاق ليس شأنا فلسطينيا بحتا بل ينطوي علي انعكاسات بعيدة المدي في الدول العربية بصفة عامة والاردن بصفة خاصة. ومنذ ان اعلن عن الاتفاق والتصريحات الامريكية والاسرائيلية تتوالي حول ضرورة إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل وفضلا عن ذلك السعي لادماج إسرائيل مع الدول العربية في سوق مشتركة شرق اوسطية ومن المفارقات ان تظل فكرة السوق العربية المشتركة مطروحة طوال ثلاثين عاما دون ان تلقي حظا من النجاح بينما احتمالات تنفيذ السوق الشرق اوسطية التي تجمع بين العرب واسرائيل وتركيا واردة لان الدول الصناعية السبع الكبري تشجع علي قيام مثل هذا التكتل. ولاينكر احد ان التكتلات الاقتصادية الكبيرة هي سمة العالم المعاصر وهي تحقق مزايا للاعضاء المنتمين الي مثل هذه التكتلات في حالة كونهم أندادا من حيث الكفاءة التكنولوجية والتراث الحضاري المشترك. أما اذا افتقدت عناصر الندية فلابد من ان يسيطر العنصر المتقدم علي بقية الاعضاء المكونة للسوق الشرق اوسطية.

ومن هنا يمكن القول إن عجز اسرائيل عن مجابهة التفوق الكمي العربي منذ تأسيسها قبل اربعة واربعين عاما يمكن تعويضه الآن بالتفوق النوعي من خلال خطة السوق الشرق اوسطية وقد ثبت أن التوسع المباشر باحتلال الارض يجر المتاعب علي الدولة العبرية لذلك فإن التوسع بالانتشار الاقتصادي في المنطقة العربية مترامية الاطراف يحقق مزايا عديدة للطرف الاسرائيلي. وقد اشتمل اتفاق غزة ـ اريحا علي عدة ملاحق تضمن لاسرائيل منذ الآن مزايا عديدة بحيث يمكن تحول الكيان الفلسطيني الخاضع للحكم الذاتي المحدود الي جسر تعبر من خلاله الهيمنة الاقتصادية الاسرائيلية الي المناطق المجاورة ولعل هذا مايفسر لنا حذر الملك حسين من الفكرة الكونفدرالية التي تجمع بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية. ومن الواضح ان منظمة التحرير منذ ان تبنت احياء الكيان الفلسطيني قد نجحت في تحقيق انفصال الضفة الغربية عن المملكة الاردنية اكثر مما نجحت في تأكيد استقلالها عن اسرائيل خاصة مع عقد الاتفاق الاخير الذي يشير الي اقامة ميناء حر في غزة يخدم كلا من الضفة والقطاع واسرائيل. كما اشتملت الاتفاقية علي خطة انشاء قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت تستخدم في توليد الكهرباء وغدا قد يضاف الي ذلك انشاء خط انابيب لنقل البترول العربي عبر اسرائيل لينافس خط السوميد المصري.

وعلاوة علي الفرصة التي ضاعت سنة ١٩٧٨ في كامب ديفيد فقد كانت هناك فرص اخري امام الفلسطينيين للحصول علي مصير افضل مما يبدو الآن وذلك من خلال الخطة التي سماها الاسرائيليون بالخيار الاردني وكانت تقضي بإنسحاب اسرائيلي من معظم الضفة الغربية واعادتها الي السيادة الاردنية في مقابل صلح مع حكومة عمان. قد كان بوسع الفلسطينيين بعد تحقيق هذا الانسحاب ان يعيدوا النظر في طبيعة علاقاتهم بالاردن ولكن الرغبة في اقامة مظاهر الدولة مهما كانت صغيرة طغت علي كل المشاريع الاخري. وقد لايعرف الكثيرون ان بعض المفكرين السياسيين في الدولة العبرية فضلوا في سنة ١٩٤٨ قيام دويلة فلسطينية في الضفة الغربية علي ان تضم الي امارة شرق الاردن رغم ان الملك عبدالله في ذلك الوقت كان ميالا لمصالحة اسرائيل.

ومنذ احتلال الضفة وقطاع غزة في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ اخذت الدولة العبرية تدمج اقتصاده هاتين المنطقتين بالتدريج دون ان تعمد الي ضم الاراضي. ونشأت علاقة بين سكان المناطق العربية المحتلة وبين اسرائيل تشبه ماكان قائما بين المستعمرات والدول الامبريالية، فاليد العاملة الرخيصة تدفقت علي اسرائيل ووجد العمال العرب رغم ذلك فرصا افضل للعمل بأجور تزيد عما هو سائد في البلاد العربية المجاورة. غير ان هذه الزيادة كانت تعود الي جيوب الاسرائيليين عن طريق السلع الاستهلاكية متمثلة خاصة في الادوات المنزلية التي كان يشتريها العاملون من الانتاج اليهودي.

واذا كان الحديث عن السوق الشرق اوسطية يعد بتقدير معظم المفكرين في العالم العربي سابقا لأوانه فكذلك الامر بالنسبة للمقاطعة الاقتصادية. وتجادل اسرائيل بأن منشأ المقاطعة يعود الي القول بأن القضية الفلسطينية هي محور النزاع. وبما أن هذه القضية قد حلت فقد زالت مبررات العرب في الاستمرار علي المقاطعة. ولكن تبقي هذه المقاطعة رغم مافيها من ثغرات هي من الاوراق القليلة الباقية في يد الاطراف العربية والتي يمكن استخدامها للتعجيل بالتوصل الي اتفاقات اخري مع سوريا ولبنان تضمن الانسحاب من الجولان ومن الجنوب اللبناني. والمقاطعة العربية لاسرائيل ذات شقين: الشق الاول يتمثل في منع التبادل التجاري المباشر. أما الشق الثاني فيشتمل علي حظر التعامل مع الشركات التي تستثمر اموالها في الدولة العبرية كما حدث في الماضي بالنسبة لشركة كوكاكولا او شركة فورد للسيارات. وقد جري تخفيف هذا النوع الاخير من المقاطعة بالتدريج خلال الاعوام الماضية. وكما ذكرنا في مناسبات سابقة فإن الغاء المقاطعة المتمثلة في تبادل التجاري لايشكل خطرا كبيرا كما دلت علي ذلك التجربة المصرية في التطبيع!.

هكذا يمكن القول ان الخطورة لاتكمن في الغاء المقاطعة بل في اقامة السوق الشرق اوسطية حيث يأمل المنتجون الاسرائيليون في ان يجدوا في دول النفط سوقا عظيمة لتصريف منتجاتهم، بل تذهب المشاريع الامريكية منذ الآن الي عرض فكرة جذب الاستثمارات العربية لاعادة بناء الاقتصاد المنهار في الاراضي العربية المحتلة والتي لاتنفصل اقتصاديا عن اسرائيل. وقد دعيت الدول النفطية بجانب دول غرب اوروبا واليابان ونحو اربعين دولة في اجتماع بواشنطن خلال الاسبوع القادم لجمع التبرعات والاستثمارات اللازمة لاعادة هيكلة الاقتصاد في الضفة والقطاع. قد يجد العرب انفسهم منساقين الي هذا التعاون المفيد لاسرائيل في نفس الوقت لدوافع انسانية فإن وطأة المعاناة التي خيمت علي السكان العرب في الضفة والقطاع كانت شديدة منذ ان وضعت القيود علي دخول اليد العاملة العربية في ساحات العمل داخل اسرائيل. فلا يجوز القول إذن بأن اتفاق غزة ـ اريحا يمثل خطوة اولي نحو اختراق اسرائيلي للاقتصاد العربي؟

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣

«خيال المآتة» .. السوق الشرق أوسطية ؟!

بقلم : عبدالستار الطويلة

اكتسب موضوع السوق الشرق أوسطية أهمية فى هذه الأيام ودار الحديث عنه بالذات بعد اطلاع الناس على البند الخاص بالتنمية الاقتصادية فى الضفة الغربية وغزة فى الاتفاق الإسرائيلى - الفلسطينى الأخير.. وتصاعد الدعوة من أجل تقديم المعونات المالية من جميع دول العالم القادرة وخاصة دول الخليج العربى ومبادرة الولايات المتحدة بتقديم ٢٥٠ مليون دولار كمساهمة منها ودعوتها لعقد مؤتمر خاص بهذ الموضوع فى واشنطن فى أول أكتوبر القادم.. وإعلان تقديرات من البنك الدولى وغيره أنه يلزم للأراضى المحتلة أكثر من أربعة مليارات من الدولارات.

ويثير الدهشة طبعا هذا الحرص الإسرائيلى على تنمية الأرض التى تحتلها والمفروض أن تنسحب منها.. ولم يحدث من قبل فى تاريخ الاستعمار أو الاحتلال الأجنبى أن أبدت الدولة المستعمرة أو المحتلة مثل تلك الغيرة على تنمية اقتصاد البلد الذى كان محتلا؟!

ولكن الأمر أصبح واضح التفسير.. فإسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة تريد إقامة ماسمى بالسوق الشرق أوسطية.. فى المنطقة.

وأولا يجب أن نحاول تعريف هذه السوق وحدودها.

لقد تعودنا فى هذه المنطقة على الحديث عن سوق عربية مشتركة.. وسوق افريقية وإقامة روابط بينهما.. وبين السوق الأوربية المشتركة مثلا.. ولكن تعبير سوق، شرق أوسطية فلهر بعد تبلور النظام العالمى الجديد.. وبعد ظهور دلائل فى احتمالات قرب حل مشكلة الشرق الأوسطية العريقة فى القدم وهى المتعلقة بالنزاع العربى الإسرائيلى، إذ ماذا سيكون عليه الحال بعد أن تسكت المدافع فى المنطقة.

وبديهى أن الأمريكيين والإسرائيليين لن ينسحبوا من الأرض العربية المحتلة ويعقدوا سلاما شاملا عادلا من وجهة نظرنا لسواد عيون العرب.. وإنما من أجل تحقيق أهداف معينة..

ولذلك فإنه من قبيل التفكير غير الواقعى أو بالأحرى مجرد أضغاث أحلام أن يتصور أحد أن إسرائيل ستنسحب من الأرض المحتلة وتعقد هذا السلام وتبقى العلاقات مقطوعة بينها وبين جيرانها العرب..

ولذلك كان اشتراطها هى والأمريكيون على أن يعقد العرب من الآن حتى تلك الدول التى لم تدخل فى حرب مع اسرائيل.. والمفاوضات التى سميت بمفاوضات الأطراف المختلفة لبحث مستقبل المنطقة أو بالأحرى مستقبل التعاون فيها..

إذن التعاون بين البلاد العربية وإسرائيل شرط أساسى ونتيجة حتمية من نتائج التوصل لتسوية شاملة للنزاع العربى الاسرائيلى..

وأهم شكل لهذا التعاون هو التعاون الاقتصادى.. ولما كانت اسرائيل ليست بلدا عربيا.. بل دولة من دول الشرق الأوسط.. فقد ظهر تعبير السوق الشرق أوسطية.. إشارة الى أنه تعاون يشمل كل الدول الموجودة فى ذلك الشرق الأوسط..

ولقد كتبنا من قبل ثلاث أو أربع مقالات حول هذه التخطيطات خلال العامين الماضيين.. وقلنا إن تخطيط الولايات المتحدة زعيمة النظام العالمى الجديد يرتكز على اعتبار المنطقة من الشمال حيث توجد تركيا.. نزولا الى العالم العربى واسرائيل.. عبورا لافريقيا حتى دول جنوب افريقيا.. تخطط الولايات المتحدة أن تكون هذه المنطقة ضمن مناطق هيمنتها فى العالم.. أو بتعبير مهذب مناطق حليفة حلفا وثيقا معها..

فهذه المنطقة علاوة على أهميتها الاستراتيجية تتركز فيها معظم الطاقة (البترول).. وفيها موارد ضخمة للمواد الخام وفى افريقيا بالذات حتى تبدو قارة عذراء.. وهى أيضا سوق هائلة..

وقلنا إن الولايات المتحدة ترى أن ركائزها فى تلك المنطقة هى: تركيا شمالا.. واسرائيل فى الوسط.. وجنوب افريقيا فى الجنوب..

وتتنبأ أن الصراع سيدور بين مصر واسرائيل لتولى مركز قيادة منطقة الوسط.. والأمريكيون مستعدون لحل توفيقى يعطى للدولتين مكانا شبه متساو.. خصوصا أن من ثوابت السياسة المصرية أنها لاتسمح لاسرائيل أن تكون اليد العليا فى المنطقة.. وهذا هو سر دفاعها المستميت عن حقوق الشعب الفلسطينى القومية وضرورة جلاء قوات إسرائيل من كل الأراضى المحتلة فمصر لاتريد دولة كبرى ذات هيمنة فى المنطقة.. وإن كانت ترحب بالتعاون.. ويريد الاسرائيليون أن يدعموا مركزهم فى التعاون الاقتصادى المقبل (السوق الشرق أوسطية) بالاعتماد على الفلسطينيين.. الذين يمكن تسميتهم يهود العالم العربى لمهارتهم وقدراتهم المالية والانتاجية خصوصا أن منهم مليونيرات يعملون خارج العالم العربى.. بل كثير منهم له وضعية اقتصادية مميزة فى دول الخليج.

لقد كان الحلم الإسرائيلى دائما هو: المال العربى + العمالة العربية + التكنولوجيا الإسرائيلية وضمت اليها من باب الأدب مصر بعد توقيع اتفاقية السلام معها.. هذه المعادلة الثلاثية يمكن أن تحقق رخاء ونموا اقتصاديا هائلا لإسرائيل نفسها فى إطار عملية تنمية شاملة.. تلعب فيها إسرائيل الدور القيادى معتمدة على:

- تأييد الولايات المتحدة ودعمها.
- تفوقها فى مجال الصناعات التكنولوجية الرفيعة المستوى.

إن الإسرائيليين وضعوا تصورات عديدة فى مراكز بحث عديدة عن التعاون الاقتصادى المستقبلى بينهم وبين العرب.. وهم يعتمدون على تفوقهم الساحق فى إعداد الكوادر الفنية الهائلة (إسرائيل فيها أكبر نسبة من خريجى الجامعات فى العالم وكل الشباب يتعلم حتى نهاية المرحلة الثانوية).

ولفهم النزعة الاستعلائية والرغبة فى الهيمنة لنقرأ ماذا يقوله واحد مثل أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل السابق وهو الذى اشتهر عنه أنه أحد الحمائم الإسرائيلية، أننا لانريد أن تكون علاقتنا الاقتصادية مع بلاد الشرق الأوسط على غرار العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا ولكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادى مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد أيضا المحافظة على طابعنا الغربى،.

وهى كلمات لاتعنى غير شئ واحد هو الهيمنة..

ولكن يلاحظ أيضا أن أبا إيبان يدعو الى الاحتفاظ بإسرائيل «غربية» وهذا اتجاه يناقض الاتجاه الآخر فى إسرائيل - وهو الاتجاه الذى يدعو الى انتماء إسرائيل للشرق الأوسط لأن هذا هو مجالها الحيوى فى التطور والنمو والرخاء.. وهو الاتجاه الذى تتبناه حركات السلام والأحزاب الديمقراطية فى إسرائيل. والحقيقة أنه لايجب أن نخشى أى محاولة لإقامة أى تعاون اقتصادى تحت أى اسم.. إنما المهم.. هو أن نحقق نحن العرب أولا تعاونا اقتصاديا قويا..

ولايجب أن نثير دعاية مبالغا فيها عن قوة إسرائيل الاقتصادية فهى ليست قوية بتلك الدرجة وإنما أى سوق فى المنطقة ستعتمد على أمريكا فهى القوة الأساسية دوليا واقتصاديا وعسكريا..

قاعدتنا إذن تعاوننا العربى.. ثم لنتعاون مع الشيطان نفسه إذا كان فى ذلك التعاون مايفيدنا.. وبالشروط التى نراها نحن!

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٣ اكتوبر ١٩٩٣

نبض الاسواق

مسار اقتصاد المنطقة مابعد السلام

يبدو ان العلاقات الاقتصادية بين بعض دول المنطقة بعد اتفاق - غزة - أريحا - قد بدأت تتخذ المسار التى ترسمه له اسرائيل والولايات المتحدة حيث بادر الاردن إلى الاتفاق مع اسرائيل على «التعاون الاقتصادى».

كما بدأ الفلسطينيون فى جمع المساعدات العربية والدولية لتمويل إعادة بناء اقتصاد غزة - اريحا الذى يبدو انه سيبنى اساسا من خلال الشركات الاسرائيلية، وسيبنى على أساس الارتباط الوثيق وربما التبعية الكاملة لاقتصاد اسرائيل.

وأشير فقط إلى رؤوس موضوعات لما ترغب اسرائيل ومعها بعض الفلسطينيين وربما الاردن فى تحقيقه على الصعيد الاقتصادى.

تحويل مسار نقل النفط من بعض دول الخليج إلى اوروبا والولايات المتحدة ليمر عبر اسرائيل وربما غزة وهو أمر لن يتم إلا على حساب نقل النفط عبر قناة السويس المصرية أو عبر خط سوميد فى مصر ايضا - كما انه يجسد رغبة اسرائيل فى وضع جانب من عمليات نقل النفط من دول الخليج التى لا تملك سواحل على البحر الأحمر تحت رحمتها.

ترغب اسرائيل فى تحويل مسار الأموال العربية لتمر عبر مركز مالى اقترحت دراسات اسرائيلية سابقة ان يكون فى مدينة ايلات، وكان الدول العربية التى تكافح لجذب الأموال العربية المهاجرة للضرب سوف تفعل ذلك لتقدم تلك الأموال إلى اسرائيل لتعيد تدويرها بدلا من تدعيم المراكز المالية العربية فى مصر والسعودية والبحرين، ودبى، علما بان عملة اسرائيل (الشيكل) ليست عملة حرة ولا قابلة للتحويل وهى مقيدة جدا بالمقارنة بعملات مصر ودول الخليج. ترغب اسرائيل فى التحول لصنع المنطقة والقطب الجاذب لاستثمارات الشركات العالمية الكبرى التى قد تقبل على الاستثمار فى المنطقة بعد تراجع احتمالات التوتر العسكرى بين بلدانها سيكون على حساب احتمالات توجه مثل هذه الاستثمارات إلى بلدان مثل مصر ولبنان وبعض دول الخليج.

ترغب اسرائيل فى التحول إلى القوة التجارية الكبرى فى المنطقة لتنمية اقتصادها على أساس التصدير للدول العربية وللاستفادة من موقعها فى التحول إلى مركز تجارة الترانزيت للدول العربية المشرفة التى لا تملك سواحل على البحر المتوسط.

واذا كان جانب من الفلسطينيين قد بدأ رحلة السلام مع اسرائيل فلا بأس فى ذلك لكن الدول العربية الأخرى يجب ان تستثمر تحسن مناخ الاستثمار فى المنطقة كى تدعم تعاونها الاقتصادى والتجارى وتدعم المراكز المالية والصناعية العربية، وكى تستقطب هى وليست اسرائيل استثمارات الشركات العالمية الكبرى المتنافسة بأفضل الشروط.

احمد النجار

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٣

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصناعات المدنية. فعلى مدى الاعوام الأخيرة انفقت نسبة ٥٠٪ من موازنة «رفائيل» المخصصة للإنتاج على ما يقرب من ١٨٠ مصنعا فى مختلف انحاء اسرائيل لإنتاج اجهزة صغيرة منها ٥٠٪ تصنيع معادن وآلات حساسة و٢٠٪ صناعات اليكترونية و٣٠٪ كيماويات صناعية وبلاستيك ودهانات ومطاط وغيرها.

ويمكن أن نخلص مما سبق إلى حقيقة مفادها أن قطاع الصناعات العسكرية فى اسرائيل يمثل قطاعا رائدا فى عملية التنمية الاقتصادية الاسرائيلية سواء على مستوى الوزن النسبى مقارنا بالقطاعات الأخرى أو على مستوى التشابك القطاعى بينه وبين القطاعات الأخرى خاصة فى المجالات الصناعية خاصة وأن مساهمة الصناعة العسكرية الاسرائيلية فى صافى الناتج المحلى للقطاع الصناعى تقدر بنسبة ٥٠٪ - ٦٠٪ وتبلغ حصتها من الصادرات الصناعية ٤٠٪ وتزداد اهمية هذه الحقيقة خاصة عند تقييم الدور المحتمل أن تلعبه اسرائيل فى إطار منظمة اقتصادية تضم اسرائيل وباقى الدول العربية فى إطار ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية إذ ليس من المتوقع أن تنجح اسرائيل فى تمويل صناعاتها العسكرية إلى صناعات مدنية فقد حاولت تنفيذ ذلك بالفعل ولكن التجربة باءت بالفشل تماما كما فشلت التجربة فى الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والمانيا من قبل.

قطاع التشييد

أما قطاع التشييد والبناء فى اسرائيل فيعتبر من اهم الدعائم التى يقوم عليها الاقتصاد الاسرائيلى بعد الصناعات العسكرية حيث لم تتوقف عمليات البناء والتشييد للمستوطنات والوحدات السكنية لحظة واحدة منذ قيام اسرائيل وحتى الآن. وقد عبرت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية عن هذا النمو المطرد لقطاع البناء بقولها «منذ السبعينات لم تشهد اسرائيل نموا متزايدا فى أعمال الاستيطان كما يحدث الآن حيث يتابع وزير الإسكان وعلى نحو محموم اقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وشق الطرق وإعداد الارض لأعمال البناء».

يبقى السؤال مرة أخرى ماذا تستطيع أن تقدم اسرائيل للعالم العربى فى إطار السوق الشرق أوسطية المحتملة؟.

إن اعتماد الهيكل الاقتصادى الاسرائيلى على قطاع الصناعات العسكرية كقطاع قائد وقطاع البناء والتشييد لامتصاص فائض العمالة واستيعاب المهاجرين الجدد يقف حائلا أمام اندماج الاقتصاد الاسرائيلى مع الاقتصادات العربية. فالدول العربية بالتأكيد لن تشترى السلاح الاسرائيلى، حتى وإن كان اكثر تقدما من نظيره الأمريكى أو الأوروبى. فمازال شبح الحروب العربية الاسرائيلية المتكررة يخيم على العلاقات الاقتصادية المحتملة. كما أن قيام سوق شرق أوسطية يتطلب بالضرورة أن يمتلك الاقتصاد الاسرائيلى هيكلا اقتصاديا مكملا للهياكل الاقتصادية العربية والتى تعتمد فى وارداتها على السلع الهندسية والآلات والمعدات والسيارات والاجهزة المتقدمة وهو ما لا يتوافر فى الاقتصاد الاسرائيلى. كما أن قطاع البناء والتشييد فى اكثر من البلدان العربية خاصة مصر والمملكة السعودية لا يقل اهمية عن ذلك الذى تملكه اسرائيل ومن ثم فإنه من الصعب تصور قيام تعاون عربى اسرائيلى فى هذا الصدد.

اقتصاد الحرب يعرقل اندماج اسرائيل في السوق الشرق أوسطية

تامر مكرم

اثيرت فى الأونة الاخيرة تساؤلات عديدة حول رغبة اسرائيل الحقيقية فى اقامة علاقات اقتصادية مستقرة ومثمرة مع بلدان العالم العربى خاصة فى ضوء التطورات التى شهدتها مسيرة السلام فى اعقاب توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى/ غزة ــ أريحا/ واحتمالات التوصل إلى اتفاقات مشابهة على صعيد المسارات الآخرى سواء مع سوريا أو لبنان والاردن.

وللإجابة على هذه التساؤلات فانه يتحتم علينا التعرض لهيكل الاقتصاد الاسرائيلى والتعرف على مدى ما يمكن ان تقدمه اسرائيل للعرب ومدى قدرتها على الاندماج مع النظم الاقتصادية فى الدول العربية. وهل هذه الرغبة الاسرائيلية فى اقامة علاقات اقتصادية مع العالم العربى تاتى نتيجة توسع فى الهيكل الانتاجى الاسرائيلى أم كرد فعل لأزمة هيكلية يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى؟

بداية يمكن القول ان الاقتصاد الاسرائيلى ظل حتى وقت قريب يعتمد على قطاعى الصناعات العسكرية والبناء والتشييد فى دفع عملية التنمية الاقتصادية والذى فرضه الصراع العربى الاسرائيلى من ناحية والافكار الصهيونية المتعلقة بجمع شتات اليهود من انحاء العالم للاستيطان فى فلسطين من ناحية أخرى.

الصناعات العسكرية فى اسرائيل

فتعتبر الصناعات العسكرية الاسرائيلية قطاعا هاما بل وقائدا فى الاقتصاد الاسرائيلى حيث تعد ميزانية الدفاع الاسرائيلية من اكبر موازنات الدفاع فى العالم وتتراوح قيمتها ما بين ١/٥ إلى ١/٣ الناتج القومى. وتختلف ميزانية الدفاع عن ميزانيات الوزارات الاسرائيلية الأخرى حيث تصدر بقانون خاص يتجدد سنويا رغم امتداده لفترة طويلة تصل إلى ما بين خمس وعشر سنوات.

وتشير التقديرات إلى تزايد نصيب الصناعات العسكرية فى ميزانية الدفاع الاسرائيلى. فبعد أن كانت تمثل ١٢,٥ فى المائة عام ١٩٦٦م اصبحت تتراوح ما بين ٢٠٪، ٣٠٪ منذ بداية الثمانينات. وتنقسم الصناعات العسكرية فى اسرائيل إلى ثلاثة محاور رئيسية هى: الصناعات الحيوية والتى تعد اكبر الصناعات العسكرية فى اسرائيل ثم «ناحاس» المختصة بتصنيع الاسلحة الخفيفة والذخائر ثم محور «رفائيل» وهى المختصة بتطوير الوسائل والمعدات القتالية خاصة فى مجال الصناعات الاليكترونية العسكرية الدقيقة. كما يعتبر هذا المحور اكبر هيئة بحوث عسكرية فى اسرائيل.

اسرائيل وتجارة السلاح

ومنذ منتصف الثمانينات اتجهت اسرائيل إلى تجارة السلاح العالمية وذلك نظرا للدور الحيوى الذى تلعبه عمليات التصدير فى الاقتصاد الاسرائيلى حيث تشير الاحصاءات إلى أن صادرات السلاح الاسرائيلية شهدت نموا ملحوظا فبعد ان كانت ٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٢م قفزت إلى ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٠م ثم ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ وفى عام ١٩٨٦م بلغت هذه القيمة مليارا و٣٤٦ مليون دولار لتصل إلى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩١م.

ويرتبط قطاع الصناعات العسكرية بالقطاعات الأخرى فى الاقتصاد الاسرائيلى، حيث نجد أن معظم الاجهزة الصغيرة ومكوناتها يعهد بإنتاجها إلى قطاع

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٣ يناير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مساعدات فورية إلى غزة وأريحا

المجموعة الأوروبية مستعدة لتمويل مشروعات سوق «شرق أوسطية» بـ 2.1 مليار دولار

بروكسل:
من عبد الحميد اليحياوي

قال ابرارات راين مدير عام علاقات المفوضية الاوروبية مع الشرق الاوسط ان المجموعة الاوروبية ستصرف 80 مليون وحدة نقدية اوروبية (96 مليون دولار) قبل بداية عام 1994 الى غزة واريحا.

وقال في تصريح لـ«الشرق الاوسط» ان المجموعة مهتمة بتمويل بناء سوق شرق اوسطية، وذكر عقب اجتماع عقده المديرون العامون في المفوضية الاوروبية مع المفوض الفلسطيني شوقي ارملي الذي بحثوا معه متطلبات التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ان الاهتمام الحالي للمجموعة الاوروبية، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية ينصب بشكل خاص في دعم المسيرة السياسية الجديدة التي احدثها الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي الاخير وركز إبرارات راين في تصريحه الخاص على ان الاسرة الدولية بما فيها المجموعة الاوروبية مطالبة باشعار الفلسطينيين بما فيه الكفاية أنهم يحظون باهتمامها. وهو ما يفسر التعهد الاوروبي الاخير برصد ميزانية قدرها 500 مليون وحدة نقدية اوروبية (600 مليون دولار) لدفع التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة واضاف: «انه يتعين علينا اليوم الا نكتفي بالاهتمام بالفلسطينيين فقط وانما ببقية دول المواجهة مع اسرائيل لاعطاء السلام دفعة الى الامام». وفي هذا السياق قال ابرارات راين «ان اليابانيين والكوريين وحتى التايوانيين قد تعهدوا لنا بتقديم مساعدة مالية للفلسطينيين في اطار الشعور بالمسؤولية الدولية تجاههم».

وكشف المدير العام في المفوضية الاوروبية النقاب عن المشاريع الانمائية التي وافقت مفوضيته على تمويلها في القريب العاجل في الاراضي المحتلة. وقال: «اننا قد رصدنا 80 مليون وحدة نقدية اوروبية (96 مليون دولار) الى غزة واريحا وسيقع صرفها قبل عام 1994 الى جانب الاتفاق مع بلدان الدافنا، على تخصيص 80 مليون إيكو اخرى (96 مليون دولار) لفائدة قطاع الاسكان في غزة وحدها و13 مليون ايكو (15.6 مليون دولار) لبناء محطة تكرير المياه ووضع المجاري في غزة، كما ان المانيا قد تعهدت من جانبها بتمويل اقامة نظام لمجمع القمامة في غزة، ووافقت المجموعة على تنفيذ مشروع اخر قدره 20 مليون ايكو (24 مليون دولار) لبناء 100 مدرسة في غزة أيضاً». واكد ابرارات راين في نفس السياق ان المفوضية الاوروبية قد تعهدت ببناء 3 او 4 مجمعات صناعية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني لتمكين المستثمرين الاجانب من استعمالها الى جانب خلق فرص عمل للفلسطينيين وذلك بواسطة الموازنات التي تخصصها رؤوس الاموال الاوروبية المعرضة للخطر.

واوضح المسؤول الاوروبي من جهة أخرى ان المفوضية تركز حاليا كل اهتمامها على تعزيز الوضع الاقتصادي في غزة بصفة خاصة وقال: «انها عازمة على تمويل دراسة جدوى في قطاع غزة لمعرفة الاماكن التي سيقع عليها انشاء البنيات التحتية الفلسطينية نظراً لان القطاع صغير للغاية ومحتشد بالسكان حتى ان النسبة الديمغرافية فيه تتعدى النسب في هولندا بـ 5 أضعاف». كما كشف النقاب ايضاً عن نية المجموعة الاوروبية في تمويل دراسة أخرى لوضع نظام ضرائبي في الاراضي المحتلة يكون بديلاً عن النظام الاسرائيلي المعمول به حالياً. وعلى صعيد تعزيز التعاون بين المجموعة الاوروبية وبلدان الطوق العربية اكد ابرارات راين ان المفوضية ستطالب المجلس الوزاري الاوروبي المزمع عقده في 4 اكتوبر (تشرين الاول) الحالي في لوكسمبورج باعطاء الضوء الاخضر للاهتمام باشكالية التنمية في بقية البلاد العربية المعنية مباشرة بالسلام مع اسرائيل (سورية والاردن ولبنان) ووضع تعاونها مع تلك البلدان في اطار بناء سوق شرق اوسطية تقوم على قطاعات المياه والنقل والمواصلات وان تشعر اوروبا بما فيه الكفاية تلك الدول ان الاموال لتحقيق تلك الغاية متوفرة لديها وتخصص لها 1.8 مليار وحدة نقدية اوروبية (2.16 مليار دولار).

■ تيـــارات اقتصـــادية ■

البنك الدولى يرسم ملامح المنطقة حتى عام ٢٠١٠

الخصخصة طريق إلى «الشرق أوسطية»

دخلت المباحثات حول «مشروعات التنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط» بين البنك الدولى واطراف عديدة فى منطقة الشرق الأوسط بينها «إسرائيل» مرحلتها الحاسمة خلال هذا الأسبوع، وعلى مدار يومى ٢٠، ٢١ من هذا الشهر طرحت كل الأطراف العربية تصوراتها حول الموضوع وتركزت معظمها حول مبدأ التمويل المباشر لدول المنطقة أملاً فى الرواج الاقتصادى خاصة بعد توقيع اتفاق غزة - اريحا.

كان البنك قد قدم تصورات جاهزة حتى عام ٢٠١٠ للمنطقة فى أكتوبر ١٩٩٢، وذلك كما جاء فى تقديره «غير المعلن» «التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعده اسحاق داود يهودى - أمريكى من اصل لبنانى» .. ويربط التقرير الذى حصلت عليه «العربى» بين مايسمى بالاصلاحات الاقتصادية فى الأقطار العربية التى اخذت بنظام القطاع العام فى العقود الماضية وبين السوق الشرق أوسطية، مع التأكيد على اعتبار إسرائيل كياناً له علاقات طبيعية مع باقى دول المنطقة، وليس شرطا أن تتم عملية التعاون الإقليمى بعد النجاح الكامل فى عملية السلام، وإنما يكفى إحراز بعض التقدم على صعيدها فقط.

أما المشروعات الإقليمية التى سيقدمها البنك للمنطقة حتى عام ٢٠١٠ فيقول عنها التقرير: هناك (١٤) مشروعاً للاصلاحات الهيكلية فى المنطقة تتمتع ثلاثة منها بجاذبية خاصة، وهى تحسين واستكمال الطرق العامة العريقة الأساسية والتى تربط بين بلدان المغرب، المشروع الثانى هو إعادة تعبيد «كوستال هايواى» الذى هو طريق الشاطىء المار على طول الشاطىء الشرقى للبحر الأبيض المتوسط ويجرى أساساً عبر لبنان - إسرائيل - سيناء إما المشروع الثالث فيتضمن تحسينات إجرائية يمكن أن تيسر تدفق البضائع والمسافرين بين بلدان المنطقة.

أما فى مجال قطاع القوى فيقترح التقدير مشروعين، هما محطة المشرق لترابط القوى الكهربائية ومحطة المغرب - أوروبا لخطوط انابيب الغاز الطبيعى، أما بخصوص إدارة المصادر الطبيعية فهناك اقتراح بمشروع لخليج العقبة يعتبره التقرير انه المشروع الذى سيبين الامكانات الفعلية والحاجة الضرورية إلى التفاعل الإقليمى .. من جهة أخرى فإن هناك مشروعاً مقترحاً بإقامة شبكة اقليمية هيدرولوجية وذلك لعلاج المشكلات الخطيرة لندرة وتلوث المياه وذلك على نطاق مشرق ومغرب المنطقة، هذا بخلاف اقتراحات بمشروعات مازالت قيد البحث موضوعها «الماء والبيئة» تقوم به «مجموعة الأطراف المتعددة من أجل سلام الشرق الأوسط».

وتقدر التكاليف الاجمالية لهذه المقترحات بما يزيد على ٥ بلايين دولار أمريكى فى المدة مابين ٤ إلى ٥ أعوام ويرى التقرير أن التكلفة لاتمثل إلا قدراً صغيراً من إجمالى الاستثمارات بالمنطقة خاصة وأن الاستثمارات بها فى عام ١٩٩٠ بلغت حوالى ٤٠ مليون دولار.

ويطرح التقرير العلاقة بين التعاون الاقليمى ومايسمى بالاصلاحات الاقتصادية فى دول المنطقة، ويرى أن الحالة الراهنة بالمنطقة فى تدهور مستمر فى الانجاز الاقتصادى ومستوى المعيشة، مع تزايد الاستدانة من الخارج، وارتفاع فى البطالة تلك المشكلة الاقتصادية الخطيرة التى تهدد البناء الاجتماعى والسياسى على نطاق المنطقة كلها، حيث يوجد أكثر من ٥٪ من قوة العمل غير مستخدمة فى المغرب ومصر، بينما يزيد المعدل فى الاردن واليمن الى ٢٥٪ ويدخل فى النسيج قطاع كبير من المتعلمين المثقفين الباحثين عن الوظيفة الاولى بهم، هذا بخلاف ان المصادر البشرية فى المنطقة لم تلق التنمية المناسبة الامر الذى جعلها متخلفة عن مجموعة البلدان متوسطة الدخل وذلك فى كافة نواحى المكتسبات الثقافية التربوية والصحية..

ويرجع التقرير السبب الى وجود قطاع عام سائد فى كل من مصر وسوريا والجزائر، فى حين ان «اسرائيل» تجاوزت هذه الاشكاليات لعدم وجود قطاع عام بها... وتفضح هذه الصورة المغلوطة التقرير حيث ان اللحظة الراهنة التى تتفاقم بها المشكلات المشار اليها تاتى فى وقت يتراجع فيه القطاع العام عن دوره الريادى وذلك لصالح توجه الخصخصة التى يرعاها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ونتج عنها ارتفاع عدد المتعطلين الى ٣ ملايين عاطل مع

نهاية عام ١٩٩٢ بعد ان كان ٨٩٣ ألفا عام ١٩٨٦.

بالرغم من هذا فإن التقرير يرى إن الاصلاحات الداخلية هى الطريق الوحيد لحل مشكلة البطالة الحالية والمستقبلية، يتزامن هذا مع الهجرة إلي الخارج وخاصة إلى البلاد النفطية حيث أن الاستمرار فى سياسات التضييق على الهجرة يمكن أن يصيب بالأذى النمو الاقتصادى بالمنطقة، وفى نفس الاتجاه لابد من خطوات إجرائية داخلية تضبط عملية الاصلاح وتضع الأرض الصلبة للتعاون الاقليمى وتلك الخطوات هى:

– أن يظل معدل الاستثمار عالياً – ٢٥٪ من اجمالى الناتج المحلى أو أكثر.

– استقرار اقتصادي كبير مع تركيز على الموازنات الداخلية وأيضاً الخارجية.

– تحسينات فى إدارة القطاع العام تتضمن -إصلاحات الخدمات المدنية، مع خصخصة مشروعات الدولة فى القطاعات غير الاستراتيجية وتحويل النفقات العسكرية إلى القطاعات الاجتماعية والمشروعات الهيكلية الأساسية، وتطوير تصاعدى في كفاية وفاعلية القطاع العام ليكون قادراً على افراز شبكة من الأمن الاجتماعى ومزيد من التعاون الاقليمى.

– تحرير الأسعار لوضع وصيانة الأسعار الأساسية الداخلية فى خط واحد مع باقى دول العالم.

– اصلاحات ضريبية وانتظامية لسوق العمل والسوق المالى، ونظام للاستثمار لتيسير وتشجيع نشاط القطاع الخاص.

– اصلاح التجارة لتشجيع زيادة تدفق السلع والخدمات الاقليمية والعالمية، وزيادة التحولات للتكنولوجيا الحديثة.

– تعزيز التعليم والصحة، وخفض النمو السكاني، واستخدام المياه بشكل أكثر فاعلية، وتجنب أى تفسخ بيئى غير لازم.

ويصل التقرير فى نهايته إلى القول بأن استمرار عملية السلام لها الدور الهام فى سبيل تعزيز سيناريو الاصلاح الداخلى، وأن تدبيراً مصحوباً بمعاهدة بعدم تكاثر الاسلحة يمكن ان يسمح لدول خط المواجهة ان تخفض من نفقات الدفاع دون الإضرار بأمنها القومى.

هل ستقود إسرائيل المنطقة اقتصادياً؟

اقتصاد مابعد السلام



- الدراسات الاقتصادية لمستقبل مابعد السلام تمت فى ١٩٦٥
- أهمية تقدير عنصر الزمن للدخول فى السوق الشرق أوسطية

إن القضايا المعاصرة غالبا ماتظل غير مفهومة فهما كاملا الى ان تصبح تاريخا وتتسنى لنا رؤيتها فى سياق تاريخى ويمكن بعلم المستقبل الى حد ما ان يزودنا بمثل هذا السياق الان ، وذلك بان يهيء لنا موقعا ممتازا نصطنعه لانفسنا ويتيح لنا ان ننظر منه الى الخلف فاذا درسنا احدى القضايا المعاصرة من خلال هذا المنظور فانها تبدو لنا مختلفة تماما ومن ثم يمكن فهمها على نحو افضل .. هذا ما قاله ، هيرمان كان ، احد علماء الاستراتيجية البارزين فى الولايات المتحدة واحد رواد علم المستقبليات وهو الذى اسس وتراس معهد هدسون .

لذلك علينا ان نبدا كما قلنا سابقا بتشكيل هيئة او لجنة عليا لوضع اسس المستقبل من خلال المنظور الحالى لواقع العلاقات ولواقع التصورات الاسرائيلية التى طرحت فى الماضى لان احد عوامل النجاح فى ادراك الصراع يكمن فى ادراك البدائل وخصوصا ادراك النقيض بصورة جوهرية .

علينا ان نعى ان الدراسات الاسرائيلية والتى نشر معظمها عقب مبادرة الرئيس الراحل انور السادات للقدس توضح اهمية تقدير عنصر الزمن فى عملية بناء العلاقات بين اسرائيل والدول العربية .. علينا الا نبالغ فى تقدير منافع السلام هذا ما اكدته الدراسات الاسرائيلية على الاقل فى السنوات الاولى .

ولقد برز هذا على وجه الخصوص فى السيناريو الذى اعده « إفرايم دبيرت » المستشار الاقتصادى لوزير المالية الاسرائيلى وكذلك دراسة « دافيد بروت » عن مستقبل التعاون الاقتصادى بين مصر واسرائيل .. والاسرائيليون يفرقون بين الزمن القصير والزمن الطويل فى عملية اقامة العلاقات مع الدول العربية وهو ما نبه اليه « ارنون جفنى » واشار الى انه فى المرحلة الاولى سوف يكون على اسرائيل ان تنفق اموالا لبناء السلام والا تتوقع عائدا سريعا اما فى المرحلة الثانية فانها ستحصل على عائد ما انفقته فى المرحلة الاولى .. وان المرحلة الاولى هى المرحلة الحاسمة فى المدى القصير ولكن كلما اكتمل السلام وتأكد بفضل « استثمارات السلام » فسوف تشعر اسرائيل بالارتياح وتجنى الثمار . فاقامة العلاقات الاقتصادية العربية مع اسرائيل ينبغى ان تبنى على العلم اولا وعلى الدراسات العلمية اولا وان تخرج من مراكز الابحاث وليس من داخل مجلس الشعب ان يقرها الباحثين اولا ويوافق عليها المسئولون ثانيا .

تحليل الدراسات الاسرائيلية

لقد فوجئنا عقب زيارة السادات للقدس بكم هائل من الدراسات الاسرائيلية التى تتحدث عن سبل دعم التعاون الاقتصادى العربى الاسرائيلى والتى عكست كلها المطامع الاسرائيلية فى الاقتصادات العربية والمصرية بصفة خاصة . نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

ـ دراسة شيفر التى اعدها اليعازر شيفر عام ١٩٦٥ وكان يشغل يومها منصب مدير عام مصرف اسرائيل فى عهد رئيسة الوزراء جولدا مائير . الدراسة تتركز حول مستقبل التعاون الاقتصادى بين البلدان العربية واسرائيل وهذه الدراسة تبرز الآمال التى علقها الاسرائيليون على التعاون الاقتصادى .

واهم ماجاء فى هذه الدراسة ان ميزانيات الدفاع هى المشكلة الرئيسية الاقتصادية لدول المنطقة فهى تشكل نحو ٣٠ ٪ من الناتج الاجمالى القومى لكل من مصر واسرائيل وبعد اقامة علاقات طبيعية بينهما يمكن توجيه موارد تقدر بنحو ٢ مليار دولار للتنمية الاقتصادية ـ واشارت الدراسة الى انه اذا امكن خفض النفقات الامنية لكل من مصر واسرائيل الى الثلث فقط فقد يصبح ممكنا زيادة التوظيفات فى التنمية الاقتصادية فى كلتا الدولتين بنسبة ٥٠ ٪ ومضاعفة ميزانية الانعاش الاجتماعى دفعة واحدة .

والمعروف ان تلك الدراسة تطورت لاحقا لتصبح معروفة تحت اسم « المشروع الاقتصادى الاسرائيلى لمصر » وقد عرضت خطوط تلك الدراسة عام ١٩٧٧ .

دراسة زنبار

ـ ودراسة زنبار التى قام بها « موش زنبار » محافظ مصرف اسرائيل السابق عقب توقيع الاتفاق مباشرة على مصر انتهى فى نتائجها الى ضرورة ان يكون لاسرائيل دور فى « تنمية الاقتصاد المصرى » لكى يعمق الاقتصاد الاسرائيلى جذوره فى المنطقة ويضمن وصول السلع عبر مصر الى الخليج .

التواجد ببطء

ـ وفى دراسة « شلومو افنيرى » ـ استاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية حذر من تواجد اسرائيلى بارز فى مصر عندما يحل السلام سواء فى شكل مؤسسات او افراد فمن شأن ذلك ـ حسب رأيه ـ ان يؤدى الى عكس النتائج المطلوبة وان يثير مخاوف المصريين من السيطرة الاسرائيلية تكنولوجيا وثقافيا .

دراسة افرام ديبرت

والاعجب من ذلك وجود العديد من السيناريوهات المختلفة لكل لحظة تحول ولاحتمالات مختلفة فلقد قام إفرام دبيرت ـ المستشار الاقتصادى لوزارة المالية عام ١٩٧٠ ـ بإعداد سيناريو دقيق للمتغيرات التى ستطرأ على الاقتصاد الاسرائيلى فى ظروف السلام فى ثلاث مجالات

١ ـ الاقتصاد فى حالة الحرب ووقف متقطع لاطلاق النار

٢ ـ الاقتصاد فى حالة وقف القتال لمدة خمس سنوات

٣ ـ الاقتصاد فى حالة السلام التام ـ وانتهى دبيرت الى استنتاج مهم هو انه لن يكون هناك فارق جذرى بين الاقتصاد فى السنة الخامسة فى ظروف وقف القتال وبين السنة الثالثة فى ظروف السلام التام ..

دراسة زاركا

وقد نشرها البيرزاركا في مجلة « الفيجارو الفرنسية في ١٧ مارس ١٩٧٩ تحت عنوان « مشروع اسرائيلي ضخم فيما بعد السلام » عرض فيها المخطط العام للتصور الصهيوني لدور اسرائيل في المنطقة وتطلعاتها الى احتواء اقتصاداتها واستثمار امكاناتها .

ويهمنا في هذه المقالة انها تعرضت لملامح المشروع الذي اسماه الكاتب « مشروع الشرق اوسطية » كانت قد اعدت خطوطه الرئيسية جمعية خاصة تأسست عام ١٩٧٠ في القدس ، وحددت عام ٢٠٠٠ كأفق لتنفيذه .

كذلك اصدر مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب تقريرا عن اتجاهات التعاون المتوقع مع مصر في المجالات المختلفة ـ والتقرير اكد على ان مصر ليست مجرد قوة معادية في الماضي وانما هي خصم قوي في المستقبل وان هذه الخصومة لن تزول بالضرورة عن طريق معاهدة للسلام كونها تنبع من اختلافات اساسية في البنية الاساسية والثقافية للبلدين .. كذلك دعت الدراسة الى اقتصار التعاون بين مصر واسرائيل على الاجهزة الحكومية التي تخضع للاشراف والرقابة واخضاع المبادرات الفردية للسيطرة ايضا . وحذرت الدراسة من تدعيم اواصر التعاون الاقتصادي بين البلدين إلا في المجال الزراعي باعتباره « الامثل للتعاون بين مصر واسرائيل نظرا لتفوق اسرائيل النسبي والقيود المفروضة على حجم هذا التعاون .

تحليل لبعض المشروعات

من المعروف ان نسيج المجتمع الاسرائيلي رغم عوامل التمزق قد صهرته بوتقة من الخوف فعاش بين حلم تحقيق الأمن والمحافظة على التفوق المستمر على جيرانه ناظرا الى قوة كبرى تسانده وترعاه وعلى الجانب الاخر كان النسيج العربي رغم عوامل التوحد يعيش دائما ممزقا وكلما كانت هناك محاولات لتوحيده كانت عوامل التمزق اسرع للعودة به اسوا مما كان فحينما تتواجد الثروة تغيب القوة وحينما تتواجد القوة تغيب القدرة وحينما تتواجد القدرة تغيب الارادة لتستمر عوامل التمزق للنسيج العربي ويعيش المجتمع العربي في دائرة مفرغة طالت مع الايام ، ومن هنا كان السلام مطلبا فرضه الواقع والاحداث لكي يعيد نسج منطقة الشرق الاوسط في نسيج واحد اقل قوة ، ولكنه اكثر قدرة على اعادة فهم متغيرات العصر .

وكل مانبغيه حقا في تلك المرحلة الحساسة ان نتغلب على نواحي الضعف ومراكز القصور ـ كما قلنا في اعداد سابقة ـ حتى يمكن تغيير نتائج المباراة ان لم تكن في صالحنا تماما فعلى الاقل لتقليل الضرر الى الحد الادنى لهذا كان علينا ان ندرس بعض المشروعات والتصورات الاسرائيلية الاقتصادية لنبين مكان الضعف والقوة .

وعلى الاجهزة المعنية الاخرى ان تلم بهذا وترصده بادواتها العلمية وتضع البدائل المختلفة

موشى زنبار محافظ مصرف اسرائيل :

● لابد ان يكون لاسرائيل دور في تنمية الاقتصاد المصري

● إسرائيل لاتتوقع عائدا سريعا من السلام كما يبدو لنا

افرام دبيرت :

● سيناريوهات مختلفة لاقتصاد المنطقة في وقت السلم والحرب

○ السلام سيخفض النفقات الامنية ويدفع بالتنمية بنسبة ٥٠٪

نعمان الزياتي

١/ مشروع مارشال للشرق الأوسط

والمشروع يهدف الى انشاء صندوق برأسمال ٥ مليار دولار ولمدة عشر سنوات لدول المواجهة (مصر ـ فلسطين سوريا الاردن ـ اسرائيل) وصندوق أخر برأسمال ٣٠ مليار دولار لنفس الدول يساهم فيه رأس المال اليهودي بنسبة الثلث .

٢ ـ فى مجال الزراعة واستصلاح الاراضى

وفى هذا المجال نحاول اسرائيل تبنى فكرة الاعتماد على الزراعة لانها العنصر الاساسى فى الاقتصاد المصرى واهم المشروعات التى ستطرح فى هذا المجال

ـ تعاون ثلاثى بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة فى عمليات البحوث الخاصة بانتاج الطعام والالبان ومعالجة التربة والهندسة الزراعية

ـ مشروع مير الذى يهدف الى تصريف الالات الزراعية التى تصنع فى اسرائيل الى مصر ومنها الى سائر انحاء البلاد العربية ومشروعات اخرى ستطرحها فيما بعد .

ولعل الفكر الاسرائيلى طرح وسيطرح مشروعات جديدة للطاقة ومعظم تلك المشروعات هو ماتضمنتها ايضا اتفاقية غزة واريحا .. والغرض منها التعجيل بتنفيذ تلك المشرعات مع مصر .. والا ستنفذها مع الفلسطينيين مثل :

أ ـ انشاء مجمع للصناعات البتروكيماوية فى سيناء يقوم على استغلال بترول سيناء

ب ـ مشروعات مشتركة للصناعات الثقيلة

ج ـ تطلب اسرائيل التعاون المشترك لاسعلال الثروات الطبيعية والمعدنية خاصة فى سيناء والاستفادة من نتائج التصوير الجوى للاقمار الصناعية الامريكية (الاستشعار عن بعد) ولما يتوفر لديها من محلومات باعتبار ان هناك تشابها بين منطقة النقب جيولوجيا مع سيناء .

وفى مجال النقل والمواصلات اعدت وزارة النقل الاسرائيلية ومؤسساتها المختلفة العديد من المشروعات لوسائل النقل لاستغلال الموقع الجغرافى لمصر واسرائيل كحلقة اتصال بين اسيا وافريقيا واوروبا

واهم تلك المشروعات

أ ـ مشروع السكك الحديدية اى

ـ تطوير واصلاح خط القنطرة شرق ـ العريش وتحويله الى خط مزدوج .

ـ مد خط القنطرة ـ العريش الى « اشدود » وقد قدرت تكاليفه بنحو ٢٠٠ مليون دولار مع استعداد المؤسسات الاسرائيلية لتمويله ورأى المال اليهودى المشاركة فى تمويله .

ـ مد هذا الخط لربطه بسكة حديد الحجاز

ـ انشاء الطريق السريع بين سيناء والاردن وطريق ايلات شرم الشيخ واعداده للشاحنات الثقيلة .

لكن ما يهمنا الآن هو ضم اتفاق غزة ـ اريحا وخاصة الملحق الثالث الخاص بانشاء مفاعل ذرى عوضا عن فشل مثل هذا المشروع مع مصر او لجر مصر لاقامة هذا المفاعل فى سيناء حيث تقدمت اسرائيل بمشروع يفتاح لاقامة مركز ذرى اقليمى فى سيناء « حوالى ٨ مفاعلات » ذرية وتم وضع الخطوط الرئيسية لذلك المشروع لحساب شركة الكهرباء الاسرائيلية حتى قبل كامب ديفيد .

بالاضافة الى مد انبوب نفط ضخم يصل السعودية واقطار الخليج بالبحر المتوسط ويرجح ان هذا الخط سيوصل بخط ايلات ـ عسقلان الاسرائيلى .

واخر لعبور بترول العراق الى البحر المتوسط عن طريق اسرائيل منافسا للخط الحالى المار بسوريا ولبنان

البحث عن دور

والذى تبتغيه اسرائيل بالفعل من كل هذه المشروعات والدراسات ماعرف بمبدأ شارون على غرار مبدأ مونرو حيث عرف نظريته فى الامن القومى بأنها تجاوزت منطق المواجهة المباشرة التى كانت محط تركيز العمليات العسكرية الاسرائيلية فى الماضى . واشار صراحة فى محاضرة كانت معدة للالقاء فى معهد الدراسات الاستراتيجية الاسرائيلى عام ١٩٨٢ الى ان المجال الحيوى الاقليمى سيشمل مع نهاية الثمانينات دولا تمتد من الخليج الى شمال افريقيا وهو فى هذا يكرر المعنى الذى ذهب اليه الجنرال الاسرائيلى طل بل ان الاخير خاصة فى الشرح والتفسير حين قال « ان مفهوم الامن القومى لدينا يجب ان يتجاوز حدود وجودنا الى البحث عن دور لنا » .

فاسرائيل حاليا فى طورها الثالث تجاوزت مفهوم السلام العربى التقليدى الذى صاغه ايجال الون الذى يتطابق مع طور دولة المعسكر الحربى الى مفهوم السلام الاسرائيلى الذى يتوافق فيها تدعيم الوجود التقليدى مع الدور الوظيفى فى اطار الكيان كمشروع اقتصادى فى اطار تحويل اسرائيل الى مركز اقليمى للراسمالية التمويلية او سويسرا الشرق الاوسط

آثار السلام

ولمحاولة فهم المرحلة الحالية وتصور لما يمكن ان يكون عليه المستقبل القريب لابد وان نحلل آثار السلام على المنطقة العربية لتقليل الخسائر كلما امكن ومضاعفة الميزات التى ستجنيها المنطقة من عملية السلام .

ولاشك ان تحديات السلام ستكون لها افرازات على الاطراف كلها من حيث انها ستؤدى الى حدوث تغيير فى العقائد والايديولوجيات التى ترسخت على مدى سنين طويلة وبالفعل عملية السلام مع مصر قد ادت الى حدوث مثل هذه التغيرات .. كما ان استمرار مباحثات السلام لاكبر فترة ممكنة تؤدى الى تقديم تنازلات مستمرة

وعموما السلام سيؤدى ان آجلا او عاجلا الى تحديد حدود آمنة معترف بها لاسرائيل على اساس وجود مناطق منزوعة السلاح ، ووضع قيود على حجم القوات المسلحة لكل الاطراف وحظر تصدير السلاح التقليدى وغير التقليدى لدول المنطقة ، تلك النقطة لم تأخذها الدول العربية فى الحسبان ولم تضعها كشرط من الشروط الاساسية مع اسرائيل ، بالاضافة الى عدم السماح بالتوسع فى الصناعات الحربية ، اعادة النظر فى كافة الصناعات العسكرية وكيفية تحويل البعض منها الى مصانع مدنية » .

الآثار الايجابية

لاشك ان هناك اثارا ايجابية كثيرة لكلا الطرفين للسلام فالآثار الايجابية على اسرائيل تتمثل فى :

١ ـ يوفر السلام الفرصة الكامنة لاسرائيل لزيادة تامين الجبهة الداخلية ضد العمليات العدائية وانتهاء الانتفاضة الفلسطينية ـ وهذا ماتم تحقيقه بالفعل منذ توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى

٢ ـ اعطاء القيادة الاسرائيلية الفرصة الكافية لتنفيذ مخططات تطوير قواتها المسلحة من حيث الحجم واسلوب الاداء !!

٣ ـ تقليل العبء الواقع على الطاقة البشرية المحددة والاقتصاد الاسرائيلى مثل إعادة النظر فى مدة التجنيد والاحتياط ـ تقليل عدد مرات الاستدعاء .

٤ ـ العمل على الاعتماد على الذات فى تطوير السلاح الموجود وما يمكن ان يحصل فى إطار الترتيبات الامنية للسلام فى المنطقة ، وسائل انذار الليكترونية ارضية وجوية ـ صواريخ مضادة للصواريخ ـ طائرات مقاتلة متطورة ، .

٥ ـ تطوير الصناعات العسكرية بالاستفادة من القاعدة الموجودة لاستكمال برامجها وتحقيق عائد اقتصادى لدعم الدخل القومى والمحافظة على قدراتها العسكرية

الآثار الايجابية على العرب

يعتبر السلام فرصة كبيرة للدول العربية اذا استغلوها حقا فى دفع عجلة التنمية حيث ان السلام سيؤثر كمايلى .

١ ـ يوفر السلام فرصة جيدة لاعطاء دفعة قوية للنواحى الاقتصادية بعيدا عن شبح الحرب والارتقاء بمستوى شعوب المنطقة

٢ ـ إمكانية اعادة تخطيط الاستراتيجية العسكرية العربية لمواجهة كافة الاخطار الخارجية (ايران ـ تركيا ـ اسرائيل)

٣ ـ ترسيخ اهمية الاعتماد على الذات فى التصنيع الحربى لتطوير الجيوش العربية وتحقيق اكتفاء ذاتى .

٤ ـ الاعتماد على الكيف وليس الكم فى بناء الجيوش فى ظل قيود السلام

٥ ـ وضع خطط استراتيجية طويلة لاعداد المسرحالعربى للدفاع بما يتمشى مع متطلبات كل دولة وفى اطار التنسيق العربى المتكامل

٦ ـ امكانية الحصول على معلومات دقيقة عن القوة العسكرية الاسرائيلية

الآثار السلبية

وتتمثل الآثار السلبية على المنطقة العربية فى نقاط عديدة يمكن مواجهتها بالاسلوب العلمى والتكتل العربى ومن ابرازها .

١ ـ تغيير الايديولوجية العربية التى قامت على اقتناعات وتفاعلات على اساس العداء المستمر مع اسرائيل وانها جسم غريب يجب اقتلاعه

٢ ـ تفجر صراعات ذات طبيعة جديدة فى المنطقة مثل الصراعات العرقية والقومية والداخلية بين المعارضة ونظم الحكم القائمة

الجنرال الاسرائيلى طل بل :

● ان مفهوم الأمن القوى لدينا يجب ان يتجاوز حدود وجودنا الى البحث عن دور لنا

تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب :

● مصر خصم قوى فى المستقبل

● حذر من تدعيم اواصر التعاون بين البلدين ماعدا المجال الزراعى

● المشروع الاقتصادى الاسرائيلى لمصر تم وضعه عام ١٩٦٥ وعرضت خطوطه عام ١٩٧٧ .

المصدر : الأهرام الاقتصادى
التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ ـ ان الصراع العربى الاسرائيلى انعكس على التركيبة البنيوية والتربوية والتعليمية والسياسية للاجيال العربية المتعاقبة مما سيكون له اثر سلبى فى اهتزاز القيم الراسخة والاهداف المتأصلة فى ضمير كل عربى

٤ ـ ان السلام سيؤدى الى نمط جديد من التحالفات فى المنطقة وسيؤدى هذا الى ضرورة صياغة نمط مختلف فى العلاقات السياسية الداخلية مع الاقليات العربية

٥ ـ ان النظام الشرق اوسطى بوحداته وتفاعلاته ونزاعاته سيكون متعدد الاديان والسياسات والقوميات والثقافات مما سيؤدى الى احياء للثقافات والعرقيات الفرعية وسيتحول الاهتمام بالاقليات والقيم الفرعية الى اهتمام عالمى تغذية وترعاه الدول المتقدمة .

تأملات في مستقبل المنطقة

أفكار حول السلام والنظام الشرق الأوسطي ٢٠٢٠

أحمد يوسف أحمد *

■ ناقشنا في الجزء الاول من هذه المقالة مستقبل عملية السلام، والآن نصل الى بُعدها الثاني في استشراف المستقبل، وهو ذلك الخاص بالنظام الشرق الاوسطي الذي بات الكثيرون يبشرون به باعتباره الثمرة الاكيدة لعملية السلام الراهنة، والواقع ان فكرة النظام الشرق الاوسطي ليست بالجديدة، وقد نذكر انها مطروحة على الاقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتشهد على ذلك المشاريع الامنية العديدة التي طرحت كاطار لتنظيم المنطقة في المواجهة الغربية مع المعسكر الاشتراكي في اعقاب تلك الحرب بدءا من مشروع قيادة الشرق الاوسط الى حلف بغداد الى مشروع ايزنهاور، غير ان الفارق بين الماضي والحاضر ان النظام العربي في ذلك الوقت كان قادرا من خلال تماسكه على التصدي لتلك المحاولات التي لم تكن في التحليل الاخير سوى محاولة للاختراق الخارجي للنظام من خلال القوى الاستعمارية العالمية والقوى الاقليمية المتحالفة معها.

وبعد ان حدث ما حدث للنظام العربي منذ النصف الثاني من السبعينات بصفة خاصة يمكن القول بان بدايات نظام شرق اوسطي جديد قد اخذت في الظهور، وفي الواقع ان السلام المصري - الاسرائيلي كان محطة مهمة في هذا الخصوص، ثم كانت المصالحة المصرية - العربية في نهاية الثمانينات تاكيدا لهذه الخطوة، واثناء ازمة الخليج تاكدت بوادر النظام شرق الاوسطي حيث كانت دول مثل تركيا واسرائيل اطرافا في ادارة الازمة سواء بطريق مباشر او غير مباشر، ثم جاءت صيغة مدريد ١٩٩١ لتكون تاكيدا لهذا كله، وتبشر بسلام ان تم فسوف يكون بحكم التعريف اطارا لنظام شرق اوسطي يتجاوز من حيث حدوده النظام العربي.

وثمة تركيز واضح في ابعاد هذا النظام الشرق الاوسطي على البعد الاقتصادي على الرغم من انه سوف تكون له بالضرورة ابعاد اخرى لعل اهمها البعد الامني، وهو تركيز مفهوم لان المكسب الرئيسي لاسرائيل بالذات من السلام يبدو مكسبا اقتصاديا، وهناك تركيز في الاوساط العربية المعنية بهذه الفكرة على مفهوم السوق الشرق الاوسطية وبالذات في جانبه السلعي، بمعنى ان اسرائيل تنظر بفهم الى السوق العربية كسوق لسلعها، وتظهر تجربة السلام المصري - الاسرائيلي ان اسرائيل ليست ذلك «الغول» التصديري الذي يصوره البعض، وحتى ان كانت كذلك فان منافسيها في السوق العربية من عمالقة الاقتصاد العالمي لن يسمحوا لها بهذا النصيب المتصور من السوق العربية، ولكن الجانب الاخطر فيما يبدو لي من هذه السوق يتعلق بحركة رؤوس الاموال العربية وليس بحركة السلع، حيث يظهر تركيز اسرائيلي شديد منذ فترة وحتى الان وبوضوح على قضية فوائض رؤوس الاموال العربية، اي ان اسرائيل بعبارة اخرى تريد من السوق الشرق الاوسطية اساسا بعدها المالي، بمعنى مساهمة رؤوس الاموال العربية في تنميتها، وقد وجدت بعد الاتفاق الفلسطيني مبررا «عربيا» للمطالبة برؤوس الاموال العربية، وها هو رابين يناشد العرب في مشهد انساني مؤثر ان يساعدوا الفلسطينيين، وبقية القصة يمكن توقعها بطبيعة الحال حين تنشط المؤسسات الاسرائيلية المختلفة في ظل التطبيع الفلسطيني - الاسرائيلي في ادارة المساعدات العربية وغير العربية لفلسطين.

وتثير قضية النظام شرق الاوسطي مسالة علاقة العرب بالدول المحيطة بهم في الاطار الاقليمي، ومن حيث المبدأ فإن العروبة لا تعني العزلة، ولا تنفي وجود التفاعلات الكثيفة الايجابية مع دول الجوار، وكذلك امكانية تنظيم هذه التفاعلات بشكل معين، بل لعل ذلك من المرغوب فيه من منظور مصالح كل الاطراف، لكن المرفوض هو ان تكون مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج، وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديدا او يلحق الضرر بها، وهو هدف ظاهر دائما لقوى عالمية واقليمية عديدة، وتؤكد الطريقة التي نظمت بها مباحثات السلام الراهنة وجود هذا الهدف بوضوح في اذهان عرابي هذه المباحثات.

ومن الواضح الان سواء في ضوء الواقع الذي نعيشه، او المسار السابق بيانه لعملية السلام ان النظام الشرق الاوسطي قد اصبح حقيقة واقعة على الاقل من حيث بداياته، والخطورة هنا ليست في بداية تشكل هذا النظام في حد ذاته، وليست في كونه مفروضا من خارج النظام العربي فحسب، ولكن في ان توقيت بداية التسوية قد تزامن مع مرحلة ضعف وتفكك عربيين واضحين بحيث ان السيناريو الاكثر احتمالا الان دون شك هو ان تدخل الدول العربية هذا النظام فرادى وليس في اطار عربي متماسك، وبهذا تتفاقم المخاوف من ان يكون النظام الشرق الاوسطي اطارا لتذويب الهوية العربية، وليس اطارا للتفاعل بين نظام عربي وبين الحقائق الاقليمية والدولية من حوله يقوم على الندية والتكافؤ.

ولا يبدو للاسف سواء بسبب الضعف العربي الرسمي، وكذلك الضعف الراهن للحركة الجماهيرية العربية ان ثمة وقاية اكيدة ضد احتمالات تشكل نظام شرق اوسطي لا يضم النظام العربي كنظام فاعل، وانما كوحدات متناثرة، وبخاصة ان كل خطوة من خطى عملية السلام على الرغم من بطئها تؤدي الى خطوة مماثلة في بلورة النظام الشرق الاوسطي (على الاقل في مجال التطبيع الاقتصادي) وعلى الرغم من ذلك كله - اي على الرغم من فرص النظام الشرق الاوسطي على المدى القصير فانني اعتقد ان فرصته على المدى الاطول كاطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الاقليمية غير موجودة، وليس هذا نوعا من الرجم بالغيب المتسق مع بعض الاماني الايديولوجية، ولكنه توقع مبني على عدد من الاسباب لعل اهمها الاسباب الاربعة التالية.

واول هذه الاسباب يتعلق بفكرة العدالة، ليس من منظور مثالي وانما من منظور واقعي، بمعنى ان النظام الشرق الاوسطي سوف يبنى اساسا على عدم العدالة، نظرا لان فكرته البسيطة ان اسرائيل سترد للعرب اراضيهم المحتلة (التي هي في الاصل حقوق اصيلة لهم) مقابل الحصول على مزايا اقتصادية غير اعتيادية لن يكون اهمها هو التطبيع الاقتصادي بمعناه العام وانما محاولة امتصاص رؤوس الاموال العربية لتغذية التنمية الاسرائيلية ولو بطريق مباشر، وقد يقال ان ثمة خطة شاملة لاحداث تنمية اقتصادية متوازنة في المنطقة باسرها، ولكن فرص مثل هذه الخطة بفرض وجودها في التطبيق الناجح ستكون ضعيفة للغاية، ومن الخطأ في تقديري ان تتم المقارنة هنا بين الجماعة الاقتصادية الاوروبية حيث ان البلدان الاعضاء فيها، يجمع بينها التقارب النسبي في مستويات النمو الاقتصادي فضلا عن استقرار اوضاعها السياسية الداخلية نتيجة البعد المؤسسي في هذه الاوضاع، واستقرار العلاقات السياسية فيما بينها، وكلها شروط غير متوافرة في النظام الشرق الاوسطي الجديد، بل لعله من البديهي ان يؤدي اتساع نطاق النظام من عربي الى شرق اوسطي الى زيادة كمية ونوعية لمصادر الصراع فيه نتيجة زيادة عدم التجانس داخله، واذا صح التحليل القائل بان النظام الشرق الاوسطي سيجيء مبنيا على عدم العدالة فسوف يكون متوقعا ان تنمو بالتدريج داخله بذور التناقضات التي تؤدي به عندما تظهر في الممارسة الآثار الفعلية لاختلال العدالة.

والسبب الثاني لكون النظام الشرق الاوسط بلا مستقبل في صورته الحالية هو انه صمم في ما يبدو لمواجهة معضلات الصراع العربي - الاسرائيلي على نحو

اساسي، غير انه لم يكن مؤهلا للتعامل مع قضايا صراعية اخرى بالمنطقة لا يمكن ان يستخف بتاثيرها على الاستقرار الاقليمي.

وثمة سبب ثالث يساهم في اغلاق المستقبل بوجه النظام شرق الاوسطي هو انه لا يبدو حتى الان ممثلا لحقائق القوة في اقليم الشرق الاوسط ذاته، ويكفي انه في ضوء الظروف الراهنة فإن كلا من العراق وايران لن يكون ممثلا فيه مشاركا في تفاعلاته بسبب اختلاف توجهات مخططي النظام مع توجهات نظامي الحكم في البلدين، وأيا كان اختلافنا مع هذين النظامين وسياساتهما فان احدا لن يختلف في اطار التحليل الموضوعي على اهمية كل منهما في معادلة التوازن الاقليمي، الامر الذي يجعل اي نظام لا يشملهما قاصر التكوين دون شك، ولعل هذه هي خبرة تسويات فرساي في اعقاب الحرب العالمية الاولى التي استبعدت قوتين رئيسيتين هما المانيا والاتحاد السوفياتي، وقد تعلم محللو العلاقات السياسية الدولية بعد انهيار تلك التسويات في اقل من ربع قرن انك تستطيع ان تستبعد في تسوية دولية او اقليمية قوة واحدة رئيسية دون ان يتهدد استقرار هذه التسوية على نحو اساسي، لكنه ليس في مقدورك بالتاكيد ان تجمع بين استبعاد قوتين رئيسيتين من التسوية والحفاظ على استقرارها، ولا اعتقد ان احدا يستطيع ان يجزم الان بان الامور تسير في كل من العراق وايران في اتجاه قبول اسس النظام الشرق الاوسطي الجديد.

واخيرا فانه لا شك ان النظام الشرق الاوسطي يبنى حاليا مستندا الى معادلة دولية معينة تقوم على اساس الهيمنة الاميركية على وظيفة القيادة في النظام العالمي، وثمة اتجاه تحليلي يعتقد كاتب هذه السطور بصحته يرى بان هذه الهيمنة المنفردة موقتة بالمعنى التاريخي، بمعنى انها قد لا تدوم لابعد من بداية القرن المقبل، او نقطة زمنية ما في ربعه الاول على اقصى تقدير، وانها سوف تخلي السبيل امام صيغة تعددية جديدة لقيادة النظام الدولي تذكر بشكل او باخر بنموذج القيادة في هذا النظام منذ صلح وستفاليا في ١٦٤٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، واذا حدث هذا فان كل الترتيبات الاقليمية التي بنيت في ظل هيمنة اميركية لا بد وانها سوف تهتز وتتاثر الى حد بعيد بالمعطيات الجديدة على قمة النظام العالمي.

وإذا كان التحليل السابق صحيحا فان معناه ان الترتيبات التي يجري الاعداد لها بحماس الان لتنظيم المنطقة وان كانت لها فرصة كبيرة في التجسد على ارض الواقع في المدى القصير وربما المتوسط ليست لها فرصة التجسد على ارض الواقع في المدى البعيد وربما المتوسط ليست لها فرصة كبيرة في الصمود على المدى الطويل، واعتقد ان هذه هي الفرصة الباقية للحركة التعددية العربية، فهذه الحركة تعاني من ضعف لا شك فيه في الوقت الراهن، ولذلك فالاغلب للاسف انها لن تستطيع ان تستفيد من هزال البديل الشرق الاوسطي في تحقيق مواجهة ناجحة له كما فعلت في السابق في الخمسينات والستينات. غير ان مقوماتها ما زالت باقية، ومن الصعوبة بمكان ان يقبل المرء ذلك الاستخفاف المبالغ فيه بالهوية العربية بسبب وجود الخلافات العربية - العربية الرسمية وايضا بين الجماهير العربية ذاتها، والواقع ان النظرة الموضوعية المدعمة بشواهد من الواقع تشير الى ان الاحساس بالهوية العربية والتصرف طبقا لها ما زال حتى الان يمثل حالة المواطن العربي العادي حتى في تلك المناطق التي يقال بحق ان العروبة تتعرض فيها لخطر التراجع في مواجهة انتماءات او ولاءات اخرى اضيق منها او اوسع، كما انه من الصعوبة بمكان ايضا ان يقبل المرء ذلك التبشير المغالي في تبسيطه للامور بذوبان فوري للعداءات التاريخية على حساب الهوية العربية.

ومما يدعم فرصة القومية العربية في المستقبل ان المتغيرات الدولية الراهنة قد استندت في شق رئيسي منها الى العامل القومي، فتفككت عدة دول واتحدت اخرى استنادا الى هذا العامل، وما اجدر العرب ان يمسكوا بهذه الفرصة خاصة وان العلاقات بين الاقطار العربية على ما بها من مشكلات لا تعاني من عقد سيطرة واستغلال بسبب تجارب وحدوية سابقة، ولعل هذه قد تكون الحسنة الوحيدة حاليا لاخفاق العرب في تاريخهم المعاصر في تحقيق وحدتهم السياسية، وحتى ما قيل عن سيطرة مصرية على تجربة الوحدة مع سوريا (١٩٥٨ - ١٩٦١) من المعروف انه قد بولغ فيه كثيرا. غير ان الامساك بهذه الفرصة بدوره يحتاج عملا ونضالا دؤوبين، وليس مجرد رفع للشعارات، وهذه قضية يجب ان تنشغل بها كل القوى العربية المخلصة الرسمية وغير الرسمية، وهذه مرة اخرى هي فائدة التفكير في المستقبل: ان تحاول التخطيط له بنجاح، واذا امسك العرب بفرصتهم فسوف يستطيعون التوصل الى السلام الشامل القريب باقصى درجة ممكنة من العدل، وسوف يستطيعون ايضا ان يعيدوا تماسكهم المفقود، وساعتها لن يكون من المهم في كثير او قليل ان يكون هناك نظام شرق أوسطي او غيره.

---

* استاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

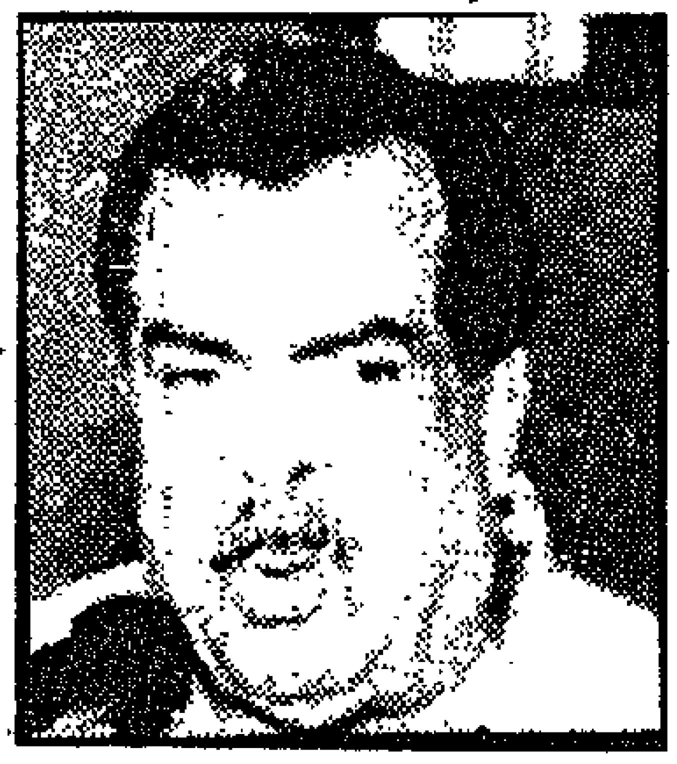
التاريخ : ٥ يوليه ١٩٩٢

استعداداً للسوق الشرق أوسطية

طريق دولى بالساحل الشمالى

كتب علاء البحار:

أكدت مصادر مسئولة أن الطريق الساحلى الدولى، الذى أعلنت الحكومة عن استكماله فى الاسبوع الماضى يرتبط بالسوق الشرق أوسطية، وأنه سيلعب دورا كبيرا فى إقامة المناطق الحرة التى يتوقع أن يشارك فيها الكيان الصهيونى بإنشاء مشروعات استثمارية وتجارية فى مصر.



الكفراوى

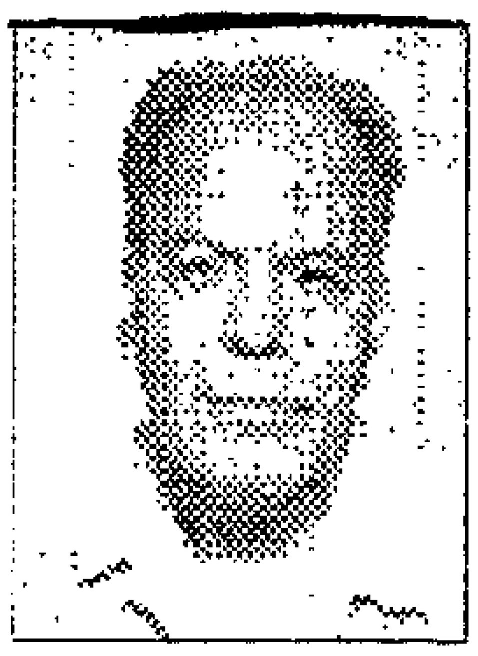
تربط المرحلة الأولى للطريق بين الجزء الشرقى الممتد من رفح فى سيناء إلى القنطرة، وبين الجزء الغربى من الاسكندرية إلى مطروح، وتمتد المرحلة الجديدة (قطاعى ٦،٥) على طول ١١٨ كيلو مترا من جمصة حتى رشيد.

وردا على سؤال من «الشعب» للمهندس حسب الله الكفراوى -وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة- أثناء زيارته يوم الاثنين الماضى لمحافظة كفر الشيخ، لافتتاح المرحلة الأخيرة للطريق- حول علاقة الطريق الساحلى بالسوق الشرق أوسطية. نفى وزير الإسكان وجود أى علاقة فى الوقت الراهن، وقال: «نرجو عدم خلط الأوراق فى هذه الفترة».

واعلن كل من المهندس حسب الله الكفراوى وصبرى القاضى -محافظ كفر الشيخ- أن الطريق الدولى سيربط مصر بقارة آسيا ودول غرب أفريقيا، وانه سيتم إقامة منطقة حرة بكفر الشيخ على مساحة ١٥٠٠ فدان، كما سيتم إنشاء امتداد عمرانى على طول الطريق، فضلا عن إقامة مشروعات صناعية وزراعية وسياحية وسمكية.

المصدر : الأهالي اليوم
التاريخ : ٥ أكتوبر ١٩٩٣

العقد النفسية التى تحكم السوق الشرق أوسطية!



■ عبد الستار الطويلة ■

رغم أن الحديث عن السوق الشرق أوسطية كان يتردد «طوال العامين الماضيين منذ بدأ مؤتمر مدريد» مما أثار التفاؤل باحتمالات عقد سلام دائم بين العرب واسرائيل.. إلا ان الحديث قد تكرر كثيرا هذه الأيام منذ توقيع اتفاقية الحكم الذاتي بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.. خصوصا ان هذا الاتفاق قد نص على ضرورة قيام تعاون فلسطيني اسرائيلي ف المجال الاقتصادى، وما تبع ذلك من تخصيص مؤتمر واشنطن لالفى مليون دولار للنهضة ـ بالحكم الذاتى ف غزة وأريحا.. ثم جاء إعلان الاتفاق بين الأردن واسرائيل ف واشنطن على تشكيل لجنة لتنظيم خطط التعاون للتنمية.

وكان قد تردد ان هناك اتجاها لتشكيل «جبهة» من اسرائيل وفلسطين والاردن لتكون نواة لهذا التعاون الاقتصادى العربى الاسرائيلى كقاعدة أو بداية للسوق الشرق اوسطية.

ولكن الاهم من الاقتراحات والتكهنات هو موجة الخوف التى عمت بعض الدوائر خصوصا دوائر المثقفين الذين رأوا ف ذلك التعاون المنصوص عليه ف الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية فخا منصوبا لاغتيال الاقتصاد العربى وسيطرة وهيمنة الاقتصاد الاسرائيلى عليه.

وشجع على تلك المخاوف ارتفاع النغمة وما لابسها من مشاريع امريكية وغربية واسعة لقيام تلك السوق الشرق اوسطية. وواضح من اختيار هذا الاسم انه اختير ليتسع المجال لدخول دول غير عربية فيه وبالذات اسرائيل.

وجاء ف الملحق الاقتصادى لاعلان المبادىء ان مشروع التطوير الاقتصادى الاقليمى يتضمن «إقامة صندوق تطوير شرق اوسطي كخطوة أولى وبنك شرق اوسطى للتطوير كخطوة ثانية».

ويطالب الطرفان الدول السبع الكبرى بالسعي لإشراك دول معينة أخرى ف المشروع كأعضاء منظمة التعاون والتطوير الاقتصادى ودول عربية ومؤسسات عربية ف المنطقة وكذلك أفراد القطاع الخاص.

ويلاحظ انه بعد إعلان ذلك الاتفاق بما تضمنه عن التعاون الاقتصادي ان الاسهم الاسرائيلية ارتفعت ١٤٪ بعد ذلك وهو ارتفاع كبير بالنسبة لسوق الاسهم الاسرائيلية الذى كان يمر بفترة ركود خلال هذا الصيف عند مستوى منخفض لا يتجاوز ١٥٠ مليون دولار في ٥ سبتمبر الماضي ويعتبر ذلك رقما قياسيا بالنسبة لتلك الفترة.. والسبب هو الاحتمالات المتوقعة للسلام حيث الأمل كبير في تدفق ملايين الدولارات عبر المحيط للاستثمار في المنطقة وخاصة اسرائيل بحيث يؤدى ذلك الى انتعاش السوق فيها.

ومن المتوقع ان يمتد هذا الانتعاش الى اسطنبول. والقاهرة ايضا. والواقع ان السوق الشرق أوسطية لن تقتصر في تخطيطاتها النهائية على الدول العربية واسرائيل.. بل ستمتد الى تركيا.

ومنذ عدة شهور قدمنا التصورات لدى واضع السياسة الامريكي عن آفاق التعاون الاقتصادى والسياسي في المنطقة التى تمتد شمالا الى تركيا وتنتهي جنوبا بجنوب افريقيا.. وتتوسطها اسرائيل ومصر.. وهي "منطقة حيوية" للقطب الاعظم في النظام العالمي الجديد.. ليس فقط في موقعها الاستراتيجي بل لأنها مركز الطاقة.. وسوق هائل خصوصا اذا ما انفتح قلب السوق الشرق أوسطية على افريقيا. وذلك في حلبة المنافسة الدولية المتوقعة بين أمريكا وأوروبا واليابان وغيرها من الأقطاب البازغ نجمها رويدا رويدا.

● ولكن ما هي المخاوف من قيام مثل تلك السوق؟

يتوقع البعض اكتساحا للسلع الاسرائيلية في المنطقة.. بحيث تؤثر على تقدم الصناعة الوطنية العربية ذاتها.

وهي مخاوف لا مبرر لها حقا.. فالصناعة الإسرائيلية ليست «العنقاء» التي يمكن أن تهدد الصناعة العربية.. وماذا عن السلع الامريكية والأوروبية واليابانية التي تكتسح السوق العربية وستظل المسيطرة عليه لسنوات، لا أحد يعرف مداها.. في ظل الانفتاح العالمي للأسواق.. وخذ عندك «الخير الوارد» من الصين.

البعض يخشى ان يتحول المستثمرون من العالم العربي المحتاج الى استثمار ويتجه الى اسرائيل.. وهذا أيضا لا مبرر له.. لأن المستثمر يتجه حيث يمكن ان يتحقق له الربح الأوفر والتسهيلات الأكثر.

ويمكن في إطار «اتفاق سوقي» تحديد المجالات الملائمة وتقسيم مناطق الاستثمار والانتاج واذا لم يحدث ذلك فالمنافسة تقرر كل شيء.

من ناحية أخرى يخشى البعض ان يجتذب التعاون الاقتصادى مع اسرائيل انظار العرب عن التعاون مع بعضهم البعض.. وهذه حجة مضحكة حقا.. تكشف عن شعور عميق بمركب النقص.. والرد سهل.. ليس هناك من يجبر العرب على الاتجاه نحو اسرائيل وترك أوطانهم. وقد حدث لعشرات السنين ان اتجه مستثمرون عرب الى البنوك الأجنبية وخارج المنطقة العربية.. دون وجود اسرائيل.

وتلك مسئولية العرب.. و«على نفسها جنت براقش» اذا استمروا لا يتعاونون اقتصاديا.

وطبعا أثار إصرار اسرائيل على وضع ذلك النص الاقتصادى بين نصوص اتفاقها مع الفلسطينيين السؤال التالي.. لماذا تحرص اسرائيل على تنمية الأرض التي تملكها والمفروض ان تنسحب منها.. فليس من عادة الاستعمار أو قوة الاحتلال الأجنبي ان تهتم بتنمية اقتصاد البلد الذى كان محتلا؟

ولكن السبب واضح.. وهو إقامة السوق الشرق اوسطية.. ولابد ان نقدم تعريفا لهذه السوق وحدودها.. فقد تعودنا في العالم العربي ان نسمع فقط عن سوق عربية مشتركة وسوق افريقية وضرورة عقد اتصالات فيما بينهما مثلا.. أو مع السوق الأوروبية المشتركة.

وبادىء ذى بدء لابد ان نوضح حقيقة وهي ان الامريكيين والاسرائيليين لن يقرروا الانسحاب من الأرض العربية المحتلة والتسليم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في ظل سلام دائم لمجرد إرضاء العرب.. وانما من أجل تحقيق أهداف معينة تحقق مصالح لكل من أمريكا واسرائيل.

وينبني على هذا ضرورة ادراك انه من المستحيل أن تنسحب اسرائيل وتوقع سلاما عادلا مع العرب وتظل العلاقات مقطوعة بينها وبين جيرانها العرب.

ولقد رأينا كيف يصر المفاوض الاسرائيلي على أن تحدد سوريا شكل ووصف السلام الذى تراه مع اسرائيل اذا انسحبت من الجولان.

ويضع هذا المفاوض تصوره في إقامة العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادى والثقافي والسياحي.

بل ان اسرائيل قد اشترطت قبل الدخول في مفاوضات ثنائية مع العرب ان تعقد في نفس الوقت المفاوضات المسماة بالمتعددة الأطراف لبحث مستقبل المنطقة أو بالأحرى مستقبل التعاون فيها.. وذلك تمهيدا للرأى العام العربي على الأقل للتعاون العربي - الاسرائيلي في المستقبل بعد طول فترة العداء.

إذن التعاون الاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل شرط اساسي ونتيجة حتمية من نتائج التوصل لتسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي.

وقد كتبنا من قبل نتوقع بأنه سيدور صراع بين مصر واسرائيل لتولي مركز قيادة منطقة الشرق الاوسط على الأقل ما يتعلق منها بالمنطقة العربية.. فمن ثوابت السياسة المصرية ألا تكون اسرائيل اليد العليا في المنطقة.

والامريكيون باعتبار ان اسرائيل حليفتهم الاكثر ضمانا وأداتهم في نفس الوقت في تنفيذ مخططاتهم.. ومن ناحية أخرى يدركون دور مصر ومكانتها في العالم العربي.. بجانب صداقتها أو تحالفها غير المكتوب مع أمريكا.. يبحثون عن حل توفيقي يعطي للدولتين مكانا متشابها.

ويريد الاسرائيليون تدعيم موقفهم عن طريق التعاون مع الفلسطينيين الذين يوصفون أحيانا لمهارتهم بأنهم يهود العالم العربي.. كما ان من بينهم مليونيرات يملكون رؤوس أموال يمكن أن تساهم فى عملية التنمية.

لقد كان الاسرائيليون يحلمون دائما بالمعادلة التالية: المال العربي + العمالة العربية + التكنولوجيا الاسرائيلية وضموا اليها من باب الأدب مصر بعد توقيع اتفاقية السلام معها!

ويرون ان هذه المعادلة يمكن ان تحقق رخاء ونموا اقتصاديا هائلا لاسرائيل نفسها فى إطار عملية تنمية شاملة تلعب اسرائيل فيها الدور القيادى بالاعتماد على:

- تاييد ودعم الولايات المتحدة.
- تفوقها فى مجالات الصناعات التكنولوجية رفيعة المستوى. بحيث تأمل ان تكون «يابان» المنطقة.

ومنذ سنوات طويلة توجد دراسات اسرائيلية استعدادا لهذا اليوم. فى الوقت الذى غفلت فيه الدول العربية عن تخصيص خبراء أو مراكز بحث لاحتمالات المستقبل مع ان كاتبا مثل الاستاذ محمد سيد أحمد المحرر بالاهرام لفت الانظار الى هذه القضية قبل حرب ١٩٧٣ فى كتابه «عندما تسكت المدافع».الذى أثار ضجة كبرى أيامها.

واذا ما قرأنا ما كتبه اسرائيلى مثل أبا إيبان وزير خارجية اسرائيل الاسبق وهو مشهور بأنه أحد الحمائم الاسرائيلية نراه يقول «اننا لا نريد أن تكون علاقاتنا الاقتصادية مع بلاد الشرق الاوسط على غرار العلاقات القائمة بين لبنان وسوريا ولكن نريدها على غرار علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أمريكا اللاتينية من حيث التعامل الاقتصادى مع ملاحظة الفوارق التاريخية والثقافية واللغوية ونريد المحافظة على طابعنا الغربى!!

وهى كلمات لا تعنى شيئا سوى الهيمنة من منطلق الاستعلاء والاحساس بالتفوق حتى العنصرى!!

ويلاحظ هنا ان أبا إيبان يدعو الى الاحتفاظ باسرائيل غربية وهو اتجاه يناقض الاتجاه الآخر فى اسرائيل.. وهو الاتجاه الذى يدعو الى انتماء اسرائيل للشرق الاوسط لأن هذا هو مجالها فى التطور والرخاء.. وهو الاتجاه الذى تتبناه حركات السلام والنمو.

إذن فالتعاون الاسرائيلى الفلسطينى هو «بروفة» للتعاون الاقتصادى العربى..

ماذا يمكن ان يكون الموقف العربى؟..

انه لا يجب أن نخشى اية محاولة لإقامة أى تعاون اقتصادى تحت أى اسم.. المهم هو ان نحقق نحن العرب أولا تعاوننا اقتصاديا.أخويا . يجب أن نقيم السوق العربية المشتركة اليوم قبل الغد.. حتى نستطيع أن نتعامل بندية مع اسرائيل.. ومع تركيا ومع حتى أى كتلة اقتصادية فى العالم نحن مضطرون لهذا التعاون فما عاد ممكنا ان يعيش بلد او كتلة وحدها.

وبهذا السلاح العربى سنجد انه من قبيل الأوهام ومركبات النقص الخوف من أى سوق شرق أوسطية فنحن نملك عناصر القوة المادية كلها. فقط بقى علينا توفير عناصر القوة المعنوية وأساسها التضامن العربى السياسى والاقتصادى!

تفاصيل الورقة الإسرائيلية للسيطرة الاقتصادية على المنطقة

احتكار الصناعات المتطورة.. والسيطرة على العلماء العرب

شبكة مواصلات لربط إسرائيل بالبلدان العربية

ينحصر مفهوم السلام لدى «إسرائيل» في معناه الاقتصادى.. في السيطرة على المنطقة.. وقد وضح ذلك جلياً في المشروعات المتعددة التي جرى الإعلان عنها منذ توقيع اتفاق غزة- أريحا مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.. ويتم في المرحلة الراهنة الإعداد لتنفيذها بسرعة تفوق كل تصور ممكن.

وإذا كانت الحكومات الصهيونية المتعاقبة درجت على إخضاع مشروعاتها الاقتصادية للسرية التامة، وهى بصدد السعى لوضعها موضع التنفيذ.. فهى تكرر الأمر ذاته في اتصالاتها التي تجريها في المرحلة الراهنة مع العديد من الأطراف الدولية.. والإقليمية.. وقد تمكنت «الشعب»- عبر بعض الأوساط الدبلوماسية- من الحصول على مضمون ورقة اقتصادية إسرائيلية تتضمن تحديداً لمفهوم السلام «الاقتصادى» الذى تسعى لتحقيقه مع الجانب العربى.. وفي سياق فرض هيمنتها المطلقة على المنطقة.. وغنى عن البيان أن الورقة الإسرائيلية تستهدف الترويج لأفكار غير قابلة للتحقق، لأن إسرائيل تعانى من مأزق اقتصادى خطير، وهى هنا تعتمد على الولايات المتحدة والغرب في تنفيذ مخططاتها المعادية لنا ولتطلعات أمتنا وحقها في النهضة والتقدم والرقى.

وقد أعد هذه الورقة الاقتصادية (٦) من خبراء الاقتصاد الإسرائيلى هم.. (إيسونى بيست- يسرائيل عازر- تومارفوندى- أفنيرى حاروت- جفنى بران- بليس حونون).

تقرير: محمود بكرى

الدمج الاقتصادى أولاً

تشير الورقة إلى أن السلام الاقتصادى سيؤدى إلى إزالة العوائق التي تعترض سبيل السلام السياسى، بدعوى أن خلق رابطة مشتركة من التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل سيؤدى إلى إحساس شعوب المنطقة بأهمية السلام السياسى مع إسرائيل، كما أن خطة التنمية الاقتصادية في المنطقة تعتمد على عوامل أساسية في مقدمتها الإمكانيات الذاتية التي تتمتع بها دول المنطقة، ثم تطوير هذه الإمكانيات من خلال التكنولوجيا والموارد المصرفية، والتي تفتقد إليها غالبية الدول العربية، ثم كيفية المواءمة بين عامل الإمكانات الذاتية، والتطوير من خلال المساندة، والدعم الدولى اللازم من قبل الدول الصناعية المتقدمة.

وتوضح الورقة الاقتصادية الإسرائيلية أن الدمج الاقتصادى بين الدول العربية وإسرائيل قد يتخذ عدة سبل:

- السبيل الأول: إنشاء السوق الشرق أوسطية.
- السبيل الثانى: إنشاء سوق مشتركة لدول البحر الأبيض المتوسط.
- السبيل الثالث: إنشاء منظمة تعاون اقتصادى إقليمية تقتصر على الدول العربية وإسرائيل.

الدعوة لمؤتمر مشترك

ترى الورقة أن تحديد أى البدائل الثلاثة أجدى، وأكثر نفعاً لايتم إلا من خلال تجميع الرؤية العربية والإسرائيلية. والإتفاق على البديل الأنسب.. ويتطلب ذلك الدعوة أولاً لعقد مؤتمر اقتصادى مشترك على مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية بين الدول العربية وإسرائيل، وأن يصدر عن المؤتمر تكليف بإنشاء اللجنة الفنية الاقتصادية، التي عليها أن تقرر

رابين لحكومته: السلام مع الفلسطينيين لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلى المنهار



دراسة نمط التعاون الاقتصادى العربى– الإسرائيلي المشترك، ووضع برنامج اقتصادى مبدئى يتضمن الأسس التالية:

أولاً: حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، حيث تعود أهمية هذا المبدأ إلى الميزات النسبية التى تتمتع بها بعض دول المنطقة، ومن بينها «إسرائيل»، وإلى الندرة النسبية التى تعانى منها دول أخرى، فانتقال السلع من الدول العربية إلى «إسرائيل» وبالعكس سيؤدى إلى تكريس مفهوم التعاون الاقتصادى، من حيث أن السوق العربية ستستفيد من السلع وعناصر الإنتاج.

دور إسرائيل الحيوى

وتشير الورقة الإسرائيلية فى هذا الشأن إلى أن عدم فاعلية التعاون الاقتصادى العربى– العربى لن يكون عائقاً فى الفترة القادمة بشأن إحياء نمط التعاون المشترك بين دول المنطقة، حيث ستلعب إسرائيل دوراً هاماً فى جدوى وفاعلية هذا التعاون.

وبالنسبة لعناصر الإنتاج، تشير الورقة إلى أن المنطقة تتمتع بوفرة نسبية فى العديد من عناصر الإنتاج الأساسية، وتزيد هذه الوفرة على ٥٠٪، وتبدو عناصر الإنتاج سواء فى إسرائيل أو فى الدول العربية منفصلة عن بعضها البعض، ولايوجد أدنى تنسيق حتى فى داخل الدولة الواحدة بشأن تحقيق الاستغلال الأمثل لهذه العناصر، حيث أن عدداً قليلاً من دول المنطقة، وفى مقدمتها «إسرائيل» هى التى قامت بتوظيف بعض عناصر إنتاجها، غير أن التوظيف الحقيقى والأمثل لم يتحقق لأى دولة من دول المنطقة، بسبب غياب التنسيق التكنولوجى والمعرفى فى آن واحد.

ضرب الصناعات العربية

ثانياً: ويتعلق هذا البند بالمزايا الإنتاجية، والتخصص الاقتصادى حيث تؤكد الورقة على أن هذا البند يعد مكملا للبند الأول من حيث أن التخصص الاقتصادى السليم يعتمد على مزايا عناصر الإنتاج المتوافرة، وأن الدول المنضمة للمنظمة أو السوق المشتركة ستحقق أهدافاً بعيدة المدى فى هذا الشأن، حيث إن هذه الدول تعتمد على الواردات بشكل أساسى فى سد احتياجات مواطنيها.

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٢

وتـرى الـورقـة ان دول مجلس التعـاون الخليجي تعتمد بنسبة ٨٠٪ على الـواردات الخارجيـة، وتعتمـد سـوريا على الـواردات بنسبة ٧٠٪، ومصر بنسبـة ٦٠٪، ودول المغـرب بنسبـة ٧٥٪، حيث تعد الـواردات من الاسواق البعيدة أهم علامة فى موازين المدفوعـات.. ويتطلب ذلك تـوفير قدر كبير من رؤوس الامـوال والعملـة الصعبة، وان هذا يؤدى إلى خلق العديد من حالات الاختنـاق الاقتصادى التى تمر بها بعض دول المنطقـة احيانـاً، فى الوقت الذى يمكن ان يتحقق من خلال المنظمة المشتركـة او السوق المشتركة تنظيم عملية استخدام الموارد، وإنشاء الصناعات المعتمـدة على هذه الموارد فى مواطنها الاصلية.

ويـرى الخبراء الإسرائيليـون أن التخصص الاقتصادى ليس من السهل إقـراره إلا إذا اتفقت دول المنطقـة على الاهمية النسبية لهذا التخصص.

احتكار الصناعات المتطـــــورة

ويقـوم هـذا المبـدأ على اساس أن تتخصص إسرائيل فى الصنـاعـات الإلكترونيـة الدقيقـة، والصنـاعـات العسكـريـة الكبرى مثل: الطـائرات والصواريخ، والسفن البحرية، وكذلك الاجهزة الطبية، والصناعات الحديثة التى تعتمـد على التحكم المركـزى، واجهـزة الكمبيوتـر الحديثـة، فى حين تتخصص مصر فى الصناعات التمويلية الاسـاسيـة مثل: الحديـد والصلب والصنـاعـات المعـدنيـة، وتتخصص سوريا فى صناعة المنسوجات، والدول الخليجية فى الصناعات البتروكيماوية، ولبنان فى تقديم الخدمات اللازمة لكل هذه الصناعات.

ووفقـــاً لتفسير الأوســـاط الدبلـوماسية، فإن إسرائيل تـريد أن تحتكـر لنفسها الصنـاعات المتطـورة والمتقـدمـة بـالإضـافـة للصنـاعـات العسكـريـة الهامـة، فى حين تسلب من الـدول العربيـة هـذه الاختصاصـات الهامـة، وتقضى على اية افكـار بشأن الصنـاعـات العسكـريـة العـربيـة.. والهدف من وراء ذلـك- كما هـــو واضـح- تحقيق الهيمنـة الإسرائيليـة المطلقة.

السيطرة على العلماء

ثالثا: اهميـة الاستفادة من الخبرات التكنـولـوجيـة والعلميـة العـربيـة الإسرائيليـة فى نظم التعـاون المشترك، حيث تطالب الورقة بإنشاء هيئة يطلق عليهـا «الاكـاديميـة التكنـولـوجيـة والعلميـة المشتركـة»، على أن يكـون مـركـزهـا الاسـاسى فى «إسرائيل» وتكـون لها فـروعـا فى داخل الـدول العربية، وتعتمد على الخبرات المتوافرة فى دول المنطقة فقط.

وكما يبـدو من هـذا البنـد، فإن إسرائيل تريد فرض سيطرتها على كل العلماء العـرب من خـلال ضمهم لهذه الاكاديمية.

رابعا: إقامة المشروعات الاقتصادية والصنـاعيـة والـزراعيـة المشتركـة، ويتحقق هـذا البند من خلال تـوظيف فـائض الموارد الماديـة فى إقامـة هـذه المشروعات.

ووفق الورقة الإسرائيلية، فإن هناك قـائمة بـ ٢٦٠ مشروعاً مشتركاً يمكن من إقـامتهم خـلال السنـوات من ٩٥ حتى ٢٠١٠، يتم إقـرارهـا من خـلال الاجتماعات الدائمة لوزراء الاقتصاد، وبالتعاون مع الأكاديمية التكنولوجية العلمية، وبحيث تسهم هذه المشروعات فى خلق روابط التعاون الاقتصادى بين شعوب المنطقة.

مناطق تكامل مشتركة

وتقترح الورقة ان يتم إقامة هذه المشروعـات فى منـاطق الحدود المشتركة، سواء بين الـدول العربية وبعضهـا البعض، او بين الـدول العـربيـة وإسرائيـل من أجل خلق مناطق تكامل مشتركة.

خامسا: قيام مراكز إنتاجية متطورة فى الدول العربيـة وإسرائيل تعتمد على المشروعات المشتركة.

سـادسا: البـدء فى إنشاء شبكـة مواصـلات تربـط الدول العـربية وإسرائيل ببعضهـا البعـض من خلال توجيه الـدعوة لعقد اجتماع لـوزراء النقل فى الـدول العـربيـة وإسرائيل، وتقترح إسرائيـل تمويل هذا المشروع الضخم من قبل الدول الصناعية الكبرى.

هذه هى البنود الاساسية للورقة الاسـاسيـة للـورقـة الاقتصاديـة الإسرائيلية، والتى حظيت بمـوافقة الولايات المتحدة والدول الأوروبية، والتى اعتبرت أن إلغـاء المقـاطعـة الاقتصادية لإسرائيل تمثـل البداية لتحقيق الأفكـــار والمقترحـات الإسرائيلية، التى تستهدف تحقيق الهيمنة الصهيونية المطلقة.

دعا الى انشاء سوق مشتركة للشرق الاوسط في مرحلة لاحقة

بيريز يأمل بـ "مثلث اقتصادي" مع الاردن والفلسطينيين

■ لشبونة - ا ف ب، رويتر - قال وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز امس انه يأمل بالتوصل الى اتفاق سلام قريباً مع الاردن يتبعه اقامة مثلث اقتصادي بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين على غرار التكامل الاقتصادي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ. وطالب في مرحلة لاحقة لم يحددها بانشاء سوق مشتركة للشرق الاوسط.

واعلن بيريز في اجتماع مجلس الاشتراكية الدولية: «يمكنني ان اتوقع اتفاقاً بين الاردن وبيننا قبل مرور وقت طويل». وكان يتحدث بينما عقد رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين اجتماع قمة تاريخياً مع الرئيس ياسر عرفات في القاهرة.

واضاف بيريز: «تسوية القضية الفلسطينية تتطلب ان يكون لدينا اتفاق (ثلاثي الاطراف) مثلث بيننا وبين الفلسطينيين والاردنيين. سننقل نموذجاً اوروبياً يدعى البنيلوكس» وذلك في اشارة الى نظام التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

واعتبر بيريز انه سيكون من الضروري بعد ذلك اقامة شرق اوسط جديد وناجح اقتصادياً لتأمين السلام الذي ادى اليه اتفاق الشهر الماضي بين اسرائيل ومنظمة التحرير، لكنه اعترف بان تعقيد المشروع لا يسمح في الوقت الحاضر بتحديد موعد لذلك.

وقال بيريز الذي كان يتحدث في حضور نيلسون مانديلا زعيم المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ان تحرر افريقيا من الاستعمار لقن العالم درساً. وتابع: «اذا سمحت بالاستقلال ولكن لم تسمح بالتنمية الاقتصادية سينتهي كل شيء بالفشل».

وقارن بيريز بين عملية السلام في الشرق الاوسط وبين نضال المؤتمر الوطني الافريقي من اجل حكم الغالبية السوداء في جنوب افريقيا. وقال: «اصدقاؤنا في جنوب افريقيا بحصولهم على الاستقلال سيجدون السلام ايضاً. ونحن بتوصلنا الى السلام سنحصل على الحرية ايضاً».

وقال وزير الخارجية الاسرائيلي ان اولى اولويات اسرائيل ومنظمة التحرير هي تنفيذ اتفاق السلام الذي وقع الشهر الماضي «بطريقة افضل مما كتب».

ولم يذكر تفصيلات، لكنه اوضح ان اسرائيل ما زالت تعتبر اتفاق الحكم الذاتي خطوة اولى نحو تسوية سياسية اوسع نطاقاً، وقال: «الارض صغيرة والصراع كبير وخليط السكان يجعل رسم خريطة امراً بالغ الصعوبة». واستدرك قائلاً: «بدلاً من الخريطة اتفقنا على استخدام جدول زمني للتحرك من وضع ممتنع على الحل الى وضع يمكننا من التوصل الى اتفاق شامل والتوصل الى خريطة مقبولة للطرفين».

واوضح: «من جهة، سيحصل الفلسطينيون على الحكم الذاتي، ومن الجهة الاخرى سنصل جميعنا الى الاستقلال والتفاهم وعلاقة جيرة كاملة».

وعاد في كلمته الى التنمية الاقتصادية اللازمة لتعزيز السلام، فقال ان اسرائيل تريد شرق اوسط افضل على اساس اربع أسس:

«التخلص من النفقات السلبية مثل الجيوش المتضخمة وسباق التسلح والنظم الديكتاتورية في المنطقة، والمشاركة في موارد المياه والتكنولوجيا لمكافحة التصحر، وتنمية السياحة للحد من البطالة، وتعزيز الروابط بين الثقافات ودعم سلام، وبناء بنية تحتية للنقل والاتصالات لتحسين الروابط بين دول المنطقة».

الناس والاقتصاد

العرب والسوق الشرق أوسطية

عقب اتفاق غزة - اريحا .. دارت المناقشات والحوارات عن الجانب الاقتصادى لهذا الاتفاق فيما يتعلق بالاستثمار والتمويل، وكثر الحديث والتوقعات حول حجم التمويل اللازم لاقامة بنية اساسية ومشروعات فى قطاع غزة واريحا ، كذلك تناول المتحدثون والدارسون احتمالات دخول رجال الاعمال الى هناك .. البعض حفز رجال الاعمال المصريين والعرب بصفة عامة لان يقتنصوا الفرصة قبل ان تضيع منهم فى مواجهة رجال الاعمال من اوروبا وامريكا، وذهب بعض الدارسين لهذه المستجدات التى جرت فى المنطقة الى وضع استراتيجية لتقسيم العمل وتوزيع الادوار فى منطقة الشرق الاوسط، كما اننا قرانا وتابعنا الاجتماعات فى امريكا والتى تناول الحديث فيها تقديرات المنح للفلسطينيين .. وعموما ان قضايا الاستثمار والبناء سوف تستغرق وقتا لاقامتها والانتهاء منها، وعموما ايضا فان شركات المقاولات المصرية مؤهلة لسابق خبرتها ووفرة عمالتها للمشاركة فى هذا الامر.

والاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى سوف يكون له - فى اعتقادى - على المدى المتوسط آثار مباشرة على التعاون العربى - العربى بالاضافة الى العربى - الاسرائيلى .. واقصد بذلك ان الاستقرار فى المنطقة سوف يساعد على حرية الحركة والانتقال والتجارة، وسوف يكون الحديث عن سوق شرق اوسطية اكثر الحاحا من اى وقت مضى.

واذا تصورنا توقع قيام سوق شرق اوسطية فانه امر سوف يجعلنا نطرح سؤالا آخر لماذا لم ننجح فى اقامة سوق عربية مشتركة حتى الآن؟ اى ان هناك عنصرت جديدا عالميا هو الذى سوف يساعد على انجاح فكرة سوق شرق اوسطية، ولذلك لابد ان يبدأ العرب فيما بينهم بالاتفاق على تطوير التجارة وتجهيز انفسهم لمواجهة السوق الشرق اوسطية حتى ولو طال الزمن لقيام هذه السوق .

ويجب ان نستفيد من التجربة .. فالافكار الاقتصادية التى كانت تطرح في المجالس العربية فى شكل جماعي مثل مجلس الوحدة وخلافه لم تحقق اى نتائج ايجابية فى اى وقت ولم يعد هذا مقبولا فى الوقت الراهن ، هذا امر، والامر الاخر ان التجمع العربى الاقتصادى فى وقتنا هذا يجب ان يبدأ من رجال الاعمال.

وتلك حقيقة ادركها بعض رجال الاعمال عندما التقى خالد ابو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية واحد رجال الاعمال الذين يقومون بالتصدير للخارج لاوروبا والدول العربية بالاتصال برجال الاعمال اللبنانيين وهم يقعون فى وسط الاحداث والمستجدات ولهم ذراع طويلة فى اعمال التجارة، واتفق معهم على اقامة حوار جهز له مجموعة من رجال الاعمال المصريين لدراسة آفاق المستقبل الاقتصادى المصرى اللبنانى على ضوء المتغيرات والاتفاق على اسلوب المواجهة والعمل على ضوء المستجدات فى المنطقة، وذلك فى نوفمبر القادم على ان يكون هذا الحوار بمثابة بداية يصل بها الى صيغة عملية وحقيقية يمكن ان تطرح على رجال الاعمال بالدول العربية الاخرى، اذا شاء لهم الانضمام الى هذا الحوار وتوسيع نطاقه.

لقد تعودنا ان نفكر بعد وقوع الحدث .. ولكن هذا الحوار هو فكر جديد ومحاولة لمعرفة المستقبل والاستعداد له .. حتى لا نفاجأ بخيوط لسوق شرق اوسطية دون ان نجهز انفسنا لهذا الموقف.

عبدالرحمن عقل

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لبحث العلاقات المستقبلية

الإسرائيليون يريدون تعاوناً اقتصادياً كاملاً مع الضفة وغزة تشارك فيه مصر لاحقاً

مدير الخارجية الإسرائيلية : الفلسطينيون هم الذين سيراقبون الاستشارات والمفاوضات لم تتطرق إلى بناء مطار حرية المرور والعمالة تتوقف على استقرار الوضع الأمني

القدس المحتلة:
من الدكتور نبيل كوكالي

يتعين على لجنة اقتصادية فلسطينية - اسرائيلية تم تشكيلها بحث العلاقات بين الاقتصادين الفلسطيني والاسرائيلي، في الوقت الذي ما زال فيه الجدل يدور حول مدى انفتاح الاقتصادين على بعضهما، ويريد الاسرائيليون انفتاحا كاملا وتعاونا اقتصاديا وثيقا يكون نموذجا لتعاون اقتصادي يشمل المنطقة.

ويؤكد ذلك اوري سافير مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية وممثل اسرائيل في المحادثات السرية التي جرت مع المنظمة في النرويج، وهو يقول انه: بشكل عام لا يمكننا ان نفصل انفسنا عن بعضنا البعض اقتصاديا، بل على العكس يجب ان نفتح اقتصادينا على بعضها البعض، وفي النهاية يجب ان نشرك مصر معنا في هذا التعاون.ويعتقد اوري ان تطور العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة سينعكس ايجابيا على مجمل العلاقات الاقتصادية في المنطقة، وانه اصبح واضحا من خلال المفاوضات ان الحل السياسي لا يمكن ان يصمد او يكون ذا جدوى بدون: سلام وتعاون اقتصادي حيث ان الحل السياسي يتمثل بالحكم الذاتي للفلسطينيين ثم بعدها ننتقل الى المفاوضات التى ستؤدي الى الوضع النهائي والدائم في المنطقة.

ويقول: ان المنطقة تعاني من مشاكل اقتصادية اكثر من المشاكل السياسية وفي حقيقة الامر ان هذه المشاكل الاقتصادية كبيرة وحادة حيث انها تؤثر كثيرا على الاستقرار السياسي. فاذا لم يحدث استقرار اقتصادي فلن يكون هناك استقرار سياسي ايضا. انا اعتقد انه يوجد هناك عدة عناصر في مصلحة الاستقرار والسلام والأمن، حيث ان هذه العناصر تعرف جيدا انه لن يكون بدون استقرار اقتصادي. والا فانه سيكون في المنطقة تربة خصبة لنشوء وتعزيز التطرف والى عدم الاستقرار. والسبب الثاني ان المشكلات الاقتصادية عادة لا تعرف الحدود الجغرافية ولا تنحصر بها، حيث انه اذا لم يوجد ماء في منطقة ما فلا يوجد في منطقة اخرى مجاورة لها، فالماء والمطر والانهار لا تعرف الحدود الجغرافية بين البلدان، ولذلك فعلينا البدء الان بالعمل سويا من اجل انشاء مصالح مشتركة لمنطقة الشرق الاوسط باسرها، ففي العالم هناك عدة مجموعات تبني مصالح اقتصادية مشتركة فهناك دول المجموعة الاوروبية ودول النمور السبعة في آسيا والتعاون الاقتصادي القائم بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. فاذا اردنا نحن في المنطقة ان ننافس هذه المجموعات الاقتصادية ونتطور باتجاه التحديث والتقدم العلمي فعلينا ان ننشئ علاقات اقتصادية قوية ومتطورة في ما بيننا في هذه المنطقة. وبذلك فان الاتفاقية الاسرائيلية - الفلسطينية تحمل في طياتها اهمية كبرى من حيث ايجاد حلول اقتصادية متوازية مع الحلول السياسية في المنطقة.

وحول رؤية الجانب الاسرائيلي لشكل العلاقات الاقتصادية قال المسؤول:

اعتقد ان الطرفين يدركان بان اي تطور في الاقتصاد الفلسطيني لن يكون ضارا لاسرائيل والعكس ايضا صحيح. في ما نحن نريد ان نغير الواقع السياسي ولا نريد ان نتحكم بمصير الفلسطينيين فلا نستطيع فصل اقتصادنا عن بعضنا البعض، حيث نحن جغرافيا قريبون من بعضنا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٣

البعض. اعتقد ان الطرفين يعتقدان وانا قطعا استطيع التحدث عن الجانب الاسرائيلي، والمنظمة تستطيع أن تتحدث عن الجانب الفلسطيني انه اذا ما عملنا بعض الاشياء سوية مثل عمل مشاريع اقتصادية مشتركة نستطيع ان نحصل على تقدم اقتصادي اسرع بكثير مما لم يكن هناك تلك المشاريع المشتركة وقد وضعت خطوط عريضة لخطط ومشاريع مستقبلية في الاتفاقية الاسرائيلية ـ الفلسطينية. وسوف يكون استثمارات كثيرة في المنطقة ولذلك فنحن بصدق نود ان نرى تطورا اقتصاديا كبيرا وسريعا في الضفة والقطاع، وان نراه ليس فقط في الاطار الموجود الان حيث ان هذا الاقتصاد يعتمد على نظيره الاسرائيلي، ولكننا نود ان نرى العلاقة بين الاقتصادين علاقة الاعتماد المتبادل فهذا هو الاطار العام الذي تم بحث الامور الاقتصادية فيه.

ولا ننوي ان نتدخل في الاقتصاد الفلسطيني الا اذا اراد الفلسطينيون التعاون معنا وان واقع الحال سيتغير في ظل الحكم الذاتي ونحن سنتعاون مع الفلسطينيين بالقدر الذي يريده الفلسطينيون لذلك التعاون. ولكن شعوري انا يقول بانه يوجد رغبة جامحة بالتعاون لان الاتفاقية ليست محادثات بين القيادتين للشعبين، ولكنها اتفاقية من اجل الشعبين الاسرائيلي والفلسطيني ومن اجلهم سوف يتدعم التعاون الاقتصادي.

وتسعى اسرائيل الى الاستفادة من الانفراج الحادث في جذب استثمارات اجنبية، بينما يتوقع ان يبدا تدفق المساعدات الى الاراضي المحتلة عند تسلم الفلسطينيين ادارة الحكم الذاتي في غزة واريحا، وما زال من غير الواضح الكيفية التي ستدار بها الاستثمارات التي ستصل الى الاراضي المحتلة والجهات التي ستراقبها. ويقول مدير وزارة الخارجية الاسرائيلية ان الفلسطينيين هم العنصر الاساسي الذي سيراقب عملية الاستثمار في الضفة وقطاع غزة.

وحول تقارير عن انه التقى بشكل سري مع اقتصاديين فلسطينيين ومن دول عربية اخرى في بروكسل لبحث مشروعات اقتصادية قال ان هذه التقارير غير دقيقة وانه اجتماعه في بروكسل مع ممثلين عن المجموعة الاوروبية لبحث الاستثمارات الاجنبية في المنطقة. واضاف قائلا:

يجب علينا ان نفكر بالمنطقة كلها انه كيف نستطيع خلق ظروف ستجلب استثمارات القطاع الخاص في المنطقة باسرها. الحكومات قد تخلق اوضاعا جديدة ولكنها غير كافية لتحقيق نمو اقتصادي. هذه الاوضاع الجديدة يجب ان تكون ضمن الحل والاستقرار والتعاون السياسي. وللتخفيف من الحواجز القائمة حاليا ولانشاء خطوط اتصالات ومواصلات وخطوط سياحية بين دول المنطقة، كل هذا لن يصبح حقيقة بدون استثمارات القطاع الخاص، ودعني اقول بان الاستثمارات الخارجية لن تسعى وراء الشرق الاوسط وليسوا بانتظار الشرق الاوسط فانهم دائما متطلعون الى افضل مشروع استثماري بالنسبة لهم. واذا لم نستطع نحن هنا في الشرق الاوسط كعرب واسرائيليين على خلق مناخ جيد لتلك الاستثمارات فاننا لن نكون قادرين على خدمة احد في المنطقة. ولا يمكن ايضا ان يقدم احد لنا اي خدمة وكذلك علينا خلق مناخ جيد لجلب استثمارات خاصة امريكية، اوروبية، يابانية، عربية واسرائيلية فعندها سينمو الاقتصاد في هذه المنطقة.

وحول استمرار عمال قطاع غزة واريحا في الذهاب للعمل في اسرائيل، والسماح للفلسطينيين بحرية المرور بين اريحا وغزة قال ان ذلك سيناقش بعد تنفيذ اعلان المبادئ وسيكون ذلك ضمن اطار المباحثات الاقتصادية، واشار الى ان ذلك يتوقف على الوضع الامني، فالاتفاقية تقول بحرية المرور وهذا يعني اذا كان الوضع الامني مستقرا ولا يوجد عنف فكل شيء سيكون مفتوحا. وطالما الاغلاق موجود فان حرية المرور ستكون وفق تصاريح خاصة للقيادة الفلسطينية.

ولم يعارض سافير صراحة الافكار التي يطرحها الفلسطينيون مثل انشاء مصفاة بترول في غزة ولكنه قال: علينا ان نتذكر شيئين: الاول هو ما ذكر في وثيقة اعلان المبادئ وان التفاصيل ستناقش في ما بعد، الشيء الثاني نحن نتعامل مع حكم ذاتي ولا نتعامل مع اراض مستقلة تماما وفي وضع نهائي. ومن الواضح انه في الحكم الذاتي هناك بعض القيود مثلا ان السلطات ستقوم بمهام الضرائب المباشرة وليس غير المباشرة وبالتالي يجب ان يكون هناك تنسيق كبير بين الطرفين بشان الترتيبات النهائية، والموقف الاسرائيلي سيتاثر كثيرا بما هو جيد للاقتصاد الفلسطيني، ونحن نود ان نرى الفلسطينيين ياخذون قراراتهم بانفسهم، واذا كان قرار انشاء مصفاة لا يتعارض مع بنود الاتفاق فلا يوجد سبب لعدم انشائها، وقطعا سنرى استيراد الغاز الطبيعي من مصر او من اسرائيل الى غزة والضفة الغربية، ومسالة مصفاة النفط هي مسالة حاجة اقتصادية. فالقرارات التي سيتخذها الفلسطينيون ومدى تنسيقهم الاقتصادي سيعتمد كثيرا على الفعالية الاقتصادية. يجب علينا ان لا نعمل على انشاء مشاريع قد تظهر لنا بانها جيدة ولكنها لن تكون ذات فائدة اقتصادية. واعتقد ان قضية المصفاة كانت من ضمن القضايا التي طرحت كامكانية وكذلك بالنسبة الى استيراد الغاز الطبيعي. ولكن لا يوجد مبرر لاستيراد الغاز الطبيعي الى غزة وليس الى اسرائيل ايضا على سبيل المثال.

وينطبق ذلك على مشروع اقامة مطار او ميناء في غزة، ففي رأيه يجب دراسة الفوائد الاقتصادية ولكنه قال ان قضية المطار لم تناقش ابدا في المفاوضات اما قضية الميناء فنوقشت ولكنها يجب ان تبحث بعمق وكيف انه من الممكن استخدام الموانئ الفلسطينية لخدمة الفلسطينيين، واكد ان هناك شركة هولندية تعد خطة تطوير ميناء غزة. وبالنسبة لاستيراد البضائع من الاردن عبر الجسور، من سيكون مسؤولا عن ذلك: الاسرائيليون ام الفلسطينيون قال:

نحن نود ان نرى الفلسطينيين ياخذون على عاتقهم مسؤوليات اقتصادية اكثر فاكثر، الا انه لا نستطيع في هذه المرحلة ايجاد نظامين للضريبة، فيجب ان يحدث تنسيق في هذا المجال ونحن حقيقة مع الانفتاح حتى مع الاردن من حيث التصدير والاستيراد

اليه، فبالنسبة الى الوحدات الثلاث في النهاية اي الاردن، الضفة والقطاع واسرائيل فانهم قريبون جدا من بعضهم البعض ولذلك فهناك احتمال قيام تعاون اقتصادي كبير فيما بينهم. ويجب علينا التفكير بشكل رئيسي من ناحية اقتصادية، فهذه الامور الاقتصادية ناقشناها قبل سبعة اشهر ولكن لم نتطرق الى التفاصيل حقيقة. ولكن هناك الكثير من الامور يجب ان تحل ولكن أستطيع القول انه هناك ثقة متبادلة قد انشئت بين الطرفين، مما يجعلنا قادرين على العمل بحيث نخدم الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.وحول عدد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة الى غزة واريحا بعد تنفيذ الاتفاقية قال ان القضية الاساسية للاجئين قد اجل البحث بها الى حين البحث في الوضع النهائي والدائم في الشرق الاوسط بالنسبة للاجئين الموجودين في الاردن جراء حرب 67 ستكون لجنة خاصة تتكون من الفلسطينيين ، اسرائيل، الاردن ومصر، لمناقشة الموضوع ولاتخاذ قرارات معينة ومتفق عليها. وطبعا هناك تبحث مشكلة اللاجئين في المباحثات المتعددة الاطراف وضمن ذلك الاطار يجب علينا البحث عن حل مرض للطرفين الاسرائيلي والفلسطيني.

وحول المساحة الكلية التي سيحصل عليها الفلسطينيون في اريحا وغزة قال بالنسبة لغزة فهي معروفة لان الكل يعرف مساحة القطاع. ولكن سيكون سلطة نفوذ اسرائيلي على المستوطنات في القطاع وعلى الامن الخارجي للقطاع. اما بالنسبة لمساحة اريحا فيجب على الطرفين الاتفاق على ذلك في المفاوضات.

وحول ما اذا اراد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات القدوم بطائرة فأي مطار سيهبط فيه؟ قال سافير:

اولا، ان القضية بشكل عام هي اريحا والقطاع اما وصول القيادة الفلسطينية كلها من تونس يجب ان تبحث، فانه ما هو غير مذكور في الوثيقة لم يناقش، وهناك ايضا مسالة الوصول والمرور سوف يناقشونها. ومن الممكن ان يكون هناك حلول كثيرة لما اثرته الان، ولكن لن اناقش معك ما قد يناقش في المفاوضات. انا اعتقد انه عند وصول عرفات الى اريحا فان مشكلة المواصلات والمرور لن تكون مشكلة.

كانت المصافحة التى تلامست فيها أصابع الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مع أصابع رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين تمثل حدثا «تاريخيا» بكل ما فى الكلمة من معنى. ورأى الكثيرون فى هذه اللحظة نهاية لسنوات طويلة من الصراع الدموى وبداية لمرحلة جديدة تنعم فيها شعوب المنطقة بالسلام. لكن لأن السياسة ـ كما هو معروف ـ لا تنفصل عن الاقتصاد، فإن الأنظار بدأت ـ بمجرد الإفاقة من دهشة المصافحة التاريخية ـ بدأت تبحث عن إجابات للعديد من الأسئلة عن المقومات الاقتصادية للكيان الفلسطيني الذى سيرى النور بموجب اتفاق ١٣ سبتمبر، والتداعيات الاقتصادية التي ستنشأ فى الشرق الأوسط نتيجة لهذا الزلزال السياسي. واذا كانت هناك كتابات كثيرة قد ظهرت فى الأونة الأخيرة لمعالجة هذا الجانب الاقتصادي، فإن تقرير البنك الدولى ـ بهذا الصدد ـ يكتسب اهمية خاصة. لذلك فإن «العالم اليوم» قد حرصت على الحصول عليه وترجمته ونشره كاملا.

«العالم اليوم»

تقرير البنك الدولى عن تنمية الاراضى المحتلة

١

الاستثمار فى السلام

رحب العالم بأسره بالاتفاق التاريخي الذى تم توقيعه بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. فها هو السلام - أخيرا - يبشر بتوفير أساس وطيد لتنمية متواصلة في الشرق الأوسط.

وكما يشير هذا التقرير، فإن البنك الدولى قد عمل لبعض الوقت من أجل المساعدة في إعداد هذا التحليل وخطة العمل الملحقة به، والتى يمكن ان تكون بداية لمعالجة التحديات الصعبة التي تواجه المنطقة، وبخاصة قطاع غزة والضفة الغربية. فالأراضى المحتلة غنية بمواردها البشرية، لكنها تحتاج الى إنشاء بنية أساسية وتحتاج الى إقامة مؤسسات لا غنى عنها للاقتصاد الحديث من أجل توفير فرص العمل ورفع مستوى معيشة السكان.

ولن تكون هذه بالمهمة السهلة. فمازالت هناك مسائل كثيرة تفتقر الى اليقين. ومفتاح النجاح على المدى الطويل يتطلب عملا شاقا ودأبا وجهدا مشتركا صادقا من الجماعة الدولية.

والبنك الدولى يقف على أهبة الاستعداد — بخبرته ونصائحه وموارده المالية - للعمل مع جميع الأطراف الأخرى من أجل ضمان ان الامكانية التى صنعها السلام سيتم تحقيقها.

١ ـ بناء على طلب راعيي ومنظمي محادثات السلام في الشرق الاوسط، قام البنك الدولي بدعم مجموعة عمل متعددة الجوانب حول التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم تحليلات تتعلق بالقضايا الاقتصادية والتحديات والتنموية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط. وطلبت المجموعة في اجتماعها الثاني في باريس في اكتوبر ١٩٩٢ من البنك الدولي أن يمد مظلة مساهماته لتشمل تقديرات امكانيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية قطاع غزة والضفة الغربية «الاراضي المحتلة».

وقامت بعثة تابعة للبنك الدولي بزيارة الأراضي المحتلة أثناء الفترة «٢١ يناير ـ ٢٤ فبراير ١٩٩٣» استجابة لطلب المجموعة المشار اليها.

وتكونت البعثة من خمس مجموعات ركزت على المجالات الأتية. الزراعة ـ الموارد البشرية ـ البنية الأساسية ـ الاقتصاديات الكلية ـ تنمية القطاع الخاص . واستغرقت مهمة كل مجموعة لدراسة مجال عملها اسبوعين. وراس بعثة البنك الدولي «بريم جارج وسمير الخوري» حيث مكثا في الموقع المدروس لمد المجموعات الخمس بالتوجيهات والتعليمات.

وفيما يلي الاسماء المشاركة في الفرق الخمس:

الزراعة:

جيرت فان سانتن رئيس الفريق

التريك كوفنر مهندس موارد مائية

ميريل جنيسن متخصص زراعة اشجار وبساتين.

الموارد البشرية.

فريدريك جولاداي رئيس الفريق

مورين فيلد متخصص في التعليم «مستشار بالبنك»

رضوان على شعبان اقتصادي موارد بشرية.

البنية الاساسية :

الاستير ماكشيني رئيس الفريق

التريك كوفنر مهندس موارد مائية

لورانس حنا متخصص في المدن

نيل سينجيز يوسيل متخصص في قطاع المواصلات

تيد مور مهندس قوى «مستشار بالبنك»

الاقتصاديات الكلية :

مايكل زالتون رئيس الفريق

سمير الخوري محلل مالي

اسحاق دجوان خبير اقتصادي كلي

تنمية القطاع الخاص:

البرت مارتينز رئيس الفريق

روبرت ميرتس متخصص في القطاع المالي

جوزيف سابا متخصص قانوني

ديليب هاري متخصص في السياحة وتنظيم اللوائح البيئية

٢ ـ انتشرت البعثة في الاراضي المحتلة حيث زارت البلديات والمزارع والانشطة الاقتصادية والمصانع والمؤسسات الاكاديمية ومعسكرات اللاجئين والمنشآت التي تديرها منظمات غير حكومية. كما زار أعضاء البعثة اسرائيل كلما تطلب الموقف ذلك، كما زاروا العاصمة الاردنية عمان. وتم اطلاع ممثلي الهيئات المانحة للمعونات متعددة الجوانب والثنائية بمهمة البعثة التابعة للبنك الدولي بالاضافة الى توثيق الاتصالات واستمراريتها مع موظفي الوكالات التابعة للأمم المتحدة.

٣ ـ رحبت كافة الاطراف ببعثة البنك حيث تم تقديم خدمات رائعة ومعاونة في اماكن العمل الميداني. وعمل بنك اسرائيل والادارة المدنية المسئولة في الأراضي المحتلة كنظير للبعثة عن الجانب الاسرائيلي.

وعلى الجانب الفلسطيني.. فإن النظراء كانوا من اللجان الفنية للفريق الفلسطيني في مؤتمر السلام الذي يتكون بصورة رئيسية من فلسطينيين أعضاء في وفود السلام الفلسطينية للمحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقامت وزارة التخطيط الاردنية بالاتصال بالبعثة عن الجانب الاردني. ويود البنك ان يعرب عن شكره لكافة الأطراف المعنية خاصة المضيفين الاسرائيليين والاردنيين والفلسطينيين لدعمهم وتعاونهم الممتاز مع أعضاء بعثة البنك أثناء فترة العمل الميداني.

٤ ـ واعتمد التقرير على نتائج البعثة المشار اليها بجانب الأسماء التالية التي ساهمت بقدر وفير في إعداد هذا التقرير:

أحمد الحمري قاعدة بيانات اقتصاد كلي

ريتا هيلتون حكومة محلية ونقابات

سهيل جمعان بنية اساسية

سريش كوتنار زراعة

أنات ليفي أسواق العمل

رائد صفدي تجارة

موريس شيف سياسة تجارية

مارك ستيفنز محلل اقتصادي كلي

ومساعد جوبيسشوف في كتابة التقرير و«آن بيريز» و«أف ويك» و«بي ويليامز» و«دي جودكينز» و«تينورث» و«آي سفيلا» و«سي بارسونز» و«آن شرباكا» و«بي لاندجيست» في أعمال السكرتارية المساعدة.

٥ ـ واستفادت البعثة في المراحل المختلفة للعمل من تعليقات ونصائح موظفي البنك بمن فيهم شوقي برغوتي وسو بيريمان وفيناي بارجافا ويوسف شقير وجير شون فيدر وديفيد فيريرا ومايك جارن وجون هاوارد ومجدي اسكندر وسارمشان خان واودين ندسين وبيير لانديل ميلز.. وآخرين.

٦ ـ نوقشت الصياغة الأولية لهذا التقرير مع السلطات الاسرائيلية والفلسطينية والأردنية من جانب

بعثة البنك الموفدة للمنطقة أثناء الفترة من ١٢ ــ ٢٦ يوليو ١٩٩٣.

٧ ــ قام بتمويل إنجاز هذا التقرير المجموعة الاوروبية والسويد والولايات المتحدة وأعربت البعثة عن امتنانها لهذا الدعم المادى

الاراضى المحتلة التى تتكون من الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل ــ بوضعه الحالى ــ والاردن، كانت ضمن الاراضى الواقعة تحت حكم الامبراطورية العثمانية قبل عام ١٩١٧. وفى نهاية الحرب العالمية الاولى تولت بريطانيا الاشراف على فلسطين فيما وضعت تلك المناطق تحت الانتداب البريطانى بمقتضى قرار من عصبة الامم فى عام ١٩٢٢.

وقامت بريطانيا فى عام ١٩٤٧ بإعادة الانتداب الى الامم المتحدة فى ظل النزاع المتصاعد وفشل المحاولات البريطانية فى الوساطة بين القوميتين الفلسطينية واليهودية .

اقترحت الامم المتحدة استقلالا فلسطينيا ويهوديا على أساس التقسيم، الامر الذى رفضه الفلسطينيون والعرب واعقبه إعلان دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، ووضعت غــــزة تحت الاشراف المصرى وأصبحت الضفة الغربية جزءا من الاردن.

وتمكنت اسرائيل من احتلال قطاع غزة والضفة الغربية أثناء حرب ١٩٦٧ لتدير تلك المناطق منذ ذلك الحين كسلطة احتلال ماعدا القدس الشرقية التى اعلنت اسرائيل ضمها واعتبارها جزءا من اسرائيل. وجدير بالذكر ان الامم المتحدة لم تعترف بضم اسرائيل للقدس الشرقية.

ومساحة الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين حوالى ٦٠٠٠كم٢. وطبقا لتعداد السكان عام ١٩٩١ بلغ عدد سكان الاراضى المحتلة ١,٧ مليون نسمة، وبلغ نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى ١٧١٥ دولارا فى حين بلغ اجمالى الناتج القومى ٢,٩ مليار دولار امريكى.

ويصل تعداد سكان القدس الشرقية ٣٠٠ الف نسمة يضمون ١٥٠ الف يهودى تم استيطانهم هناك منذ ١٩٦٧. بالاضافة الى ذلك هناك ١٢٥ الف مستوطن اسرائيلى يقيمون فى حوالى ١٥٠ مستوطنة اقيمت فى الاراضى المحتلة على مدار الـ٢٥ عاما الماضية.

وتشير التقديرات الى ان هناك حوالى ٣,٥ مليون فلسطينى يعيشون خارج الاراضى المحتلة. ويحتفظ بعض هؤلاء بحقوق المواطنة فى الاراضى المحتلة وحق العودة اليها بينما عودة الآخرين فهى موضع دراسة فى المفاوضات الجارية بين اسرائيل والفلسطينيين.

ويعتمد عدد الفلسطينيين الذين ربما يعودون الى تصورات الفرص الاقتصادية المستقبلية فى الاراضى المحتلة..

والاقتصاد فى الأراضى المحتلة يعتمد على القطاع الخدمى بصورة رئيسية وتمثل فيه الزراعة حوالى ٣٠٪ من اجمالى الناتج المحلى بينما تمثل الصناعة ٨٪ والانشاءات حوالى ١٢٪ والخدمات نسبة الـ٥٠٪ الباقية.

ويسيطر القطاع الخاص على الاقتصاد فى الاراضى المحتلة ويمثل ٨٥٪ من اجمالى الناتج المحلى. كما ان اقتصاد الأراضى المحتلة يعتمد أساسا على الاقتصاد الاسرائيلى. وكان حوالى «ثلث» القوى العاملة فى الأراضى المحتلة تعمل فى اسرائيل باليومية، وذلك حتى الحصار الاخير وإغلاق الاراضى المحتلة.

تمثل عوائد تلك النسبة من العمال الفلسطينيين أكثر من ٢٥٪ من اجمالى الناتج القومى للأراضى المحتلة. كما ان ما يزيد على ٩٠٪ من المعاملات التجارية للاراضى المحتلة تتم مع اسرائيل. كما ان تحويلات الفلسطينيين العاملين بدول الخليج تمثل عنصرا مهما فى دخل الأراضى المحتلة.

وكافة سلطات الحكومة فيما يتعلق بالاراضى المحتلة ممنوحة لاثنين من قائدى المناطق، واحد للضفة الغربية والأخر لقطاع غزة، وتقوم السلطات الاسرائيلية بتعيين هذين القائدين وتتولى الادارة المدنية ـ تعمل تحت سلطة قادة المناطق ـ مسئولية تصريف المسائل الاقتصادية وتشمل إعطاء الرخص والتصاريح وتنظيم المعاملات التجارية وتحصيل الضرائب وتنظيم البنية الاساسية والخدمات العامة والاشراف على عمليات المجالس المحلية والبلدية. ويعمل بالادارة المدنية حوالى ٢٢ الف موظف منهم ٩٥٪ فلسطينيين. اما الاسرائيليون فيحتلون معظم المناصب الادارية العليا ووظائف تجديد السياسات.

وتضم الاراضى المحتلة ٢٩ مجلسا محليا و٩٦ مجلسا قرويا و٢٧ معسكرا للاجئين تديرها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الاونروا» التابعة للامم المتحدة. وبصورة عامة.. فإن المجالس البلدية والمحلية تتولى مهمة ادارة الطاقة والمياه وخدمات الطرق المحلية بمقتضى الصلاحيات الممنوحة اليهم. كما أن الادارة المدنية تتولى مباشرة مسئولية خدمات التعليم والصحة، فى حين ان مخصصات الخدمات الخاصة بمعسكرات اللاجئين تقع فى معظمها تحت مسئولية الاونروا، وباستثناء الوضع فى ثلاثة مجالس محلية «بيت لحم وطولكرم وبيرزيت» حيث يوجد عمد منتخبون منذ عام ١٩٧٦ ومازالوا يحتلون مناصبهم حتى الأن.. فإن الحكومة الاسرائيلية هى التى اختارت مسئولى بقية المجالس المحلية والبلدية الاخرى.